

مَجَلَّةُ الْحُقُوقِ

لِلْبَحْثِ الْقَانُونِيِّ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ

تصدرها

كلية الحقوق في جامعة الاسكندرية

مؤسس المجلة : الدكتور زكي عبد المتعال

رئيس التحرير : الدكتور أنور سلطانة

لغة الثالثة عشرة (١٩٦٣ - ١٩٦٤)

لعددان الثالث والرابع

مطبعة جامعة الاسكندرية

مجلة الحقوق

للمحاث القانونية والاقتصادية

تصدرها

كلية الحقوق في جامعة الاسكندرية

مؤسس المجلة : الدكتور زكي عبد المتعال

رئيس التحرير : الدكتور أنور سلطان

العدد الثالث عشر (١٩٦٣ - ١٩٦٤)

العددان الثالث والرابع

مطبعة جامعة الاسكندرية

فهرس

فى سبيل نظام قانونى موحد

للكثور حل الباروى ١٧٠ - ١

الزول عن الحقوق وغيرها من مراكز القانون الخاص

للكثور جلال الموى ٢٥٧ - ١٧١

La Reforme Agraire et Les Cooperatives Agricoles.

Par H. El-Bebiaoui

3 — 32

فى سبيل نظام قانونى موحد
للمشروع التجارى العام «تابع»

للدكتور على البارودى

أستاذ مساعد بكلية الحقوق - جامعة الاسكندرية

الفصل الأول

الأساس النظرى

٢٩ - تمهيد :

الأساس النظرى المباشر للمشروع التجارى العام هو الميثاق . فهو الوثيقة العليا التى اتفقت على اقرارها قوى الشعب العاملة ، وهو الذى يحدد أسس الاشتراكية العربية وموقفها المتوازن من مشكلات الانسان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (١) .

ذلك أن اشتراكيتنا العربية لم تشأ أن تلجأ إلى الاقتباس أو التبعية لنظم متطرفة تنطبق على مجتمعات مختلفة عن مجتمعاتنا العربى من نواح شتى . واستفادت فى نفس الوقت من تجارب التطبيق فى هذه المجتمعات بنتائجها السلبية واليجابية على السواء . ومن ثم فقد جاء الميثاق تعبيراً صادقاً عن ظروف الشعب العربى فى مصر وتطلعاته وآماله ومعتقداته . وكان أكثر واقعية فى تحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع ، بحيث يسعد كل فرد من خلال سعادة المجموع . هذا التوافق الانسانى المتزن هو فى نظرنا نقطة الارتكاز فى نظرية الميثاق . وهو الأصل الذى تنفرع عليه الحلول المتسقة لمشاكل الانسان .

وبدسبى أن يقتصر كلامنا عن الميثاق - فى هذا البحث - على ما ورد فيه من أسس متعلقة بنظام المشروع التجارى العام . وهى الأسس التى تعتبر فى نفس الوقت اطاراً لهذا النظام ومصدراً أعلى لقواعده . وهى أربعة :

(١) لمزيد من التفصيل ، راجع مؤلفنا «فى الاشتراكية العربية» عام ١٩٦٧

(أولاً) الخطة والتخطيط الاشتراكي الشامل :
(ثانياً) تعايش القطاعين ، العام والخاص ، يتعاونان في تنفيذ الخطة
الاشتراكية الشاملة ، ويتنافسان .
(ثالثاً) حق العمال في الاشتراك في الادارة وحقوقهم في المساهمة
في الأرباح .
(رابعاً) رقابة الشعب على القطاعين معاً .

الفرع الأول

الخطة والتخطيط

٣٠ - تمهيد - نصوص الميثاق :

مبدأ التخطيط الاشتراكي الشامل من العلامات البارزة التي تميز الميثاق .
فقد أكدّه في مختلف أبوابه ، وعلى الأخص في الباب الثاني (في ضرورة
الثورة) حيث أكد أنه لا بد من مواجهة جذرية للأمور تكفل تعبئة الطاقات
المعنوية والمادية للأمة ، وفي الباب السادس (حتمية الحل الاشتراكي) ،
إذ نص على أن مواجهة التحدي تقتضي وضع تخطيط شامل لعملية الانتاج
وأكد أن التخطيط الاشتراكي الكفء هو الطريقة الوحيدة التي تضمن
استخدام جميع الموارد الوطنية ، المادية والطبيعية والبشرية ، بطريقة عماية
وعلمية وإنسانية لكي تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لهم حياة الرفاهية .
كذلك قرر في نفس هذا الباب مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ
الذي يكفل وضع برامج الخطة في يد كل جموع الشعب وافراده . كذلك
أكد الميثاق - في الباب الثامن - (مع التطبيق الاشتراكي ومشاكله) ،
أن العمل الوطني المنظم ، القائم على التخطيط العلمي هو طريق الغد ، وأن العمل
الوطني على أساس الخطة لا بد أن يكون محددًا أمام أجهزة الانتاج على جميع
مستوياتها ، وأن مسئولية كل فرد في هذا العمل يجب أن تكون واضحة
أمامه حتى يستطيع أن يعرف في أي وقت مكانه في العمل الوطني ،

كما يتنضم أن تتحول الخطة الشاملة ، في أهدافها الاقتصادية والاجتماعية إلى برامج تفصيلية تكون في متناول يد أجهزة الانتاج . كذلك أوضح الميثاق - في نفس هذا الباب - أن وعى كل مواطن بمسئوليته الجديدة المحددة في الخطة الشاملة ، كذلك اذراكه المحدد لحقوقه المؤكدة من نجاحها هو ، فضلاً عن كونه توزيعاً للمسئولية على نطاق الأمة كلها بما يعزز احتمالات الوصول إلى الأهداف ، هو في الوقت ذاته عملية انتقال ثورية بمعنى العمل الوطني من العزيميات الشائكة المهمة والغامضة إلى وضوح ذهني وعمل يربط الانسان الفرد في فضاله اليومي بحركة المجتمع كلها ويشده في اتجاه التاريخ ، كما أنه يوجه به حركة التاريخ في نفس اللحظة .

وعبارات الميثاق الواضحة الحاسمة لا تقتصر على تقرير مبدأ التخطيط للاشتراكى الشامل ، وإنما هي تشرح المعنى ، وتحدد الأساليب التي يجب اتباعها ، وكيفية الوصول بالتخطيط الشامل إلى تحقيق الأهداف .

وسوف نتناول في المباحث الآتية :

(أولاً) التعريف بعملية التخطيط ، ثم ثانياً في ضرورة الخطة وعالمية التخطيط وانحراً نعرض - استناداً إلى الميثاق - إلى الشروط التي يجب توافرها لنجاح تنفيذ الخطة .

للبعث الاول

التعريف بعملية التخطيط وأركانها الجوهرية

٣١ - التعريف بعملية التخطيط :

التعاريف الدائمة لاصطلاح الخطة (plan) ولعملية التخطيط (planification) كثيرة . وهي تتميز في الأعم الأغلب بالطابع

الاقتصادى البحث ، مما قد يوحي بأن التخطيط عمل اقتصادى أولا وأخيراً قبل أن يكون أى شئ آخر (١) .

ولا شك أن هذه التعاريف قد تأثرت بتخصص قائلها . إذ أن الذين تعرضوا لبحث الخطة بشكل جدى حتى الآن هم على الأغلب من رجال الاقتصاد . بل إن هناك اعتقاداً شائعاً بأن عملية التخطيط عملية خبرة يقوم بها الخبراء في حجراتهم المغلقة وفقاً لأرقامهم المعقدة التى لا يعرف غيرهم دلالاتها . وهو اعتقاد يمكن أن يكون مقبولاً في الدول الرأسمالية التى ترسم وتنفذ برامجها المحدودة للتنمية بوسائلها كدولة وبسلطاتها كادارة وبلجائها

(١) من بين هذه التعاريف ما يقرره جاك ريبيه من أن الخطة هي «مجموعة متناسقة من القواعد المقررة سلفاً بقصد توجيه النشاط الاقتصادى إلى النيات المطلوبة» (مقال مجموعة Droit Social رقم ٣٦ سنة ١٩٥٠ ص ١) . ويرى رولاند ماسيول (مقال بأرشيف الفلسفة ١٩٥٢ ص ١٢٣ - ١٢٧) أن الخطة «وثيقة فنية تتضمن التنبؤات المتعلقة بأهداف الإنتاج ووسائل التقم به ، أى الوسائل المادية للاستثمار والتمويل ثم توزيع هذه المصادر الأساسية والحوافز المختلفة» . ويضع د . حسين عمر عدة تعاريف مترادفة سببية للخطة (التخطيط في المجتمع الاشتراكي - ١٩٦٣ - ص ١٢) تدور كلها حول التنمية الاقتصادية ومدلاتها . ويعرف د . سعد ماهر حجة التخطيط الاشتراكي بأنه «هو الذى يستهدف تعبئة الموارد الاجتماعية وتحقيق التنمية الزراعية والصناعية على أساس النظرة الشاملة لحاضر البلاد ومستقبلها في آن واحد (الأهرام الاقتصادى عدد ٢٢٥ يناير ١٩٦٥ ص ٥٨) . كذلك يعرفه د . أحمد المرشدى بأنه «تعبئة وتسيق وتوجيه الموارد والطاقت والقوى البشرية والمعنوية والمالية المتلصقة للمجتمع - حاضراً ومستقبلاً - لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متفق عليها ومحددة ومرسومة في إطار سياى يؤمن به المجتمع في فترة أو في سلسلة فترات زمنية مقدره» (الطلعة يونيو ١٩٦٥ ص ١٦) .

كذلك يضع زميلنا الدكتور دويدار في مقدمة رسالته باللغة الفرنسية عام ١٩٦٤ تعريفاً للتخطيط :

«... la forme extrême d'un interventionnisme de plus en plus organique, mais qui change sa nature dans la mesure où il prétend s'attaquer non plus seulement au fonctionnement du système économique, mais à sa structure. C'est le moyen de réaliser la rationalité économique à l'échelle de la société».

أنظر رسالته بعنوان :

«Les Schémas de reproduction et la méthode de la planification socialiste».

المتخصصة . ولكنه اعتقاد خاطيء من أساسه في المجتمع الاشتراكي حيث التخطيط عمل شعبي يساهم في تحضيره ثم في تنفيذه كل أفراد الشعب . وهذا ما أكدته نصوص الميثاق في وضوح شديد (١) .

ولذا فأننا نفضل أن نخرج بتعريف التخطيط من نطاق الاقتصاد إلى نطاق المعنى العام ، إذ هو في جوهره أسلوب عمل . وهو أسلوب انساني لأنه يتطلب التدبير . بل هو أسلوب قديم قدم الانسان المفكر . فالتخطيط — في الجوهر — ليس قاصراً على نطاق الدولة أو نطاق المال ، وإنما يمكن أن يتناول أى شيء وعلى أى نطاق .

وتعريفنا للتخطيط ، بهذا المعنى العام ، يمكن أن يكون على النحو الآتي :

التخطيط : عمل ارادى نفسى ، يتضمن تنظيم وتنسيق القيام بمجهود انسانية مستقبلية ، خلال مدة زمنية معينة ، تحقيقاً لهدف ايدولوجى منشود ، ووفقاً للدراسة شاملة لاحتمالات المستقبل ، بناء على معرفة بالامكانيات الحاضرة والاستفادة من تجارب الماضى .

هذا التعريف يمكن أن ينطبق ، ليس فقط على التخطيط الشامل للمجتمع بأسره ، وإنما أيضاً على التخطيط الجزئى ، بل وعلى أى خطة يرميها وينفذها

(١) وهذا ما يؤكدته أستاذ التخطيط العالمى شارل بتلهام (Ch. Bettelheim) وقد صحت الفرصة ، عند مروره حديثاً بمصر ، لمقابلة معه بواسطة الاتحاد الاشتراكي ومجلة الطبيعة (وسنرجع إلى آرائه القيمة في هذه التمرة مرات عديدة خلال هذا البحث) : «وهناك نقطة هامة جداً .. هي أن التخطيط ليس نشاطاً تكتيكياً خالصاً في المقام الأول ، ولكنه في نفس الزمت نشاط اجتماعي وسياسي . والتخطيط الاشتراكي على الأقل يفترض اجراء تغيير جذري في العلاقات الاجتماعية وفي الهيكل الاقتصادي للبلد . ومثل هذه العملية لا يمكن أن تتم بإجراءات ادارية ، وإنما هي تفترض المساهمة الايجابية من جانب كل المواطنين ، وهكذا يكون التخطيط نشاطاً مركباً يستدعي تدخل عديد من الهيئات المتفاوتة الطبيعة ، من هيئات تكتيكية خالصة إلى بناء التنظيم السياسي » . (الطبيعة — عدد أغسطس ١٩٦٦ ص ١٨) .

أى فرد أو أى مشروع خاص (١) لتحقيق هدف معين . فالتاجر الفرد يدفعه الحرص إلى رسم الخطة الكفيلة بزيادة فرص الربح . وهو يستعين فى ذلك بالدلائل التجارية التى تسمى له دراسة امكانياته القائمة ، وبخبرته فى التعرف على احتمالات المستقبل . والشركات بأنواعها تقوم منذ انشائها برسم الخطة فى سبيل تحقيق الأغراض التى أنشئت من أجلها . بل إن المشروعات الإنتاجية والرأسمالية الكبيرة فى بلد مثل أمريكا تعرف نظام التخطيط فى أدق تفصيلاته وتحدد أهدافها وترسم أساليب تحقيقها على المدى الطويل شأنها فى ذلك شأن الدول الاشتراكية . فتنبأ بالطلب على السلعة ، وباتجاه أذواق المستهلكين وأجور العمال ، وأثمان الآلات وسائر المداد الإنتاجية . وتكاد نقطة الخلاف الأساسية بين الخطة فى هذه المشروعات الرأسمالية الكبيرة وبين الخطة فى الدول الاشتراكية ، تنحصر فى الهدف : فخطة المشروع الرأسمالى لا تهدف بطبيعة الحال الا إلى تحقيق مصلحة أصحابه أو المساهمين فيه ، ولا تعنى بعد ذلك بمصلحة المجتمع ولا بأية قيمة خلقية من تلك القيم التى تخدمها المجتمعات الاشتراكية فوق كل شئ (١) . بل قد يتخذ تخطيط المشروعات الرأسمالية - فى جو المنافسة الحرة - شكل حرب علمية منظمة تستخدم فيها شئ الأساليب التى قد تضر فى النهاية بمصلحة المستهلك وبمصلحة المجتمع بأسره .

وتعريف التخطيط بهذا المعنى العام يتضمن ٥ أركان أساسية :

١ - التخطيط عمل ارادى نفسى .

٢ - وهو عمل شامل .

(١) «ويمكننا القول بأن كل مجهود يقوم به الانسان يتضمن خطة ، إذ جوهر الخطة هو تحديد هدف معين وتحديد وسيلة تحقيق هذا الهدف . تحديد الوسيلة أو مجموعة الوسائل التى تتبع للوصول إلى الهدف هو الذى يميز الخطة عما قد يختلط بها» : د . محمد حامد دويدار ومحاضرات فى اقتصاديات التخطيط الاشتراكي « ١٩٦٥ ص ٢٤ .

(٢) جول موشى - الاشتراكية الحية - ص ٥٦ (الترجمة العربية) .

- ٣ - وهو يهدف إلى تحقيق غرض ايدىولوجى محدد .
- ٤ - والتخطيط عمل قابل للاستمرار خلال مدة زمنية معينة .
- ٥ - وهو يتضمن تنبؤاً علمياً .

(أولاً) التخطيط عمل ارادى نفسى

٣٢ - ضرورة التصميم على تحقيق اهداف الحطة :

التخطيط عمل ارادى ، يتطلب قدراً لازماً من العزم والتصميم على تحقيق الهدف المحدد . وهنا أساس ارتباط التخطيط بالنفس البشرية . ويتفاوت التقدير المطلوب من التصميم باختلاف الامكانيات المادية القائمة والاهداف المطلوب تحقيقها بهذه الامكانيات . فاذا كانت الامكانيات المادية ضئيلة نسبياً ، والهدف المطلوب تحقيقه ضخماً نسبياً ، فان الجهد البشرى لابد أن يزيد لكي يحقق الهدف بهذه الامكانيات . وهذا الجهد يتطلب ارادة التحمل والمثابرة وقدراً لازماً من العزم والتصميم ، فهو ليس مجرد عملية حساب الممكن ، ولكنه عملية تحقيق الأمل (الميثاق) .

ومقدار العزم والتصميم يمكن - ويجب - أن يقاس ، كما تقاس الامكانيات المادية ، بنفس الدقة وذات الخبرة والحرص . إذ هو يدخل فى عناصر المعادلة التى نريد أن نتأكد سلفاً من تحقيق نتيجتها ، بل هو أهم عناصر المعادلة . والخطأ فى قياس مقدار العزم والتصميم القائمين (أو الممكن حشدهما بوسائل النوعية) لا يقل خطراً عن الخطأ فى حساب الامكانيات المادية ، بل الأرجح أنه يزيد . فالمبالغة فى تقدير جانب القدرة النفسية والصبر على الجهد قد تؤدى إلى فشل الحطة رغم توافر الامكانيات المناسبة . وخطر الفشل قد يتجاوز مجرد تحالف النتائج المطلوبة من الحطة ، بل يمتد إلى تحطيم ما يتبقى من هذا العنصر المعنوى الهام . لأن الفشل يؤدى إلى اضعاف

الثقة فى النفس ، ومن ثم يصبح تنفيذ خطة جديدة - فى أعقاب خطة فشل تنفيذها - أشد صعوبة (١) .

وعندما تكون الخطة فى نفس الوقت علائقياً ، فإنها تتضمن تركيزاً ارادياً شاملاً تجتمع فيه قوى الشعب وطاقاته المعنوية كلها على تحقيق أهداف الخطة فى التغيير الثورى ، وتحمل ما يقتضيه هذا التغيير من جهد قد يبدو فى الأحوال العادية مستحيلاً .

٣٣ - القهر والاكراه كبديل عن العزم والتصميم :

وتصل بعض الدول الاشتراكية إلى درجة من التطرف تجعلها تلجأ إلى الاعتماد السهل على عنصر القهر والاكراه كبديل عن العزم الحر المنبثق عن رضا واختيار وإرادة .

حيث أنه تحول الاشتراكية فى التطبيق إلى دكتاتورية ظلمة ، لأنها ، أياً كان نبل الهدف ، تضحق بحرية وسعادة الجيل القائم وبشخصية العناصر الحرة فيه ، فيكون تقدمها الاقتصادى السريع - مهما بدا مقنعاً - على حساب كرامة الإنسان وحرية وسعادته ، ثم إن الدكتاتورية تجعل مستقبل الشعب كله - حتى من الناحية الاقتصادية - تحت رحمة فرد واحد أو مجموعة ضئيلة من الأفراد ، إذ لا ضمان لشيء ولا لإنسان (٢) .

(١) ولذا فإن من الأصوب ، بصفة عامة ، عند بدء النحول فى ميدان العمل المخطط ، أن يتم ذلك على نحو متدرج فيما يتعلق بنطاق الأهداف المطلوب تحقيقها . فيؤدى نجاح الإرادة والقدرة النفسية فى تحقيقها إلى تقوية الثقة بالنفس ، وبالتالي إلى زيادة إمكانيات القدرة النفسية على تحقيق أهداف أكبر بنجاح .

(٢) لذلك يذكر بيير يوشيه أن كون المخطط الأول وجدت فى روسيا شوهت الحكم فى البداية على جوهر التخطيط . ولكن الخطة لا تتضمن بالضرورة حكماً دكتاتورياً ولا تفترض ملكية عامة لجميع وسائل الإنتاج :

Pierre BAUCHET "La planification française" 264 - 1962 p. 33.

كذلك أشار الميثاق إلى هذه التجربة حين أكد فى مواضع مختلفة كراهية لأساليب القهر (على الأخص فى البابين الخامس والسادس) لتحقيق الأهداف الثورية ، وانتقد تطبيقات ملهية مضت إلى حد التضحية الكاملة بأجيال حية فى سبيل أجيال لم تترك بعد أبواب الحياة .

ولحسن الحظ أن ميثاقنا الوطني قد اختار طريقاً آخر لاشتراكيةنا العربية، هو طريق الديمقراطية والكرامة للإنسان العربي . وبالتالي فإنه لا يوجد إلا سبيل واحد لتركيز العنصر الإرادي النفسى اللازم لتنفيذ الخطوة : هو أن ينبع عن طوعية واختيار من كل فرد من مجموع أفراد الشعب ، عن اقتناع بالوسائل والأهداف ، وثقة بالنجاح وبناتج النجاح (١) .

(ثانياً) الخطوة عمل شامل

٣٤ - معنى الشمول :

لا يمكن تصور التخطيط إلا على أساس شمول النظرة بين جهود قد تبدو مختلفة الطبيعة والنوع ، بل وقد تبدو متباعدة لاصلة بينها . إلا أن تناسق هذه الجهود وتكاملها وتضافرها - كل في مكانه وبحسابه الدقيق - هو الذى يؤدى إلى تحقيق الهدف من الخطوة .

ولا يقتضى الشمول أن يكون الهدف من الخطوة هدفاً عاماً شاملاً في ذاته وإنما الشمول هو أن تحيط الخطوة بجوانب الامكانيات والجهود المطلوبة لتحقيق الهدف ، مهما تباينت وتنوعت هذه الامكانيات والجهود . وذلك كله سواء أكان الهدف في حد ذاته شاملاً أو محدود النطاق . ولذا يصدق هذا الشمول حتى في نطاق الخطوة الجزئية أو الخطوة الخاصة . فالشمول المقصود ليس مطلقاً ، وإنما هو شمول في نطاق الهدف .

(١) والواقع أن الظروف الصعبة التى تحيط بالشعب المصرى تستثير كل همة وكل تصميم . لا حاجة إذن لا إلى القهر ولا إلى الأكرام . فالمتابع للرهبى بين زيادة الانتاج وبين زيادة عدد السكان يحمل من ضرورة مضاعفة السبل مشكلة الحياة ذاتها . إذ أن معدل نمو السكان يقدر بحوالى ٢,٩٪ سنوات . وفى عشر سنوات تكون زيادة السكان قد بلغت ٣٣,٥٪ (د . حسين عمر - المرجع السابق - ص ٦٧) . لذلك صدر القرار الجمهورى رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الاقتصاد القومى وفقاً لخطة مرسومة ووضع خطة عامة طويلة الأجل تنفذ على مراحل كل منها خمس سنوات ، على أن يتم مضاعفة السبل القومى مرة كل عشر سنوات . وقد اقتضت صعوبات تنفيذ الخطوة الأولى (٦٠/٦٥) إلى زيادة فترة الخطوة الثانية من خمس إلى سبع سنوات .

(ثالثاً) هدف ايدولوجى محدد

٣٥ - موضوع الخطة :

لابد للخطة من موضوع (objet) ، أى هدف . ويجب أن يتوافر فى هذا الهدف شرطان أساسيان : الأول : أن يركز على أساس ايدولوجى (une base idéologique) . والثانى : أن يكون هذا الهدف واضحاً محدداً لا غموض فيه .

والمقصود بالايدولوجية أن يكون المطلوب تحقيقه عند وضع الخطة غير قائم بالفعل فى الوقت الحاضر ؛ وذلك بدسبى . لأننا إذا كنا لا نريد تغيير الوضع القائم فليس ثمة ما يدعو لوضع خطة — فالخطة تتضمن ارادة للتغيير . انها تهدف إلى خلق وضع جديد نتخيله ونتمناه قبل أن نراه أو نحققه . وبالتالي فمن الطبيعى أن نتخيله وفقاً لآنجاه معين أو نظرية سياسية اجتماعية معينة ، حتى ولو بدت الخطة ذات طابع اقتصادى بحت . ايدولوجية الهدف هى التى تحكم اتجاه التغيير الذى يمتقه تنفيذ الخطة . وهنا ترتبط الخطة بالمذهب السياسى للمجتمع وبناريخه وظروفه وطاقاته .

٣٦ - امثلة : (١) هدف التخطيط فى البلاد الرأسمالية :

ولعل أبرز نموذج للبلاد الرأسمالية نجده فى الولايات المتحدة . وهى تعرف التخطيط ، بل هى تعرف تملك الدولة لوسائل الانتاج ، ومحاولة استغلال هذه الوسائل للمصلحة العامة . والمثال المشهور لذلك هو مثال وادى تينسى . هذا الوادى الواسع (الذى تبلغ مساحته ١٠٥ آلاف كيلو متر مربع من الأرض القابلة للزراعة تدخل فى حدود سبع ولايات) مملوك للحكومة الولايات المتحدة . وهى التى تتولى استصلاحه وزراعته ، وذلك بناء على اقتراح روزفلت الذى أصدره لذلك قانون ٢٨ مايو سنة ١٩٣٣ وأنشأ لذلك هيئة خاصة للإدارة المستقلة « Tennessee Valley Authority » ، تقوم برسم الخطط وتنفيذها بنجاح ، إلى حد أنه يمكن اعتبار هذه الهيئة — بالنظر إلى النتائج التى استطاعت أن تصل إليها — مثالا يحتذى لما يجب أن يكون

عليه تنظيم المشروع الاقتصادى المملوك للدولة (١) ومع ذلك فإن هدف هذا المشروع لا صلة له على الاطلاق بالأهداف الاشتراكية التى من أجلها تلجأ الدولة إلى تملك وسائل الانتاج . بل يكاد يكون التدخل فى مثال وادى تنيسى تجربة تلقائية لا روح فيها . وليس لها من دافع الا احجام رأس المال الخاص عن مشروعات الاستصلاح . ولذا فإن خطة الهيئة الخاصة بهذا الوادى لا تدخل فى اعتبارها أية التزامات اجتماعية تتعلق بالعمل أو بالتوزيع وإنما يتركز هدفها الأساسى فى زيادة الانتاج لزيادة الربح الذى يؤول إلى الدولة .

والنظام السياسى للولايات المتحدة هو الذى يحدد أساليب تنفيذ أهداف الخطة. هذا النظام لايسمح للدولة - حتى وهى تعمل فى سبيل تحقيق المصلحة العامة - بأن تفرض الخطة على الرأسماليين أو المنتجين . وقد أصدرت المحكمة الأمريكية للدستورية العليا أحكاماً بعدم دستورية قوانين تهدف إلى رسم خطة رغم أنها كانت محدودة الهدف والنطاق ، إذ كانت تقصد إلى مجرد تطهير السوق من بعض التناقضات الضارة ، كالقانون الفيدرالى الصادر فى ١٢ مايو سنة ١٩٣٣ . واستندت المحكمة فى القضاء بعدم دستورية هذه القوانين إلى أنها تتعارض مع الحريات الفردية. ولتجنب مثل هذا القضاء تلجأ القوانين التى تحاول أن ترسم خطة اقتصادية معينة فى الولايات المتحدة إلى تحديد أهدافها على أساس امكانية الاتفاق التعاقدى مع كبار المنتجين (كقانون ٢٤ ابريل سنة ١٩٣٦ وقوانين أخرى لاحقة عليه) . وبالرغم من أن الدولة تلجأ - بوسائلها العملية المختلفة - إلى الضبط على هؤلاء المنتجين عندما تقتضى الضرورة ذلك ، إلا أن من البدهى أن يكون نطاق وأهداف هذه الخطط الاتفاقية متواضعة محدودة ، كالخطط السنوية التى تضعها ادارة الانتاج والتسويق فى وزارة الزراعة الأمريكية لتحديد زراعة بعض المحاصيل الضرورية فى مساحات معينة من الأرض ، وذلك عن طريق

(١) كاتزاروف - المرجع السابق - ص ٣٩ .

التعاقد مع المزارعين أنفسهم . ويتضمن هذا التعاقد مقابلاً معيناً يتقاضاه هؤلاء المزارعون ، كضمان جد أدنى للسعر ، أو تمويله ، أو تقديم المساعدات الفنية المجانية .. الخ (١) .

٣٧ - (ب) أهداف التخطيط في البلاد النامية :

والتخطيط في البلاد النامية يرتبط بظروف نضالها مع المستعمر ورغبتها الملحة في أن توسع الخطى في سبيل اللحاق بركب الحضارة . ولذا فإن هذه البلاد - أيا كان المذهب السيامي أو الاجتماعي الذي تدين به - ، لا يمكن أن تتحمل ترف المنافسة الحرة . ولذا فهي تضع الخطة ، وهما الأكبر أن تزيد من كفاءتها الانتاجية (وذلك بغض النظر عن مذهب الدولة النامية بالنسبة لعدالة التوزيع) في أسرع وقت ممكن . ولما كانت الغالبية العظمى لهذه الدول النامية ذات تاريخ طويل في الصراع مع المستعمر ورأس المال الأجنبي ، فإن الخطة تتخذ في هذه البلاد طابعاً وطنياً واضحاً ، ويكون من أهدافها الأساسية القضاء على سيطرة رأس المال الأجنبي بتأميمه أو مصادرته . ولأن رأس المال الخاص في هذه البلاد غالباً ما يكون ضعيفاً ، فإن الدولة تضطر إلى أن تمسك بين يديها بغالبية وسائل الانتاج ، على الأقل في المرحلة الأولى للنمو ، قبل أن يتيسر تكوين وتعبئة رأس مال خاص يمكن أن يتحمل مسؤولية التطوير (٢) . ولعل ذلك هو ما يجعل الحل الاشتراكي بالنسبة للبلاد النامية ، حلاً حتمياً تفرضه الظروف قبل أن تفرضه المبادئ والنظريات ، وذلك على الأقل في المرحلة الأولى من التطوير .

٣٨ - (ج) أهداف التخطيط الاشتراكي :

أما أهداف الخطة في المجتمع الاشتراكي ، فإنها ترتبط أساساً بالمثل العليا الاشتراكية ، وأهمها كفاءة حاجات الأفراد الأساسية وعدالة التوزيع

(١) راجع مقال رولاند ماسبييرول بأرشيف فلسفة القانون ١٩٥٢ ص ١٣٧ .

(٢) الأستاذ أوسكار لانج مقال «المنافج الثلاثة لتطور الاقتصاد المعاصرة الطليعة - عدد يناير ١٩٦٥ ص ٧٦ .

وتحقيق هذه المثل يضع على عاتق الدولة الاشتراكية مسئولية كبرى لا يمكن أن تفي بها الا عن طريق الخطة القومية الشاملة ، التي تستطيع وحدها أن توفر السلع الضرورية بغض النظر عن أرباحها ، وأن تتخلص من نزوات العرض والطلب والمنافسة الحرة ، وأن تؤكد النمو المتناسق العادل في سائر قطاعات الشعب . لا غرابة إذن في أن تكون الخطة الشاملة هي الطابع المميز للمجتمع الاشتراكي وأهم علاماته . وفي سبيل رسم وتنفيذ هذه الخطة يجب أن تمتلك الدولة وسائل الانتاج الأساسية ، وأن يسيطر الشعب على القطاعين الخاص والعام معاً ، وأن تعلق المصلحة العامة للمجتمع الاشتراكي على المصالح الفردية الخاصة . كل ذلك يهيء للخطة الاشتراكية مكاناً رفيعاً يتجاوز بكثير مكانها في البلاد الرأسمالية .

٣٩ - (د) أهداف الخطة في مصر - ايدولوجية مزدوجة :

وأهداف الخطة في مصر ترتبط في نفس الوقت بظروفنا كأحد البلاد النامية التي طال صراعها مع المستعمر ، وطال حرمان أبنائها من ثرواتهم الطبيعية ، وبالمذهب الاشتراكي الذي اتخذناه مجتمعنا نظرية سياسية وإطاراً اجتماعياً . والايديولوجية المزدوجة مازالت قائمة . لأن الصراع مع المستعمر مازال دائراً على المستوى العالمي والدولي بعد أن كان صراعاً محلياً دائراً على أرضنا . والصراع مع الفقر والتخلف اللذين تركهما المستعمر يتطلب كل جهود النمو والاستثمار والانتاج . ولا شك أن ضرورة تنسيق تلك الايديولوجية المزدوجة تجعل رسم الخطة من أشق الأمور . إذ أن ظروف بلدنا باعتباره من البلاد النامية تفرض عليه أن يتحمل الكثير من الحرمان في سبيل مضاعمة الانتاج والقيام بالمشروعات الانمائية الكبيرة . ولكن الاشتراكية تفرض عليه في ذات الوقت أن يرتفع فوراً ودون انتظار ، بمستوى الملايين الذين لا يجدون الحاجات البدنية الأساسية التي يجب أن تكفلها الدولة

الاشتراكية لكل أفراد الشعب. وتلك هي المعادلة الصعبة - شديدة الصعوبة -
التي أشار إليها الميثاقى (١).

٤٠ - ضرورة وضوح الهدف الايديولوجى وتعيينه :

هذه الضرورة تتصل بالعنصر الأول من عناصر التخطيط ، أى العنصر
الارادى النفسى .

فلأن تنفيذ الخطة يتطلب بذل جهود معينة من قطاعات مختلفة ، وبعض
التضحيات المؤقتة ، لابد أن تعرف هذه القطاعات ، الهدف الذى من أجله
تُبذل الجهد وتقدم التضحيات . بل لابد أن تعتق هذا الهدف عن اقتناع .
وكلما زاد إيمان القطاعات المختلفة بالهدف الواضح المحدد ، كلما كانت
الفرصة أكبر فى إخلاص هذه القطاعات فى بذل الجهد المطلوب .

والتحديد يجب أن ينزل إلى أهداف الخطط التفصيلية المنبثقة عن الهدف
الأصيل واللازمة لتحقيقه . فيعرف كل قطاع من القطاعات المشتركة
فى تنفيذ الخطة ، الهدف الخاص الذى ينبغى عليه أن يحققه ، ويجب أن يعرف
القدر الذى يتعين عليه أن يحققه من هذا الهدف الخاص فى كل فترة زمنية
محددة داخلة فى حدود الزمن الذى يقتضيه تنفيذ الخطة بأسرها . وأخيراً
يجب أن يعرف كل قطاع ، الصلة المباشرة بين تحقيق الهدف التفصيلى
الذى يقع على عاتقه ، وبين تحقيق الهدف الواحد العام للخطة الشاملة .

هذه المعرفة الكاملة ليست ترفاً . فهي ضرورية لشحذ الارادة . كما أنها
لازمة للرقابة الشعبية على تحقيق الأهداف ، وتحديد المسئولية عن أى خلل
فى التنفيذ .

(١) (الباب السادس - حتمية الحل الاشتراكي) : « ومن ثم فإن التخطيط فى مجتمعنا مطالب
بأن يجد حلاً للمعادلة الصعبة التى يمكن فى حلها نجاح العمل الوطنى مادياً وإنسانياً . هذه المعادلة هى :
كيف تزيد الانتاج ؟ وفى نفس الوقت تزيد الاستهلاك فى السلع والخدمات ؟ هذا مع استمرار
التزايد فى المعشرات من أجل الاستثمارات الجديدة . »

(رابعاً) الخطة عمل قابل للاستمرار durable

٤١ - فترة زمنية محددة :

يرتبط تنفيذ الخطة بفترة زمنية معينة تحدد سلفاً (٣ أو ٥ أو ٧ سنوات) كذلك ترتبط خطوات التنفيذ المتتالية بفترات دورية محددة داخل النطاق الزمني للخطة ككل (كل عام مثلاً) (١). والأصل أن يتم ما تصورته الخطة في الزمن الذي حددته دون تغيير أو تبديل. لذلك فإن غالبية الدول الاشتراكية - ضمانة لاستمرار الخطة وبقائها دون تعديل من جانب السلطة التنفيذية - تلجأ إلى صياغة الخطة في صورة قانون ملزم ، كما تنص على مبدأ التخطيط في دساتيرها (٢). وذلك حتى تفرض احترام الخطة على الإدارة التي تقوم بالاشراف على التنفيذ .

ومن المؤكد أن هناك حاجة مستمرة إلى إعادة النظر في تفاصيل الخطة المتفرعة عن خططها العريضة ، ودعم هذه التفاصيل أو تعديلها وتنسيقها على نحو يؤكد استمرار بقاء هذه الخطوط . لذلك فإن الخطة تتضمن عملية خلق مستمر طوال مراحل التنفيذ (Une création continue) (٣).

الا أن هذا التعديل يجب ألا يرتفع إلى الخطوط العريضة ذاتها الا بقبود وشروط . وفي ذلك يثور الجدل بين أنصار مرونة الخطة ، وهؤلاء ينادون بضرورة أن تترك للإدارة حرية التغيير والتعديل وفقاً للظروف الجديدة (٤).

(١) ومع ذلك فإن من المتفق عليه أن الاستعداد العام للرؤية البعيدة يجب أن يكون عنصرأ من عناصر التحضير للخطة القريبية . فيرى فرانسوا بيرو أن من الواجب بالنسبة لخطة تدرج حالياً (عام ١٩٦٢) أن ترسم حل الأقل الخطوط العريضة والرؤية والأهداف حتى عام ١٩٨٥ . انظر :

François Perroux "Le IV^e plan Français (1962-65)" 1962 p. 115.

(٢) كاتزاروف - السابق - ص ٣٣٤ .

(٣) أنظر فرانسوا بيرو - المرجع السابق ص ١١٨ .

(٤) أنظر المقالات الواردة بالعدد الخاص بخطة مونت في Droit Social عام ١٩٥٠ . ويلاحظ أن الخطة في فرنسا تعتبر مجرد برنامج إداري التنسيق وتوجيه الاقتصاد ، فيبقى ألا تكون في قوة الزام الخطة الاشتراكية الشاملة .

وبين القائلين بضرورة فرض الخطة بصورة أقوى وأكثر الزاماً (١) .

ونحن نعتقد أن الخطة الاشتراكية يجب أن تفرض بقانون ملزم لسائر الجهات والمهيات القائمة على التنفيذ أو الإشراف ، وذلك بداية بعد دراسة جادة كافية . وإذا كان ثمة مجال للمرونة ، فإنه يكون بترك التفاصيل الصغيرة وحدها لجهة الإدارة .

ذلك أنه إذا امتدت المرونة إلى هيكل الخطة وخطوطها العريضة فإن من المحتمل أن تتحول الخطة المرسومة إلى لا خطة ، وتخرج جهات الإدارة كل يوم « بخطة جديدة » . فيكون تكرر وتعدد الخطط على هذا النحو أقوى دليل على عدم وجود فكرة التخطيط أصلاً (٢)

وبغض النظر عن هذا الاعتبار ، فإن هذه المرونة الكاملة تضعف العنصر الإرادي النفسي اللازم لبذل الجهد في تحقيق أهداف الخطة ، وذلك لسببين أساسيين :

(أولاً) أن مجرد تصور سهولة التغيير في أحكام الخطة منذ بدء تنفيذها ، يضعف من قوة العزم اللازم لتحمل أعبائها . إذ يصبح من السهل

(١) ينتقد فرانسوا بيرو - المرجع السابق ص ١١٧ - الخطة في فرنسا لأنها لا تصدر في تحقيق أهدافها عن التزامات محددة (obligations formelles) وإنما عن مجرد توجيهات حكومية (directives du gouvernement) ، تعتمد على الاقتناع والوعي المدني .

(٢) ولذا فإنه في بلد كالاتحاد السوفيتي ، كان يماي ، عند بدء التخطيط ، من تناقضات كثيرة ، وتختلف ، ويصل تعداده إلى ١٧٠ مليوناً ، وكان لابد من إمكان التعديل في الخطة لمواجهة الظروف المختلفة . ومع ذلك فإن هذه التعديلات كانت تنصف بتسلط البيروقراطية . وقد انتقد تروتسكي أن تحمل البيروقراطية أرواحها على الخطة . خاصة وأن التعديل كان يقع على جزء من الخطة دون أن يحسب حساب الأجزاء الأخرى وانعكاس التعديلات عليها (كما حدث بالفعل في الخطة الخمسية السوفيتية الأولى) مما يؤدي إلى تأخير تحقيق الأهداف المطلوبة . ثم إن هذه التعديلات كانت مصدراً للقوضى وحل التوازن في الإنتاج ولذا فإن Méquet يقرر على حق (عند تقدير الخطة السوفيتية الخمسية الأولى) أنه إذا كان هناك خطأ ارتكب ، فقد كان خطأ عدم اتباع الخطة الابتدائية - راجع شارل بتلهام - التخطيط السوفيتي ١٩٤٥ - ص ١٩٦ .

أمام أى عائق أو عقبة من عقبات التنفيذ العادية التى يمكن تخطيها بالمزيد من الجهد ، أن تراكم المبررات الزائدة المصنوعة ، بحيث يمكن على أساسها تغيير أحكام الخطة وتعطيل تنفيذها . بينما يكون الدافع الحقيقى لهذا التغيير هو مجرد تجنب بذل الجهد الزائد .

(ثانياً) أن العنصر الإرادى النفسى يضعف بعد واقعة التغيير ذاتها إلى حد بعيد . لأنه إذا كان العزم الأول قد انصب على أساليب معين وعلى الثقة بسلامة هذا الأسلوب وعلى ضرورة بذل أقصى الجهد فى سبيل اتباعه بمنتهى الدقة ، فلاشك أن هذا العزم يصاب بالوهن عندما يأتى التعديل دليلاً عملياً حاسماً على عدم صلاحيته . ويكون من الصعب على سائر القائمين بالتنفيذ أن يستمروا فى عملهم — بعد هذا التردد — بنفس القوة والاخلاص.

(خامساً) الخطة تتضمن تنبؤاً علمياً :

٤٢ - أهمية الدراسة العلمية الدقيقة :

تعتمد الخطة اعتماداً أساسياً على صديق ما تنبأ به . فهى تحاول أن تحدد أساليب العمل وزمان التنفيذ وتتوقع تحقيق الأهداف الجزئية التى يكتمل من مجموعها تحقق الهدف الأساسى فى الفترة الزمنية المحددة سلفاً . وهى تنبأ بالمشكلات المستقبلية وتدبر كيفية مواجهتها . وتعتمد على الظروف المستقبلية أيضاً إذا كان من شأنها أن تجعل تنفيذ الخطة أكثر سهولة . ويمكن أيضاً أن تعتمد على ظروف عالمية متوقعة الحدوث .

هذا التنبؤ لا يمكن أن يقوم على مجرد الحدس والتخمين ، ولا يستقيم إذا هو استند إلى اسراف فى التفاؤل أو اسراف فى التشاؤم . وإنما هو يقوم أساساً على الدراسة العلمية الشاملة ، وعلى الخبرة العملية فى مضمار التخطيط .

والدراسة العلمية تقتضى حصر جميع الامكانيات والموارد المادية والمالية والبشرية التى تدخل فى الاعتبار . وتقتضى أيضاً دراسة التاريخ ، وعلى الأقل التاريخ المعاصر القريب للمجتمع ، الذى يمكن أن يتضح منه معدل التقدم

أو العجز بالنسبة لكل عنصر من هذه العناصر في الظروف التاريخية المعينة التي مر بها المجتمع . إذ يمكن بناء على هذه الدراسة ، تقدير معدلات التقدم في المستقبل مع ادخال تغير الظروف في الاعتبار ، ومع محاولة التأثير على هذه الظروف ذاتها تأثيراً يفيد تنفيذ الخطة . ويجب أيضاً قياس النسب المختلفة في الموارد والامكانيات ومعرفة تأثير كل منها على الآخر في حالة الحركة والتطور ، وليس فقط في حالة السكون . وفي هذا المجال تصل عملية التنبؤ إلى أقصى درجات الدقة والصعوبة الفنية ، لا سيما بالنسبة لمجتمع يتحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية . إذ أن النظام الرأسمالي لا يعنى - عادة - بحساب التوافق بين أنواع الانتاج المختلفة ، ولا يرى بوضوح لإمداد ما تحققة المشروعات من أرباح مادية لأصحابها . والاقتصار على حساب مجموع أرباح المشروعات يعطى صورة زائفة مضللة بالنسبة لتنبؤات الخطة . ذلك أن هذه الأرباح المادية الحالية قد تعقبها أزمات في جوانب أخرى من الانتاج . بل وقد تتردد إلى صميم هذه المشروعات ذاتها فتصعبها بالخراب . التقدير الحقيقي إذن لابد أن يكون على أساس التنسيق بين عناصر الانتاج وظروف التسويق مع تقدير سائر الظروف الأخرى الحالية منها والمستقبلية . إذ من الجائز أن يعقب تحقيق الأرباح الضخمة في مشروع معين خسارات أكبر بالنسبة لمشروعات أخرى أو حتى بالنسبة لهذا المشروع ذاته (١) . ومن هنا فإن من الأهمية بمكان أن يعرف كل مشروع تجارى عام الدور الذى يقوم به على وجه التحديد ، لكى يتسق هذا الدور مع دور كل مشروع تجارى عام آخر . بل لابد أن تحدد الخطة نطاق واتجاه علاقات المشروع التجارى العام بغيره من المشروعات العامة أو الخاصة على السواء . بل لابد أن تحدد الخطة (ولو بصورة احتمالية تترك قدرأ مناسباً من الاحتمال) دور القطاع الخاص في هذه الخطة (٢) .

(١) لذا فإنه يقال عادة أن الاقتصاد المخطط يتجنب الأزمات الدورية التى تقع فيها البلاد ذات الأنظمة الرأسمالية .

(٢) ومن الواضح أن الوصول إلى التنبؤ العلمى السليم على هذا النحو ليس بالأمر السهل . وهو يتطلب درجة عالية من البحث العلمى الشامل الدقيق (أنظر رولاند ماسبيول السابق ص ١٢٩ وفرنسو بيرو السابق ص ١١٨) . ويكاد يكون من الطبيعى أن تحدث الأخطاء وتعمد في التجارب =

البحث الثاني

ضرورة الخطة وعالمية التخطيط

٤٣ - التخطيط الشامل في البلاد الاشتراكية :

إذا قلنا أنه لا اشتراكية بغير تخطيط ، فأننا ل نكون قد جانبنا الصواب . مهمه ' اخنلفت تطبيقات الاتجاه الاشتراكي وتفاوتت درجة اعتدالها أو قطرها فان التخطيط - بل والتخطيط الشامل على مستوى المجتمع - يكاد يكون هو الأسلوب الموحد الذى تتحقق بواسطته أهداف الاشتراكية فى الكفاية والعدل . فقد رأينا أن الدولة الاشتراكية تتحمل مسئولية توفير الحاجات الأساسية لكل فرد من أفراد المجتمع ، وتضمن توفير العمل المناسب لكل قادر عليه . ويكاد يكون من المستحيل أن تتحمل الدولة هذه المسئولية الكبرى دون أن تضع سائر إمكانياتها فى اطار خطة شاملة منظمة . ومن ناحية أخرى فان من واجبات الدولة الاشتراكية الأولى تحقيق العدالة بين الأفراد وتذويب الفوارق بين الأغنياء والفقراء . ولو ترك الانتاج بغير تنظيم لانجبه تلقائياً إلى تلبية حاجات المستهلكين الأغنياء دون غيرهم ، ولأنصرف المنتجون إلى انتاج السلع الكفالية لمجرد أن مستهلكها يستطيعون

== الأول للتخطيط . ولكن التجربة يجب أن تعانى حل أى حال قبل أن يتم بمذلة الاستفادة منها . ومن المؤكد أن دراسة الخطة لا تعمق وترسخ وتستقر الا بتمدد التجارب العملية وتعاقب الخطط فى المجتمع الواحد . إذ تستند كل خطة جديدة إلى رصيد أصعب من الدراسات والتجارب السابقة ، بل وتستفيد من أخطاء هذه التجارب . ولعل أبرز مثال لذلك نجده فى روسيا السوفيتية حيث بدأت تجارب الخطة منذ سنة ١٩٢٨ . وتتابعت فيها الخطط الخمسية أول الأمر ، ثم أصبحت سبعية (أى كل ٧ سنوات) . وعرفت هذه الخطط الكثير من أخطاء الدراسة وأخطاء التنفيذ (كاتزاروف ص ٣٤٧ وشارل بتلهام «التخطيط السوفيتي» ١٩٤٥) . ولكنها وصلت فى النهاية إلى حد أحكام التفاصيل الدقيقة . ويعرض ماسيتيول (ص ١٢٩) نموذجاً لهذه التفاصيل فى القرار الصادر فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بشأن الاجراءات التى تتخذ لمواجهة المخالفات التى يمكن أن ترد من نظام الكونلوز (وهو نظام خاص بإدارة الأراضي الزراعية بواسطة جمعيات تعاونية) . هذا القرار يحدد ويأمر بإجراء أدق تفاصيل العمل الزراعي . فيتكلم عن البذور اللازمة وعن الزرع وجنى المحصول وتناوب المزروعات ، ويحدد كيفية العناية بالمواشى ، وينظم مجموعات العمل الداخلى وكيفية الحراسة ، ويضع تقديراً دقيقاً لأيام العمل اللازمة لخطوات الزراعة . وتلك نتيجة طبيعية للخبرة العملية فى مضمار التخطيط .

دفع أثمانها الباهظة : ولضاع بالتالى صوت المستهلك الضعيف الذى لا يقرى
الانتاج الحر على الاهتمام بضرورياته . وذلك يؤدى ، ليس فقط إلى اتساع
الموتة وزيادة الفوارق الاجتماعية فحسب ، وانما أيضاً إلى ضياع الموارد
الاقتصادية أيضاً (١) .

تلك القضية البديهية لا تعتمد على مجرد المنطق النظرى ، بل تستند
إلى سائر تطبيقات النظام الاشتراكى فى كل الدول التى أخذت به وعلى أى
درجة من درجاته ، ودون أن نلاحظ فى ذلك أى استثناء واحد . بل إن
الغالبية العظمى من هذه الدول الاشتراكية قد وضعت الخطة فى مكان
الصدارة بين قوانينها ، واعتبرتها مصدراً مباشراً أعلى للحقوق والالتزامات .
ونصت على مبدأ التخطيط فى دساتيرها . لا غرابة إذن فى أن يتخذ مبدأ
التخطيط مكان الصدارة أيضاً بين مبادئ ميثاقنا الوطنى .

٤٤ - التخطيط فى الدول النامية :

على أن أسلوب التخطيط ليس وفقاً على النظام الاشتراكى والدول
الاشتراكية دون غيرها . فهو أسلوب التقدم والنمو السريع . وتزداد الحاجة
إليه كلما ازدادت الحاجة إلى التقدم والنمو السريع . وقد سبق لنا أن رأينا
أن الدول النامية ، التى تحاول أن تسرع الخطى للحاقى بركب الحضارة ،
لا مناص لها من أن تلجأ إلى التخطيط أياً كان المذهب السياسى والاجتماعى
الذى تدّين به . بل إن هذه الدول تضطر اضطراراً إلى أن تسيطر بنفسها
على وسائل الانتاج حتى ولو كانت وسائلها قاصرة عن تحمل أعباء هذه
السيطرة ، وذلك لقصور رأس المال الخاص وخوفه الشديد من المغامرة

(١) د . سيد ماهر حمزة والتخطيط الاشتراكى والتخطيط الرأسمالى - الأهرام الاقتصادية .

والاستثمار . ويذكر الدكتور سعاد حزة (١) أن أرباح الصناعات الناشئة الخاصة في البلاد الافريقية والآسيوية تستثمر في غالبيتها العظمى في شراء الأراضي الزراعية أو أراضي المدن ، ويتم تهريب بعض هذه الأرباح للخارج . وذلك طابع الخوف الذي يسيطر عادة على رأس المال الناشئ الضعيف . ويختلف الأمر بطبيعة الحال بالنسبة لبلاد رأس المال الخاص القوي كأمريكا وأوروبا ، فإن رجال الصناعة والمال هناك يعملون استثمار مدخراتهم وأرباحهم في صناعاتهم فور تحقيقها .

٤٥ - التخطيط في الدول الرأسمالية :

ومع ذلك ، فإن الدول الرأسمالية القوية ، التي تستند إلى مبدأ عدم التدخل في الاقتصاد ، وتعتمد على النتائج الاقتصادية المترتبة على عذوبة المنافسة الحرة ، قد أخذت تلجأ إلى الأخرى إلى أسلوب التخطيط . ومن ثم فلا شك لدينا أنه ليس صحيحاً على الإطلاق ما يعتقد به البعض (٢) من أن التخطيط «مستحيل استحالة تامة في الدول الرأسمالية» فالتخطيط ليس ممكناً فحسب ، بل لقد حدث بالفعل . ومن الثابت أولاً أن سائر الدول الرأسمالية تلجأ إلى التخطيط في أوقات الأزمات بالنسبة لأقصى نطاق امكانياتها المحدودة باعتبارها دولاً لا تسيطر سيطرة كاملة على وسائل الانتاج (٣) ، بل هي تعتمد في فترات الحرب إلى أن تستكمل هذه السيطرة بصورة تجعلها أقرب ما تكون إلى الدولة الاشتراكية .

على أنه حتى في الظروف العادية — حيث لا أزمات ولا حروب — تلجأ الدول الرأسمالية الغربية إلى التخطيط . بل أن بعض هذه الدول — كفرنسا وإنجلترا — قد أصبحت اليوم من البلاد ذات الخبرة العملية في هذا

(١) مقاله السابق الإشارة إليه .

(٢) د . حسين عمر — المرجع السابق — ص ١١ .

(٣) كاتزاروف السابق ص ٣٣٣ .

الجمال (١) . وقد ازداد اهتمام الدول الغربية الرأسمالية بالتخطيط على الأخص بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . واعتمدت على هذا الأسلوب الناجح لكي تستعيد بعض ما فقدته - وهو كثير - خلال هذه الحرب . ففى فرنسا وضعت ونفذت خطة Monnet فيما بين عام ١٩٤٧ و ١٩٥٣ - وشجع نجاح هذه الخطة على توالى الخطط الخمسية التالية (٢) وتعتمد فرنسا على كفاءة جهازها الإدارى فى تنفيذ الخطة ، وعلى تأمين الكثير من المشروعات الأساسية الهامة بعد الحرب ، وعلى تأمين البنوك الكبيرة الهامة فيها (٣) فقد صدر قانون ٢ ديسمبر ١٩٤٥ فى فرنسا بتأمين بنك فرنسا ، وأربعة من أقوى البنوك فيها . (إذ تجمل ودائعها النقدية عام ١٩٤٥ نسبة ٦٤,٧٪ من مجموع الودائع) . وبالتالى تمكنت فرنسا إلى حد كبير - رغم بقائها فى إطار الرأسمالية - من توجيه الاقتصاد القومى وفقاً لمقتضيات الخطة . هذا إلى جانب ما تلجأ إليه فرنسا من أساليب أخرى فى التأثير على المنتجين من الأفراد والمشروعات الخاصة ، كمنح امتيازات أو تراخيص أو إعانات فى مقابل التزام أوامر خطة أو المعاونة فى تنفيذها .

وقد لجأت إنجلترا إلى وسائل أكثر فاعلية فى تنفيذ خططها ، وهى إصدار القوانين الآمرة التى يرتبط تنفيذها بتحقيق أهداف الخطة . فقد أصدرت إنجلترا - بصدد خطة شاملة متعلقة برفع مستوى الانتاج الزراعى حتى يكفى حاجات السكان - قانونين هامين فى عامى ١٩٤٧ و ١٩٤٨ . (The Agriculture Act, 1947, The Agricultural Holdings Act 1948) وبمقتضاها يحصل المنتجون الزراعيون على ضمان حد أدنى لسعر المنتجات الزراعية لمدة ثمانية أشهر مقدماً . ولكنهم يلزمون بالانتاج - وفقاً لهذين

-
- (١) أنظر المدد الخامس الذى أصدرته مجلة القانون الاجتماعى Droit Social فى فرنسا عن خطة Monnet عام ١٩٥٠ والنجاح الذى حققته . وكذلك مؤلف فرانسوا بير والسابق الإشارة إليه .
 - (٢) أنظر مقال جاك ريفيه راييه فى مجموعة Droit Social السابقة ص ٣ وما بعدها .
 - (٣) مقال الميد جوزيف حامل «تأمين البنوك الكبيرة ونتائج أربع سنوات من تجربة التأمين» مجلة القانون الاجتماعى Droit Social عام ١٩٥٠ ص ١ .

القانونين - بأساليب معينة وبوسائل فنية محددة . والتزام ملاك الأرض بهذه الأساليب التزام قانوني مباشر كالتزام المزارعين أنفسهم ، إذ أن نصوص القانونين تتضمن الأمر بالقيام بأنشطة خاصة لازمة لرفع مستوى الانتاج الزراعى . وتشرف على احترام تنفيذ القانونين هيئة خاصة تسمى (National Agricultural Advisory Service) هنا إذن تنهى حرية المزارع الفردية فى التعاقد كما تنهى حرية مالك الأرض ذاتها . فكلهما ليس فقط مرتبطاً بعقد ، وإنما هو يخضع لقانون أمر . وإذا تبين أعمال أى منهما فى احترام القانون فإن الجزاء يمكن أن يصل إلى تجريد المالك من أرضه بشراء جبرى ، أو إنهاء عقد الإيجار الذى كان يعطى للمزارع المقصر حق البقاء فيها . والمحكم بهذه الجزاءات يصدر من محكمة خاصة تسمى (The Agricultural Land Tribunal) وعلى هذا الأساس ، من الصعب أن نجد فارقاً ملحوظاً بين التخطيط الزراعى فى إنجلترا وبين التخطيط بقانون فى أشد البلاد تمسكاً بالنظام الاشتراكى .

كذلك لجأت **سويسرا** إلى التخطيط ، مع أنها بعيدة كل البعد عن الانتهاء من الناحية الاقتصادية إلى النظام الاشتراكى . فقد وضعت عام ١٩٤٤ خطة تسمى خطة «فالن» (Wahlen) تهدف إلى زيادة رقعة الأراضي الزراعية فيها ونفقتها بالفعل على ثلاثة مراحل (١) .

وقد رأينا من قبل كيف تلجأ **الولايات المتحدة** ذاتها - معقل الرأسمالية - إلى التخطيط ، وإن كانت تتخذ لذلك أسلوباً مختلفاً .

ونحن لا نشك فى أن الدول الرأسمالية سوف تنلجأ إلى التخطيط أكثر وأكثر بل وفى خطوات أسرع لاهثة . وسوف ينحصر الفارق بينها وبين البلاد الاشتراكية حينئذ فى نطاق الهدف والأساس ، إذ بينما تكون

(١) كاتزأروف - نظرية التأميم - ص ٣٤٩ .

الخطوة في النظام الاشتراكي مذهباً وعقيدة ، ستكون الخطوة في النظام الرأسمالي ضرورة عملية يفرضها حب البقاء .

ذلك انه بغض النظر عن هدف تحقيق الكفاية والعدل ، وبغض النظر عن الظلم الذي توقعه المنافسة الحرة بين كبار المنتجين ، على العمال وعلى المستهلكين ، فان هذه المنافسة الطليقة تؤدي في البلاد الرأسمالية إلى ارتباطات خطيرة ، وتبديد للموارد الطبيعية وأزمات اقتصادية دورية حادة . ومن الممكن أن نتصور أن يرضى المجتمع الرأسمالي بكل هذه الاضرار ثمناً لمبدأ الحرية الفردية الذي يضعه فوق كل اعتبار ، على أن يكون ذلك في عصور الإرخاء والتكامل التي لا يشتد فيها سبق ولا يرتفع فيها تهديد . إلا أن هذه البصيرة قد انتهت إلى غير رجعة . إذ أصبح النظام الرأسمالي مهتدداً ، ليس فقط بالارتباطات الداخلية ، وانما — وعلى نحو شديد الخطورة — بالتدخل الخارجي الذي يعرضه للفناء . ومن عجب أن النظام الرأسمالي يضطر — للدفاع عن كيانه — إلى الالتجاء إلى الأساليب الاشتراكية ، إذ أنها هي وحدها التي تسمح له بتجميع القوى وتركيز الجهود .

والاندفاع إلى التخطيط في البلاد الرأسمالية — تحت ضغط الضرورة — يمكن أن يرجع إلى سببين رئيسيين (١) :

(١) التطور السريع للبلاد الاشتراكية المعادية للنظام الرأسمالي رغم ضعف الامكانيات التي بدأت بها هذا التطور ، مما أدى إلى جعل روسيا — وقد كانت منذ ٤٥ سنة فقط من بين البلاد المتخلفة — القوة الصناعية الثانية في العالم ، ثم انضمام الصين ، بامكانياتها المادية والبشرية الخطيرة ، إلى المعسكر الاشتراكي المتطرف في عداوته للنظام الرأسمالي .

(١) الأستاذ البولندي أوسكار لانج — المقال السابق — ص ٧٢ .

(ب) اتساع الحركات القومية الثورية في البلاد التي كانت تستعمرها وتعتمد عليها البلاد الرأسمالية الكبيرة . فقد اشتد تيار التحرر الجارف بحيث لم يعد من الممكن للنظام الرأسمالي المستعمر مقاومته . فاضطر إلى أن يتلقى الضربة الاقتصادية القاصمة من جراء هذا التحرر . وكانت خسارته المادية من هذا التحرر على وجهين ، الأول : أن النظام الرأسمالي فقد جانبا كبيرا من الثروات الطبيعية لهذه البلاد ، إذ كان يستولى عليها دون جهد ، وكان يعتمد عليها من الناحية الاقتصادية ، لكي يستطيع بعد ذلك أن يتشدد أمام العالم أجمع بالرخاء الذي يحققه النظام الرأسمالي وحرية الاقتصاد . الثاني : أن هذه البلاد التي تحررت أخيراً أُخْلِيت تحاول التخلص من التخلف واعتبرت التطوير الاقتصادي مشكلتها الرئيسية . واندفعت إلى محاولة الاكتفاء الذاتي والدخول في ميدان الصناعة . ففقدت البلاد الرأسمالية المستعمرة أسواقها لكي تجد بدلا من هذه الأسواق ، منافسين جدد ، أقل خبرة ، ولكن أشد قدرة على الكفاح ، وأقوى تصميحا على الصمود للمنافسة .

٤٦ - التخطيط ظاهرة عالمية :

ومن ذلك كله يتبين بجلاء أن التخطيط ، إذا كان قد بدأ أساساً من أسس النظام الاشتراكي ، إلا أنه قد أصبح الآن ظاهرة عالمية . ويمكن بالتالي أن نصيف - إلى الصفات الكثيرة التي تطلق على عصرنا هذا - أنه عصر التخطيط .

ولا شك أن هذه الظاهرة العالمية الجديدة لا بد أن تنعكس على الحياة القانونية دراسة وقضاء وتشريعاً . فهي نقطة الارتكاز الأساسية في كل تطوير للقوانين القائمة . وهي كذلك على وجه الخصوص بالنسبة للنظام القانوني للمشروع التجاري العام ، باعتباره أحد الأدوات الرئيسية لتنفيذ

الخططة الشاملة بنجاح . ومن ثم فإننا نعتقد أن اهتمام القانونيين في مصر بالخططة كظاهرة قانونية أساسية جديدة ، ما زال دون الكفاية . ولعل ذلك هو ما يدفعنا إلى بعض الاسهاب في الكلام عنها ، ويحفزنا إلى أن نضعها في المكان الأول بين الأسس النظرية التي يجب أن يستند إليها نظام المشروع التجارى العام استناداً مباشراً .

البعث الثالث

الشروط التي يجب توافرها لنجاح تنفيذ الخطة

٤٧ - محمد :

ليس من الصعب ، بعد أن عرفنا الأركان الجهورية التي تقوم عليها الخططة ، أن نحدد الشروط التي نرى ضرورة توافرها لنجاح الخططة . إذ هي تتصل اتصالاً مباشراً باستكمال أسباب الصحة والسلامة بالنسبة لتلك الأركان الجهورية . هذه الشروط هي :

- (أولاً) الدراسة الشاملة التي تسبق رسم الخططة .
- (ثانياً) قوة الالتزام في الخططة .
- (ثالثاً) علانية أهداف الخططة ووسائل تنفيذها .
- (رابعاً) مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ .

(أولاً) الدراسة العلمية الشاملة :

٤٨ - تعدد الدراسات :

الدراسة الشاملة شرط بدئى لازم . وهو يتعلق بالركن الجهورى في الخططة الذى يتطلب أن تستند إلى تنبؤ علمى . والواقع أن بحث هذا الشرط يخرج عن نطاق الدراسات القانونية إلى نطاق الدراسات الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة

ولكن الارتباط بين توافره وبين نجاح الجانب القانوني للخطوة ارتباط وثيق
ولذا فإن من المناسب أن نشير إلى أنواع هذه الدراسات اللازمة دون تفصيل (١)

(١) دراسات احصائية :

والاحصاء له دور أساسي ، كيفية القيام به ، وأشخاص القائمين
به ، ونوع البيانات الاحصائية المطلوبة . وأخيراً كيفية استخلاص النتائج
السليمة من دلالات الأرقام . إذ من المعروف أن هناك احصائيات صحيحة
ولكنها مضللة في دلالتها . وبعبارة أخرى فإنه يمكن القول بأن الأرقام لا تخطئ
— إذا روعيت الأسس العلمية السليمة في الحصول عليها — ولكنها مع ذلك
قد تكون مضللة ، ولابد من اتباع الوسائل العلمية أيضاً في كشف الدلالات
الخاطئة (٢) .

(١) من المراجع الهامة رسالة زميلنا د . محمد حامد دويدار بالفرنسية ، المقدمة الجامعة
باريس ١٩٦٤ بعنوان :

“Les Schémas de reproduction et la méthode de la planification socialiste”

وكذلك محاضراته في اقتصاديات التخطيط الاشتراكي عام ١٩٦٥ - راجع كذلك د . ابراهيم
حلى عبد الرحمن «التخطيط الاقتصادي الشامل في الجمهورية العربية المتحدة» (بالانجليزية) -
مصر المعاصرة يوليو ١٩٦٣ ص ٥ وكذلك د . زكريا نصر في «بعض أساليب تخطيط
النقد الائتمان» - مصر المعاصرة أبريل ١٩٦٣ ص ٢١ - والأستاذ راجنار فريش Ragnar Frisch
في «مصر المعاصرة» يوليو ١٩٦٤ ص ٥ :

Planning for the United Arab Republic

(٢) راجع في تفصيل ذلك محاضرات الأستاذ أندريه بيانيه بجامعة باريس ١٩٤٧/١٩٤٨
١١١ و ٢٧٩ و ٦٠٧ :

André Piatier : L'observation économique

هذا وقد انتقد الأستاذ شارل بشلهايم (في التلوة السابق الاشارة اليها) مستوى الدقة الاحصائية
في مصر قائلا : «ولا أعتقد أنه من الممكن في ظل المستوى الحالي للاحصائيات ومع افتقار المعرفة
العميقة بالعلاقات بين القطاعات الصناعية وضع نظام أسعار له مغزى كامل من وجهة النظر
الاقتصادية . ولاشك أن هذه المهمة ضرورية لضمان الادارة الاقتصادية الفعالة ولكنه لن يكون
من الممكن تحقيقها الا حل أثر مغرقة أفضل بالعلاقات بين قطاعات الصناعة ، وبشكل ذلك هدفاً
نظرياً له أولوية الحل» ص ٣٦

(ب) دراسات التنسيق والتوازن : وهي دراسات هامة متنوعة :

١ - إذ لابد من التنسيق بين الاستثمارات الأساسية ، أى تلك التى تؤدى مباشرة إلى رفع الطاقة الانتاجية (كالصناعات الانتاجية المختلفة) ، وبين الاستثمارات المكملة ، كالزراعة لزيادة انتاج الطعام اللازم للقوى البشرية العاملة المتزايدة ، وكصناعة السلع الاستهلاكية الضرورية لأفراد الشعب بمقادير تناسب زيادة الأجور وارتفاع مستوى المعيشة ، كنتيجة طبيعية للتوظيف والانتاج الصناعى . ولابد من تحقيق هذا التوازن حتى يستمر التقدم فى خطواته استمراراً مطرداً دون عقبات .

٢ - كذلك لابد من التنسيق بين الاستثمارات المربحة ، وهى التى تدربح عاجلاً فضلاً عن غيرها قوى الانتاج بالتوجه إليها قبل غيرها ، على الأقل فى المراحل الأولى للتصنيع ، وبين الاستثمارات الانمائية ، وهى تلك التى قد لا تتضح صوره الفائده منها فى الحال ، وإنما يتوقف عليها استمرار الاستثمارات المربحة ذاتها فى المدى البعيد ، كشتى المواصلات وإنشاء المخازن والمستودعات وبناء الأرصفة وتقوية الطاقات الكهربائية وامكانيات الرى ، وتحسين خدمات الجمارك وسائر الخدمات الاجتماعية والصحية للعمال . والتوازن هنا أيضاً ضرورة حتى لا يتوقف الانتاج المربح فجأة عند حد معين لا يستطيع تجاوزه (١) .

٣ - كذلك يجب تحقيق التوازن الطبيعى الذى يتطلب التقدير الصحيح للعلاقات بين الانتاج والاستثمار وظروف التسويق . وفى نفس الوقت تحقيق

(١) وقد أشار الأستاذ شارل بتلهام (النوعه السابقة) ص ١٩ إلى « ضرورة تحقيق تنمية متكاملة ، أى خلق مجموعة من المشروعات الانتاجية المترابطة فيما بينها إلى أبعد حد والتى تلك قائمه بنوعها التكنيكي المقليل يزيد اتساعها بالتدريج .. ويترتب حل هذا نقطة هامة جداً وهى أن الحكم على كفاءة استثمار معين فى مشروع معين لا يمكن أن تم فى اطار هذا المشروع وحده . بأن يكون ذا كفاية انتاجية فى ذاته ، وإنما يجب أن ينظر اليه فى اطار الخطة كلها ، أى أن تقاس كفاءة المشروع بمقدار خدمته لأغراض تحقيق الخطة كاملة » .

التوازن النقدي ، وهو يتطلب إيجاد التوازن بين دخول الأفراد وبين مقدار السلع الاستهلاكية المعروضة حتى لا تحدث حركات تضخمية . وتخلف هذا التوازن يؤدي عادة إلى ارتباط الطلب والعرض على هذه السلع وإلى ارتفاع محسوس في الأسعار ، وقد يترتب عليه ارتباط سير الخطوة ذاتها (١)

٤ - كذلك يجب تنسيق التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص في مختلف الاستثمارات . وذلك عن طريق تحديد دور كل منهما والاعتراف بحق كل منهما في أداء مهمته داخل الخطوة ، وبخلق الحوافز الكفيلة باغراء المنتجين في القطاع الخاص على حسن أداء ما يطلب منهم أدائه في سبيل انجاح الخطوة (٢) .

٥ - كذلك يتعين تقدير التوازن والاختيار بين الأساليب الفنية المختلفة للإنتاج ، وبالذات بين نوعين هامين منها : طرق الإنتاج ذات الكثافة العمالية ، وهي تعتمد على استخدام أعداد كبيرة من الأيدي العاملة . وطرق الإنتاج ذات الكثافة المالية ، وهي تعتمد على الآلات الحديثة وتستخدم أقل عدد من العمال . والاختيار يكون وفقاً للظروف الخاصة بال مجتمع . وهذا كله على سبيل التمثيل لا الحصر .

(١) ويحذر الأستاذ شارل بتلهام (النقطة السابقة ص ٢٥) من رفع الأسعار ك علاج لعدم التوازن بين الدخول والسلع المعروضة : «وهناك عدة إجراءات في السياسة الاقتصادية من الممكن اتخاذها لمواجهة هذا الوضع ، من بينها محاولة إعادة التوازن برفع الأسعار حتى تنصت إلى حد ما فانفس القدرة الشرائية . وقد اتبعت مثل هذه الإجراءات مؤغراً . ولكني أعتقد أن الامكانيات في هذا الاتجاه محدودة للغاية ، وأنه من الخطورة بمكان تخلي النقطة التي وصلت إليها . والواقع أن الاتجاه إلى رفع الأسعار ، خصوصاً رفعا عدة مرات متوالية يهدد بتقويض الثقة في النقد ، إذ يخشى المشترون مزيداً من رفع الأسعار فيهرعون إلى المحلات لشحوريل امكانياتهم النقدية إلى منتجات في أسرع وقت ممكن . وهكذا تزداد سرعة الاستهلاك بدلاً من أن تقل» .

(٢) وفي هذه الحالة تظل قوى السوق تلعب دوراً في سير العملية الاقتصادية . ولكنه دور تابع لتحديد أبعادها من طريق الخطوة التي تحتوى الاقتصاد القومي بأكمله د. جريدار «مخاضات اقتصاديات التخطيط الاشتراكي ١٩٦٥ ص ٣٦» .

(ج) دراسة الاتجاهات الاجتماعية :

وهي دراسة قد لا تبدو وثيقة الصلة بالخطوة ولكن الشمول يجب أن يمتد إليها . وهي تقتضي البدء من أدنى المستويات وأوسعها لكي تصل بعد ذلك إلى أعلى المستويات . تلك الدراسة الاجتماعية الشاملة تشبه إلى حد كبير الدراسة السابقة على اختيار القوانين المناسبة للمجتمع (١) . فكما أن القانون يجب أن ينبع من المجتمع قبل أن ينطبق عليه . كذلك الخطوة ، إذ لا بد لها أولاً من استلها من المعلومات الاجتماعية والنفسية الصحيحة بتلقى التقارير المدروسة عن امكانيات المشروعات المختلفة التي تساهم في التنفيذ ، وعن قدرتها الانتاجية وعن اتجاه تطور هذه القدرة ، وعن الحاجات التي قد تلزم لاستمرار سير هذه المشروعات المستقبلية .

والتقارير التي تكتب بهذا الصدد يجب ألا ينفرد بوضعها الفنيون المتخصصون وحدهم (والا تعرضنا لسيطرة وتحكم التكنولوجيا التي قد لا تراعى سائر الظروف) بل يجب أن يشارك فيها رجال العمل من المديرين وأعضاء الغرف التجارية بل وعمال المشروعات أنفسهم (٢) .

(د) مراعاة حاجات السوق الخارجية :

والحق أن هذا موضوع من أهم الموضوعات الجديرة بالدراسة بالنسبة للدول النامية التي مازالت تحاول أن تشق لبضائعها طريقاً جديداً صعباً

(١) ولابد أن يتم فيفس من المعلومات المتعلقة بمختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية : السكان وتركيبهم وفقاً للجنس والجنس ، تركيبهم الاجتماعي (الفئات الاجتماعية المختلفة) توزيعهم بين أوجه النشاط الاقتصادي وتوزيعهم الجغرافي .. الخ - د . محمد دويدار المرجع السابق صفحة ٦٥ وما بعدها .

(٢) ولذا فإن التحضير للخطوة يتطلب اشتراك سائر الوحدات الانتاجية في عمليات معدود وهبوط فنية الضبط والتنسيق تلعب فيها لجان التخطيط في هذه الوحدات الدور الأهم (د . دويدار السابق ص ٦٦) ، وكذا د . أحمد المرشدي - مقال عن التخطيط بالعلامة يونيو ١٩٦٥ ص ١٦ أنظر كذلك في كيفية تحضير الخطط للاتحاد السوفيتي شارل بتلهام « la planification Soviétique » سنة ١٩٤٥ ص ٨٨ وما بعدها .

في الأسواق الخارجية^(١). خاصة وأن هذه البلاد تحتاج في المرحلة الأولى للتصنيع إلى واردات هائلة من الآلات اللازمة ، مما يلقي عبئاً ضخماً على ميزان المدفوعات .

والتجارة الخارجية شديدة الارتباط بالخطوة . ونجاح الخطوة يتوقف إلى حد كبير على صدق التنبؤات المتعلقة بنطاق هذه التجارة ومدى نجاحها . ومن الممكن أن تخصص بعض المشروعات التجارية العامة في التجارة الخارجية لنوع أو أنواع معينة من السلع كما حدث في كثير من الدول الاشتراكية التي سبقتنا إلى التخطيط . ويتم التنسيق بين عمل هذه المشروعات العامة بحيث لا يحدث بينها تنافس أو تعارض . وبالتخصص تزداد كفاءة العاملين في هذه المشروعات . وبالتالي تصبح أكثر علماً وأكثر قدرة في مضار التسويق^(٢) . كذلك لابد أيضاً من دراسة وسائل الدعاية والاعلان عن السلع المحلية حيث تحتاج الأسواق الخارجية إليها . ودراسة كيفية خلق هذه الحاجة في الحاضر والمستقبل ، بالطرق الاقتصادية السليمة ، مما يؤدي إلى زيادة القدرة على التصدير بصورة مستقرة يمكن الاعتماد عليها^(٣) .

(١) راجع د . عبد العزيز الشربيني «مشاكل التسويق في الاقتصاديات المتخلفة والمتقدمة» يونيو ١٩٥٧ ضمن رسائل في التخطيط صادرة عن رئاسة الجمهورية رقم ٣٤ .

(٢) فؤاد عبد القادر حمزه - مقال من «التخطيط للاشتراكى والتجارة الخارجية والتصنيع» الأهرام في ١٩٦٤/٩/١٦ .

(٣) في مؤتمر المال والتجارة المنعقد في ديسمبر ١٩٦٤ قلم نور الدين قرة (وقته رئيساً لمجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتجارة) عرضاً لأهم مشاكل التجارة الخارجية في مصر منها :
١ - تمدد الأجهزة التي تشرف على التجارة الخارجية (حوالي ١٥ هيئة في الاستيراد و ٩ هيئات في التصدير) .

٢ - تشتيت المسئولية وعدم وجود تخطيط للتجارة الخارجية مع عدم إمكان إحكام الرقابة على القطاعات الانتاجية والزراعية والتجارية وعدم إمكان تكشف سياسة التجارة الخارجية في الأسواق الأجنبية مما أدى إلى فقد الثقة والاسامة إلى سمعتنا التجارية بل إلى الأجهزة المشتتة بالتجارة .

٣ - ميوب نظام الاستيراد والتصدير الحاليين وعدم تطويرهما .

٤ - عدم وجود تعاون بين أجهزة الانتاج وأجهزة التجارة الخارجية مما أضعف جهود الشركات التجارية في تصريف المنتجات العربية ومناصفة المنتجات الأجنبية ، إلى جانب المبالاة في تحديد أسعار السلع المصدرة نتيجة لارتفاع التكاليف مما يؤدي إلى فقد بعض الأسواق .

٤٩ - أهمية الدراسات قبل فرض الخطة الملزمة :

وواضح أن البنود السابقة ليست كلها إلا رؤوس موضوعات كبيرة ليس هنا مجال التفصيل فيها . وهى موضوعات يجب أن تلقى حقها الكامل من الدراسة المستفيضة المركزة ، وذلك قبل رسم الخطة الملزمة التى تتصافر قوى المجتمع الاشتراكى فى سبيل تحقيق أهدافها بالأساليب التى تحددها ، دون أن تتعرض للخطأ الذى يودى إلى ضياع الجهد المبذول ، وإلى إضعاف العنصر الإرادى النفسى .

على أنه من ناحية أخرى يجب أن نضع فى التقدير صعوبة هذه الدراسات فى مصر بالذات . فالإقتصاد المصرى - إلى ما قبل الثورة - كان مجرد اقتصاد رأسمالى تابع . هذا إلى أن ظروف التطور السريع بعد الثورة ، والتغيرات المستمرة ، سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية ، تجعل مثل هذه الدراسات أشد صعوبة . لامتناع إذن من الأخطاء التى يجب ألا نبالغ فى تصويرها أو فى الخوف من نتائجها (١) . المهم أن يستمر الجهد ويتضاعف العمل المخلص لتجنب هذه الأخطاء ، وأن يستفاد منها فى اكتساب الخبرات الجديدة التى تلزم لرسم الخطط التالية .

(ثانيا) قوة الالتزام فى الخطة :

٥٠ - تمهيد : الخطة الادارية والخطة كقانون :

قوة الالتزام القانونى فى الخطة هى الترجمة العملية للزم والتصميم على تحقيق أهدافها . وهو شرط لنجاح الخطة ، إلا أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً

== ٥ - وفيما يختص بالحصلات الزراعية فكثيراً ما وجهت الشركات التجارية بعدم مطابقة الكميات المتاحة للتصدير مع الأهداف الموضوعة فضلاً عن زيادة تكلفة السلع المصدرة بسبب قصور دراسة اقتصاديات انتاجها .

(١) فالخبراء العالميون أنفسهم يمتثلون بأن الأخطاء فى المراحل الأولى للتخطيط تكاد تكون أمراً طبيعياً لا مفر منه (أوسكار لانج - المرجع السابق ص ٨٢ ، شارل بلهايم - الثورة السابقة - ص ٢٨) .

بالشرط الأول . بمعنى أنه إذا كانت الدراسة الشاملة التي تسبق الخطوة قد بلغت حداً معقولاً من الدقة والصفحة ، فلا بأس عندئذ من أن تتخذ قوة الالتزام مداها . أما قبل ذلك ، فلا شك أن مرونة الخطوة وسهولة تعديل أسسها تكون في هذه الحالة أقل خطورة وضرراً من جمودها على الأساس الخاطيء .

والخطوة ، كقانون ملزم ، يمكن أن تتفاوت درجة مرونتها تبعاً لمدى تحديداتها ومدى دخولها في التفاصيل والجزئيات . والواقع أن مزايا المرونة يمكن أن تتحقق في ظل قانون الخطوة ، إذا انصبت المرونة على الأقلمة الخلية للخطوة أثناء سيرها دون مساس بالخطوط الرئيسية العريضة أو النسب الأساسية التي يتم حسابها بدقة وتكامل عند رسم الخطوة . ومحاولات الأقلمة هذه يمكن أن تقوم بها جهة الإدارة أو البنك المركزي نفسه (Gosbank) دون أن يتعدى جلود القانون (١) . كذلك تتحقق مزايا مرونة الخطوة مع مزايا قانون الخطوة إذا ترك لكل مشروع من المشروعات التجارية العامة حرية رسم الخطوة التفصيلية التي تحقق الهدف المطلوب في نطاق قانون الخطوة .

ولنا فقد عرفت البلاد التي أخذت بالتخطيط — سواء في ذلك البلاد التي تدين بالراشمالية أو بالاشتراكية — صوراً مختلفة من التخطيط . وتوضح المقابلة بصفة خاصة بين نوعين أساسيين : الخطوة الإدارية (يطلق عليها أيضاً الخطوة الإرشادية plan indicatif (٢) ، أو الخطوة المرنة plan souple (٣)) وهي تلك التي تضعها سلطات الإدارة العادية

(١) ويعرض شارل بتلهام في مؤلفه السابق عن التخطيط السوفييتي مثالا لتدخل البنك المركزي السوفييتي لتحقيق أهداف الخطوة العامة عن طريق منح الائتمان . فقد كانت الخطوة تهدف إلى التوسع في صناعة الأثاثات . وفي فبراير ١٩٣٨ أمر فرع البنك المركزي في ليننجراد في مصنع المربعات Egorov على كيات كبيرة من الأخشاب التي تزيد عن الحاجة ، فأقرض هذا المصنع فوراً ١٥٠ ألف روبل لإنشاء مصنع للأثاث . وفي خلال ٨ فهور استطاع هذا المصنع أن ينتج ما قيمته مليون و ٣٠٠ ألف روبل — المرجع السابق ص ١٩٧ .

(٢) فرانسوا بيرو — المرجع السابق ص ٢٤ .

(٣) Pierre Bauchet "La planification française" 2, éd. 1962 p. 35

عن طريق قراراتها ، وتشرف على تنفيذها عن طريق لجائها . وتستطيع
جهة الادارة تعديل قراراتها إذا تكتشف الأيام والظروف الجديدة عن عناصر
لم تكن قد دخلت في حسابان الادارة . هذا النوع من الخطة الادارية لا يعتبر
في نظر الكثيرين أكثر من مجرد برنامج أو مجموعة من البرامج الاقتصادية
تهدف إلى ترشيد الاقتصاد . بل ان فرانسوا پيرو يرى أن مثل هذه الخطة
ليست الا مجرد بديل عن السوق في الحالات التي يفشل فيها أو يعجز عن
تحقيق أهدافه (١) .

هذا النوع الأول - الذي يمكن أن يطبق في البلاد الرأسمالية كفرنسا - (٢)
لا يمكن أن يكون كافياً في البلاد الاشتراكية . فهي تسعى دائماً إلى الوصول
بالخطة إلى مستوى القانون الملزم ، بل إلى مستوى القانون الأعلى للتنظيم
الاشتراكي الشامل . ولذا فقد أخذت مشاكل قانون الخطة تغزو ميدان
الفقه القانوني الاشتراكي وتجذب مجالها في التطبيق . فقانون الخطة ليس كأي
قانون . فهو قانون النظام العام الاشتراكي الجديد . ومن ثم فهو ملزم
لسلطات الادارة على درجاتها متفاوتة في القوة . وملزم الزاماً مباشراً
للمشروعات التجارية عامة أو خاصة ، وأياً كان نوعها . وهو ملزم لجهات
المتابعة أو الرقابة على التنفيذ ، وملزم لسائر الأفراد في المجتمع الاشتراكي
ويصبح قانون الخطة بالتالي مصدراً مباشراً للحقوق والالتزامات . وفي
الدرجة الأعلى يمكن أن ترتفع أهداف الخطة إلى مستوى القانون الدستوري
بحيث يصبح احترام هذه الأهداف واجباً ملزماً للمشرع أيضاً بالإضافة
إلى كل هؤلاء (٣) .

(١) المرجع السابق ص ٢٤ - هذا ويستعمل تعبير الخطة الارشادية أحياناً بمعنى الخطة
الاجالية plan global

(٢) بيير بوشيه السابق ص ٣٦ .

(٣) كانت الدساتير فيما مضى لا تتناول مبدأ الخطة باعتبارها من الموضوعات الاقتصادية
التي لاصلة لها بنظام الحكم السياسي . ولكن هذه الصلة بدأت - منذ بداية القرن العشرين - تتضح
وتقوى حتى أصبحت أغلب الدساتير - وعلى الأخص بعد الحرب العالمية الثانية - تنص على ضرورة
وضع الخطة الاقتصادية الشاملة . وتضع هي الأسس العامة لكيفية القيام بعملية التخطيط . =

٥١ - الخطة القانونية : مشكلة جديدة في القانون الاشتراكي :

لاشك أنه عن طريق الالتزام القانوني الخاص ، يتحول التخطيط القوي من عملية اقتصادية إدارية إلى نظرية قانونية حديثة تثير عدداً من المشاكل الدقيقة التي لم ترتفع بعد - حتى في البلاد الاشتراكية - إلى مستوى النضج والاستقرار . ولذا فإن هذه المشاكل تعتبر ميداناً جديداً خصباً للفقهاء القانوني الاشتراكي الذي يريد أن يسهم في التطوير . فمن هذه المشاكل - على سبيل المثال - مشكلة التعارض المحتمل بين قانون الخطة وبين نصوص التقنينات العادية القائمة كالتقنين المدني أو التجاري . ومنها مشكلة التعارض المحتمل بين أوامر الخطة ونواهيها وبين شروط ونود العقود التي قد تبرمها المشروعات العامة . كذلك تثار مشكلات الرقابة السابقة على المشروعات القائمة على

== ونحن إذا تجاوزنا من مبدأ التخطيط الاشتراكي الشامل الذي يعتبر ركناً من أركان التطبيق السوفيتي منذ ثورة ١٩١٧ ، فإنا يمكن أن نعتبر دستور فيمار ، عام ١٩١٩ ، من بين الدساتير الرائدة في هذا المجال ، فقد تضمنت إشارة يقرر فيها جواز الاتجاه إلى التخطيط الاقتصادي في حالة الضرورة ، بقانون خاص . وكانت هذه الإشارة المتواضعة ايذاناً ببداية عصر جديد يتميز بيسول النص على الخطة في الدساتير (ليفركولن - أشار إليه كاتزاروف ص ٣٤٦) . إذ تلاشت بعد ذلك النصوص الدستورية المتعلقة بالتخطيط في الشرق والغرب على السواء . منها دستور بيرو عام ١٩٣٣ (م ١٨٢) ، ثم البرتغال عام ١٩٣٥ (م ٣١) ، وبارجواي عام ١٩٤٠ (١٥) وتكاثرت هذه النصوص بعد الحرب العالمية الثانية . ففي عام ١٩٤٥ دستور بوليفيا (١٠٩م) . وفي عام ١٩٤٦ ، دساتير البرازيل (م ١٤٦) ، بناما (٢٢٥م و ٢٢٧) ، وفرنسا (٢٥م) ، ويوغسلافيا (٢٥١/١٥م) ، وألمانيا (م ٦) . وفي عام ١٩٤٧ دساتير السار (٥٠م) وبلغاريا (١٢م/١) وفنزويلا (٧٣م) وإيطاليا (٣/٤١) . وفي عام ١٩٤٨ رومانيا (١٥م) وتشيكوسلوفاكيا (وقد خصصت فصلاً كاملاً من دستورها للكلام في تفاصيل مبدأ الخطة هو الفصل الثامن - م ١٦٢ - ١٦٤) . وفي عام ١٩٤٩ دساتير ألمانيا الغربية (١٥م) وألمانيا الشرقية (م ٢١) والأرجنتين (م ٤٠) وهنغاريا (م ٥) .

وقد رأينا كيف أهتم الميثاق - عام ١٩٦٢ - بتأكيد مبدأ الخطة الاشتراكية الشاملة ، باعتباره الأسلوب العلمي للعمل الوطني المنظم .

على أن هذه النصوص الدستورية كلها لا تنصب على مضمون الخطة وقوانينها وإنما على اعتناق مبدأ التخطيط . ولذا فهي لا ترفع إلى هذا المستوى القانوني الأعلى ألا تبنى المجتمع هذه الظاهرة العالمية الاقتصادية السياسية الجديدة ، التي بدأت تفرض نفسها بحكم الضرورة . وتختلف الدول بعد ذلك في مدى قوة الالتزام التي تعطيلها الخطة ، وفي كيفية القيام على تنفيذها .

تنفيذ الخطة ، وحقوق هذه المشروعات ذاتها عندما تختلف مع هيئات الرقابة على تفسره . كذلك تنور مشكلة تحديد الجزاءات على مخالفة قانون الخطة . وأخيراً لابد من سلطة قضائية متخصصة يمكن أن ترفع إليها كل المنازعات المتعلقة بتطبيق هذا القانون . وبديهي أن تشكيل هذه السلطة القضائية الجديدة لا يمكن أن يكون من القضاة العاديين . إذ يجب أن تتوافر في قضائهم مقومات التخصص القانوني والتخصص الاقتصادي في نفس الوقت .

والإشارة إلى هذه المشكلات الحديثة نجهدها بطبيعة الحال في كتابات فقهاء البلاد التي أخذت بالتطبيق الاشتراكي (١) . وهي مشكلات المستقبل بالنسبة لرجال القانون عندما . إذ لا شك لدينا أن التطور الطبيعي للخطة عندما تقتضي أن تتحول — بعد فترة أخرى من الدراسة والتجربة والخبرة العملية — إلى قانون أعلى .

٥٢ - الخطة الادوية في مصر :

والخطة في بلادنا مازالت تعد من قبيل الخطة الادارية . والجهاز الاداري القائم لم تحدث فيه التعديلات الأساسية اللازمة لكي يتبها لوظيفته الكبرى في نظام التخطيط (٢) واقتصر الأمر على اضافة أجهزة جديدة للتخطيط والرقابة في فترات مختلفة وعلى غير اتساق واضح . منها لجنة التخطيط القومي بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٥٥ والمجلس الأعلى للتخطيط القومي بالقرار الجمهوري رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٧ ، ووزارة التخطيط القومي ولجان التخطيط والمالية بالقرار الجمهوري رقم ١٣٢٩ لسنة ١٩٦٠ ، واللجنة الوزارية لشئون التخطيط بالقرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٦٠ . كذلك أنشئ :

(١) منها على وجه الخصوص : كاتزاروف - نظرية التأميم - ١٩٦٠ ص ٣٣١ وما بعدها وافيانوفتش - محاضرات الدكتوراه في الجامعات المصرية ١٩٦٣/١٩٦٤ ص ١٥٦ وما بعدها .
(٢) فالتخطيط لا يقتصر أمره على تنظيم الجهاز الاقتصادي الذي يتكون من وحدات الانتاج بل انه يتطلب اعادة بناء الجهاز الإداري على أساس هرمي متناسق للمتابعة وتلقى المعلومات في نفس الوقت . ولا مجال هنا للدخول في التفاصيل - أنظر على وجه الخصوص د . حويدار في رسالته السابقة ص ١٧٣ وشارل بلهايم في مؤلفه عن التخطيط السوفيتي ص ٦٩ وما بعدها .

معهد التخطيط القوى بالقانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٦٠ . وهذه الأجهزة المتخصصة لانزع اختصاصات هيئات أخرى تتمتع بحق الاشراف والتنسيق ووضع أهداف الانتاج ومتابعة التنفيذ ، مما يدخل في نطاق التخطيط كالمجلس الأعلى للمؤسسات بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ ، واللجنة العليا لشئون المؤسسات العامة الانتاجية بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٦ لسنة ١٩٦١ . كذلك يدخل التخطيط في نطاق سلطة ومسئولية الوزراء بالنسبة للمؤسسات العامة التي يقومون بالإشراف عليها (القرار الجمهوري رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ ثم قانون المؤسسات الجديد رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الذي حل محل قانون ٦٠ لسنة ١٩٦٣) .

وهناك أجهزة أخرى للرقابة المتخصصة : كالجهاز المركزي للمحاسبات (قانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤) والجهاز المركزي للتنظيم والادارة (بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤) والرقابة الادارية بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ . ومن المرجح أن هناك أجهزة أخرى تساهم في التخطيط والمتابعة والتنفيذ لم يصل اليها قسرا المتواضع من العلم .

وهذا التعدد المفرط في أجهزة الرقابة والتخطيط قد يكون نتيجة منطقية للتطور السريع الذي لا ينتظر ما يتطلبه اعادة التنظيم الشامل من جهد ووقت إلا أن خطورة هذا الوضع تأتي من تداخل الاختصاصات الرقابية وازدواجها مما يؤدي إلى تنافرها وعرقلة الانتاج (١) . والتخطيط الشامل يتطلب - في الدرجة الأولى من الأهمية - تنسيق هذه الأجهزة بحيث يتحدد دور كل

(١) أشار شارل بلهايم - الثورة السابق الإشارة إليها ص ٤٠ - إلى اضراء هذا التعدد في مصر وفالبيكل الحال لقطاع العام نتاج تاريخي ولكنه لا يمكن في الأساس الهيكل السابق. المفئات الخاصة الموجودة . وقد نتج من ذلك نوع من عدم الاتساق وازدواج وتدرج هرمي في الاختصاصات ومصاحب كبيرة لاستيضاح حركة المنتجات بين القطاعات مما يعرقل التخطيط بلا أدنى شك . وبناء عليه اعتقد أنه من الضروري أن يبسط تنظيم القطاع المأمون لتحسين سير العمل فيه وللمد من عدد العاملين في الجهاز الإداري لهذا القطاع .. من الضروري تبسيط التنظيم الحال وأقرار بعض وحدات الانتاج . وبالطبع لن تكون الأشكال العملية لهذا التغيير سوى نتاج دراسة دقيقة للوضع الحال والمقتضيات العملية في المرحلة الحالية من ثورة ج . ع . ٥٤ .

منها بالنسبة لدائرة محددة من دوائر تنفيذ الخطة ، وأن ترفع كلها تقاريرها الدورية عن المتابعة إلى جهاز مركزي واحد يمثل العقل في الجسم الحي . هذا الجهاز الواحد يسمى باللجنة العليا للتخطيط أو الجوسپلان (Gosplan) وهو يقوم وحده بدور القمة بحيث يضمن تنسيق سائر المعلومات والتقارير في إطار واحد متناسق . وعلى أساس هذه المعلومات يمكن معرفة امكانيات الخطة الجديدة أو الحكم على تنفيذ الخطة السابقة . وإذا اقتضى الأمر تعديل بعض البنود ، فإن هذا التعديل يكون مدروساً ومستنداً إلى نظرة شاملة لسائر البنود الأخرى .

هذه الخطة الادارية لا تعتبر مصدراً مباشراً للحقوق والالتزامات ، بل هي أقرب إلى أن تكون برنامجاً ادارياً قابلاً للتعديل في أى مرحلة . وهي على هذا النحو تصلح كخطوة أولى أو كمرحلة تجريبية تكتسب خلالها الخبرات العملية . ولعل أهم مزاياها هي القدرة على الاسراع في تلافى أخطاء التقدير التي تكثر عادة خلال هذه المراحل الأولى (١) .

الا أن غالبية الدول الاشتراكية التي تستقر تجاربها وتستوفى دراساتها الشاملة لا تلبث أن تتجه إلى رفع الخطة إلى مستوى القانون الأعلى (Loi - Supreme) . ويصبح وضع قانون الخطة هو أهم عمل تقوم به الحكومة وتصلق عليه السلطة التشريعية ، كما يكون تنفيذ هذا القانون الأعلى هو أهم مسؤوليات الحكومة أمام السلطة التشريعية (٢) .

٥٣ - الخطة كقانون Loi - Le plan مشكلات قانون الخطة :

ويتجيز قانون الخطة بأنه يتضمن قوة الزام عامة . فتتحدد بواسطته التزامات القائمين بالتنفيذ ومسؤولياتهم وعلاقاتهم . ويكون هذا القانون

(١) أنظر مقال الفقيه ديفرو عن «المشكلة القانونية لخطة مونييه» مجلة القانون الاجتماعي Droit Social عام ١٩٥٠ ص ١١ وما بعدها .

(٢) كازاروف - السابق - ص ٣٤٨ .

مصدراً مباشراً أعلى للحقوق والالتزامات (Super-Source de droits et d'obligations) . وفي نفس الوقت يكون قيداً لازماً على سلطة الادارة وبالتالي ضمناً لازماً لاستقلال المشروعات التجارية العامة في أداء دورها المرسوم في تنفيذ الخطة .

ومن ثم فإننا نعتقد أن رفع الخطة إلى مستوى القانون الأعلى على هذا النحو يعتبر الأساس المناسب الذي يمكن أن يقوم عليه بناء النظام القانوني للمشروعات التجارية العامة على نحو مستقر . فقانون الخطة ضرورة مبدئية لتخلق نظام قانوني للمشروع التجاري العام كشخص معنوي مستقل لتحقيق هدف معين في اطار الخطة الاشتراكية الشاملة . وتتضح فيه حقوقه والزاماته وضمانات استقلاله على نحو واضح لا يثير فيه الشك أو الجدل (١) .

(١) والواقع أن لجنة مراجعة التشريعات التجارية ، التي تفسح في الوقت الحاضر قانون المشروعات العامة الجديد (وتسميها اللجنة : « المنشآت الاقتصادية العامة ») تنهت إلى أهمية ارتباط المشروع التجاري العام بالخطة ، فجعلتها ركناً من أركان تعريف « المنشأة الاقتصادية العامة » . فقد نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى على أن ، « للشخص العام أن يؤسس بمفرده منشأة اقتصادية عامة لمزاولة مشروع تجارى أو صناعى .. الخ » ، وفقاً للخطة الاقتصادية . ومفهوم ذلك أنه يجب أن يكون إنشاء « المنشأة الاقتصادية العامة » مبنياً ومؤسساً على ما تقرره الخطة الاقتصادية العامة . ولا شك في سلامة هذا التعريف وحمية هذا الأساس . الا أنه مع ذلك لا مفر من القول بأنه ما دامت الخطة التي يستند اليها المشروع التجاري العام ، في يد الادارة وحدها ، فإن كل النظام القانوني للمشروع التجاري العام يظل أيضاً تحت رحمة الادارة وحدها . فهي التي تستطيع في أى وقت أن تقوم بتعديل الخطة ، وبالتالي تستطيع الانشاء والتعديل والالغاء والتصرف كيف شامت في حياة الشخص المعنوي الجديد الذي تسميه اللجنة « بالمنشأة الاقتصادية العامة » . وقد حارت اللجنة بض الوقت في معرفة الجهة ذات الاختصاص بالنسبة لهذه السلطات الهامة . واختلفت أعضاؤها في البداية بين رئيس الجمهورية وبين مجلس الوزراء وبين وزير الاقتصاد . ثم تبيت اللجنة أن وزير الاقتصاد ليس وحده هو الوزير المختص - ثم حارت مرة أخرى بين تعبير « الجهة الادارية المختصة » وبين تعبير « الوزير المختص » أياً كان هذا الوزير . واضطرت في نهاية الأمر أن تضع نظاماً قانونياً يمسك « الوزير المختص » بأغلب غيوطه بين يديه . « فالوزير المختص هو الذي يشكل لجنة تقويم الخمص التقنية (م ٣) . » « والوزير المختص » هو الذي يطلب التأسيس (م ٤) . ويجوز تأجيل تقديم نصف رأس المال بقرار من مجلس الوزراء (م ٢) . ويصدر التأسيس بقرار من رئيس الجمهورية (م ٤/٢) . « والوزير المختص ، هو الذي يقسم ثلث العاملين =

ولأن قانون الخطة يعتبر مصدراً أعلى للحقوق والالتزامات (Super Source) ، فانه يشكل ظاهرة قانونية جديدة تثير عدداً من المشكلات التي تعد جديدة على الفقه المصرى عامة . ومن ثم فان من المناسب أن نشير إليها :

١ - قانون الخطة مصدر مباشر للحقوق والالتزامات ، ليس فقط بالنسبة للمشروعات العامة ، وانما أيضاً بالنسبة للمشروعات الخاصة ، بل وبالنسبة للكافة . فهو قانون يتوجه بالخطاب إلى سائر أفراد المجتمع دون تفریق . واحترام أوامر قانون الخطة لا يكفى فيه الموقف السلبي البحت ، أى مجرد الامتناع عن مخالفة هذه الأوامر ، بل انه يتطلب - على الأخص من جانب المشروعات ذات التأثير الاقتصادى - احتراماً إيجابياً نشيطاً . وذلك يتطلب العمل الإيجابى على تحقيق الأهداف التى يحددها قانون الخطة .

والمشكلة تظهر إذا حدث تعارض بين أوامر قانون الخطة ، وبين نصوص التقنينات القائمة ، وعلى الأخص التقنين المدنى أو التجارى ، إذ ينظم كلاهما العقود المختلفة كمصادر للحقوق والالتزامات المدنية والتجارية ، ويضعان الحدود التى تقف عندها حرية التعاقد ، ويحددان أسباب بطلان العقد وآثار هذا البطلان .

ولا يمكن بداهة - عند وجود هذا التعارض - أن تلجأ إلى الحل التقليدى المعروف ، فنعتبر أن قانون الخطة - باعتباره القانون الأحدث -

== إلى شرائح .. (م ٢/٥) . ويجوز بقرار من «الوزير المختص» إضافة الاحتمالى كله أو بعضه إلى رأس المال (٣/١٧) . وقرار «الوزير المختص» بحل المنشأة الاقتصادية يقيد في السجل التجارى (م ١٨) .

ولا يمكن بداهة توجيه النقد إلى عمل اللجنة . ذلك أنه كان من الضرورى أن يسبقها تنظيم دقيق لجهات الإدارة المختصة بالرقابة والمتابعة ، ثم تحديد قانون الخطة الذى يمكن أن يعتبر ميّاراً أساسياً لحدود الرقابة ، ولاستقلال المشروعات في نفس الوقت .

قد ألغى بمجرد صدوره نصوص القانون المدني أو التجارى المعارضة . ذلك أن قانون الخطة ، على أى حال ، قانون مؤقت بالفترة الزمنية التى تستغرقها عمليات تنفيذها . أما التقنين المدني أو التجارى فالأصل فيها أنهما يضعان الأسس القائمة المستمرة . فلو كان من شأن صدور قانون الخطة أن يؤدى إلى إلغاء هذه الأسس لوقعنا - بعد تمام تنفيذ الخطة - فى فراغ غير مقبول . ومن ناحية أخرى فإن من البديهي أن يتفوق قانون الخطة وينطبق قبل أى قانون آخر . ولذا فهو قانون أعلى ومصدر أعلى للحقوق والالتزامات . وهو يتفوق حتى على التشريعات التى تتساوى معه فيما يتعلق بسلطة الاصدار . تلك هى الظاهرة القانونية الجديدة .

وعلى ذلك فإن قانون الخطة إذا رتب التزامات جديدة لا يتصورها قانون العقد فإنها لا بد أن تحترم . وإذا أنشأ قيوداً جديدة على ارادة المتعاقدين فلا بد من التقيدها . وإذا أجبر بعض المشروعات على التعاقد فى حدود معينة مع بعض المشروعات الأخرى فلا بد من إبرام هذه العقود . ويترتب على ذلك كله أن تنشأ أسباب جديدة للبطلان تختلف عن أسباب البطلان التى يعرفها القانون المدني أو التجارى . وتنشأ أنواع جديدة من العقود الجبرية التى ينصب الازدحام فيها حتى على تبادل الإيجاب والقبول (١) . ويظهر أساس جديد لفكرة «النظام العام» مستمد من أوامر قانون الخطة . وتعتبر مخالفة هذا النظام العام الجديد مبرراً كافياً للحكم ببطلان العقد ، أو الحكم بتعديل شروط العقد ، أو الحكم بإبرام العقد جبراً بين طرفيه بل والحكم ببطلان القرار الإدارى الذى يمكن أن يصدر مخالفاً لقانون الخطة .

ومشكلة التوفيق والتعايش بين قانون الخطة الأعلى ، الذى يتطلب احترامه عملاً إيجابياً محدداً ، وبين سائر التشريعات القائمة المستمرة ، مشكلة

(١) أنظر رسالة زميلنا الدكتور مصطفى الجبال بالفرنسية :

L'Adaptation du Contrat aux circonstances économiques, thèse Paris 1963

وهذه العقود الجبرية الجديدة تتميز بأنها لا تغير عن إرادة الطرفين المتعاقدين ، وإنما تمثل لحظات من التخطيط تتخذ موقعها المرسوم من تنفيذ الخطة .

قانونية اشتراكية جديدة . ونحن نكتفى لذلك بأن نعرض الحل الذى يقدمه كاتزاروف (١) كمثال للفكر القانونى الاشتراكى الجديد .

يقرر كاتزاروف أن قانون الخطوة ذو طابع خاص يختلف عن الطابع العام لسائر التشريعات ، لأنه يتضمن حقيقة اقتصادية حية قوية متحركة ، ولأنه يعلن عن عملية خلق جديدة . هذا الخلق لا يتطلب إلغاء القوانين العادية القائمة حتى ولا بصورة مؤقتة . إلا أنه يجب أن تتم عملية التعايش الذى يسمح بأن يتم الخلق الجديد الذى أراده قانون الخطوة . ومن ثم فإنه يجب ترجيح قانون الخطوة على سائر التشريعات الأخرى ولكن فقط فى الحدود اللازمة لإكمال هذا الخلق دون زيادة ، وبصورة مؤقتة تنتهى بتمام إكمال هذا الخلق دون زيادة ، وفى حدود الضرورة وحدها دون زيادة . ومن ثم فإن المشكلة ليست مشكلة إلغاء نهائى أو مؤقت ، وإنما هى مشكلة توفيق وتنسيق يراعى فيهما احترام قانون الخطوة أولاً ثم احترام التشريعات القائمة بما لا يتعارض مع تحقيق هدف الخطوة . والبطالان الذى يمكن ترتيبه لخالفه قانون الخطوة بطلان من نوع خاص ، لأنه يجب ألا يكتفى بمجرد إلغاء أثر التصرف الباطل ، وإنما يجب أن يتخذ صورة إيجابية ، فيمتد إلى تعديل التصرف على النحو الذى يوافق هذا النظام العام الجديد .

٢ - والمشكلة الثانية هى مشكلة قيام سلطة قضائية جديدة تختص بتطبيق قانون الخطوة . وقد أنشئت بالفعل محكمة خاصة بتطبيق قانون الخطوة فى روسيا ووضع تنظيمها قانون ٣ مايو ١٩٣١ . وأنشئت محاكم مماثلة فى رومانيا بقانون ١٥ ابريل ١٩٤٩ ، ويولونيا بقانون ٥ أغسطس ١٩٤٩ وهنغاريا بالقرار رقم ٢٨٥٠ لسنة ١٩٤٩ وبلغاريا بقانون ٣١ مايو ١٩٥٠ . وقد حلت هذه المحاكم فى كثير من البلاد الاشتراكية محل المحاكم التجارية العادية (٢) واتخذت هذه المحاكم تسمية جديدة هى (L'Arbitrage d'Etat)

(١) المرجع السابق - ص ٣٥١ وما بعدها .

(٢) كاتزاروف ص ٣٦٦ وايغانوفيتس ص ١٦٤ .

وترجمتها الحرفية «تحكيم الدولة» . والتسمية على هذا النحو لا تقصد أنها هيئة تحكيم بالمعنى المعروف ، وإنما هي تشير إلى الاختصاص الخاص لهذه المحكمة التي تتولى مهمة تطبيق قانون الخطة والتنسيق بينه وبين التشريعات الأخرى سابقة ولاحقة . وهي بغیر شك مهمة دقيقة تتطلب من محكمة «تحكيم الدولة» ألا تقف عند الحدود التي تقف عندها المحاكم العادية في الفصل في المنازعات والاكتفاء بتقرير وجود أو عدم وجود الحق المطالب به أمامها ، وصحة أو بطلان التصرف المعروض عليها . وإنما تكون هذه المحكمة الخاصة أمانة على تنفيذ قانون الخطة . وعلى تحقيق أهدافها التي تمثل أرفع مستويات المصلحة الاشتراكية العامة . ومن ثم فإن محكمة «تحكيم الدولة» تمثل نوعاً جديداً من الرقابة القضائية المتخصصة على كيفية قيام المشروعات ، عامة وخاصة ، بأداء دورها المرسوم في تنفيذ الخطة الاشتراكية . وإليها ترفع هذه المشروعات سائر المنازعات التي تتعلق بتفسير قانون الخطة وكيفية التنفيذ . وهي المحكمة التي تقرر متى يتعين تغليب قانون الخطة وتقرر إلى أي مدى يكون احترام التشريعات الأخرى . وسلطانها تمتد إلى الحكم بالزام المشروع أو الفرد بإبرام عقد معين ، وتمتد إلى تعديل شروط العقد على النحو الذي تراه متفقاً وقانون الخطة . وهي تنظر في نفس الوقت في صحة القرارات الإدارية الصادرة بشأن هذه العقود .

وقضاة محكمة قانون الخطة لابد أن يكونوا لذلك على درجة عالية من الكفاءة القانونية والاقتصادية . ولابد أن تتوافر لهم إلى ذلك كل ضمانات الحيطة والنزاهة . وعلى أي حال فإن مسألة تنظيم هذه المحكمة وإجراءات رفع النزاع إليها وكيفية تشكيلها مسألة سوف يحين وقت بحثها ودراستها عندما تتحول الخطة في مصر إلى قانون على غرار غالبية البلاد التي أخذت بالتخطيط الاشتراكي الشامل (١) .

(١) اتخذ المشرع المصري في التسمية ، فأنشأ قانون المؤسسات الجديد رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ هيئات تحكيم يصدر وزير العدل قراراً بتشكيلها في كل نزاع على حدة ويدين في القرار ، النزاع =

(ثالثاً) علانية الخطة ووسائل تحقيقها :

٥٤ - أهمية علانية الخطة في التطبيق الاشتراكي بصفة عامة :

إذا كنا قد عرفنا أن صدور الخطة بقانون ملزم سمة جوهرية من سمات التخطيط الاشتراكي المستقر ، (بل ومميز واضح لهذا التخطيط عن التخطيط الإداري في البلاد الرأسمالية والبلاد التي لم تستقر بعد في تجارب التخطيط) . فن البديهي أن يتم نشر هذا القانون على النحو الذي تنشر به سائر القوانين .

ومع ذلك ، فإن نجاح تنفيذ الخطة يتطلب في نظرنا قدراً من العلانية والشعبية أكبر بكثير من ذلك الذي توفره الوسيلة العادية لنشر القوانين .

تلك العلانية تتطلب جهداً إيجابياً خاصاً يقصد منه أن يفهم كافة الأفراد في المجتمع الاشتراكي بكافة فئاته وطوائفه مقاصد الخطة ، وأهدافها ، والسبل التي تسلكها لتحقيق هذه الأهداف . إذ يجب - في نظرنا - أن يعرف كل فرد من أفراد المجتمع - سلفاً - ما سوف يتعين عليه أن يقدمه من تضحيات في سبيل تنفيذ الخطة . كذلك يعرف الجهد الزائد الذي سوف يتعين عليه أن يبذله في نوع النشاط الاقتصادي الذي يمارس فيه نصيبه من العمل المثمر . ويعرف أوجه الاختيار الذي قد يكون من مصلحة الخطة أن يقبل عليه . ويعرف - بعد ذلك كله - ما هي النتائج التي سوف يجنيها المجتمع كله من هذا الحرمان المؤقت - إن كان ثمة حرمان - ويعرف مواعيد هذه النتائج .

التي سيعرض على هيئة التحكيم ، أما تلك المنازعات فلا تتضمن إلا المنازعات بين شركات القطاع العام أو بينها وبين إحدى الجهات الحكومية (٦٦م و ٦٧م من القانون) واختصاصها بجوازي إذا كان النزاع بين شركة قطاع عام وشخص من الأشخاص الطبيعية أو الاهتدائية وطنيين أو أجانب وإذا قبل هؤلاء الأشخاص وبعد وقوع النزاع إحالته على التحكيم .»

وانشاء «تحكيم الدولة» على هذا النحو يخرج تماماً من مفهوم وهدف هيئات تحكيم الدولة في البلاد الاشتراكية التي تعتبر جهات قضائية قائمة أصلاً وملزمة دائماً وتطبق قانون الخطة على نحو منتظم مستقر . والواقع أننا هنا بصدد مثال صارخ من أسئلة التثريعات التي تصدر سريماً دون تفهم أو دراسة جدية .

والحق أن هذه المعرفة الشاملة لها قيمتها الكبيرة ، ليس فقط من وجهة نظر الخطة ونجاح تنفيذها من الناحية الاقتصادية ، وإنما من كل زوايا التطبيق الاشتراكي . فهذه المعرفة الناضجة تعد ولا شك أساس رضا الفرد الواعي ، ومن ثم تقترن الاشتراكية بالحرية . وهي أساس الحوافز الفردية الجديدة التي يمكن أن تؤدي إلى ضم جهود المبادرة الفردية إلى ميدان المصلحة الاشتراكية العامة . وهي أساس الأحساس الاشتراكي الذي يربط الفرد بالمجموع ، إذ يعرف كل فرد — عن طريق فهم دوره في الخطة — الصلة المباشرة بين العمل الجزئي الصغير الذي يقوم به ، وبين تحقيق غايات المجتمع بأسره في التقدم الاقتصادي والاجتماعي الشامل . وهي أخيراً أساس الرقابة الشعبية على قيام المشروعات المختلفة بدورها في تحقيق أهداف الخطة .

٥٥ - عناية الخطة ونجاح تنفيذها :

ولهذه العناية نتيجة خاصة بنجاح تنفيذ الخطة ، ذات شقين :

(١) أن يقوى لدى كل فرد جانب العزم والتصميم ، فيتحمل بوعي أكبر ، واحتمال أشد ، ما يمكن أن يفرض عليه من جهد أو قيود (١) .

(ب) أن يتمكن كل فرد من القيام بدوره في الرقابة الشعبية على تنفيذ الخطة . والرقابة الشعبية أساس هام من أسس اشتراكيتنا كما شرحها الميثاق . فمن حق كل مواطن في مجتمعنا أن يمارس — من خلال المنظمات الشعبية — حقه في الرقابة على سائر الأجهزة والمشروعات العامة والخاصة ، إذا هي انحرفت أو حادت عن تنفيذ قانون الخطة (٢) .

(١) ويضاف إلى ذلك أن التقييم السريع يفيد في تنفيذ الخطط التالية — أنظر بهذا الصدد والخطة الخمسية الثانية حل ضوء تجربة الخطة الخمسية الأولى» للدكتور محمود أحمد الشافعي وكيل وزارة التخطيط — مصر المعاصرة — أكتوبر ١٩٦٤ ص ٣٩ وما يملأها .

(٢) وقد تحدث شارل بتلهام كثيراً عن خطوة تقديم صورة زاهية من الإنجازات تخالف الحقيقة (ندوة الطلبة السابق الإشارة إليها ص ٢١) التي ينتهي هذا الشكل إلى ما أسماه البعض =

(رابعاً) مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ :

٥٦ - تمهيد :

لعل «مركزية التخطيط» مبدأ مفروغ منه لا يحتاج إلى مزيد من البيان بعد كل ما سبق أن ذكرناه عن الخطة الاشتراكية الشاملة . أما الجديد فهو أن «لا مركزية التنفيذ» عامل هام من عوامل نجاح هذا التنفيذ . يضاف إلى ذلك أن هذه اللامركزية تتضمن في ذاتها هدفاً اشتراكياً على الميثاق بإيضاحه حين قرر أنها «تكفل وضع برامج الخطة في يد كل جموع الشعب وأفراده» (١) إذ أن «لا مركزية التنفيذ» تعطي أفراد الشعب نوعاً جديداً من أنواع الحرية الاشتراكية يطلق عليه الديمقراطية الاقتصادية أو الصناعية

«السراب الأبيض» وهو خطأ ارتكبه كوبا . وأكد ضرورة مصارعة الجماهير في كل حالة من حالات الفشل مع شرح أسباب الفشل . لأنه إذا لم يتم ذلك فإن الجماهير ستواجه أحد أمرين : إما أن تحس بالفشل وتمزق إلى أسباب غير حقيقية أو أسباب مجهولة تفقد الثقة ، وإما أن تقع ضحية للاشاعات التي تبالغ في تقدير الفشل أو إيماده .

كلذك يقرر بتلهايم خطأ ما أشار إليه بعض المناقشين من أن تنفيذ الخطة الخمسية الأولى في مصر قد نجح بنسبة ٩٥٪ ، إذ أن هذه النسبة الإجمالية تمثل متوسطاً تغطي أهداف الخطة في بعض المجالات التي قد لا تكون بالضرورة مجالات تمثل المقام الأول من الأهمية مثل الخدمات (١٣٥٪) بينما نسبة الانتاج في الزراعة لم تزد على ٦٧,٣٪ من الزيادة المقدرة . أما الانتاج الصناعي فلم يتحقق الا بنسبة ٤٩,٥٪ وهو رقم ضعيف للغاية ، وإن كان بتلهايم يحذر أن يكون ذلك سبباً في أي شعور بالنقص . فالواقع أن مثل هذه المفارقات تكون شائعة عند وضع خطة خمسية أولى للتنمية .

وقد تعرض بتلهايم لمسألة الزيادة في الاستهلاك فتين - خلاف ما تقرره أجهزة الاعلام - أن استهلاك القطاع الفردي أقل بكثير من القطاع الحكومي خلال السنوات الخمسة . إذ أن الزيادة في الأول لا تزيد عن ١٧,٢٪ يقابل ٥٥,٢٪ في القطاع الحكومي . وهذا يدل على أن جزءاً كبيراً من الفائض يتحول إلى مصروفات إدارية عالية وهو جزء كان يجب أن يوجه للتنمية . زقه كانت حقيقة الاستهلاك هذه جديدة على عضو الاتحاد الاشتراكي الذي ساهم في ندوة الطلبة : محمد عبد الفتاح أبو الفضل ، بما حله على انتقاد أجهزة الاعلام التي كانت تؤخذ الجمهور على شدة الاستهلاك في حين أن الجمهور كان أقل في هذه الناحية من المسؤولين في قطاع الحكومة أنفسهم (ص ٢٩) .

والواقع أن ذلك كله يدل على ضرورة الاسراع في إعادة تنظيم طريقة الاعلام على أساس الاستناد إلى نضج الفهم في جماهير الشعب ، بحيث توضع هذه الجماهير أمام الحقائق وحلها ، فتعرف مسؤولياتها كاملة ، ثم تتأمرس حقها الكامل في الرقابة الشعبية .

(١) الباب السادس وحماية الحل الاشتراكي .

وسوف نتناول فيما يلي أولاً : معنى ومقتضيات لامركزية التنفيذ
ثم نعرض لكيفية تطبيق هذه اللامركزية في بعض البلاد الاشتراكية ،
وأخيراً نشير إلى المزايا التي تحققها هذه اللامركزية في التنفيذ الناجح للخطة
الاشتراكية .

٥٧ (لولا) معنى ومقتضيات «لامركزية تنفيذ» الخطة :

المعنى المباشر الذي يمكن أن يتبادر إلى الذهن هو أن لا مركزية تنفيذ
الخطة تقتضي أن تقوم الدولة بخلق وحدات اقتصادية (ولا تتم التسمية
في ذاتها) ، تتمتع بقدر من الاستقلال الإداري والمالي ، وتقوم هي -
أي الدولة - بالإشراف على نشاط هذه الوحدات ومتابعة قيامها بتنفيذ
الخطة المركزية الشاملة . وعلى ذلك فإن الاستقلال من جانب هذه الوحدات
الاقتصادية ، والإشراف من جانب الدولة ، كلاهما نسبي يسمح بتفاوت
كبير في مدى «اللامركزية» . بل ويمكن أن يصل الأمر - إذا تضاعف
مقدار استقلال الوحدات عن حد أدنى معين ، وازدادت درجة تدخل
الهيئة المركزية القائمة على الإشراف فوق حد أقصى معين - يمكن أن يصل
الأمر إلى أن تصبح «لامركزية التنفيذ» شكلاً صورياً فارغاً من مضمونه
الحقيقي ، وبالتالي لا يحقق شيئاً من المزايا التي ترجى من لامركزية التنفيذ .

ومن ثم فإننا نعتقد أن أهم ما يجب تحديده في معنى اللامركزية ، هو الحد
الأدنى من الاستقلال الذي يجبه توافره للوحدات الاقتصادية المستقلة القائمة
على التنفيذ (وهي المشروعات التجارية العامة التي نتناولها بالدراسة) .
هذا الحد الأدنى يتضمن في نظرنا ثلاثة عناصر لا بد من توافرها معاً :

العنصر الأول : الشخصية المعنوية المستقلة للمشروع التجاري العام ،
حول هدف واضح محدد يكشف بوضوح عن الدور الذي يجب أن يقوم
به المشروع في تنفيذ الخطة . والشخصية المعنوية لها مقوماتها التي نعرفها
جميعاً ، فمة مستقلة ، أهلية محددة بغرض الانشاء ، اسم مستمد من هذا الهدف ،
شخص أو أشخاص طبيعيون يقومون بمهمة الإدارة وتمثيل الشخص
في علاقاته بالغير .

العنصر الثاني : حد أدنى من الاستقلال المالى والادارى للمشروع ، يقتضى هذا الحد الأدنى ، بالنسبة للاستقلال المالى ، أن تكون له أموال يملكها ملكية تخصيص ، وأن تكون له ميزانية منفصلة ومستقلة عن الخزنة العامة ، وأن تكون أساس التمويل الذاتى للمشروع على نحو لا يجعل تكاليف المشروع عبثاً مباشراً على الخزنة ، وأن يكون المشروع هو وحدة الذى يطالب بحقوقه أزاء الغير وهو وحدة المسئول عن ديونه فى مواجهة الغير . والواقع أن ذلك كله يكاد يكون من مقتضيات الشخصية المعنوية المستقلة لا تتوافر على الوجه القانونى الا بتوافره .

أما الحد الأدنى للاستقلال الادارى ، فانه يتطلب فى نظرنا ضرورة استقلال المشروع برسم وتنفيذ الخطة الجزئية التى تحقق الهدف الجزئى الذى تلقيه الخطة العامة على هذا المشروع . ولا يجوز فى نظرنا ، ولا يتفق مع معنى «اللامركزية» ، أن يقتصر دور المشروع على تلقى الأوامر المباشرة بشأن التفاصيل الجزئية للتنفيذ ، من جهة الاشراف أيا كانت هذه الجهة . كذلك لا يجوز فى نظرنا ، ولا يتفق مع معنى اللامركزية ، أن ينتظر المشروع التجارى العام اعتماد القرارات الداخلة فى اختصاصه من جهة الاشراف ، وأن يكون هذا الاعتماد السابق شرطاً لنهاية القرار وبالتالي لتنفيذه. كلا الأمرين يزعان الاستقلال الادارى تماماً من يد المشروع التجارى كوحدة اقتصادية ومجعلان من الهيئة المشرفة ، سلطة الادارة الحقيقية التى تتخفى وراء ستار الاشراف . ويؤدىان إلى تجميع المسئولية وبالتالي إلى ضياع أهم المزايا المقصودة من لا مركزية التنفيذ .

ولذا فان الاستقلال الادارى فى رسم وتنفيذ الخطة الداخلية للمشروع يعد فى نظرنا أهم ماتمنيه وتتضمنه لامركزية تنفيذ الخطة . فالفرض أن الخطة الاشتراكية العامة تقف إلى حد بيان مهمة كل مشروع تجارى عام ذى شخصية معنوية مستقلة (وفقاً لامكانيات المادية والبشرية ، التى سبق دراستها بطبيعة الحال فى اطار الدراسة الشاملة السابقة على رسم الخطة) . وهى نادراً ما تعتمد

إلى تفاصيل أدق ، خاصة إذا كانت تتبنى مبدأ اللامركزية . وبأق بعد ذلك دور المشروع الذى يتلقى هدفه المحدد من الخطة الشاملة . وهو هدف جزئى بالنسبة للخطة الشاملة ، ولكنه الهدف الوحيد الضخم بالنسبة للمشروع التجارى العام . وعلى المشروع أن يرسم خطته الداخلية التى تؤدى به إلى النجاح فى تحقيق هذا الهدف أو فى تجاوزه إذا أستطاع . وعلى إدارة المشروع أن تحسب البنود وترسم التفاصيل وتحدد كيفية التنفيذ على النحو الذى ترى أنه الأنسب . تلك سلطة الادارة المستقلة للمشروع التجارى فى ظل مبدأ لامركزية التنفيذ .

وكل ماسبق لنا أن قلناه يصبغ الأركان الجوهرية للخطة الاشتراكية وشروط نجاحها ، يمكن أن يقال أيضا عن هذه الخطة الصغيرة . ويكون ناتج تحقيق تلك الأهداف الصغيرة المتعددة بتعدد المشروعات فى الأوقات المحددة ، تحقيقا تلقائيا لهدف الخطة العامة للدولة الاشتراكية .

العنصر الثالث : مسئولية محددة واضحة تعتبر المقابل الأساسى للاستقلال . ولذا فإنها يجب أن تستند إلى ذات المعيار ، معيار النجاح أو الفشل فى تنفيذ الخطة الجزئية التى تستقل ادارة المشروع العام برسمها وتنفيذها . ويكون على جهة الاشراف متابعة هذا التنفيذ لمعرفة واكتشاف ما يمكن أن يكون قد وقع من أخطاء تقصيرية أو عمدية ، ومعالجة ما يمكن أن يكون قد حدث من انحراف عن خط سير الخطة الصغيرة مما قد يعرقل تحقيق الهدف الجزئى للمشروع العام . تلك المتابعة تحدد اطار علاقة الاشراف بين الدولة وبين المشروع العام ، ويمكن أن يترتب عليها اثاره مسئولية المديرين إن كان لها مجال .

والحق أن الاستقلال الذى تتطلبه « لامركزية التنفيذ » يبدو فى نظرننا أكثر تجديدا ووضوحا عندما تصبح الخطة العامة قانونا ملزما على النحو الذى سبق أن بيناه . إذ يصبح هدف المشروع العام محدداً يتلقاه المشروع مباشرة من السلطة التشريعية . ويتحدد نوع التقصير الذى ينسب إلى إدارة المشروع

بأنه الاخلال أو مخالفة قانون الخطة . وفي نفس الوقت يكون قانون الخطة ذاته ضماناً لاستقلال المشروع الذى يقوم بأداء دوره على الوجه الأكمل ، وحماية له من النزوات الفردية التى يمكن أن تبدر من أى مسئول إدارى بعيد عن ظروف التنفيذ الخاصة . وبعبارة أخرى فإن قانون الخطة يمكن أن يكون السند القانونى لمدير المشروع التجارى العام فى مخالفته للقرار الادارى ، إذا كان هذا القرار يعتبر فى نظر المدير (أو مجلس ادارة المشروع) منافياً لمتطلبات تنفيذ هدف الخطة الذى يعمل المشروع لتحقيقه . ولجهة الأشراف أن ترفع الأمر بعد ذلك إلى جهة القضاء المختصة : «تحكيم الدولة» .

على هذا النحو يمكن أن تؤدى اللامركزية إلى خلق «القيادات المسئولة» القادرة على مواجهة التبعية وتحميل المسئولية فى نطاق النشاط الاقتصادى ، وتحقيق بواسطتها الديمقراطية الصناعية التى يريدها الميثاق . إذ يصبح القانون هو مناط المسئولية ، وفي نفس الوقت أساس الحماية ، فتنطلق الكفاءات وتحرر من قيود التبعية الادارية التى كثيراً ماتخفى وراء شكل «اللامركزية» الظاهر ، شر أنواع البيروقراطية .

٥٨ (تاليا) تطبيقات اللامركزية فى البلاد الاشتراكية :

وعلى الرغم من بعض التفاوت فى تطبيقات الدول الاشتراكية فيما يتعلق بمدى استقلال المشروعات العامة فى العمل ، فإن هناك أحكاماً مشتركة . أولها أنها تجتمع على منح هذه المشروعات الشخصية القانونية المستقلة بكل مقوماتها ومقتضياتها .. بل إن هذه الظاهرة تمتد حتى إلى سائر البلاد الرأسمالية فى الحدود التى تباشر فيها نشاطاً تجارياً (١).

وقد استعرض كاتزاروف (٢) بعض القواعد المنطبقة على المشروعات الموضمة فى بلاد أوروبا الشرقية :

(١) ايفانوفيتش - محاضراته ١٩٦٣/١٩٦٤ ص ٤٠ .

(٢) فى مقال له بالمجلة الفصلية لقانون التجارى عام ١٩٥٠ ص ٢٠ وما بعدها بعنوان :
"L'Etat Commercant et les nationalisations"

ففى بلغاريا ، تم إنشاء أشخاص قانونية مستقلة عن الدولة سميت «مشروعات الدولة» (Entreprises d'Etat) . وبعد تطور استغرق ما بين عام ١٩٤٥ ، ١٩٤٨ ، استقر نظام هذه المشروعات بقانون ١٨ سبتمبر ١٩٤٨ ، الذى يقرر أن لكل مشروع ذمة مالية مستقلة ويعتمد على التمويل الذاتى المنفصل تماماً عن خزانة الدولة ويوجب القانون على «مشروع الدولة» القيد فى سجل المحكمة المختصة . ولا يكتسب الشخصية المعنوية إلا منذ هذا القيد . والمشروع له أهليته المدنية المستقلة . وهو وحده المسئول عن التزاماته إزاء الغير . وتلتزم مشروعات الدولة بتنفيذ الخطة القومية للدولة . وتبقيها للدولة تتمثل فى أن تعيين المديرين ، وكذلك قرارات الانشاء والالغاء ، تصدر من مجلس الوزراء أو المجلس البلدى المختص .

وفى تشيكوسلوفاكيا : تنشئ الدولة أشخاصاً معنوية مستقلة تسمى «بالمشروعات القومية» (Les Entreprises Nationales) ينظمها قانون ١٥ يناير ١٩٤٦ . ولا تعتبر الدولة مسئولة بحال عن أى من ديون هذه المشروعات . ويجب على هذه المشروعات أن تقيد نفسها فى السجل التجارى شأنها شأن سائر التجار . وهى تخضع - بالنص الصريح فى المادة ٣ من القانون - للقواعد العامة التجارية والمالية التى تخضع لها سائر التجار . وأموالها منفصلة تماماً عن أموال الدولة . وليس أمام «المشروع القومى» الذى يعجز فى وقت ما عن مواجهة حاجياته إلا أن يلجأ إلى طلب الائتمان التجارى العادى شأنه فى ذلك شأن المشروعات الخاصة .

وفى بولونيا : ينظم قانون ٣ يناير ١٩٤٧ مشروعات الدولة : (Entreprises d'Etat) التى ينشئها الوزير المختص ولكنها لا تكتسب الشخصية المعنوية إلا منذ قيدها فى السجل التجارى . ولها أن تباع وتشترى وتمتلك الأموال المنقولة بغير قيود . أما العقارات ، فهى حين تكتسبها لا تملكها لنفسها وإنما تديرها لحساب الدولة التى تملك وحدها هذه العقارات . وذمة «مشروعات الدولة» مستقلة وإن كانت تخضع للإشراف . وهى تخضع

المركزية المشددة لساثر المشروعات على اختلافها ، وتعتمد على هذه المركزية في تسهيل عملية التخطيط المباشر الدقيق لكل التفاصيل ، والسيطرة الكاملة على سائر أنواع النشاط الاقتصادي فيها ، قد تبينت أن هذه الإدارة المركزية قد أصبحت عائقاً يعرقل نمو اقتصادياتها . فأدخلت لذلك تطوراً كبيراً نحو اللامركزية منذ المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الروسي . وأصدرت الحكومة السوفيتية في ٩ أغسطس ١٩٥١ قرارات تزيد من استقلال المشروعات ومن اختصاصات المديرين بالنسبة لتنفيذ الخطة الانتاجية العامة . وفي عام ١٩٥٥ قررت أن جزءاً محدداً من الأرباح التي يحققها المشروع يجب أن يستفيد به المشروع نفسه . وفي ١٠ مايو عام ١٩٥٧ صدر قانون هام نقل سلطة الاشراف من الإدارة المركزية إلى الإدارات اللامركزية (المحلية) الموزعة جغرافياً ، وزاد من استقلال المشروعات الداخلة في مجموعات الترس (Trusts) ، بحيث أصبح لهذه المشروعات ميزات الشخصية المعنوية المستقلة رغم دخولها في مجموعة واحدة . فالانحياز الحديث إلى لامركزية التنفيذ في الاتحاد السوفيتي شديد الوضوح رغم أنه مازال أقل بصفة عامة — من البلاد الاشتراكية الأخرى (١) .

(١) أنظر في تفصيلات التنظيم المهرى للإدارة الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي محاضرات الدكتور محمد حامد دويدار في اقتصاديات التخطيط الاشتراكي عام ١٩٦٥ ص ٤١ وما بعدها . كذلك جاد في تقارير الطلبة عدد ديسمبر ١٩٦٦ (ص ١٢١) بيان عن إنجازات تنظيم هامة في الاقتصاد السوفيتي « جاء فيه تقرير لهذا التطور : ففي البداية كان لابد من مركزية كبيرة في التنفيذ أما الآن فقد أصبح للاقتصاد السوفيتي هيكل واحد متكامل متأسك وتكونت فيه أجيال الكادر الكفاء وتفتحت أمامه مهام انتاجية متنوعة ومتشعبة ومعقدة . وفي هذه الظروف أصبح الجانب السلبي في المركزية هو الغالب وغدت البيروقراطية والروتين لخطر ما يهدد المبادرات الخلاقة المنتجين . ومن ثم تبين الاتجاه نحو اللامركزية .. ونقطة البداية في التنظيم الجديد هو الاستقلال الذاتي والإداري والمالي لوحدة الانتاج ، ويمثل هذا الاستقلال في أن لكل وحدة حساباتها المستقلة وأمورها الخاصة بها ، وأهم ما فيه هو أن الوحدة التي تحقق ربحاً يكون لها حق إعادة استثمار جزء منه بقرار منها في توسيع انتاجها أو تحسين نوعه . وهذا التنظيم يعني تغيير نظام تحديد الأثمان من أساسه في الاتحاد السوفيتي .. وعلى هذا فالتجربة السوفيتية تثير قضية هامة وهي إمكان استعادة التخطيط من قوانين العرض والطلب .

٥٩ (ثالثاً) المزايا التي تستحقها لامركزية التنفيذ :

لماذا تلجأ الدول الاشتراكية ، عند مباشرتها للنشاط الاقتصادي وفقاً للخططة ، إلى خلق أشخاص معنوية مستقلة تقوم بالتنفيذ المباشر ، ثم تكلف نفسها بعد ذلك عناء الاشراف عليها . وذلك بدلا من أن تقوم هي بنفسها بتنفيذ الخططة التي ترسمها عن طريق اداراتها ومصالحها وبواسطة موظفيها ؟ سؤال يمكن أن يجد الاجابة السهلة في الرغبة في تجنب البيروقراطية . وهي اجابة لأشك صادقة . ومع ذلك ، فان الأمر لا يقتضى الوصول إلى حد الاصابة بداء البيروقراطية . ذلك أنه حتى في الحالات التي يكون فيها الجهاز الادارى للدولة على درجة عالية من الكفاءة والتنظيم ، فان لامركزية التنفيذ تظل ذات مزايا واضحة بالنسبة للنشاط الاقتصادي والتجارى بصفة خاصة . وهي مزايا أيدتها التجارب العملية لغالبية الدول في الشرق والغرب .

فبغض النظر عن الاعتبار الايديولوجي الخاص بالديمقراطية الصناعية والذي سبقنا الاشارة اليه ، فان أول مزايا لامركزية التنفيذ هي أنها تؤدي إلى مزيد من الحساسية ومزيد من سرعة التلبية والتنفيذ . مجرد ضخامة الجهاز الادارى للدولة — مهما كان منظماً وكفوفاً — لابد أن تكون في حد ذاتها سبباً لبطء الحركة ولضعف الحساسية ، على الأقل بالنسبة للمسائل التفصيلية المتشعبة التي ولا شك تنثاثر وتتشابك إلى غير حد ، عندما يتسع نشاط الدولة الاشتراكية بتملك وسائل الانتاج الأساسية في المجتمع ، وعندما تتحمل أعباء الهيمنة الشاملة على النشاط الاقتصادي في مجموعه . ونحن نعلم جميعاً إلى أى حد يعتمد النجاح في كافة أنواع النشاط الاقتصادي على مرونة الحركة ، وعلى التهيؤ السريع لاجراء التصرف المناسب في الوقت المناسب . وذلك كله مع ضرورة تخليد المسؤولية على نحو واضح لاتتميع فيه ولا تدنوب . وليس كاللامركزية في تقديم هذه المزية الكبرى على النحو الذي يبناه .

أما المزية الثانية فتتعلق بمقتضيات الائتمان التجارى ، على الأخص بالنسبة للنشاط الذي يعتمد بصفة خاصة على جلب الائتمان ، كالنشاط المصرفي .

وهي ميزة يزيد وضوحها كذلك بالنسبة للنشاط الذي يمتد بفروعه إلى الأسواق الخارجية . إذ أن الدول — بصفة عامة — يمكن أن تقبل مباشرة النشاط الاقتصادي للمشروعات الأجنبية المستقلة ، على أرضها وفي أسواقها . ولكنها لا تقبل إلا بصعوبة — وبدرجة وحذر شديدتين — أن تكون الدولة الأجنبية هي التي تباشر على أرضها وفي أسواقها مثل هذا النشاط . وقد كان هذا هو الباعث الأساسي الذي جعل غالبية الدول تحتفظ بالشكل الخاص القديم للمشروعات التي تقدم على تأميمها والتي تمارس نشاطاً دولياً بطبيعته (كشركات النقل الجوي والبحري) . ويعطي العميد جوزيف هامل أمثلة حية (١) حين يعرض نتائج إحصائية لتجربة تأميم بنوك الإيداع خلال أربع سنوات . فهو يقرر أن هذه البنوك كانت تحتفظ عند تأميمها عام ١٩٤٥ بودائع تصل قيمتها إلى نسبة ٦٤,٧٪ من مجموع الودائع . هبطت هذه الودائع إلى ٥٨٪ في عام ١٩٤٨ ، بينما لم تتأثر الحسابات الجارية . . ويستنتج العميد هامل من ذلك أن التجار احتفظوا بائتمانهم للبنوك المؤتممة ، ولكن رؤوس الأموال المودعة قد أصيبت ببعض الخوف في انتظار نتيجة تجربة التأميم . ولا غرابة في هذا الوضع . فالتجار هم الذين يحتاجون إلى ائتمان البنك . ولذا فإنهم يواصلون التعامل معه بغض النظر عن التأميم . أما المودعون فإنهم يخشون ألا تحتفظ البنوك باستقلالها بعد التأميم ، مما يؤدي إلى إرغامها على الاسراف في منح الائتمان لكل مشروع يستند إلى المصلحة العامة ولا يقدم الضمانات الكافية . ولذا فإن تأكيد استقلال البنوك المؤتممة عن الدولة يجعلها تسمر في اجتذاب ثقة المودعين . كذلك يعرض العميد هامل للمشاكل الخارجية التي تعرضت لها البنوك المؤتممة في الدول الأجنبية ، والتي لم تستطع التغلب عليها إلا بعد أن تمكنت من اقناع هذه الدول باستقلالها حتى بعد التأميم . فقد أراد فرع مدينة بيونس آيرس (بالارجنتين) للبنك الفرنسي المؤتمم (La Société Générale) أن يحصل على الترخيص بزيادة رأسماله ،

(١) في مقال هام له عن تأميم بنوك الإيداع الرئيسية الأربعة في فرنسا — مجلة القانون الاجتماعي Droit Social ١٩٥٠ ص ١ .

فرفض البنك المركزي في الأرجنتين إعطاء الترخيص إلا بعد دراسة النظام الجديد للبنك المرمم وبعد التأكد من استقلاله المالي . وحدث مثل ذلك في سويسرا بالنسبة لفرع بنك الكريدي ليوني في جنيف . ويقرر هامل في النهاية أن آثار التحسن قد بدأت تظهر في عمليات البنوك المرممة بعد اطمئنان عملائها الفرنسيين ، كما بدأت هذه البنوك تستعيد ، منذ ١٩٤٧ ، مكانتها في الأسواق المالية الأجنبية نتيجة لثبوت استقلالها .

ويمكن إضافة مزية ثالثة إلى هاتين الميزتين ، هي خلق نوع جديد من المنافسة بين المشروعات التجارية العامة المستقلة . فالخطيط الاشتراكي الشامل ليس معناه القضاء على المنافسة قضاء مبرماً — وإنما يؤدي التخطيط إلى تغيير هدف المنافسة وقانونها . فبدلاً من المنافسة الحرة التي تأخذ طابع الحرب ، والتي تهدف إلى القضاء على المنافس وقتله بشق الوسائل التي تقصر بالمنتصر وبالمهزوم معاً ، بل وكثيراً ما تضر بالمستهلك الذي تضاف إلى عاقبه في النهاية نفقات وأعباء هذه الحرب التي لا شأن له بها بدلاً من هذه المنافسة الضارة تتخذ المنافسة في ظل التخطيط الاشتراكي طابع السبق الشريف إلى تحقيق غايات متجانسة تظلمها المصلحة العامة : كالمنافسة في زيادة الإنتاج أو تحسين أنواعه أو خفض تكاليفه ، كالمنافسة في محاولة تجاوز أهداف الحطة ببذل المزيد من الجهد والامتنان . وتؤدي هذه المنافسة إلى خلق أو إلى زيادة قوة الحوافز الفردية بين القائمين على المشروعات المتشابهة في الظروف والامكانيات ، بحيث يحرص كل منهم على تحقيق نجاح يتفوق به على الآخرين . وتزداد قيمة مثل هذه المنافسة في مراحل الانتقال حيث تضعف بصفة عامة الحوافز الفردية للعمل . ولذا تعتمد بعض الدول الاشتراكية — كيوغوسلافيا — إلى التوفيق بين التخطيط وبين اقتصاديات السوق ، التي تؤدي إلى حث المنتجين على زيادة الإنتاج (١) وبغض النظر عن الحوافز ، فإن للمنافسة

(١) إيفانوفيتش السابق ص ٣٣ ، وفي نفس المعنى ميخائيلو مار كوفيتش :

Mihailo Markovic : " L'orientation du développement social dans les conditions de l'autogestion " Revue de la politique inter, no 380, fev. 1966 p. 26

ويضيف مار كوفيتش أن تركيز الملكية العامة للدولة وتركيز السلطة السياسية في هيئات الدولة المركزية يؤدي إلى انضمام روح الابتكار إلى الحد الأقصى لدى المنتجين .

ميزة الكشف عن أسباب التقصير ومبررات الفشل أو النجاح وتؤدي بالتالى إلى حرص المشروعات العامة على الاستناد بصفة أساسية إلى التمويل الذاتى فى مواجهة حاجياتها ، فلا تتكاسل أو تهاون ، ولا تلقى بأعباء جديدة على الدولة إلا عندما تكون لديها المبررات المقتضىة . وقد لاحظ الفقيه الفرنسى ريفرو (١) اعتماد بعض المشروعات الموثمة على خزينة الدولة . ويعلق على ذلك بقوله : «إلى الدولة ، عندما قامت بتأميم المشروعات ، اعتقدت أنها بالتأميم قد وضعت يدها على هذه المشروعات . ولكن حدث العكس فقد تمكنت هذه المشروعات ، بفضل التأميم ، من أن تضيع يدها على الدولة » .

وأخيراً فإنه يمكن إضافة ميزة رابعة لهذه اللامركزية ، فى نظام يسمح بتعايش القطاعين ، العام والخاص ، يتعاونان ويتنافسان . ذلك أنه من الانصاف للمشروع التجارى العام ، فى ميدان المنافسة بينه وبين المشروع الخاص ، أن تنهى له كل فرص الحركة النشيطة ، وأن يتخلص من القيود البروقراطية التى لا مقابل لها بالنسبة للمشروع الخاص . حتى إذا كان ثم مجال للمقارنة بين هذا وذاك فى تحقيق الأهداف المرجوة ، كانت هذه المقارنة مبنية على أساس سليم من تساوى الظروف وتكافؤ القرض .

الفرع الثانى

تعايش القطاع العام والقطاع الخاص .

٩٠ - تمهيد : نصوص الميثاق :

كما أكد الميثاق مبدأ الخطة وضرورة التخطيط ، كذلك تعددت تأكيداتاه لاستمرار بقاء القطاع الخاص إلى جوار القطاع العام الذى قام واتسع بتأميم وسائل الانتاج الأساسية . ففي الباب السادس (حتمية الحل الاشتراكى) يؤكد الميثاق أن التأميم ليس ضربة للمبادرة الفردية كما ينادى

(١) مقاله بأرشف فلسفة القانون ١٩٥٢ ص ١٦٩ .

أعداء الاشتراكية ، وأن القطاع الخاص له دورة الفعال في خطة التنمية من أجل التقدم ولا بد له من الحماية التي تكفل له أداء دوره . ومن ثم فإن القطاع الخاص مطالب بأن يجدد نفسه . ويؤكد أن سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج لا تستلزم تأمين كل وسائل الانتاج ولا تلغى الملكية الخاصة وإنما القطاع الخاص يشارك في التنمية في اطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال .

وفي الباب السابع (حول الانتاج والمجتمع) يؤكد الميثاق مرة أخرى أن الباب مفتوح للاستثمار الفردي الذي يخدم المصلحة العامة لتطويره كما يخدم مصلحة أصحابه في الربح المشروع بدون استغلال ، وأن الذين يتصورون أن قوانين يوليو قد قيدت المبادرة الفردية يقعون في خطأ كبير . ويشرح مزايا التعايش فيقرر أن استمرار دور القطاع الخاص بجانب القطاع العام يزيد من فاعلية الرقابة على الملكية الشعبية العامة ، ويقوم بدور عامل منشط لها بما تفتحه من مجالات المنافسة الحرة في اطار التخطيط الاقتصادي العام ولذا فإن قوانين يوليو الثورية العظيمة لم تكن تستهدف القضاء على القطاع الخاص (١) .

وسوف نتناول فيما يلي أولاً : مبدأ بقاء القطاع الخاص وحق المبادرة الفردية وثانياً : الظروف اللازم توافرها لضمان هذا البقاء وتلك الحرية ، وأخيراً نعرض لضرورة ربط القطاع الخاص بالخطة الاشتراكية لتحقيق المصلحة العامة .

(١) حدد الميثاق (الباب السادس - حتمية الحل الاشتراكي) مجال نشاط القطاع الخاص خلال السنوات المتبقية من خطة مضاعفة الفعل (ألى حق ١٩٦٠)، فهو يشارك في الصناعة بقدر جهده، وعمل الأمخض في الصناعات الخفيفة التي جعلها الميثاق أساساً للقطاع الخاص بشرط عدم الاحتكار. ويساهم القطاع الخاص في $\frac{1}{4}$ التجارة الخارجية و $\frac{3}{4}$ التجارة الداخلية .

للبحث الأول

مبدأ بقاء القطاع الخاص وحق المبادرة الفردية

٦١ - ملخص :

نصوص الميثاق واضحة . أنها لا تكتفى بالكلام عن مجرد امكان وجود القطاع الخاص أو استمراره كحدث عارض، ولا تكتفى بالقول أنها لا تنوى أن تنعرض لحق المبادرة الفردية المستند إلى الملكية الفردية لوسائل الانتاج، وإنما هي تقرر «المبدأ» . بقاء القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام ، مبدأ مقصود لذاته وأساس من أسس الاشتراكية العربية . وحق المبادرة الفردية ليس مرحلة تطور ، وإنما هو عنصر مستقر من عناصر الحرية الاشتراكية التي يتميز بها التطبيق العربي . وهو ليس مجرد حق ملكية ينصب على الأشياء سواء كانت انتاجية أو استهلاكية . بل هو قبل ذلك ، وفوق ذلك ، حرية من الحريات الاشتراكية العامة يقررها الميثاق فيحدد لنفسه بتقريرها موقفاً حاسماً من مختلف التطبيقات الاشتراكية . وهو موقف يتخذه الميثاق عن وعي بظروف المجتمع المصري الحضارية ومبادئه الروحية المرتبطة بالاسلام . مثل هذه المبادرة الفردية، إذا هي بوشرت دون استغلال أو انتهازة أو احتكار ، يمكن في نفس الوقت أن تسهم في تحقيق المصلحة العامة للمجتمع الاشتراكي . فهي تتضمن افساح المجال للكفاءات الخاصة القاهرة على التفكير ثم على الاقدام الاقتصادية ، وفتح المجالات الجديدة التي قد لا تخطر - في وقت معين - على بال الكثيرين . ويستفيد المجتمع كله من ثمار هذا التفكير الشجاع من الناحية الاقتصادية . وهي تؤدي إلى الاحساس الذاتي بحرية العمل وجدوى الشجاعة في الاقدام على تحمل المخاطرة في سبيل تحقيق الكسب المشروع . ويستفيد الأفراد من ذلك احساساً جديداً بالحرية والمسئولية ، وبأن الاشتراكية لم تجعل منهم مجرد أجراء يعتمدون على الدولة اعتماداً كسولاً مستمراً (١) .

(١) ومن الطريف أن نفس هذه المبررات يستند اليها ميخائيلو ماركوفيتش (المرجع السابق الاشارة اليه ص ٢٦) في بيان مزايا النظام اليوغوسلافي وأفضليته على النظام السوفيتي . إذ يقرر ماركوفيتش أن هذا النظام الأخير يقضى على روح الابتكار وعلى الحرية وعلى الكرامة الانسانية لمتبعين الأفراد ، وأن النظام اليوغوسلافي (في الادارة الذاتية) هو الذي يسمح للأكفاء والمختصين بالوصول إلى مراكز القيادة في المشروعات المستقلة .

بل أن صياغة نصوص الميثاق تدل على أنها أرادت أن تزيل كل شك يمكن أن يثور حول الاتجاه الذي تسير فيه الاشتراكية العربية مستقبلاً . وأوضحت لذلك شتى المزايا التي يحققها تعاون القطاع الخاص والقطاع العام . من الضروري إذن لكل من يعرض لوضع قواعد تنظيم المشروع التجاري العام أن يضع في اعتباره وتقديره أن تضمن هذه القواعد توفير الظروف المناسبة لتعايش القطاعين معاً على نحو متوازن يقبل الاستمرار .

٦٢ - (أولاً) للميثاق يزيل الشك في بقاء القطاع الخاص :

جاء الميثاق - من الناحية التاريخية - لنتهى به مرحلة ذعر كان قد أصاب ما تبقى من رأس المال الخاص بعد التأميمات المتوالية منذ عام ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٦١ . فقد تصور الكثيرون أن هذه التأميمات المتوالية ، على هذا النطاق الواسع ، لا بد وأن تنتهى إلى القضاء الكامل على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج على نحو ما فعلت بعض التطبيقات المتطرفة . وقد كان هذا التصور خطأً بين الظروف العرضية وبين المبدأ . فن الظروف العرضية أن يكون رأس المال الخاص في غالبته أجنبياً أو مستنداً إلى مصالح أجنبية : في عام ١٩١٤ كنت سيطرة رأس المال الأجنبي كاملة على قطاع الأعمال المنظم كالبنوك وشركات التصدير والاستيراد والصناعة والمرافق العامة ، بل وامتدت السيطرة الأجنبية إلى الصناعات الصغيرة والحرف . وكان الباب مغلقاً تماماً أمام أي نمو شريف للرأسمالية الوطنية (١) . وقد بدأ تدخلها يتضح عقب الحرب العالمية الثانية عن طريق الإسهام في الأوراق المالية ، مع بقاء سيطرة

(١) أنظر مقال د . فواد مرسى والبنوك بين الدول الاستعمارية والمستعمرات الطليعة يناير ١٩٦٦ ص ١٠ ويقرر (ص ١١٧) أن البنوك الأجنبية قد عمدت إلى حرقلة تكوين السوق المحلي الواحد وكبت القوى المنتجة وبخاصة الصناعة . واعتدت هذه البنوك عن تمويل الزراعة وإقامة الصناعة الحديثة . وأوغلت في محاربة بنك مصر حينما فعل . ومن ثم وقفت بوجه في سبيل تكوين رأسمالية وطنية متعلقة بأهداف تنمية اقتصاد وطني قواه التصنيع .. ومن هنا واجهنا هذه الحلقة المفرغة : لقد تأخر ظهور النظام المصرفي نتيجة تأخر تكوين الرأسمالية الوطنية ، ولقد تأخر تكوين هذه الرأسمالية الوطنية نتيجة تأخر ظهور ذلك النظام المصرفي ، بل أمت سيطرة البنوك الاستعمارية إلى قيام المزيد من العراقيل في وجه الرأسمالية الوطنية .

رأس المال الأجنبي كاملة على الأخص في قطاع المال والتجارة . وفي عام ١٩٥١ كان مجموع أعضاء ادارة شركات المساهمة (وفقاً للاحصاءات) ١٤٠٠ عضو ، لم يزد عدد الأعضاء المصريين من بينهم عن ٥٠٠ عضو ، أى ما يقرب من ١/٣ عدد الأعضاء فقط (١) . وهؤلاء المصريون أنفسهم لم يكونوا بحال ، من المدافعين عن المصالح القومية ، بل لقد كانوا طبقة من المتعلقين بأذيال المستعمر ، استشرى فيها الفساد إلى الحد الذى لا يكون فيه العلاج الا بالاستئصال .

ومن ثم فانا لا نكون مباغين إذا قلنا أن رأس المال الوطنى المصرى الخالص لم يأخذ فرصته حتى الآن . وهو وضع خاص صريح لا مقابل له في المجتمعات التى واجهت فيها الثورة الاشتراكية ، انقساماً طبقيّاً حاداً داخل أفراد المجتمع أنفسهم . ومن غير المنطقى أن يعقد البعض مقارنة ما ، بين الرأسمالية في مصر قبل الثورة وبين الرأسمالية في بلاد الغرب (٢).

وظروف الرأسمالية الوطنية ، حتى بعد الثورة الاشتراكية وبعد التحرر من الاستعمار الأجنبي ، مازالت سيئة . فهي أضعف ما تكون من الناحية المادية بعد عمليات التطهير والاستئصال اللازمة . وهي من الناحية النفسية مازالت تواجه رد الفعل المرحلى ، إذ هي تحمل - في أنظار الكافة - وزر سائر الانحرافات السابقة على اختلاف أسبابها وظروفها . وبالرغم من أن ما بقى بالفعل في مجال الأعمال هي رؤس الأموال الوطنية التى لم يثبت تلوثها بهذه الانحرافات ، فان النظرة اليها مازالت تحمل آثار الحذر والشك القديم ، وكأننا ننتظر منها الانحراف قبل أى شيء آخِر . وهو وضع يجب ألا ننساق

(١) د . حسين عمر «التخطيط في المجتمع الاشتراكي» ١٩٦٢ ص ٥٠ و ٥١ .

(٢) كانت الرأسمالية الوطنية هي ذاتها إحدى ضحايا الاستعمار ورأس المال الأجنبي المستغل . وإذا كان ظلمت حرب - كروأمال وطني - قد حاول بإنشاء بنك مصر أن يشق لها طريقاً تصل به إلى مزيد من النمو الشريف ، فقد كان - كما نعلم جيداً - طريقاً مخفوقاً بكل أسباب الانحراف .

فيه أمداً طويلاً (١) . يجب أن نقدم للرأسمالية الوطنية كل أسباب الأمن الحقيقى والثقة فى المستقبل حتى تشجع وتتقدم وتتخذ مكانها فى العمل الوطنى الشامل . أما الشك والريبة فهما من الناحية النفسية أول أسباب الوقوع فى أسباب الشك والريبة . وهما فى أحسن الظروف يؤديان إلى أن يفضل المدخرون الاكتناز ، على الاستثمار ، والانزواء ، على الأقدام والمخاطرة التى تتضمنها المبادرة الفردية .

وقد صاغ الميثاق ، فى عبارات لا مزيد فى وضوحها ، مبدأ الإبقاء على القطاع الخاص متعاوناً مع القطاع العام ، وأوضح الطريق الذى يستطيع القطاع الخاص الشريف من خلاله أن يجد نفسه ، وجعل «الرأسمالية الوطنية» تتخذ مكانها بين قوى الشعب العاملة .. وقد فعل ذلك كله فى الوقت الذى يعتبر فيه القطاع الخاص أضعف ما يكون (٢) . جاء الميثاق ليؤكد مبدأ وجود القطاع الخاص واستمراره فى وقت كان الأيسر فيه أن يبديد القطاع الخاص من أن ينهض . تأكيد مبدأ وجوده فى هذه المرحلة بالذات يكتسب قيمة خاصة مفادها أن الميثاق حريص على وجوده رغم ظروف الواقع المرحلية المؤقتة ، ويقرر «أن الذين يتصورون أن قوانين يوليو قد قيدت

(١) لذلك جاء فى توصيات مؤتمر المال والتجارة المنعقد فى ١٦ ديسمبر ١٩٦٤ (فى المجال العام) ما يأتى :

« - أن قيام قطاع عام كبير يقود النشاط الاقتصادى فى البلاد على قاعدة حريضة بدا كأنه يقلل من دور القطاع الخاص، فبدأ هذا القطاع يمانى من أزمات نفسية . فساد قلق وسادت أروام. ولأنه وإن كان هذا المؤتمر قد أتاح لمثل هذا القطاع الادلاء بأرائهم واقتراح الحلول فى سبيل قيام القطاع الخاص بدوره الفعال فى مجالات التجارة والتوزيع فإن الأمر يقتضى كفالة حماية هذا القطاع للقيام بدوره طبقاً لما جاء بالميثاق » .

(٢) ويقرر د . فؤاد مرسى (مقاله السابق الاشارة اليه ص ١١٩) ضعف الرأسمالية الوطنية ضعفاً شديداً ، حتى أن بنكها الذى أنشأته تدعياً لوجودها لم يلبث أن صفتت منه وبحول بدوره إلى احتكار بين الاحتكارات تسيطر عليه القشرة العليا من الرأسماليين الموثوق بهم فى دنيا الاحتكارات. بل انه ظل ربع قرن وحيداً فى دنيا المال ، حتى قام إلى جانبه بنك القاهرة برأسمال كبير مدعوماً هو الآخر من قبل كبار الملاك والرأسماليين .

المبادرة الفردية يقعون في خطأ كبير» . و« ان قوانين يوليو الثورية العظيمة لم تكن تستهدف القضاء على القطاع الخاص (١) .

٦٣ - (ثانياً) تعايش القطاعين العام والخاص وضع مستقر وليس مرحلة تطور :

وما دام الأمر كذلك ، فان القواعد التي تحكم نشاط القطاع العام ونشاط القطاع الخاص يجب أن تسمح بهذا التعايش كوضع مستقر . فلا تؤدي إلى المدى القريب أو حتى إلى المدى البعيد إلى اختلال التوازن على نحو يقضي على المبادرة الفردية من الناحية الفعلية ، أو يرغم القطاع الخاص على الانسحاب من الميدان .

هذا التوازن ممكن إذا روعيت مقتضياته . بل انه قائم بالفعل ، وبنجاح لا شك فيه ، في أغلب التطبيقات الاشتراكية لدول أوروبا الشرقية والغربية بالرغم من تفاوت الأحجام المادية لكل من القطاعين في كل من هذه البلاد . والحق أن هذا التوازن لم يحدث طرفة ، وانما كان نتيجة التجربة والمعاينة . وقد آن لنا أن نستفيد من تلك التجربة فنزيل حواجز الشك في مستقبل التعاون بين القطاعين .

(١) ومع ذلك ، فان فريقاً من الكتاب بمجلة الطلبة (بينهم د . فواد مرسى - المقال السابق) يشنون حملات متواصلة على القطاع الخاص وعلى كل من يحاول تنظيم وجوده في ظل التخطيط الاشتراكي الشامل . ولا يستطيع أحد أن يقطع بحسن أو سوء نية هؤلاء الكتاب ، ولكن من المؤكد أنهم يخافون الميثاق مخالفة جريئة كاملة . أنظر على وجه الخصوص مقال د . عبد الرازق حسن وخريطة الاقتصاد القوي بين القطاع العام والقطاع الخاص» الطلبة يونيو ١٩٦٥ ص ٦٩ . وفيه يؤكد -سلفاً للميثاق- مرحلة القطاع الخاص . ويقرر أن «السبب بالمبادرة الفردية في بعض مجالات الانتاج عندنا ترجع أساساً إلى طبيعة الظروف التي تمر بها ، فنقص أموال الاستثمار في يد الدولة مما يتطلب التنمية ، وعدم إمكان القطاع العام الاستفادة من جميع الطاقات العاملة في المجتمع يؤدي إلى ضرورة الاستعانة بالامكانيات الفردية والمادية والبشرية أينما تكون» وهو تحليل غير سليم للإبقاء «المرحلة» على القطاع الخاص ، وهو على أي حال مخالف تماماً لما قدمه الميثاق في هذا الصدد كأساس لتعاون القطاعين .

٦٤- القضاء الكامل على القطاع الخاص في التجربة السوفيتية :

ولعل من المفيد أن نستعرض في ايجاز تجربة الثورة السوفيتية . فقد قامت عام ١٩١٧ على مبدأ الالغاء الشامل للملكية الخاصة لوسائل الانتاج . ولم يكن هذا الالغاء مرتبطاً لا بالتخطيط الشامل ولا حتى بمنع استغلال الانسان للانسان ، وانما كان مرتبطاً بالفكر الماركسي الذي ينظم المستقبل البشري كله على مرحلتين : مرحلة دكتاتورية البروليتاريا التي تلغى هذه الملكية الخاصة وتزع غريزة الاقتناء من نفس الانسان ، وبالتالي تقضى على الطبقة فيصبح المجتمع مهياً بعدئذٍ للدخول في الصياغة النهائية للانسان الحر السعيد حيث لا صراع ولا فساد ولا حروب الخ .. وانما لجنة الشيوعية الكاملة (١) .

ولذا فان أول ما يمكن أن نلاحظه على مبدأ الغاء القطاع الخاص الغاء كاملاً في التجربة السوفيتية هو أنه مبدأ أساسى وليس مجرد وسيلة لتحقيق أهداف الاشتراكية ، وأنه يمثل ركنا جوهرياً في المذهب الشيوعي المتكامل الذى مازال يحتل في قلوب الشيوعيين مرتبة العقيدة المقدسة ، بحيث يعتبر التراجع عنه نوعاً من الاتحاد مهما كانت مناسبة هذا التراجع وضرورته (٢) .

ومع ذلك فقد كان لينين جريئاً بما فيه الكفاية لكي يعدل — منذ بدء التطبيق — عن هذا المبدأ المتطرف لى يقيم الاقتصاد السوفيتى على أساس الاستناد إلى جهود القطاع الخاص . فقد وجد لينين ، بانتهاء الحرب الأهلية التى انتصرت فيها الثورة عام ١٩٢١ ، أن البلاد فى أشد الحاجة إلى تشجيع النشاط الاقتصادى الذى كان يمارسه الأفراد مع توجيهه للمصلحة العامة . فكان أن تراجع عن التأميمات الأولى للثورة السوفيتية ، ورد المشروعات

(١) أنظر تفصيلات ملهب ماركس والانتقادات التى ترد عليه في مؤلفنا في الاشتراكية البريئة ١٩٦٧ ص ٤٣ وما بعدها ثم ص ٥٢ وما بعدها .

(٢) ولذا فإن ليرمان (الاقتصاد السوفيتى المعروف الذى نادى بالعودة إلى نظرية القيمة لابقاظ الحوافز) كان حريصاً على أن يؤكد أن النظام الجديد لا يمس الملكية العامة لجميع وسائل الانتاج باحتباره المبدأ الرئيسى للاشتراكية ، ومفتاح الخلاف بينها وبين الرأسمالية . أنظر مقال ليرمان في الطليعة يونيو ١٩٦٦ ص ١٥٠ بعنوان «حول مفهوم الربح بين الاشتراكية والرأسمالية» ص ١٥٣ .

الموئمة إلى أصحابها في صورة إيجار جديد ، كما رد الأراضي الزراعية إلى المزارعين ، وسمح بالنشاط والانتاج الفردي بالنسبة للمشروعات الصغيرة ، وكان ذلك كله في ظل نظام سماه بالسياسة الاقتصادية الجديدة (N. B. P.) أصدره بقرار ٩ أغسطس ١٩٢١ (١) . ثم صدر القانون المدني السوفيتي (R. S. F. S. R.) وبدأ تطبيقه منذ أول يناير ١٩٢٣ وهو يحمل طابع التوازن بين القطاعين على النحو الذي أرسته «السياسة الاقتصادية الجديدة» . ونجح هذا التعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام في المرور بالاتحاد السوفيتي . بسلام ، في مرحلة حاسمة خطيرة ، إذ استطاع هذا التعاون أن يعوضه في فترة قصيرة ، عن الخسائر الفادحة التي تكبدها خلال الحرب العالمية الأولى ثم الحرب الأهلية التي تركت البلاد في حالة انهيار اقتصادي شبه كامل . ومازال الشيوعيون حتى الآن يذكرون فضل سياسة ال(N. B. P.) على الاقتصاد السوفيتي (٢) .

وقد استمر هذا التعاون بين القطاعين قائماً حتى كان المؤتمر الشيوعي الرابع عشر الذي انعقد عام ١٩٢٥ ، حين قرر الشيوعيون إنهاء هذا الوضع لا لفشله - وإنما تأكيداً لسيطرة البروليتاريا - وفقاً لمبادئ ماركس - على الاقتصاد القومي سيطرة كاملة (٣) .

(١) وقد دافع لينين عن سياسته هذه عن طريق الهجوم ، حين قرر أنه «في بلدان كروسيا لا تعان الطبقة العاملة من الرأسمالية كما تعاني من النقص في تطور الرأسمالية تطوراً واسعاً وحرراً وسريعاً» لينين «المختارات» الطبعة العربية لدار التقدم موسكو المجلد ١ جزء ٢ ص ٤٩ وما بعدها . وقد ظهرت قوة زعامته حين انصر بهذا الموقف المترنح على نوبة الحماس الثوري التي جعلت البعض يطالبونه بإنهاء النقود ذاتها تحقيقاً للمجتمع الشيوعي المنشود .

(٢) أنظر غوغول «أسس تنظيم التجارة» دار التقدم بموسكو عام ١٩٦٥ ص ٦٤ ، ويقول عن هذه الفترة : «ولما كانت الموانع الاقتصادية الحاسمة في البلاد في قبضة الدولة ، فإن وجود التجارة الخاصة لم يشكل تهديداً جدياً على البناء الاشتراكي . وعلى العكس أدى استخدام التجار الأفراد بما امتلكوه من تجربة ومن شبكة مؤسسات واسعة إلى انماش التداول البضاي وسمه الحياة الاقتصادية كلها في البلاد » .

(٣) أيفانوفيتش - المراجع السابق ١٩٦٢/١٩٦٣ ص ٣٨ وما بعدها .

وبدأت بعد ذلك مرحلة التخطيط الدكتاتوري الشامل الذى تميز به عهد ستالين . وتميز هذا التخطيط بمركزية كاملة فى التدبير وفى التنفيذ ، وبالقضاء شبه الكامل على القطاع الخاص وعلى حق المبادرة الفردية ، وبالاعتماد التام على القهر والتهديد بديلا عن سائر الحوافز التلقائية . ولما فانه على الرغم من النجاح الكبير الذى حققه هذا التخطيط فى ميدان التنمية الاقتصادية ، فان مخفضات كثيرة ترد عليه من الناحيتين الاجتماعية والسياسية ، بل وأيضاً من الناحية الانسانية (١) .

فحتى خبراء التخطيط ذوو الميول الشيوعية لا ينكرون انخفاض مستوى معيشة القوى العاملة انخفاضاً لا يتناسب على الاطلاق مع المظهر الاقتصادي للاتحاد السوفييتى كدولة متقدمة (٢) . فالحالة التموينية سيئة والملابس قليلة وغالية (فى ظروف جوية بالغة السوء) وهناك تفاوت ضخم فى سلم الأجور يصل إلى الثلاثين ضعفاً ، بل وتفاوت فى مستوى لخدمات الاجتماعية والصحية بحيث تصل فى المستوى الأعلى إلى ما يقابل القصور الأوروبية والأمريكية الأكثر ترفاً (٣) . وينبئ على ذلك أنه يمكن الكلام عن الصراع الطبقي فى الاتحاد السوفييتى (luites sociales) لوجود جماعات سياسية ذات مصالح متعارضة تماماً ، وهى حرب اجتماعية مستمرة ذات تأثير يصل إلى قمة أجهزة الحزب والحكومة ، ويؤدى إلى تطهيرات متوالية ، وفصل من العمل الخ (٤) . وكذلك لا ينكر خبراء التخطيط أن المركزية الكاملة فى التنفيذ ، مع عدم وجود الديمقراطية ، أدبا إلى تسلط البيروقراطية وإلى خوف العمال من الاعتراض فى الوقت المناسب على قرارات خاطئة

(١) لمزيد من التفاصيل راجع مؤلفنا السابق الاشارة اليه فى الاشتراكية العربية ص ١٢٤

و ١٣٠

(٢) التفاصيل فى مؤلف شارل بتهام من التخطيط السوفييتى - المرجع السابق ص ٢٥٢

وما يملها .

(٣) المرجع السابق ص ٦٢ و ٦٣ .

(٤) المرجع السابق ص ٢٥٥ و ما يملها .

أو مستحيل تنفيذها (١) ، وإلى أخطاء في الرقابة وسلبية المراقبين والذين يخضعون للمراقبة على حد سواء (٢) . ولما كانت التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتطوّر طويلاً على الرغم من التخلف الاجتماعي والسياسي ، فقد كانت النتيجة الحتمية هي ظهور بؤابر البطء والتخلف حتى في الميدان الاقتصادي (٣) وتبين آخر الأمر أن الضغوط والتهديد المتواصلين لم يعلّهما نفس الأثر الفعال (٤) . ومن ثم فقد بدأت تثار مشكلة الحوافز المادية ومشكلة التنظيم الإداري الجديد في الاتحاد السوفيتي .

وظهور مشكلة الحوافز المادية والتنظيم الإداري الجديد يمثل في نظرنا مرحلة هامة جديدة في تاريخ التجربة السوفيتية . وهي مرحلة تبدأ من

(١) المرجع السابق ص ٢٥٦ وما بعدها .

(٢) ويمبر فريدمان عن ذلك الوضع قائلاً :

“... toutes les tentatives de contrôle, même les plus sérieuses, ne sont, à y réfléchir, que dérisoires : puisqu'elles visent à contrôler la bureaucratie par la bureaucratie elle-même.”

أشار إليه بتلهايم ص ٢٥٩ .

(٣) والواقع أن بتلهايم يؤكد حقيقة هامة ينكرها بصفة عامة سائر الشيوعيين . فهو يرى أن أصل المشكلة لا يكن في الاقتصاد ، بل في المشكلة النفسية . فنجاح التخطيط يتوقف إلى حد كبير على نفسية العامل نفسه ، وتشكيل المادة الخام لاشباع الحاجات بأقل النفقات هو لون من الفن ، والفن من نتاج الإنسان . فالأصل إذن هو في المشكلة النفسية : سواء في المهندس الذي اخترع الآلة أو في العامل الذي يعمل عليها في تشكيل المادة (المرجع السابق ص ١٥٠) ورغم بدعية هذه الحقيقة فإنها تهدر جانباً أساسياً من الفكر الماركسي الذي يرى في المادة الاقتصادية أساساً لكل العوامل الأخرى . والحقيقة الجديدة تتمتع قوتها من التجربة العملية خلال خمسين عاماً من التطبيق المتطرف ، وتقدم لكل التجارب الحديثة في التطبيق الاشتراكي درساً بلياً في خطورة الحلول المتطرفة وأهمية حفظ التوازن .

(٤) وقد أبرز خطاب كوسيجين أمام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في سبتمبر ١٩٦٥ هذه الصورة بوضوح إذ أعلن «أن النشل القوي والإنتاج الصناعي بالنسبة إلى كل روبل من الأصول الثابتة في تناقص بدرجة أو بأخرى » وأنه «توجد نواقص خطيرة في أعمال التشييد الرئيسية» وأن «نماذج إنتاج الماكينات والمعدات التي تجري العمل بها في فروع كثيرة لا تتوافق مع المستويات الحديثة» وأن «نظام حساب التكاليف أصبح شكلياً من عدة زوايا» . أنظر مقال الدكتور يحيى الجبل «الاتحاد السوفيتي بين النظرية والتطبيق» الأهرام الاقتصادي ١٥ أبريل سنة ١٩٦٦ ص ١٤ .

خروشوف في السياسة وليبرمان في الاقتصاد ، متعاصرين . ويرفض السوفييت عادة وصف هذه المرحلة الجديدة بأنها تراجع عن الماركسية اللينينة . ويؤكدون أنهم - على أى حال - مازالوا مصرين على الملكية العامة لجميع وسائل الانتاج . والحق أن هذا الرفض طبيعي يفرضه حب الذات . إذ ليس من السهل - على أى حال - مهما كانت ضغوط الواقع الفعلي - اعلان التراجع عن تطبيق مذهبي ظل طوال خمسين عاماً في أعلى درجة من درجات التقديس .

ومع ذلك ، فان من المؤكد أن جوهر التراجع لا ينصب على شكل الملكية ، وإنما يكمن في الاعتراف مرة أخرى بغريزة الاقتناء كخافز انساني أساسى على العمل المنتج ، وفي الالتجاء إلى هذه الغريزة بل وتنشيطها في نفوس المنتجين بعد خمسين عاماً من تطبيق متطرف يرى امكان الغاء هذه الغريزة الغاء كاملاً ، تمهيداً للوصول إلى مجتمع شيوعى تنعدم فيه سائر الخوافز المادية الذاتية (١) .

(١) يؤكد الاقتصادي السوفييتي ليبرمان أن الخطة يمكن أن تطبق من عهد القوانين الاقتصادية لكي تواجه المطالب المبررة علمياً وعملياً، وبالتالي تستخدم قانون القيمة كقانون أولى يعمل بصورة آلية ولكن كقانون مفهوم للتبادل المتكافئ المتبادل ، يحدد نسب هذا التبادل عن طريق حساب نفقة العمل الضرورية اجتماعياً ، كقانون لتخفيض الواجى لهذه النفقة إلى الحد الأدنى علمياً ، بإيجاد سوافز مادية المنتجين ليعملوا بأقصى حد من الانتاجية .. ويعلن ليبرمان أنه يجب أن نطبق بصورة رشيدة تلك الثروة من أساليب الإدارة الصناعية ومتابعة طلب السوق ، وهى الوسائل التى تجمعت في ظل الرأسمالية ، والتي لا يوجد لدينا من سبب يجعلنا نتجاهلها مادام يمكن استخدامها بصورة أكثر نجاحاً للانتاج السلمى المخطط لصالح المجتمع كله . إن هذه الأساليب تتفق وأطار الاقتصاد المخطط المركز . وليست بنا حاجة لتفناق الاقتصادى والادعاء بأننا نستطيع أن نحل بواسطة أساليب الإدارة البائسة مهماً يمكن حلها بصورة أفضل بواسطة أساليب التشجيع الاقتصادى (أنظر مقال ١ . ليبرمان وحول مفهوم الربح بين الاشتراكية والرأسمالية) الطليعة يونيو ١٩٦٦ ص ١٥٠ وما بعدها - كذلك مقال د . يحيى الجمل والاتحاد السوفييتي بين النظرية والتطبيق الإهرام الاقتصادى ١٥ أبريل ١٩٦٦ ص ١٤ وما بعدها - وقوادشيل وتطور التنظيم الاقتصادى الاشتراكي في أوروبا الشرقية الطليعة أغسطس ١٩٦٦ ص ٨٩ وما بعدها) .

كذلك ينصب جوهر التراجع على العودة إلى نظرية القيمة وإلى الربح كدور للنجاح ودليل على جودة الانتاج ، وإذكاء روح المبادرة الفردية بين المنتجين عن طريق المنافسة بين الوحدات التي تتولى إنتاج سلع متشابهة^(١).

ولا شك أنه بعد ذلك ، يبلو الفارق ضئيلاً بين مالك فردي يحاول أن ينتج أكثر وأحسن ليربح أكثر ولينافس الآخرين بنجاح أكبر ، وبين مدير وحدة إنتاجية مملوكة للدولة يفعل نفس الشيء ، أى يحاول هو الآخر أن ينتج أكثر وأحسن ليربح لنفسه أكثر ، ولينافس الآخرين بنجاح أكبر. وتضييق الفوارق بدرجة أقوى عندما يكون المالك الفردي الأول مقيداً هو الآخر بأوامر الخطة وداخلاً في إطار التخطيط ومنوعاً من الاحتكار والاستغلال .

أكثر من ذلك ، فإن بعض الشيوعيين يعترف صراحة بأن وجود الملكية الفردية لوسائل الانتاج أو وجود التجارة الخاصة لا يشكل تهديداً جديداً على البناء الاشتراكي طالما كانت المواقع الاقتصادية الحاشية في البلاد في قبضة الدولة^(٢) ، وأن الخطر ليس هو في وجود السوق ، بل هو في تسيد نظام السوق^(٣) .

(١) وقد كانت مشكلة مستوى الجودة في انتاج بلاد أوروبا الاشتراكية كبيرة إذ تبين من احصاء ١٩٦٥ أن كمية انتاجها يبلغ ١/٣ الانتاج الصناعي العالمي ، في حين يكاد نصيبها من التجارة العالمية لا يجاوز ١٠٪. ومعنى هذا استئثار العالم الرأسمالي بحركة المبادلات الدولية وما يتفرع منه هذا بين ثنائيات من آثار سياسية واجتماعية لاشبهة في عطورتها . راجع فؤاد شبل المرجع السابق ص ٩٢ . وفي أهمية المنافسة والمبادرة الفردية أنظر ميخائيلو ماركوفيتش - المرجع السابق ص ٢٦ .

(٢) غوغول «أسس تنظيم التجارة» دار التقدم موسكو ١٩٦٥ ص ٦٤ .
(٣) ويعرض شارل بتهام (التخطيط السوفييتي ١٩٤٥ ص ٥٧ وما بعدها) لوجود السوق في داخل الاتحاد السوفييتي : سوق للعمل حيث يتم التوافق بين العرض والطلب على العمل في كل قطاع على أساس رفع أو خفض الأجور . وكذلك بالنسبة لسوق الكونغوز : فبعد أن منعت التجارة الخاصة منماً تماماً خلال الخطة الخمسية الأولى سمح بها بالنسبة للكونغوزيين منذ ١٩٣٢ . وهذه السوق تزداد أهمية بالتدرج وتتمدد فيها الأسعار بحرية بين البائع الكونغوزي والمشتري ويتأثران بالأسعار العامة وبجودة السلعة . ثم ان السوق مازال قائماً بالنسبة لسلع الاستهلاك التي تباعها الدولة حيث تأخذ الدولة في الاعتبار - ابتداء من الخطة الثانية - رغبات المستهلكين .

فالتوازن - على طول المدى ورغم جود القوالب - يفرض نفسه .
ومن المؤكد أن تعايش القطاعين في اطار التخطيط الشامل يمثل - إذا حسنت
النوايا وصدق العمل - النظام المتوازن الذي يمكن أن يستقر به كيان المجتمع
وكيان الفرد ، ويمتنع فيه - إلى أقصى حد انساني ممكن - استغلال الانسان
للاتسان .

٦٥- تعايش القطاعين العام والخاص ظاهرة عالمية معاصرة :

يكاد التطبيق السوفيتي أن يكون هو التطبيق الوحيد الذي حاول أن
يقضى قضاء شبه تام على القطاع الخاص وعلى حق المبادرة الفردية . وقد رأينا
مصاعب هذه المحاولة ، ومراحل تطورها الأخيرة .

أما غالبية التطبيقات الاشتراكية فهي تسير سيراً مستقراً على أساس
تعايش القطاعين ، لاسيما التطبيقات الحديثة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ،
والتي تخلصت بالتالي مما تبقى من عنف وتطرف رد الفعل الثوري لمظالم القرن
التاسع عشر . وتعايش القطاعين قائم حتى في بلاد أوروبا الشرقية التي لجأت
إلى التأميم عن اعتناق للعقيدة الشيوعية السوفيتية ، ولكن مع بعض المرونة
والاعتدال .

وفي نفس الوقت أخذت الدول الغربية تخفف من حدة الرأسمالية
عن طريق تأميم بعض المنشآت الأساسية في الانتاج لكي تباشر منها توجيه
الاقتصاد ، وبالتالي فقد أوجدت هي الأخرى هيكل القطاعين معاً .

ومن ثم فقد أصبح وجود وتعاون القطاعين ظاهرة عالمية طبيعية لا خلاف
عليها . وانحصر الاختلاف في التفاوت النسبي لحجم القطاعين ، وفي
«الأيديولوجية» التي يهدف اليها تعاونهما ، ثم في كيفية حل المشكلات
التي يثيرها احتكاك التعاون والتنافس خلال تحرك القطاعين في دائرة الاقتصاد
القومي . وهي مشكلات مازالت الحلول التي تواجهها تخوض التجارب
وتخضع للتطوير .

بل ان الفقيه كاتزاروف (١) يحاول أن يجمع الملامح المشتركة في تركيب القطاع العام والقطاع الخاص في سائر بلاد العالم رغم تفاوت الأنظمة السياسية الاقتصادية والاجتماعية . فهو يقرر مثلاً أن دول العالم أجمع تكاد تتفق في أن يختص القطاع العام بإدارة السكك الحديدية وإصدار أوراق النقد . ثم يتدرج اختصاص القطاع العام في الاتساع حتى يصل إلى أقصى مداه في الاتحاد السوفيتي . والاتحاد السوفيتي مازال مع ذلك يحتفظ بقطاع خاص ضئيل يضم إنتاج أصحاب الحرف الصغيرة (٢) . ويقرر كاتزاروف أن التجربة قد أثبتت ، ليس فقط أن هذا التعاون بين القطاعين ممكن ، بل هو مرغوب فيه ، لأنه يحقق مرونة اقتصادية في تحمل أعباء التنمية . إذ تستطيع الدولة ذات القطاعين المتوازنين أن تنظم ، وفقاً لحاجاتها المختلفة وظروفها الخاصة ، الاعتماد على أحدهما دون الآخر ، مستندة إلى ما يسجله كل منهما من نتائج في أنواع النشاط الاقتصادي الذي يمارسه (٣) .

(ثالثاً) المزايا التي يحققها تعايش القطاعين :

٦٦ - (أولاً) شروط القطاع الخاص الجديد :

هذه المزايا لا يمكن في نظرنا - وفي نظر الميثاق - أن تتحقق إلا إذا توافرت شروط معينة في القطاع الخاص الجديد الذي سوف يقف إلى جانب القطاع العام . وتلك نقطة جوهرية أولية يجب ألا نغفل بيانها أو استيعابها على نحو واضح . فهي تمثل الفارق بين القطاع الخاص الذي يعيش في ظل نظام رأسمالي وبين القطاع الخاص الذي يعيش في ظل نظام اشتراكي .

ولذا فإن من الجوهرى ، حين نتكلم عن القطاع الخاص ، ومزايا

(١) مؤلفه في نظرية التأميم السابق ص ٢٧٤ وما يملأه .

(٢) ويؤكد شارل بتلهام (النقطة السابق الإشارة إليها ص ١٩) أنه توجد قطاعات لا يكون التأميم فيها مفيداً ولا فعلاً ، ومن المهم عندئذ أن تتخذ أزماعها سياسة تخطيط في عدة ميادين : ميدان الائتمان وميدان الصرف وميدان البضول ، لنفسن هذه القطاعات أقصى ما يمكن من الفاعلية

(٣) ص ٢٧٧ .

وجوده ، أن نبين أننا نقصد القطاع الخاص الجديد الذي يجب - وفقاً لنصوص الميثاق - أن يتوافر فيه شرطان :

(أولاً) أن يكون مرتبطاً بخطة التنمية من أجل التقدم .
فالقطاع الخاص يجب أن يخضع - شأنه في ذلك شأن القطاع العام - لقانون الخطة وتوجيهاتها . وذلك يقتضي ألا تفرض عليه العزلة . تلك العزلة الضارة التي تؤدي به في الأغلب إلى الانحراف في نهاية الأمر (١) .

(ثانياً) أن يؤدي القطاع الخاص دوره في تحقيق المصلحة العامة في نفس الوقت الذي يحقق مصلحة أصحابه في «الربح المشروع دون استغلال» ومن ثم فإن فكرة الربح التجاري ، حتى في داخل القطاع الخاص ، لابد هي الأخرى أن تتغير . فالمسألة إذن ليست مقصورة على القطاع العام . صحيح أننا لا يمكن أن نطالب المنتجين الأفراد بالقيام بالمشروعات الانمائية التي لا تحقق أي ربح . وكذلك لا يمكن أن نطالبهم بتضحية مصالحهم الخاصة بتضحية كاملة . وإنما يمكن - بل يجب - أن نطالبهم بأن يطرحوا عن أذهانهم فكرة «أقصى ربح ممكن بأقل جهد» تلك الفكرة التي كانت

(١) ويشرح رئيس غرفة الاسكتلندية التجارية (محمد كامل بدوي) ظروف القطاع الخاص في مؤتمر المال والتجارة المنعقد في ديسمبر ١٩٦٤ فيقول : «إن هذا القطاع الذي صنع البلاد تجارها الوطنية يمثل نسبة كبيرة من سكان الجمهورية تراوح بين ١٥٪ و ١٨٪ من مجموع السكان إذا أخذنا في الاعتبار أن كل مشغل بالتجارة يعمل أربعة أو خمسة أشخاص . ولكن هذه الفئة الكبيرة من المواطنين قد وجدت نفسها بلا قدرة على تأدية المطلوب منها في موكب التقدم ، فهي لا يعرفونها التخليق من نقص في وجهها بالواجبات الوظيفية ، ولا من جهل بوظيفتها الاجتماعية ، ولا يضرها وهي تمد بالملايين أن يكون فيها آحاد من المنحرفين . وإنما تجيء الصعوبات والمشاكل التي تعانها من قصور وسائل الإحصاء والاستقصاء وعدم تطبيق ما نص عليه الميثاق . ففي ميدان الإحصاء ، وهو مرآة لكل دراسة بناء وتخطيط سليم ، لم تجد التجارة الداعية من الأرقام الهادية إلا النثر اليسير . وفي ميدان المكاشفة دعوى أقول بلا تريب أن حقائق كثيرة ومهمة عن مشاكل الأسواق والاحتياجات التجارية لم تجد السبيل إلى القول بصورتها الكاملة أمام القوى القادرة على تذليلها ، ولدينا في الفرقة التجارية تجارب متكررة من هذا القبيل ، فإن التقارير التي كنا نستقيها من الواقع ونعرضها بأمانة ونسبها كثيراً من المشاكل التي اعترضت سبيل التجارة والتوزيع في العاملين الآخرين قد ضاعت في التيه» .

هدف الرأسمالى القديم . وأن نضع أمامهم بوضوح ، الدور الاشتراكى الذى يقومون به سواء فى الانتاج أو فى التوزيع ، وأن يتلقوا ، من هيئات المتابعة المختصة ، التوجيهات المناسبة التى تجعلهم يحسنون أداء هذا الدور إلى جانب تحقيق الربح الاشتراكى المشروع .

ومن الواضح أن هذين الشرطين لا يقع توافرهما على عاتق القطاع الخاص وحده ، وعلى الأخص فى هذه المرحلة الأولى التى يبدأ منها القطاع الخاص ضعيفاً خائفاً . وإنما يقع توافر أول الشرطين وأهمها على عاتق السلطة القائمة على وضع الخطة الاقتصادية الشاملة ، سواء كانت هى سلطة الإدارة أو سلطة التشريع . والميثاق يأمر هذه السلطة - أيا كانت - بأن تحدد دور القطاع الخاص فى خطة التنمية . عليها إذن أن تفعل .

إلا أن ذلك لا يعنى أن تغرق القطاع الخاص بسيل من اللوائح والقرارات والتهديدات بالعقوبة الرادعة ، فتعمل بذلك على زيادة ارتباك القطاع الخاص الوليد وعرقلة نموه ، وتزيد من إحساسه الضار بالخوف والعزلة . وإنما توجيه القطاع الخاص يتطلب جهداً أكبر بكثير من مجرد صياغة اللوائح والقرارات (١) وهو جهد يمكن أن تقوم به هيئات المتابعة المختصة نوعياً ومحلياً بالمشروعات الخاصة الداخلة فى دائرتها .

(١) فى بحث مقدم لمؤتمر المال والتجارة ١٩٦٤ بعنوان « أهم الصعوبات والمشاكل التى تمرّض الانطلاق التجارى » ، يقول رئيس مجلس إدارة بنك بيور سميد (محمد عبد المطلب سابق) : « وبالنسبة لقطاع الخاص فشكلته الأولى تمثل فى أن مساهمة الفعالة فى بناء الاقتصاد القومى متروكة فى الوقت الحاضر لمحض الظروف أو للاجتهاد الشخصى ، أو لمحاولات الفردية ، وذلك ليس من المصلحة العامة فى شيء ، سيما فى هذه المرحلة الانتقالية ، ومع الزيادة الفسحة فى عدد السكان . ونحن نعتقد أن على أجهزة الدولة المعنية أن تلتفت إلى دراسة مجالات العمل المنتج الجديد أمام هذا القطاع وأن تملن عنها ، وأن تيسر سبلها ووسائلها ، وسيؤدى مثل هذا الإجراء إلى زيادة الانتاج فضلاً عن أنه يساهم أيضاً وفى نفس الوقت فى حل بعض المشاكل الاقتصادية الأخرى ، كتنمية المستغرات والحد من الاستهلاك وتخفيف الضغط على فرص العمل لدى القطاع العام »

أما تحقيق الشرط الثاني ، فهو مرتبط بتغلغل القيم الخلقية الاشتراكية الجديدة في نفوس سائر أفراد المجتمع بما فيهم أولئك الذين يدخلون في نطاق الرأسمالية الوطنية ويكونون القطاع الخاص . ويدعى أن ذلك لا يمكن أن يتم بين يوم وليلة ، وإنما يقتضى بعض الوقت . والحق أنه لا يوجد أى دليل على أن تغلغل القيم الخلقية الاشتراكية في قطاع الرأسمالية الوطنية بالذات يمكن أن يقتضى وقتاً أطول من تغلغلها في أى قطاع آخر .

٦٧- (لانيا) مزايًا تعايش القطاعين :

أما المزايًا التي يحققها تعايش القطاع الخاص الاشتراكي مع القطاع العام فهي تلخص في ميزتين أساسيتين : التعاون معه ، ومنافسته .

١ - فأما عن التعاون والمشاركة ، فإن القطاع الخاص يمكن أن يعاون القطاع العام فيسد الفراغ ويكمل النقص . وقد يبتكر الجديد من وجوه الاستثمار التي يمكن أن تخطر للذوى الملكات الخاصة من الأفراد ، فيفتحون للمجتمع كله مجالات جديدة . وهو إلى ذلك - أى القطاع الخاص - يحقق - كما يقرر كاتزاروف - مرونة اقتصادية في تحمل العبء اللازم للتنمية . وهى مرونة تعتبر من بين الضمانات الهامة لنجاح تنفيذ الخطة الاشتراكية في مواجهة ظروف الواقع التي قد تختلف أحياناً عما يتوقعه واضعوا الخطة . بل إنها تفتح الباب للأمل في أن تتجاوز النتائج الاقتصادية التي كانت الخطة تتطلبها في وقت معين . فقد يثبت القطاع الخاص كفاءته في نوع معين من أنواع الإنتاج أو في مقدرة متفوقة على التوزيع ، فيعمد واضعوا الخطة إلى ادخال هذا التفوق الخاص في الاعتبار . وبالتالي يعملون إلى تركيز جهود القطاع العام في تحقيق تفوق مماثل في نوع آخر من الإنتاج . وإذا نصادف أن أصيب القطاع الخاص بنكسة أو انكماش فإن القطاع العام يستطيع دائماً - استناداً إلى مراكزه «الاستراتيجية» القوية فيما يتعلق بتملك وسائل الإنتاج الأساسية - أن يسرع بسد النقص دون توان وفي غير صعوبة :

والعكس صحيح ، إذا اقتضت ظروف طارئة أن تثقل أعباء القطاع العام بمهمات خاصة فإنه يستطيع أن يطلب العون العاجل من القطاع الخاص فيمد إليه يداً سريعة . وتستفيد الخطة من هذا التعاون المرن وتحقق به من النجاح ما هو مأمول .

وفيد هذا التعاون في الميدان الاجتماعي ، لأنه يفتح آفاقاً واسعة للعمل . إذ لا شك أن انفراد القطاع العام بالنشاط الاقتصادي يجعله يتحمل وحده عبء إيجاد العمل لآلاف الخريجين من مختلف المعاهد على مستوياتها المتفاوتة ؛ وهي مشكلة لا نعتقد أنها سهلة الحل دائماً . وقد تسمى الدولة إلى إيجاد العمل لثراء العاطلين كهدف اجتماعي أولى للتخطيط ولو على حساب النجاح الاقتصادي نفسه (١) . وإيجاد العمل المناسب قد يكون سهلاً دون أن يؤدي إلى تضخم اليد العاملة ، إذا ازدهر القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام . ذلك أن ازدهار القطاع الخاص يخلق فرصاً حقيقية - لا صورية - للعمل المنتج ، لأنه يؤدي إلى اتساع قاعدة رأس المال العامل في التنمية ، وإلى تشجيع المال الخاص على الاستثمار المربح (الذي يخلق في نفس الوقت فرصاً جديدة للعالة) بدلا من الاستهلاك أو الاكتناز . وهي عمالة لا يمكن أن تتضمن واستغلال الإنسان للإنسان على النحو الذي خشيه ماركس منذ أكثر من قرن مضى . فقوانين العمل الاشتراكية الكثيرة قادرة ولا شك على حماية حق العمل والعاملين من جميع الوجوه .

(١) صرح السيد عل صبرى في مناسبات متعددة - حين كان رئيساً للحكومة - بأن الدولة قد أوجدت العمل لعدد أكبر مما تتطلبه الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠/١٩٦٥ بينما لم تحقق كل أهدافها من الناحية الاقتصادية . ثم كتب ذلك في مؤلفه «سنوات التحول الاشتراكي - تقييم الخطة الخمسية الأولى» ١٩٦٦ في الفصل الثاني بعنوان «مشاكل الخطة الخمسية الأولى وصعوباتها» ص ٧٧ وما بعدها .

وقد عرض شارل بتهام لذلك (في التلوة السابق الإشارة إليها ص ٢٥) فقر «أنا حين نخلق فرص عمل لا تبهر عن ضرورات الإنتاج نكون بصدد حالات بطالة مقنعة ، وتكون فرص العمل فرصاً وهمية . وبين الأضرار الفنية التي حاققت بصناعة التسيج في الهند لنفس هذا السبب .

٦٩ - (٢) النزعة الثانية : منافسة القطاع العام :

ومنافسة القطاع الخاص «منشطة» لحواجز القطاع العام . وهى فى نفس الرقعة «تزيد من فاعلية الرقابة على الملكية الشعبية العامة» كما يقول الميثاق الذى يؤكد أهمية هذه الميزة إذ «تفتح مجالات المنافسة الحرة فى اطار التخطيط الاقتصادى العام» .

هذه العبارات تكشف الغطاء عن عدد من الحقائق الهامة التى يجب ألا تغيب عن الأعين تحت تأثير الانفعال الحامى .

وأول هذه الحقائق الهامة هى أنه إذا كان صحيحاً أن القطاع العام يقوم على أساس الملكية الشعبية العامة ، فإن المجتمع الحديث لا يشبه المدينة اليونانية القديمة حين كان جميع السكان مجتمعون لإصدار القرارات مباشرة . وإنما يجب أن يتولى بعضهم القيام بالإدارة الفعلية للملكية العامة باسم سائر المجتمع . هذا البعض يستطيع بسهولة أن يكون طبقة (une couche sociale) منفصلة ومتميزة (١) . وهى تستطيع بلورها أن تمارس استغلال الإنسان للإنسان . وليس هذا الكلام هجوماً على القطاع العام فى مصر بصفة خاصة ، وإنما هى مشكلة سائر التطبيقات الاشتراكية . بل انه حتى فى الاشتراكية اليوغوسلافية التى أخذت بالإدارة الذاتية العمالية تجنباً للبيروقراطية ورغبة فى الوصول إلى الإدارة الشعبية المباشرة ، تبين فى العمل امكان تكون مجموعات بيروقراطية صغيرة (des petites cliques bureaucratiques) من العمال أنفسهم ، تسعى إلى تحقيق المصالح الخاصة على حساب المصلحة الاجتماعية (٢) .

فالبيروقراطية تمثل خطراً أساسياً تواجهه سائر الاشتراكيات . وهى أشد خطورة فى المراحل الأولى على وجه الخصوص حيث تؤدى إلى عرقلة حاسمة

(١) ميخائيلو ماركو فيتش المرجع السابق ص ٢٦ .

(٢) ميخائيلو ماركو فيتش المرجع السابق ص ٢٦ . ويقرر ماركو فيتش صراحة بأنهم لم يتمكنوا حتى الآن - فى التطبيق - من حل هذه التناقضات .

وتأخير ضار بالتنمية الاقتصادية . وليس ثمة شك - كما يؤكد الدكتور سعد حمزة - من أن هناك صلة مباشرة تقتضى ضرورة التنسيق بين الاطار الاجتماعى والثقافى من ناحية ، وبين الاطار الاقتصادى (١) . وقد سبق لأستاذ الاجتماع الفرنسى رايون آرون (Raymond Aron) أن أوضح هذه الفكرة بدقة فى مؤلفه القيم عن المجتمعات الصناعية حين قال (٢) : «ان صعوبة توليد عوامل النمو الاقتصادى مصدرها أن هذا النمو يقاس بكميته ومع ذلك فان الظواهر التى تؤدى اليه تعتبر أساساً عوامل «كيفية» (qualitative) . فالذى يجب أن يتغير أساساً ليتحقق النمو الاقتصادى هم الرجال أنفسهم ، طريقتهم فى التفكير ، وطريقتهم فى العمل . ومن ثم فان الدافع الحقيقى للنمو الاقتصادى يكمن فى التغير الاجتماعى » .

ولا جدال فى أن للبروقراطية المصرية عيوبها الاجتماعية التى ينسب الجانب الأكبر منها إلى مخلفات الماضى (٣) . وبالتالي فان احتمال الانحراف

(١) د. سعد ماهر حمزة «التنمية الاقتصادية والجمود الاجتماعى» ١٩٥٧ - راجع تلخيصاً لهذا المؤلف فى نشرة بنك مصر الاقتصادية عدد ديسمبر ١٩٦٤ ص ١٢٥ .

(٢) Raymond Aron "dix-huit leçons sur la société industrielle" coll. Idées (٢) 1962 no. 19 p. 190.

(٣) يعرض د. سعد ماهر حمزة لهذه العيوب بالسرء والشرح فى مؤلفه السابق الإشارة اليه ومن بينها «التراكمية» التى يكون من مظاهرها مجرد الكسل والبراشى ، وقد يكون مبعثها علم الميل إلى العمل لأسباب متوارثة تنتقل من جيل إلى جيل ، ومن بينها : «التكوين الطبقي» بين الحكام والمحكومين ، الذى يجعل موظف الحكومة يقف من أفراد الشعب موقف السيد صاحب الأمر والنهى بدلا من أن يعتبر نفسه خادماً للشعب وعلية واجب مقدس نحو الجماعة .. وأنظر كذلك مقال الدكتور نجيب اسكندر «الشخصية البروقراطية والتطبيق الاشتراكي» الطليعة ابريل ١٩٦٥ ص ٢٣ ، وبين فيه أثر الروتين الذى يقلل من استعداد العاملين لمواجهة المواقف الجديدة والمتغيرة فلا ينتهجون أو يستجيبون لها أو تحركهم تحدياتها ، وإنما يشعرون أزاها بالفصاع والخيرة أو يشيرون عنها شعورياً أو لا شعورياً . ويؤدى ذلك على سوجه المخصوص إلى تكرار تقويع الفرص المواتية فى مجالات النشاط التى تتميز طبيعة العمل فيها بالمواقف المتغيرة المتجددة كالتصدير . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك كله احتمالات المحسوبية واستغلال النفوذ والرشوة والاختلاس وكلها من مخلفات الماضى التى طال مكثها فى الأجهزة الادارية .

قائم في القطاع العام كما هو قائم في القطاع الخاص . والاحتمال يزيد إذا أتاحت للقطاع العام فرصة الاحتكار (١) . هذا هو ما يجعل الرقابة الادارية ، بل والرقابة الشعبية ، على القطاع العام ، ضرورة أساسية لا غنى عنها . ومن هنا تبدو أهمية دور القطاع الخاص كنشاط مقابل يفتح المجال للمقارنة العملية وبالتالي يسهل الرقابة . بل هو ينشط حوافز التحدى التي قد لا تكون أقل قوة من حافز الربح في بعض الأحيان . وبدى أنه من الصعب على مدير مصنع داخل في القطاع العام أن يجد مبررات عامة لتقصيره أو لتكاسله في الانتاج إذا كان هناك مصنع مشابه في القطاع الخاص يقدم انتاجاً أوفر أو أنواعاً لاجود ، بالرغم من تأثره بذات الظروف العامة . هذا بالإضافة إلى أن الرغبة في اثبات الذات وحسب تسجيل التفوق قد تؤدي في تلك المنافسة دوراً حاسماً في زيادة وتحسين الانتاج .

البحث الثاني

الظروف اللازم توافرها لاستمرار تعايش القطاعين معاً

٧٠ - تمهيد : أهمية المشكلة وعناصرها :

مسألة توفير الظروف المناسبة لاستمرار تعايش القطاعين معاً بنجاح ، مسألة حية لازالت الحلول تعرض لها في البلاد المختلفة . وهي — على اختلافها — مازالت حديثة ، بحيث لا يمكن الحكم على نتائجها البعيدة خلال سنوات قلائل . والمسألة تتعلق أساساً بكيفية استمرار القطاع الخاص وبقائه — في المدى الطويل — في كنف القطاع العام وإلى جانبه . ومن الصعب اصدار الأحكام النهائية على تجارب لم يبدأ أغلبها الا بعد انقضاء الحرب العالمية الثانية ، حتى ولو كانت النتائج الأولى تبشر بالكثير من النجاح والاستقرار .

(١) ولا يجب أن ننسى أن هناك أنواعاً من النشاط مقصورة على القطاع العام ، وهي تلك الأنواع التي حددها الميثاق بوسائل الانتاج الأساسية اللازمة للقيادة الفعلية في سائر مجالات الاقتصاد القوي (البنوك ، التأمين . الخ) — الطرق .. الخ) وفي هذه الأنواع تقع مسؤولية الرقابة كاملة على هيئات الرقابة والمنظمات الشعبية . ورقابة الشعب الكاملة شديدة الأهمية في هذه المجالات بصفة خاصة ، وهي شرط جوهري لنجاح التطبيق الاشتراكي .

ولا بد على أى حال — دون أن نتجاهل التجارب الاشتراكية الأخرى — أن نضع فى تقديرنا ظروف مجتمعنا الخاصة .

ولذا فسوف نقسم بحث ظروف تعايش القطاعين إلى عنصرين : الأول يتضمن الأسس اللازمة لبقاء القطاع الخاص وتشجيعه على الدخول فى ميدان الانتاج والتنمية تحت لواء القيادة الفعلية للقطاع العام وفى اطار التخطيط : أما العنصر الثانى فيتضمن بحث الأسس التى تضمن بها ألا يخرج القطاع الخاص عن حدوده أو يعمد إلى الانحراف فى أى صورة من صوره .

المطلب الأول

الأسس اللازمة لاستمرار بقاء القطاع الخاص

٧١ - تمهيد : صعوبة وخطورة المشكلة :

١ - ذلك العنصر الأول هو بغير شك العنصر الأدق والأصعب . إن مجرد السماح بالانتاج الخاص وبقاء القطاع الخاص فى الميدان لا يكفى . هذا البقاء لا يتوقف فى الحقيقة على مجرد رغبة المشرع ، بل يتطلب قبل ذلك رغبة المنتجين الأفراد فى البقاء والمشاركة فى الانتاج فى كنف القطاع العام ، ثم قدرتهم الفعلية على الاستمرار فى هذا البقاء . وليس ثمة شك فى أنه ، إذا لم نوضع الأسس المناسبة للتعايش بين القطاعين على نحو مستقر ، فإن القطاع الخاص يتعرض — فى التطبيق — لأن يتضامل ويلوى تدريجياً ومن تلقاء نفسه ، بغض النظر عن النظرية الاشتراكية التى يعتنقها المجتمع .

٢ - والمشكلة تتخذ طابعاً خطيراً خاصاً بالنظام الاشتراكى الذى يقوم على أساس تعايش القطاعين . والمقارنة يمكن أن تزيد الأمر إيضاحاً ، ذلك اننا إذا نظرنا فى داخل النظام الاشتراكى المتطرف الذى يستبد أصلاً الإعتماد على قيام قطاع خاص يشارك فى التنمية — كما هو الشأن فى الاتحاد السوفيتى مثلاً — فإننا لا نجد المشكلة . مثل هذا النظام المتطرف يجرّد الفرد ، ليس فقط من حق المبادرة الفردية ، وانما يجرّده أيضاً من كافة أمواله الانتاجية ..

ولا يترك له إلا ملكية فردية استثنائية بحجة تنصب على وسائل الاستهلاك التى تقدمها له الدولة بالأسعار التى تحددها الدولة ، يشترها بالأجر الذى تعطيه الدولة إياه . وليس للفرد هناك أية مصلحة — ولعله ليست له أيضاً أية قدرة — فى التهريب أو الاكتناز لأنه لا يوجد فى حيازة الأفراد العادين شيء يمكن اكتنازه . ولا تتور مشكلة تشجيع الاستثمار أو الادخار لأن الفرض أن كل وسائل الانتاج فى يد الدولة . وما تعطيه الدولة للأفراد من أجور نقدية لابد وأن يرتد إليها فى صورة أو أخرى .

كذلك لا تتور المشكلة بنفس الخطورة فى البلاد الرأسمالية التى أخذت منذ مدة تنشئ قطاعاً عاماً يعاونها على التوجيه الاقتصادى لتجنب الأزمات الاقتصادية ، وللتخفيف من مضار المنافسة الرأسمالية . ذلك أن القطاع العام فى تلك البلاد — لا يهدد بقاء القطاع الخاص ولا يخيفه من الناحية النفسية حتى ولو بلغ قدره كبيراً من القوة والاتساع . ومن ثم فإن المال الخاص يجد ما يكفى من الخوافز لكى يتقدم من تلقاء نفسه فى ميدان الانتاج والتداول دون حاجة إلى تشجيع خاص . وتستفيد الدولة — على أى حال ولو من طريق غير مباشر — من مساهمة تلك المبادرة الفردية التى تشترك فى تكوين الطاقة الانتاجية القومية .

أما فى ظل النظام الاشتراكى القائم على تعايش القطاعين ، فإن القطاع العام يتمتع بطبيعة الحال وسائل الانتاج الأساسية التى تضمن له القيادة الفعلية لمصلحة المجموع ، إلا أنه على أى حال لا يتمتع كل وسائل الانتاج . بل يظل قدر كبير من هذه الوسائل فى أيدي أفراد القطاع الخاص . حينئذ تبدو خطورة احتمال انسحاب القطاع الخاص من الميدان إذا لم يلق ما يكفى من أسباب الاطمئنان والتشجيع . إذ أنه ينسحب حينئذ ومع جزء من الطاقة الانتاجية يخفيه عن طريق الاكتناز ، أو يسعى لتهريبه إلى الخارج ، أو يبدده فى الاستهلاك المسرف . فيصاب الاقتصاد القومى من جراء ذلك بما يشبه الشلل الجزئى . ويقع عبء التنمية كله على القطاع العام وحده الذى لا يتمتع

مع ذلك الا جزءاً فقط من وسائل الانتاج. وهى نتيجة بالغة الخطورة على الأخص بالنسبة للبلاد النامية .

ومن ثم فإن سياسة تشجيع القطاع الخاص - فى حدود الاطار الاشتراكى - والعمل على طمأنته ومعاونته على تأدية دوره فى الخطة الاشتراكية، يجب أن تكون نقطة ارتكاز جوهرية للنظام الاشتراكى القائم على تعايش القطاعين. فازدهار القطاع الخاص الاشتراكى - إلى جانب القطاع العام - هو الذى يهىء تجنيد كل الطاقات الانتاجية فى خدمة المصلحة الاشتراكية العامة (١) .

٧٢ - الاسس اللازمة لازدهار القطاع الخاص :

كيف نبهىء هذا الازدهار؟ وكيف نضمن أن يستمر؟ قد يبدو غريباً أن نعرّض على الاجابة المقتنة لهذين السؤالين فى كتابات الفيلسوف العربى القديم الذى أسس علم الاجتماع بمقدمته الخالدة : ابن خلدون (١٣٣٢م - ١٤٠٦م) . إلا أن الغرابة تزول إذا نحن عرفنا أن جوهر المشكلة - رغم اختلاف الظروف وتفاوت الأهداف والأوضاع الاجتماعية والسياسية - قديم. ولعل من الموافقات السعيدة - حتماً أن نستخلص الحلول المناسبة لمشكلة تبدو حديثة ، عبر خمسة قرون طويلة ، وعلى لسان فيلسوف عربى اشتهر بنفاذ البصيرة ودقة الفحص، وبالبراعة فى ترتيب الحقائق والموازنة بينها واستخلاص النتائج السليمة منها (٢) . ويبدو ان ظاهرة مباشرة «السلطان» للتجارة ، كانت منتشرة على عهد ابن خلدون وقبل ذلك العهد ، لأغراض لا شك أنها كانت بعيدة كل البعد عن تحقيق أية أهداف اشتراكية . فقد كان الغرض الأول للسلطان هو أن يواجه تكاليف الدولة وأن يزيد من ثرائه وقوته . على أن ذلك ليس هو المهم . المهم هو أن مزاوله «السلطان» للتجارة أدت فى ذلك العهد القديم - إلى آثار ضارة على الرعايا وعلى السلطان ذاته .

(١) والواقع أننا يمكن أن نضيف أنه بالنسبة لظروف مجتمعتنا (من قيم وتقاليد) فإن تشجيع القطاع الخاص على هذا النحو يجب مجتمعتنا الدخول فى معارك فرعية مختلفة يمكن أن تعرقل التنمية الاقتصادية بصفة عامة وعلى مدى قد لا يمكن تقديره . فالتاحية الاقتصادية لاتتصل من الناحية الاجتماعية بل تتأثر بما يدور فى هذا التطاق من وثام أو نزاع .

(٢) أنظر تقديم الدكتور على عبد الواحد وفى المقدمة ابن خلدون طبعة ١٩٥٧ ج ١ ص ٦٥

هذه الآثار الضارة أوجزها وحدد أسبابها فيلسوف الاجتماع العربي في الفصل الأربعين الذي جعل عنوانه «فصل في أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية» (١) . وأول ما يسترعى النظر في صياغة ابن خلدون لعنوان هذا الفصل هو أنه لا يقيم نفسه فيه مدافعاً عن الرعايا وحدهم ضد مباشرة السلطان للتجارة . وإنما هو ينظر إلى هذه الأضرار في موضوعية علمية ، باعتبارها تصيب الرعايا وتصيب السلطان في آن معاً . والفصل بغد ذلك كله مركز في صفحات قلائل جديرة ولاشك باعجاب رجال القانون الحريصين على دقة الصياغة ووضوح التعبير . ففي فقرات قليلة جمع ما يعد في نظره من قبيل الأضرار التي يمكن أن تعود على الرعايا وعلى السلطان .

«فأولا مضايقة الفلاحين (وهم المنتجون الأساسيون في عهد ابن خلدون) والتجار ، في شراء الحيوان والبضائع وتفسير أسباب ذلك ، فان الرعايا متكاثرون في اليسار متقاربون . ومزاحمة بعضهم بعضاً تنتهى إلى غاية موجودهم أو تقرب . وإذا رافقهم السلطان في ذلك ، وما له أعظم كثير منهم ، فلا يكاد أحد منهم يحصل على غرضه في شيء من حاجاته ، ويدخل على النفوس من ذلك غم ونكد .

ثم ان السلطان قد ينتزع الكثير من ذلك إذا تعرض له غضا (أي انقاصاً لثمن السلعة) أو بأيسر ثمن ، إذ لا يجد من ينافسه في شرائه فيبيخس ثمنه على بائعه .

ثم إذا حصل فوائد الفلاحة ومغلها كله من زرع أو حرير أو عسل أو سكر أو غير ذلك من أنواع الغلات ، وحصلت بضائع التجارة من سائر الأنواع ، فلا ينتظرون به حوالة الأسواق ولا نفاق (أي رواج) البياعات ، لما يدعهم إليه تكاليف الدولة ، فيكلفون أهل تلك الأصناف من تاجر

(١) ج ٢ من المقدمة في الطبعة السابقة عام ١٩٥٨ ص ٦٧١ .

أو فلاح يشراء تلك البضائع ، ولا يرضون في أنماها إلا القيم وأزيد ، فيستوعبون في ذلك ناض أموالهم (أي أموالهم التقليدية السائلة) ، وتبقى تلك البضائع بأيديهم عروضا جامدة ، ويمكنون عطلا من الادارة التي فيها كسبهم ومعاشهم . وربما تدعوهم الضرورة إلى شيء من المال فيبيعون تلك السلع على كساد من الأسواق بأخص ثمن . وربما يتكرر ذلك على التاجر والفلاح منهم بما ينهب رأس ماله ، فيقعده عن سوقه ، ويتعدد ذلك ويتكرر ، ويدخل به على الرعايا من العنت والمضايقة وفساد الأرباح ما يقبض آمالهم عن السعي في ذلك جملة ، ويؤدي إلى فساد الجباية . فان معظم الجباية إنما هي من الفلاحين والتجار ، لاسيما بعد وضع المكوس ونمو الجباية بها ، فإذا انقبض الفلاحون عن الفلاحة ، وقعد التجار عن التجارة ، ذهبت الجباية جملة أو دخلها النقص المتفاحش » .

هذا هو تحليل ابن خلدون لاضرار التعايش بين تجارة السلطان وبين انتاج الرعايا وتجارتهم . وهي اضرار يمكن تلافيها بتجنب أسبابها (١) .

فأما أسباب الضرر الذي يمكن أن يصيب القطاع الخاص ، فهي :

(أولا) اختلال التوازن الفعلي في ميدان المنافسة الحرة بين القطاعين ، إذ أن قدرة «السلطان» الفعلية تفوق بكثير القدرة الفعلية لأفراد القطاع الخاص.

(ثانياً) اختلال التوازن القانوني بين القطاعين ، لأن «السلطان» يملك اصدار القوانين التي تجعله في مركز ممتاز يتفوق منه على القطاع الخاص . والصورة التي يعرضها ابن خلدون كثال للامتياز القانوني هي صورة «انتزاع» السلطان للبضاعة من أصحابها جبراً بالثمن البهس الذي يحدده ثم يبيعها جبراً بالثمن الفوري الذي يحدده .

(١) وبدي أن استفادتنا من ابن خلدون إنما هي مشروطة بتقدير الفارق الواسع بين أهداف الدولة الاشتراكية من السيطرة على وسائل الإنتاج ، وبين هدف السلطان في التقي واليسار على عهد ابن خلدون . ولعل هذا الهدف الأثافي هو الذي أطلق غالبية الأضرار التي يسجلها ابن خلدون ، والتي نصيب السلطان ورعاياه على السواء .

أما أسباب الضرر التي يمكن أن تصيب «السلطان» نفسه ، فهي :

(أولاً) ان تكاليف الدولة تثقل «السلطان» (القطاع العام) ، ومن ثم فانه لا يباشر التجارة وفقاً للأساليب التجارية السليمة ، إذ هو لا يستطيع انتظار الوقت المناسب لرواج البضائع حتى يبيعها ، كسائر التجار ، بالثمن الأنسب وفي الظروف الطبيعية . وهو لا يمنح الائتمان التجاري لمن يتعاملون معه بل يطلب الثمن التقدي العاجل ، ومن ثم فانهم لا يقبلون هذا التعامل إلا جبراً . ويؤذيهم دفع الثمن الفوري إذ يعطل أموالهم السائلة .

(ثانياً) ان الاضرار التي تصيب القطاع الخاص تنعكس على «السلطان» . ذلك ان تفوقه الفعلي والقانوني في ميدان المنافسة ، فضلاً عما يؤدي اليه من ايقاع أفراد القطاع الخاص في حالة نفسية يائسة يعبر عنها ابن خلدون «بالغم والنكد» ، فانه يؤدي إلى اعسار الفلاحين (المنتجين في ذلك الوقت) وافلاس التجار ، وبالتالي إلى انسحابهم من ميدان الانتاج والتداول ويقضي على المبادرة الفردية (التي يعبر عنها ابن خلدون «بقبض الآمال عن السعي» ويرتب على ذلك أن تقل حصيله السلطان من الضرائب .

والحق ان من السهل ، بعد استعراض هذه الاضرار التي كانت تقع من تجارة سلطان يسعى لمصلحته الخاصة وينافس التجار منافسة رأسمالية قاتلة ، من السهل أن نقدر كيفية تجنبها في ظل النظام الاشتراكي ، بين قطاعين يسعى كلاهما لتحقيق مصالح مشتركة متكاملة في اطار الخطة الاشتراكية العامة . ذلك يكون أولاً : باقامة توازن فعلي لا يسمح بالمنافسة الضارة التي تعرقل نمو القطاع الخاص . وثانياً : باقامة توازن قانوني بين القطاعين . وأخيراً باتباع القطاع العام للأساليب الاقتصادية السليمة مستقلاً عن «تكاليف الدولة» .

(أولاً) التوازن الفعلي بين القطاعين في ميدان المنافسة الاشتراكية :

٧٣ - ١ المنافسة الاشتراكية لا للمنافسة الرأسمالية القاتلة :

ولا يمكن لأخذ أن يتصور أن يكون المطلوب لتحقيق «التوازن الفعلي» الذي نشترطه هو تساوى ، أو حتى تقارب المقدرة الفعلية المادية بين القطاع

العام وبين القطاع الخاص . وإنما التوازن الفعلي المطلوب ينصب على كيفية المنافسة وأسلوبها . هذا هو الفارق الواسع بين العصر الذي عاش فيه ابن خلدون حين كان السلطان يستغل تفوقه المالى فى المنافسة الرأسمالية القاتلة لسائر المنتجين والتجار من رعاياه ، وبين التفوق الفعلي للقطاع العام الاشتراكي الذى يمثل مراكز القيادة الاقتصادية حتى يتمكن من توجيه الاقتصاد القومى للمصلحة العامة . فن الضرورى إذن أن يعيش القطاع الخاص - مهما اتسع وازدهر - فى كنف القطاع العام - بصفته المسئول الأول عن تنفيذ ونجاح الخطة الاشتراكية - ونحت ظله وفى رعايته (١) .

ولكن «التوازن الفعلي» يجب أن ينصب على اقامة المنافسة على أساس عادل يستند إلى قانون الخطة وإلى دور كل من القطاعين فى تنفيذها ، فلا تستند المنافسة إلى هذا التفوق الفعلي للقطاع العام على القطاع الخاص . وبعبارة أخرى يجب ألا يضع القطاع العام مقدراته الفعلية المتفوقة فى خدمة المنافسة بينه وبين القطاع الخاص ، وإنما يضعها فى خدمة الهدف الطبقي لهذا التفوق الفعلي فى النظام الاشتراكي وهو تنفيذ ونجاح الخطة الاشتراكية .

تلك فى نظرنا نقطة جوهرية أساسية ، وشرط مبدئى لازم لنجاح تعايش القطاعين . إذ الفرض أن للقطاع الخاص دوراً فى تنفيذ الخطة (سنعرض له فيما بعد) فلا بد من أن تنهأ له امكانيات القيام به . والقطاع العام - بحكم هيئته واحتكاره لأنواع النشاط ذات التأثير الفعال على مجموع النشاط الاقتصادى - هو الذى يستطيع ، سواء عن طريق مباشر أو غير مباشر ، أن يسمي للقطاع الخاص هذه الامكانيات أو يحرمه منها فيصيبه بالعجز القاتل . ولذا فإن المنافسة التى يمكن أن تجري بينهما يجب أصلاً أن تكون منافسة اشتراكية تهدف إلى التسابق فى تأدية الدور المطلوب من كل منهما فى نطاق الخطة ، بدرجة أعلى من التبحر والالتقان ، وذلك بشرط أن يهيء القطاع

(١) والواقع أن اختيارنا لتعبير «التوازن» لم يكن اختياراً سراً ، فنحن نقدر احتمال أن يشير بعض القراء . ومع ذلك فإننا لم نجد تعبيراً آخر يحدد نقطة الارتكاز المترن الذى يسمح باستمرار تمايش القطاعين .

العام للقطاع الخاص كافة الامكانيات المناسبة للدخول في هذه المنافسة الاشتراكية العادلة . وبدون ذلك يختل التوازن الفعلي ذلك الاختلال الذي حفر من مثله الفيلسوف العربي القديم .

ولكى نزيد الأمر إيضاحاً ، نقرر أن الخطر الجديد الذي يتعرض له مستقبل التعايش المستقر بين القطاعين في النظام الاشتراكي ، هو احتمال أن يعتمد القطاع العام ، متذرعاً بواجهة المصلحة العامة التي يحمل لواءها دائماً وبغير تحديد ، يعتمد على الاستئثار - دون القطاع الخاص - بكافة الامكانيات الفعلية التي تسمح له بأن يؤدي دوره في الخطوة بسهولة ، بل حتى ببعض التراخي ، وفي نفس الوقت يحرم القطاع الخاص من الامكانيات الضرورية للقيام بنشاطه ، فيظهره بمظهر المقصر العاجز حيث لا عجز ولا نقصير . حينئذ فقط يمكن أن يحدث - حتى في عصرنا الاشتراكي الحديث - نفس الضرر الذي بينه ابن خلدون منذ أكثر من خمسة قرون ، وهو أن يعجز القطاع الخاص فينسحب ، وأن يصاب بالحالة النفسية السيئة التي عبر عنها بقوله «ويدخل على النفوس من ذلك غم ونكد» (١) .

(١) وقد تبين ، من خلال مؤتمر المال والتجارة في ديسمبر ١٩٦٤ ، بعض الأخطاء العملية لمنافسة القاتلة التي تؤدي - سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة - إلى تثبيط هم المنتجين في القطاع الخاص . من ذلك ما يقرره رئيس مجلس إدارة بنك بور سعيد (في البحث المقدم منه إلى المؤتمر والذي سبق الإشارة اليه) من أنه : «لم توضع أحكام الميثاق فيما يتعلق بحصة القطاع الخاص في التجارة الداخلية موضع التطبيق الفعلي خصوصاً بالنسبة للبضائع المستوردة ، التي كادت تنفرد بتوزيعها ، في بعض الأوقات ، منشآت القطاع العام وحدها . وقد ترتب على ذلك اعاقة سير العمليات التجارية في مسارها الطبيعي ، وترتب عليه أيضاً زحمة من العمل لدى منشآت القطاع العام وفراغ من العمل لدى منشآت القطاع الخاص . وقد اتخذت السلطات مؤخرأ عدة خطوات لوضع أحكام الميثاق في هذا الشأن موضع التطبيق ، ونعتقد أن ذلك سيحقق للاقتصاد القوى مصلحة كبيرة ، إذ أنه سينفخ الضغط على منشآت القطاع العام ، كما سيؤدي إلى الاستفادة بالطاقات المملوكة لدى منشآت القطاع الخاص ، فضلاً عن أنه سيثبت نوعاً من الاستقرار في الأوساط التجارية كما أنه سيوجد نوعاً من التنافس المشروع بين القطاعين في خدمة المستهلكين ، وفي حدود الأسس التي تحددها السلطات المسئولة . وقد تحدث في نفس المعنى رئيس الفرقة التجارية بالإسكندرية .

كذلك تقدمت بعض شركات القطاع الخاص بشكاوى إلى المؤتمر . منها مثلاً الشكاوى من خلق سوق كولومبوني في تصدير البطاطس على الشركة العامة للتجارة الدولية . وكانت هذه السوق (على =

والحق أن التخطيط الاشتراكي المحكم هو الذى يحدد أساس المنافسة الاشتراكية العادلة . بل هو الذى يميز بين النولة الاشتراكية وبين سلطان ابن خلدون . فالخطة هى التى تحدد امكانيات القطاع الخاص سواء فى التوزيع أو فى الانتاج . وهى التى تكفل له الحصول على نصيبه من السلع التى يتولى توزيعها أو حصته من الخامات أو قطع الغيار التى يتمكن بواسطتها من القيام بدوره فى الانتاج . وإذا كانت هذه السلع أو المواد - كما هو الأمر الغالب - تنتجها أو تستوردها وحدات القطاع العام ، فإن الخطة تفرض على هذه الوحدات أن تقدمها فى المواعيد المناسبة وعلى النحو الذى يسمح لوحدات القطاع الخاص بأن تؤدي دورها وأن تحاول التفوق فى أدائه داخل اطار المنافسة الاشتراكية . هنا فقط يمكن أن تؤدي المنافسة دورها ويعتق التعايش بين القطاعين مزاياه .

ولا جدال فى أن أمر المنافسة الاشتراكية العادلة لا يجب أن يترك لمحض تقدير ورضاء وحدات القطاع العام ذات التفوق الفعلى . لابد من القاعدة القانونية التى تحدد أسلوب وأهداف هذه المنافسة . ولذا يجب أن يتضمن النظام القانونى للمشروع التجارى العام كافة القواعد التى تضمن أن يكون تفوق الفعلى فى خدمة المهدف الاشتراكي الذى يسهم فى تحقيقه القطاعان معاً . بل يجب أن يتضمن هذا النظام قواعد الرقابة التى تكفل تهيئة الامكانيات الفعلية لوحدات القطاع الخاص لتقوم بدورها أيضاً فى تحقيق الخطة الاشتراكية العامة ، على أساس من التوازن الذى لابد منه لاستمرار تعايش القطاعين .

=نزم مقدم الشكوى) تستورد من مصر ما لا يقل عن ٧ إلى ١٠ آلاف طن سنوياً، فكانت النتيجة أن كان مجموع ما صدر لها فى العام الماضى (أى ١٩٦٣) ما يقرب من ٤ آلاف طن . كذلك تضمنت الشكوى من الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحرى أنها تحجز جميع الفراغات فى ثلاثيات بوأخرها لشركات القطاع العام فتقوم البواخر وبها فراغ ، بينما كان يجب أن تقسم الفراغات سبب تسع دائرة التصريف ويلبى كل مصدر طلب عيله . وتقدمت كثير من الشركات بشكاوى من عدم ملأها بالمواد الخام اللازمة للانتاج .

وأياً كان قدر السمة فى هذه الشكاوى ، فإنها تعتبر فى نظرنا موضوع دعاوى يمكن أن ترفع إلى جهات الاشراف المختصة أو هيئات تحكم الدولة التى تمثل قضاء الخطة .

٧٤ - ٢ - دور النشاط المصرفي في تحقيق التوازن الفعلي بين القطاعين :

والنشاط المصرفي هو بغير شك أهم «المراكز الاستراتيجية» التي يتولى منها القطاع العام القيادة الفعلية لشتى أنواع النشاط الاقتصادي الأخرى . فهي جميعها تعتمد على الائتمان والتمويل المصرفي إذا هي بلغت درجة معينة من الأهمية . وعن طريق تحكم البنوك في منح أو منع الائتمان ، وفي تحديد شروط التمويل ، تستطيع هذه البنوك ، ليس فقط أن تعمل على رواج تجارة أو صناعة معينة وانكماش أخرى ، بل هي تستطيع أن تنفذ سياسة عامة وفقاً لآنجاهات سابقة قد تغيب عن أذهان عملاء البنك . وقد كانت للبنوك دائماً أهداف سياسة نافعة أو ضارة (١) . ولذا فإن قطاع البنوك هو أهم القطاعات التي يعتمد عليها في نجاح تنفيذ الخطة الاشتراكية العامة وفي متابعة هذا التنفيذ . ويضاف إلى ذلك بطبيعة الحال أن قطاع البنوك يستطيع - عن طريق تحكمه في الائتمان والتمويل - أن يشرف على اقامة التوازن الفعلي بين القطاعين وأن يهيئ لكل منهما الامكانيات المالية المناسبة لمركبه الائتماني ، واللازمة لأداء دوره في الخطة .

ولذا فإننا نعطى أهمية خاصة لمحاضرة حديثة القاها الأستاذ محمود علي مراد (المدير المساعد لبنك بور سعيد وعضو مجلس ادارته) في معهد الدراسات المصرفية عام ١٩٦٤ (٢) تتضمن معلومات تدلنا على أن هناك اختلالاً في التوازن الفعلي لمصلحة القطاع العام دون أن يبدو أن لذلك أي ارتباط واضح بالخطة الاشتراكية العامة .

(١) انظر مقال عن «البنك المركزي» د. حسين فهمي ود. حل الجريمل بمجلة الحقوق السنة ٤

عدد ١ ص ٢٥ .

(٢) المحاضرة رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٤ بعنوان «اتساع القطاع العام وأثره في التمويل» .

ففيما يتعلق بالسلفيات بدون ضمان (على المكشوف) ، وهي أخطر أنواع الائتمان بالنسبة للبنك (ولذا لم تكن تعطى إلا في حدود جزء فقط من القرض أو الاعتماد ، وبالنسبة للشركات القوية التي يتحقق البنك من مركزها المالي السليم دون غيرها) ، فإنه بالرغم من أن «أحداً لم يقل أن مجرد انتقال ملكية شركات إلى الدولة يجعل منها مديناً ممتازاً في وسعه أن يفترض بلا ضمان وبغير حدود .. فإن البنوك تظهر شيئاً من المرونة في تطبيق تلك القواعد وتدرس المراكز المالية لهذه الشركات بقدر أكبر من الرعاية (ص ٢٠ من المحاضرة) .

أما بالنسبة للسلفيات بالضمان الشخصي ، فإن الضمانات الشخصية لم تكن تقبل قبل التأميمات إلا بعد دراسة مستفيضة لثروة الكفيل الشخصية أو للمركز المالي للشركة أو البنك الذي يصدر الكفالة وذلك للتأكد من قدرتهم على دفع الدين المكفول فور المطالبة به» . «ولكن الفترة التي تلت ظهور القطاع العام ونموه قد اقترنت بظهور نوع من الضمانات الشخصية لم يكن معروفاً من قبل ، هو الضمانات التي تصدرها المؤسسات العامة لصالح الشركات التابعة لها» (ص ٢٠) . «ولقد وجدت البنوك نفسها أمام ضمانات صادرة من مؤسسات لم تصدر بعد قرارات بتحديد رؤوس أموالها . كذلك لم يكن لدى البنوك ما يؤكد أن لدى هذه المؤسسات أموالاً سائلة تمكنها عند اللزوم من دفع قيمة الضمانات الصادرة منها . كذلك كانت البنوك تجهل قيمة الكفالات الأخرى الصادرة من كل مؤسسة عامة وتجهل أيضاً القواعد التي صدرت بناء عليها هذه الضمانات» (ص ٢١) . «وانه وإن كانت التجربة بالنسبة للضمانات الصادرة من المؤسسات العامة لم تبلور بعد تماماً — وهي لن تبلور بصورة نهائية إلا في المدى الطويل حين توجه البنوك مطالبات بالدفع للمؤسسات التي أصدرت لها ضمانات ، وحين يعرف مدى مبادرة المؤسسات إلى الرفاء بالتزاماتها الناشئة عن هذه الضمانات — فإن البنوك قد أظهرت كثيراً من المرونة في قبول هذه الضمانات (ص ٢٢ و ٢٣) .

وفيا يتعلق بالسلفيات بضمان البضائع ، يقرر الأستاذ مراد أن الشركات المؤتممة تطلب من البنوك تسليمها جميع البضائع التي كانت مرهونة لها وذلك مقابل تقديم كفالات من المؤسسات التي تشرف عليها (١) .

وفيا يتعلق بشروط التمويل ، يذكر المدير المساعد لبنك بور سعيد أنه وقد بلغ الحرص على التسهيل على شركات القطاع العام أن أهدرت البنوك أحياناً بعض القواعد الفنية التي كانت تعتبر من الأركان الرئيسية في العمل المصرفي ، ويضرب لذلك الأمثلة المتعددة التي لا يتسع لها المجال في هذا البحث . (من ص ٢٩ إلى ص ٣٦ من المحاضرة) .

وقد ظهرت مخاوف الأستاذ محمود مراد بوضوح من خلال محاضراته الطويلة . هي مخاوف تنصب أساساً على الناحية الفنية المصرفية ، وعلى الخطر الذي يتعرض له ائتمان البنك نفسه وقدرته في اجتذاب الودائع من جراء اهدار قواعد منح الائتمان (٢) .

(١) كذلك يشير الأستاذ مراد إلى المادة ٢٠ من ق ٢٦٥ ١٩٦٠ (وقد ألغى هذا القانون بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ولكن نفس الحكم ورد أيضاً في الفقرة د من المادة ١٣ منه) التي تسمح للمؤسسات بإصدار خطابات ضمان تكون في حكم خطابات الضمان الصادرة من البنوك لصالح ما يتبعها من شركات وجمعيات تعاونية في جميع المعاملات التي تتم بين هذه الشركات والجمعيات وبين الغير . فيقرر أن المؤسسات العامة قد استعملت حقها في إصدار هذه الضمانات إلى الحد الأقصى «حتى لقد أصبحت خطابات الضمان التي تصدرها البنوك لتقدمها إلى الجهات الحكومية تكاد تقتصر على تلك التي يطلبها القطاع الخاص والأفراد ، أي على نسبة بسيطة مما كانت تصدره قبل التأميم» (ص ٢٨ و ٢٩) . «ولا يستطيع أحد أن يتكهن من الآن بنتيجة هذه التجربة الجديدة وبما إذا كان من المصلحة أن تسلم من البنوك هذه الوظيفة من وظائفها ، التي كانت تضطلع بها متبعة في ذلك أسساً وقرائناً كانت تجعلها على دراسة مركز العميل طالب خطاب الضمان دراسة دقيقة وعلى أخذ الضمانات التي تجعلها في مركز يسمح لها بالوفاء بقيمتها لدى الطلب مع تحمل أقل المخاطرة» (ص ٢٩) .

على أن هذا الوضع قد أنهاه قانون المؤسسات الجديد (رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦) إذ لم يحل المؤسسات العامة حق إصدار خطابات ضمان . وذلك بما يحمد لقانون المؤسسات الجديد . إذ الحق أن إصدار خطابات الضمان هي مهمة البنوك وحدها .

(٢) ويشار إلى هذه المخاوف ، وبوضوح أكبر ، الأستاذ أحمد طه الحكيم ، في محاضراته عن «إيصالات الأمانة» (معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٤ رقم ٢٧) وعلى الأغصان ص ٥٠ وما بعدها .

ولكن مخاوفنا نحن في هذا الصدد تتجاوز الاعتبار المصرفي الفني ، مع تقديرنا لأهميته الكبيرة . فهي من نفس نوع مخاوف الفيلسوف العربي القديم ، مؤسس علم الاجتماع . ذلك أن من الطبيعي أن البنوك لا تستطيع أن تعطى وتمنح الائتمان إلى ما شاء الله ، فلكل شيء حدود . ومن ثم يبدو منطقياً أن انطلاقها في منح الائتمان لشركات القطاع العام على هذا النحو لابد أن يقابله بعض الانكماش في منح الائتمان لأفراد القطاع الخاص . وبالفعل بدأت البنوك تتحفظ كثيراً في قبول خصم الأوراق التجارية وتفضل ارتهاها حتى تعطى لمعاملها نسبة أقل من قيمة الورقة التجارية على سبيل القرض . ولا شك أنه يمكن أن يحدث من جراء تلك السياسة الائتمانية اختلال في التوازن الفعلي بين القطاع العام والقطاع الخاص . وهو اختلال ضار بالقطاعين معاً . وإذا كان الائتمان ، بالنسبة للنشاط التجاري ، يعد بمثابة الدم الذي يجري في العروق ، فإن هذا الاختلال في التوزيع من شأنه أن يصيب القطاع الخاص بنضوب وفقر ، يؤديان به إلى الكثير من «الغم والنكد» الذي يحدثنا عنه ابن خلدون (١) . وهو في نفس الوقت يمكن أن يصيب شركات القطاع العام بنوع من «ضغط الدم» إن صح هذا التشبيه . إذ ما أيسر أن تطلب شركات القطاع العام ما تشاء من ائتمان ، ما دامت البنوك على استعداد لأن تهلل من أجل منحها إياه كل قواعد الفن المصرفي . وما أيسر أن تخلد هذه الشركات حينئذ إلى راحة مسرخية مطمئنة ، حين تشعر أنها تستطيع أن تفتح خزائن البنك متى شاءت ، بالتأثير السحري لكلمة «المصلحة العامة» دون قيد أو تحديد (٢) .

(١) ولذا فقد نصت توصيات مؤتمر المال والتجارة ١٩٦٤ على ضرورة تيسير الائتمان المصرفي للقطاع الخاص ، ليلب دوره كاملاً في خدمة الاقتصاد القوي في مجال التصدير والتجارة الداخلية ، وبأنه لا يجب أن تجدد أو تضيّق فرص التمويل أمام مشروعات القطاع الخاص خشية خسائر غير منظورة وأن البنوك يجب ألا تحرم هذه المشروعات من فرصتها في الرعاية .. أنظر في هذه التوصيات على الأخص : رابعا : في مجال التجارة الداخلية وسادسا : في مجال البنوك والتأمين .

(٢) ويذكر محمد ماهر نور (مقال من «مشاكل تمويل مشروعات الخطة» النظمية يونيو ١٩٦٥) أن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن جانباً طيباً من القروض المقدمة من الجهاز المصرفي يتم حجبها في استثمارات طويلة الأجل بسبب عدم وجود خطط مالية سليمة لدى الكثير من المؤسسات والشركات وربما كان هذا هو السبب في عدم سداد التزامات الفير وهي الظاهرة التي تقشت بين شركات القطاع العام =

ثانياً) التوازن القانوني بين القطاعين

٧٥ - تمديد : خطا المقابلة بين « مصلحة عامة » وبين « مصلحة فردية خاصة » :

هنا أيضاً لا نقصد بالتوازن القانوني أن يكون من المحتم انطباق ذات القواعد القانونية على القطاعين . فمن المؤكد أن هناك بعض الفوارق الجوهرية بين ظروف القطاعين يجب أن تكون موضع الاعتبار عند وضع القواعد التي تنطبق على كل منهما . منها مثلاً أن القطاع العام يمثل ملكية الشعب ، بينما القطاع الخاص يتكون من ملكيات فردية لوسائل الانتاج . هذا الفارق يمكن أن يتطلب ضرورة اختلاف القواعد المناسبة للإشراف على كل من القطاعين . ومنها مثلاً ان القطاع العام مسئول عن القيادة والمبادرة الأولى فيما يتعلق بتنفيذ الخطة الاشتراكية ، بينما القطاع الخاص يحتل - بصفة عامة - المراكز الثانوية سواء بالنسبة للقوة الاقتصادية أو الأهمية الاشتراكية . وعلى هذا الأساس يمكن أن يقتضى الأمر منح بعض الامتيازات القانونية لوحدات القطاع العام من ناحية ، واحاطة وحدات القطاع الخاص من ناحية أخرى ببعض الرعاية والتشجيع عن طريق القاعدة القانونية . وكل ذلك لا يمكن أن يؤدي في ذاته إلى اختلال التوازن القانوني بين القطاعين .

ولكن الذي يخل بالتوازن القانوني ، في ظل النظام الاشتراكي المبني على تعايش القطاعين معاً ، هو أن توضع القواعد المنظمة لكل من القطاعين

= في الآونة الأخيرة وسببت صراً في المعاملات . وثمة ظاهرة أخرى في هذا الصدد هي تعدد مصادر التمويل أمام شركات القطاع العام . ومن الأمثلة على ذلك مساهمات وقروض من المؤسسات العامة وقروض من الهيئة العامة لتصنيع ، وقروض مباشرة من الخارج ، وقروض وتصاريح ائتمانية من البنوك المحلية ، وقروض من صندوق توفير البريد وغيره من أجهزة الادخار والتأمين .. الخ ومن الواضح أن مثل هذا الوضع لا يتفق ومقتضيات التخطيط المالي السليم .. وما يؤسف له أن الوضع الحالي غير المنظم يساعد على تبيد الموارد المالية واسامة استخدامها ما دام من الميسور الحصول عليها من أي مصدر ، فضلاً عما يؤدي إليه هذا الوضع من تملر الرقابة الفعالة .

على أساس تعارض كامل وتقابل ضلدي بين «المصلحة العامة» التي يعتبر القطاع العام هو الممثل الوحيد لها، بطريقة تلقائية مطلقة لاحساب فيها ولا تحديد، وبين «المصلحة الفردية الخاصة» التي يعتبر القطاع الخاص محصوراً داخلها مكبلاً في نطاقها وحدها . ثم يعامل كل من القطاعين على أساس هذا التعارض .

وقد لا يكون لاقامة هذا التقابل أى أثر ضار في ظل نظام رأسمالى يضع المصالح الفردية الخاصة موضع الاعتبار إلى جانب المصلحة العامة التي تمثلها بعض المشروعات القليلة المؤممة . أما في ظل النظام الاشتراكي ، فان اقامة هذا التقابل الضلدي بين المصلحة الاشتراكية العامة وبين المصالح الفردية الخاصة معناه ، على الفور و دون تردد ، اهدار هذه المصالح الفردية الخاصة . ذلك مفهوم من مفاهيم الاشتراكية دون جدال . وبالتالي فان اسناد القطاع الخاص - في ظل نظام اشتراكي - إلى أساس المصالح الفردية الخاصة وحدها لابد أن يؤدي إلى اهداره اهداراً كاملاً في المدى القريب أو البعيد . بل ان بقاء القطاع الخاص المستند على هذا الأساس وحده يعتبر أمراً غريباً في ظل النظام الاشتراكي .

لذلك حرصنا - وما زلنا نحرص - على أن نؤكد أن القطاع الخاص الجديد الذي يتعايش مع القطاع العام في ظل النظام الاشتراكي ليس هو نفس القطاع الخاص الذي يعيش - أو كان يعيش - في ظل النظام الرأسمالى . هذا القطاع الخاص الجديد يحقق - ويجب أن يحقق - هو أيضاً ، المصلحة العامة . ويساهم هو أيضاً - ويجب أن يساهم - في تنفيذ الخطة الاشتراكية العامة . ومن ثم لا يجوز أن تبنى القواعد التي تحكم نظام وحدات القطاع العام على أساس امتياز قانوني مستمر على وحدات القطاع الخاص . ذلك خطأ . بل هو في نظرنا خطأ كبير ، إذ أن اضراره على القطاعين معاً تكاد تكون بغير حد . وإذا جاز أن تعطى وحدات القطاع العام بعض الامتيازات القانونية ، فلا بد أن تكون هذه الامتيازات محددة بأسبابها ومحدودة بها ، وأن يجري اشراف دقيق على استعمالها . وأن يعطى القطاع الخاص في مقابل ذلك من أسباب الرعاية والتشجيع ما يسمح باقامة التوازن القانوني اللازم لتعايش القطاعين على نحو طبيعي مستقر .

٧٦ - ١ - امتيازات القطاع العام محددة ومحدودة بأسبابها :

ومن الجائز - من ناحية المبدأ - أن تتمتع وحدات القطاع العام (أى المشروعات التجارية العامة) ببعض الامتيازات القانونية ، إلا أن اسناد الامتياز القانونى إلى مطلق تعبير «المصلحة العامة» فى عمومته الشائعة المبهمة ، أمر لا يمكن أن يستساغ فى ظل خطة اشتراكية محددة فى أهدافها وتفصيلها. ان الخطة الاشتراكية فى ذاتها جوهر المصلحة العامة ونطاقها المحدد المرسوم. من المنطقي إذن أن تكون هناك «رابطة سببية» محددة ومباشرة ، بين الامتياز القانونى الذى تتمتع به إحدى وحدات القطاع العام ، وبين الدور المحدد الذى تقوم به فى نطاق الخطة . وبغير ذلك فان مطلق الاستناد إلى المصلحة العامة هو أشد ما يمكن أن يضر بالمصلحة العامة ذاتها . إذ من المحتمل أن يغيب معنى «المصلحة العامة» ويظل الاحساس بالامتياز القانونى قائماً وحده ، والقدرة على التفوق به فى أى مجال ، مستقلة مجردة عن مسئولية التبرير . ويترتب على ذلك أن يتم استعمال هذه الامتيازات القانونية على نحو لا يختلف كثيراً عن استعمال سلطان ابن خلدون لها . ويترتب على استعمالها من الأضرار مثل تلك التى حذر منها ابن خلدون (١) .

لذلك ينبغي ، إلى جانب تحديد وجه المصلحة العامة الذى من أجله يتمتع المشروع التجاري العام بامتياز قانونى محدد ، أن يرتبط هذا الامتياز القانونى بمسئولية استعماله ، ثم بالاشراف على هذا الاستعمال .

(١) و من طريق الأمثلة ملحق فى ديسمبر ١٩٦٤ حين أرادت إحدى وحدات القطاع العام أن تبني فندقاً سياحياً من ٣ أدوار فوضعت أساماته على هذا الاعتبار ثم روى تحويله إلى فندق ضخم من ١٦ طابقاً . وعندما احتراض المسئولون ببلدية القاهرة على هذا التعديل ، أجاب المسئولون فى القطاع العام بأن لوائح الإنشاءات تنطبق على القطاع الخاص وسعد ، أما بالنسبة للقطاع العام فلا محل لأى احتراض . « وكان الطبيعة والأرض سوف تفرق بين مبنى القطاع الخاص والمبنى ، وكان القوانين العلمية سوف تنطبق على القطاع الخاص وحده وستقف مكتوفة الأيدي أمام مبنى القطاع العام » . (من تعليق د. يوسف إدريس بالجمهورية ٢٦/١٢/١٩٦٤) وبلى أن الفتلق بأدواره الستة عشرة قد فاضت به الأرض قبل أن يتم .

(أولاً) يجب أن يرتبط الامتياز القانوني بمسئولية مباشرة عن استعماله. ولعل من أبرز الأمثلة للامتيازات القانونية التي تقابلها مسئولية مشددة هي حق الحجز الإداري المباشر لتحصيل المبالغ المستحقة للمشروع العام دون حاجة للاعتناء إلى القضاء. وهو امتياز قانوني قائم بالفعل لمصلحة سائر البنوك (وفقاً لنص المادة الأولى من ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥) ، وعدد لا بأس به من المؤسسات العامة التي تباشر نشاطاً اقتصادياً ، كالمؤسسة العامة للأدوية والكهرونيات والمستلزمات الطبية (م ٦ ق ١١٣ لسنة ١٩٦٢) ومؤسسة الإذاعة والسينما والتليفزيون (م ١٤ من القرار الجمهوري رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٣) ومؤسسة الثروة المائية (م ١٨ من القرار الجمهوري رقم ١٣٢٣ لسنة ١٩٦١) (١).

لذلك يتعين — حرصاً على التوازن القانوني بين القطاعين — أن يقابل هذا الامتياز مسئولية جلية مشددة حين يقدم المشروع التجاري العام على اجراء الحجز الإداري دون أن يتأكد من أحقيته للمبالغ التي يزعم أنه يستحقها.

(ثانياً) وإلى جانب هذه المسئولية ، يجب أن يقابل الامتياز القانوني ، الاشراف الخاص على استعماله في حدود المهدف منه . هذا الاشراف يجب أن يصل من سلطة مسئولة عن تحقيق التوازن بين القطاعين ، وليس من جهة الاشراف الإداري الداخلية من المسؤولين عن القطاع العام حده . اذ يجب أن تكون سلطة مسئولة عن حالة النشاط في القطاعين معاً ، قادرة على هذا الاشراف الصعيب . هو في نظرنا ليس مجرد اشراف على الارتباط بين الامتياز القانوني وبين هدفه ، إنما هو اشراف سياسة ، لا بد أن ينبع

(١) ويبدو أن البنوك الممثلة لا تميل إلى استعمال هذا الامتياز القانوني الخاص فلا تلجأ إلى توقيع الحجز الإداري لاستيفاء المبالغ المستحقة لها (أنظر : د. مصطفى كمال طه الوجيز في التجاري ١٩٦٦ ص ٤٤٩ بند ٥٣٠ ود. أكثم الخول دروس في الشركات ١٩٦٤ ص ٣٤٦ بند ٢٦٨). وهو موقف متزن من جانب البنوك التي تحرص بصفة مستمرة على اجتذاب عملائها . ولكن بعض المشروعات الأخرى قد لا تحتاج إلى اجتذاب العملاء ، خاصة إذا كانت تتمتع باحتكار فعل للسلة التي تنتجها . حينئذ قد لا تخرج هذه المشروعات من الإقدام على الحجز الإداري على عملائها حين تشاء . والواقع أن حق الحجز الإداري المباشر يجب ألا يمنح أصلاً إلا للمشروعات التي تقتضي طبيعة عملها مطالبة عدد ضخم من صغار المدينين الذين تتعذر مطالبتهم عن طريق رفع النعوى.

عن ادراك اقتصادى وقانونى واسع الأفق، يمكن أن يضع الجزئية الصغيرة في مكانها بين الجزئيات التى تتضمنها الحالة الشاملة لنشاط القطاعين معاً.

٧٧ - ٢ - بالنسبة للقطاع الخاص : رعاية وتشجيع :

أما بالنسبة للقطاع الخاص ، فطبيعى أنه لا تثار مشكلة منح امتيازات قانونية . وإنما محاولة احاطة جهود القطاع الخاص بالقواعد القانونية التى تضمن له حداً أدنى من الرعاية والتشجيع على البقاء ، وتطمئنه إلى مستقبل الاستمرار في ميدان لم يعد له فيه امتياز أو تفوق .

ورعاية القطاع الخاص عن طريق القاعدة القانونية تعد - في الوقت الحاضر على الأقل - مسألة حساسة . بل ان مجرد المناذاة برعاية القطاع الخاص وتشجيعه قد تلقى في الوقت الحاضر ، الكثير من الشك والاستنكار ، على الأخص من غلاة الثائرين على رأس المال الخاص في مجموعه ، وعلى الربح الخاص أياً كان قدره . ولكننا نقبل التعرض لهذا الاستنكار مؤقتاً في سبيل ارساء الأسس النظرية المستقرة لتعايش القطاعين في ظل النظام الاشتراكى .

والحق أن السخط على القطاع الخاص يتركز حول دافع الربح الذاتى الخاص الذى يبدو متعارضاً مع جواهر النظام الاشتراكى . ولذا فإن البعض يعتقد أنه لا بد من قمع هذا الدافع ومحاربته في شتى صوره باعتباره مرادفاً للاستغلال . كذلك يعتقد الكثيرون أن من غير المعقول أن ينضموى القطاع الخاص تحت لواء المصلحة العامة أو أن يساهم في تحقيقها لأن ذلك يتعارض مع الطبيعة البشرية عامة ، ومع جواهر التجارة بصفة خاصة .

هذا القول قد يحمل نصيباً من الصحة ، إلا أنه لا يحيط بكل الحقيقة ، ولا يضع المشكلة وضعها الصحيح :

١ - فهو أولاً لا يحيط بكل الحقيقة : صحيح أن دافع «الربح الذاتى» هو الدافع الأساسى ولا شك لأفراد القطاع الخاص . إلا أنه ليس صحيحاً أن هذا الدافع يعتبر بطبيعته «دافعاً رأسمالياً» يتعارض مع النظام الاشتراكى .

فهو - ان صبح هذا التعبير - دافع انساني عام . وهو لا يرتبط بنظام اجتماعي أو سياسي معين ، وإنما يرتبط أصلاً بوجود النقود ذاتها : وبقدرة النقود على تمكين الفرد من الحصول على حاجياته المختلفة ضرورية كانت أو كمالية . بالتالي فإن دافع الربح الذاتي موجود في أي مجتمع اشتراكي مهما تطرفت اتجاهاته ، كما هو موجود في أي مجتمع رأسمالي ، مادامت النقود هي العملة الجارية في كل من المجتمعين ، وما دامت هناك سلع تباع فيها بأسعار نقدية متفاوتة . ذلك أنه سواء أكان الانسان يعيش في مجتمع اشتراكي أو رأسمالي وسواء أكان هذا الانسان تاجراً أو صانعاً أو موظفاً أو فلاحاً أو عاملاً .. الخ فهو يعمل بطبيعة الحال على أن يحصل على مزيد من الكسب النقدي حتى يستزيد من قدرته في الحصول على حاجياته المختلفة . فدافع الربح الذاتي لدى أفراد القطاع الخاص ليس دافعاً شاذاً لا هو متعارض في جوهره مع النظام الاشتراكي (١) .

٢ - ثم ان هذا ليس هو الوضع الصحيح للمشكلة: ذلك اننا إذا تصورنا أن هناك تعارضاً خاصاً بين الربح الذاتي لأفراد القطاع الخاص من ناحية وبين المصلحة الاشتراكية لمجموع أفراد الشعب من ناحية أخرى، فإن المشكلة الحقيقية لا تكون في كيفية القضاء على الربح الذاتي لأفراد القطاع الخاص، إنما هي في كيفية إزالة التعارض بين هذا الربح الذاتي وبين المصلحة الاشتراكية لمجموع أفراد الشعب . ونذكر في هذا الصدد ما يقوله الأستاذ ريمون آرون (٢) «لقد كان أصحاب النظريات السياسية القدامى يعتقدون

(١) ودافع الربح الذاتي معترف به كحافز للإنتاج في سائر البلاد الاشتراكية وحل الأنص في يوغوسلافيا حيث يعود الربح إلى عمال المشروع الذين يتولون إدارته إدارة ذاتية . وقد سبق أن رأينا (ما سبق بند ٦٤) عودة الاتحاد السوفيتي إلى الاستناد إلى حافز الربح بصورة مباشرة (لا بمجرد زيادة الأجر) بحيث يعود إلى الوحدة التي سقطت الربح جزء منه .

ومع ذلك فإن لحافز الربح أعداء متطرفين يهتمون بيوغوسلافيا ، وبولندا وتشيكوسلوفاكيا بل والاتحاد السوفيتي بالعودة إلى الرأسمالية مرة أخرى لمجرد اقدام هذه البلاد - بدرجات متفاوتة على تشييط حافز الربح واستخدام نظرية القيمة - أنظر مثالا لذلك : أرنستو جيغولا - الوزير الكوي - في حديث للطلبة أبريل ١٩٦٥ ص ٧٩ .

(٢) في مؤلفه السابق الإشارة إليه عن المجتمع الصناعي ص ١٢٣ .

أن المجتمع الراقى هو ذلك الذي يتكون من رجال ذوى فضيلة . أما رجل الاجتماع الحديث ، فانه يميل إلى الاعتقاد بأن المجتمع الراقى هو ذلك الذي يحسن استخدام رذائل أفراده في الارتقاء بالمجموع . ونحن لا نعتقد أن الأمر يمكن أن يصل إلى هذا الحد من السوء في مشكلة الربح الذاتي للقطاع الخاص ، إذ هو لا يعتبر رذيلة على أى حال . لكن تعبير رايون آرون يظل مع ذلك سليماً فيما يتعلق بالوضع الصحيح للمشكلة . وهي أنها تنصب على كيفية استخدام الدافع الذاتي عند أفراد القطاع الخاص في سبيل تحقيق المصلحة الاشتراكية . ولحسن الحظ أن المشكلة عندما تعرض على هذا النحو السليم ، لا تبدو شائكة ولا تستعصى على الحل . وللحل السليم ركنان أساسيان :

الأول هو بذل محاولة جادة لتحديد معنى «الربح المعقول» الذي نص عليه الميثاق ومتى يصل إلى «الاستغلال» . وبلورة هذه الأفكار العامة ودراستها ، في ظل التخطيط ، دراسة جادة ، تؤدي إلى إيضاحها ، ومن ثم تسهل التزامها على معيار واحد لا اختلاف فيه .

والثاني يتضمن استنفار الخواطر الأخرى . ذلك أنه إذا كان دافع الربح دافعاً إنسانياً ، فانه لحسن الحظ ليس الدافع الوحيد . وقد دلت التجارب الانسانية على أن الخواطر الأخرى (والمعنوية على وجه الخصوص) تضعف من حدة الاندفاع إلى تحقيق الربح ، بصورة طبيعية تلقائية . هنا أيضاً نلمس معنى التوازن الانساني . وهو توازن طبيعي يحدث حتى للانسان الرأسمالي الذي يعيش في بؤرة الماديات الأتانية الصارخة (١) . والدوافع المعنوية

(١) يلاحظ الأستاذ رايون آرون (المرجع السابق ص ١٢١) أنه حتى صاحب المشروع الرأسمالي الكبير ، في بلد كالولايات المتحدة ، يكف عن الاهتمام بالربح المادي بعد أن يصل فيه إلى حد معين ، وتظهر لديه دوافع أخرى أدبية كالثقافة الدائمة أو القوة أو المجد الأدبي .. الخ ولا يتردد الرأسمالي الأمريكي الكبير في أن يضحي بتصيب ضئيل من ماله وأرباحه في سبيل الحصول على شيء من ذلك . ولذا فان كبار الرأسماليين من رجال الأعمال الأمريكيين يتركون مختارين ميدان الأعمال ليستولوا في خمسة كوزراء، رغم أن مرتباتهم في هذا المنصب الكبير تزداد =

كثيرة ومتنوعة : منها القلوة للحسنة عند التوفيق في اختيار القيادات .
ومنها الوهى الاشتراكى العام الذى يركز إلى سلامة التطبيق الفعلى ولا يعتمد
على مجرد الوعود النظرية (١) . ومنها كذلك ألوان التشجيع الأدبى التى يمكن
أن تنظمها القوانين . والحق أن تنمية الدوافع الأدبية فى المجتمع الاشتراكى
تتفق فى انسياق متكامل مع سائر اتجاهات هذا المجتمع .

كل ذلك يحتاج إلى دراسات جادة تؤدى إلى التنظيم التشريعى للربح
المعقول دون استغلال وإلى تشجيع المخلصين فى خدمة المجتمع من أفراد
القطاع الخاص ؟

ونحن نفضل — مادامنا فى مجال عرض الأسس النظرية العامة — ألا نخوض
فى التفاصيل . يكفيننا أن نقرر المبدأ : وهو أننا نستطيع ، فى أغلب الأحيان ،
أن نصل ، بالتحديد والوضوح وباستثارة الدوافع الأدبية ، إلى نتائج أفضل
بكثير مما يمكن أن نحصل عليه عن طريق التهديد بالعقوبة الجنائية . هذا فضلاً
عن أن هذه الدوافع الأدبية يمكن أن تسهم فى رفع القيم الخلقية فى المجتمع
الاشتراكى . ولا شك أن القيم الخلقية تعد ضماناً أفضل من العقاب ، لاستقرار
احترام القاعدة القانونية :

== شيئاً تافهاً إذا قورنت بأرباسهم السابقة . وتذكرنا هذه الملاحظة بما كان يحدث عندنا قبل الثورة
من اقبال كبار الاقطاعيين والرأسماليين على شراء ألقاب «البكوية» و «الباشوية» والنيشين والأوسمة
الشرعية المختلفة مهما غلّا ثمنها ، ومحاولاتهم الدائبة فى انفاق أموالهم للصعود إلى مقعد «النائب
المحترم» فى مجلس النواب أو منصب الوزارة ، بغض النظر عن أهمية هذه المناصب من الناحية
المادية ، أو حتى كفاءتهم فى القيام بما تقتضيه من مسئوليات . وتذكرنا هذه الملاحظة أيضاً
بالألقاب التى يضيفها الاتحاد السوفيتى على المتفوقين من أبنائه كلقب «فنان الشعب» و لقب «بطل
العمل» ، وعديد الأوسمة الأخرى التى يتنافس العمال السوفيت فى سبيل الحصول عليها .

(١) يذكر شارل بتهلام (فى مؤلفه عن التخطيط السوفيتى السابق الإشارة إليه) أن استفادة
الحوافز الوطنية أخذت تأثيرها يضعف عند العامل السوفيتى كلما خدت حماسة الثورة وكلمها بدا
انتصار الاشتراكية المالية ميمداً ، وكلمها ظهرت حل الأخص فوارق جديدة بين الطبقات مما جعل
العمال يدركون أن غافض قيمة عملهم يعود إلى أقلية حاكمة . (ص ١٥٧ وما بعدها) .

(ثالثاً) اتباع القطاع العام للأساليب الاقتصادية :

٧٨ - (١) ضرورة اتحاد الأساليب الاقتصادية لمصلحة القطاعين معا :

اتباع القطاع العام لذات الأساليب الاقتصادية التي يجب أن يتبعها القطاع الخاص ، ضرورة لازمة لتعايش القطاعين وتعاونهما (١) . وليس هنا مجال المفاضلة بين أساليب معينة وأساليب أخرى . وانما نقرر أولاً أن التعايش بين القطاعين لا يمكن أن يستمر الا إذا اتحد أسلوب التعامل بينهما . هذا الأسلوب بعد بمثابة اللغة الواحدة التي يجرى بواسطتها التفاهم ولا يتم إلا بها .

فاذا أردنا أن نعثر على مثال بارز للأضرار التي يمكن أن تصيب القطاعين معاً عند اختلاف أسلوب التعامل ، فاننا يمكن أن نستعين بالمثال الذي قدمه ابن خلدون في مقدمته التي كتبها عام ١٣٧٧ م . ولا يتبادر إلى الذهن أننا بذلك نبتعد عن الواقع الحى ، فان من الطريف أن يكون هذا المثال قد عاد إلى الظهور في وقتنا الحاضر ، رغم اختلاف الظروف والنظام .

يقول ابن خلدون أن السلطان ، حين يبيع بضائعه للتجار ، يرغم المشتريين على أن يدفعوا أثمانها فوراً ولا يمنحهم أى أجل . ويترتب على ذلك أنه يتقاضى أغلب الأموال السائلة في أيدي التجار ، فيحرمون من الاستفادة منها «ويمكنون عطلا من الادارة التي فيها كسبهم ومعاشهم ، وتبقى البضائع بأيديهم عروضاً جامدة . وربما تدعوهم الضرورة إلى شيء من المال فيبيعون تلك السلع على كساد من الأسواق بأخس ثمن» (٢) . وابن خلدون يبين ، في هذه الفقرة ، أهمية الائتمان في التعامل الاقتصادي . وهو يبين نفهم منه أن شيئاً من هذه الأهمية لم ينقص من جراء مرور القرون

(١) والتي نقصد «بالأساليب الاقتصادية» هي أساليب التعامل الخارجى بين كل وحدة من وحدات القطاع العام وبين غيرها سواء أكانت من وحدات القطاع العام أو القطاع الخاص . (لا أساليب «الادارة التجارية» التي ينادى فقهاء القانون التجارى بأفضليتها على غيرها والتي تنصرف إلى التنظيم الداخلى للادارة كسك الدفاتر ووضع الميزانية التجارية .. الخ) .

(٢) أنظر ما سبق بند ٧٢

الطويلة . فما زالت الآجال التي بمنحها التجار بعضهم بعضاً هي أساس السهولة والتوسع في نطق التعامل ، ويحدد ابن خلدون الآثار الضارة التي تترتب على عدم اتباع السلطان لهذا الأسلوب ، ويبين أن سبب ذلك هو « ما تدعوه إليه تكاليف الدولة » .

نفس هذا المثال يذكره الأستاذ محمود مراد في محاضرته السابق الإشارة إليها (ص ٢٤) ، حين يشرح لماذا تضاعف حجم عملية « السلفيات بضمان الكيبيالات » في سائر البنوك بعد اتساع القطاع العام . فهو يقول « من الظواهر الملفتة للنظر أن الشركات ، لا سيما الشركات الصناعية ، أصبحت بعد تأميمها أقل ميلاً إلى بيع منتجاتها بالأجل . لقد أصبحت تصر على تقاضي قيمة مبيعاتها نقداً . بل وتصر في بعض الأحيان على تقاضي جزء من قيمة هذه المبيعات مقدماً ، أي قبل توريد البضاعة . وقد كان لذلك أثره الواضح في تعاملها مع البنوك إذ قل ما تحت يدها من الكيبيالات المسحوبة على التجار الذين يشترطون بضاعتها ، وقبل بالتالي حجم السلفيات بضمان كيبيالات . على أن هذه الظاهرة لم تمتد إلى تجارة نصف الجملة والتجزئة ، فما زالت الكيبيالات متداولة في هذا القطاع ، وهناك إلى جوار ذلك كيبيالات البيع بالتقسيط (١)

ويبدو أن الضرر لا يقتصر في هذه الصورة على البنوك ، بل هو ينصب على سائر المعاملات التجارية . فقد عجزت بعض المنشآت التسويقية عن الاستمرار في أداء وظائفها ، وترتب على ذلك عدم انتظام تدفق السلعة إلى الأسواق مما خلق طلباً وهمياً عليها وبالتالي فقد أدى كل ذلك إلى ظهور بوادر السوق السوداء لبعض السلع (٢) . ويضاف إلى ذلك أن اشتراط شركات القطاع العام البيع بالنقد مقدماً ، يمنع أن تحمل هذه الشركات محل تجار الجملة في المرحلة القادمة ، إذ مازال موضوع الائتمان في حاجة إلى علاج (٣) . هذه العوائق التي تحول دون سير العمليات التجارية في مجراها الطبيعي تنعكس

(١) ونفس هذا المعنى في بحث مقدم من مدير بنك القاهرة (فرع الاسكندرية) إلى مؤتمر المال والتجارة ديسمبر ١٩٦٤ .

(٢) بحث مدير بنك القاهرة السابق الإشارة إليه .

(٣) مذكرة غرفة الاسكندرية التجارية في مؤتمر المال والتجارة ١٩٦٤ .

حتى على معاملات التجار بعضهم مع بعض ومع الجهاز المصرفي (١) .
وذلك كله يرجع إلى أن بعض الأجهزة المستولة في شركات القطاع العام
تفضل تسيير أعمالها بأساليب إدارية لا بأساليب تجارية (٢) .

٧٩ - (٢) السرعة والائتمان والعرف التجاري

الأسلوب التجاري الواحد ضروري إذن لمصلحة القطاعين معاً . ولا يعني
ذلك أن نلزم القطاع العام بأن يتبع أسلوب التجارة الخاصة كما هو أو كما كان.
وانما الأمر يقتضي مراجعة دقيقة وفحصاً شاملاً لكل ما وصلنا من العادات
والأعراف التجارية على مر العصور ، لنرى ما يصلح منها وما لا يصلح .
وتلك مهمة كبيرة ليس هنا مجال التعرض لها على نحو مفصل :

ومع ذلك ، فلا بأس من أن نذكر ، على سبيل المثال ، أن سرية الأعمال
وما تعطيه من حق إخفاء التعامل أو جق الكتمان ، لا يمكن أن نجد — في ظل
التخطيط الاشتراكي الشامل — أساساً مقنعاً لا بالنسبة للقطاع العام ولا بالنسبة
للقطاع الخاص . فهذه السرية ترتبط بفكرة المضاربة والمنافسة الرأسمالية الحرة
وكلاهما لا محل له في الاقتصاد الاشتراكي المخطط .

ومن ناحية أخرى فقد رأينا أن أسلوب الائتمان ضروري في تعامل
القطاعين معاً . كذلك سرعة الحركة النشيطة في التبادل . وهذه السرعة
تقتضي — في القطاع العام بصفة خاصة ، ألا تتعدد وتتراكم أجهزة الرقابة
عليه فتجعله ضعيف الاستجابة بطيء التلبية . فالأسلوب التجاري الواحد
يقتضي إذن لا مركزية التنفيذ التي سبق لنا التعرض لها من قبل بالنسبة لساتر
المشروعات التجارية العامة .

(١) البحث المقدم من محمد عبد المطلب سابق (رئيس مجلس إدارة بنك بور سعيد) السابق
الإشارة إليه .

(٢) المرجع السابق .

وهكذا فإن الأمر يقتضى تقييماً مستقلاً لكل ما ورثناه من عادات وأعراف تجارية (١) ، مع مراعاة الاختلاف الأساسى الذى يقتضيه النظام الاشتراكى وهو أن يدور النشاط الاقتصادى كله فى إطار الاحترام الكامل لأوامر الخطة الاشتراكية . وهو احترام منه وض على القطاعين معاً ، العام والخاص (٢) .

المطلب الثانى

استبعاد احتمال عودة القطاع الخاص إلى السيطرة

٨٠ - تمهيد : اختلاف الظروف :

إن احتمال عودة وحدات القطاع الخاص إلى السيطرة أو الانحراف مستبعد أصلاً فى ظل نظام يقوم على التخطيط الاشتراكى الشامل وعلى تملك الشعب لوسائل الانتاج الأساسية إلى جانب سيطرته على كل وسائل الانتاج . بل إن ظهور الانحرافات التفصيلية التى يمكن أن تتضح هنا وهناك إنما هى مؤشرات حساسة على عدم احكام التخطيط أو على ضعف الرقابة حيث تظهر الانحرافات . أما مجرد نمو أو ازدهار القطاع الخاص فإنه - فى الظروف الجديدة - لن يؤدى إلا إلى من مزيد من الاستفادة به فى خدمة التنمية الاقتصادية وتحقيق الصالح العام . وتفصيل ذلك فيما يلى :

(١) ولذا فافتنا لا نزيد مآذبه اليه البعض من استبعاد العرف التجارى كله ، باعتباره أثراً من آثار القرون الوسطى فلا يمكن أن يصلح منه اليوم شيء (د. ثروت أنيس الأسيوطى فى مؤلفه من «الصراع الطبقي وقانون التجارة» عام ١٩٦٥) . مثل هذا القول قد يجد الصدى عند من يريدون التغيير لمجرد التغيير ، ويظنون أن من الجهل الاستغناء عن كل الخبرات والتجارب الإنسانية السابقة والانطلاق من جديد فى الفراغ . ولكن الباحث الجاد لا يمكن أن يهشمه تشابه الأساليب الاقتصادية ، بل الأقل فى بعض سماتها ، رغم تعاقب العصور واختلاف الأنظمة . والإنسان على أى حال هو الإنسان . فهو يكرر نفسه فى كثير من التفاصيل الحيوية رغم تغير الأشكال العامة والأوضاع التى يراها ملائمة لحياته . ومن المتصور - إذا نحن تمادينا فى استحسان منطق الدكتور الأسيوطى - أن نجد من ينادى بأن الإنسان الاشتراكى يجب أن يسير مقلوباً فوق رأسه ، لمجرد أن الإنسان الرأسمالى كان يسير على قدميه خلال القرون الوسطى . وهى دعوة تتميز على أى حال بأن الجانب المزلى فيها أوضح من جانب المزل فى الدعوة إلى إلغاء العرف التجارى كله ، وبالتالي فهو أقل خطراً .

(٢) أشار اليه شارل بتلهايم فى مؤلفه عن التخطيط السوفيتى ١٩٤٥ ص ٢٤٧ .

٨١ - الظروف الجديدة لحياة القطاع الخاص في ظل النظام الاشتراكي :

١ - وأول وأهم هذه الظروف هو ربط القطاع الخاص بالخطة الاشتراكية العامة . فاختصاص القطاع الخاص لقانون الخطة من شأنه أن يزيل تماماً خطر عودة الرأسمالية إلى التحكم والسيطرة بوسائلها الملتوية على الحكم ، مهما بلغت المقدرة المالية للأفراد الداخلين في قطاع «الرأسمالية» . هذه المقدرة سوف تدخلها دراسات الخطة العامة في حسابها وتحسن توجيهها لاصلاحه العامة ، ويتحقق بالتالي المعنى الاشتراكي الجديد للملكية الخاصة «كوظيفة اجتماعية» لا كوسيلة للتحكم والسيطرة الفردية . ثم ان القطاع الخاص ممنوع من الاحتكار ، ليس فقط لأن القطاع العام يحتل مراكز الاقتصاد القيادية ثم يشاركه - إلى ذلك - في سائر أنواع النشاط الاقتصادي التي يمارسها ، بل لأن ضرب الاحتكارات المحلية يعتبر مبدأ أساسياً من المبادئ التي نعت عليها الميثاق صراحة : (في الباب الأول : نظرة عامة) .

أما عن عودة السوق ، وبالأخص السوق السوداء ، فان القضاء عليها يكون بأحكام التخطيط وبالتالي بانتظام تدفق السلع . ذلك أنه ، كما يقول لورا (laurat) ؛ : بمجرد أن يحدث التباعد بين ما تريده الخطة في توقعاتها وبين ما يقع في التنفيذ ، فان السوق تستعيد سلطانها . بل انه ، على هذا الأساس ، يمكن الاستفادة من ظهور السوق السوداء للاستدلال بها على نقاط الاختلال في تنفيذ الخطة . وهو ما حدث بالفعل في التجربة السوفيتية (١) . فقد حدث بالنسبة للخطط الأولى في الاتحاد السوفيتي أن مرفق النقل كان في حالة سيئة ، وبالتالي كان توزيع السلع غير منظم ، بحيث ظهر اختلال في التوازن بين الطلب على السلعة وبين المعروض منها في وقت معين . وكانت السلع تصل أحياناً على عكس المطلوب (ملابس الشتاء في الصيف وبالعكس) . وفي هذه الظروف كان المضاربون يتدخلون فيشترون الأشياء غير اللازمة ليعرضوها وقت الحاجة إليها . ولم يكن

(١) المرجع السابق ص ٢٤٨ وما بعدها .

البورجوازيون أو التجار فقط هم الذين يقومون بالمضاربة ، بل لقد ثبت أن كل من كان يجد الفرصة في الاستفادة من هذه السوق السوداء ، عمالا أو فلاحين وحتى ربات البيوت وبعض السلطات المحلية نفسها ، لا يتردد في المضاربة رغم شدة العقوبة التي يتعرض لها . ووصل الأمر في بعض الأحيان إلى حد نشأة مصانع سرية يملكها الأفراد لإنتاج السلع التي تحتاجها منطقة معينة فلا تجدها عند تنفيذ الخطة . وقد أعلنت البرافدا عام ١٩٣٦ عن اكتشاف بعض مصانع سرية لديغ الجلود (١) .

كل ذلك ينقض بطريقة طبيعية تلقائية عندما تصل الخطة إلى المستوى المطلوب في أحكام التنفيذ وانتشار التوزيع . إذ لا تكون هناك مصالحة في تخزينها ولا في اخفائها ولا في رفع أسعارها . ولا يكون هناك ما يجرى على الانحراف سواء من جانب القطاع الخاص أو القطاع العام .

٢ - ثم أنه في نطاق علاقة رب العمل بالعامل ، تغيرت طبيعة هذه العلاقة تغيراً كاملاً في ظل النظام الاشتراكي . ولم يعد من الممكن أن نتصور أن تكون العلاقة بين مالك وسائل الإنتاج وبين العامل الأجير ، علاقة استغلال الانسان للانسان (كما كان في عصر كارل ماركس) . بل هي علاقة تعاون عادل وشركة في الربح وفي الادارة تنظمها القوانين الاشتراكية وتبشر عليها مكاتب العمل (٢) . ومن ثم لا يتصور أن يكون ازدهار

(١) وفي كلمة ألقاها محمد نور الدين قوه - وقتئذ رئيساً لمجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للتجارة - أمام مؤتمر المال والتجارة ديسمبر ١٩٦٤ : « وقد أدى علم وجود تسليق بين الأجهزة المشرفة على التجارة الداخلية وعلم الفصل بين السلع اللازمة للإنتاج وتلك التي يحتاجها السوق المحلي إلى وجود جهاز في السلع الضرورية ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية أو بقطاع التجارة ، وزيادة بعضها عن حاجة السوق المحلي . وقد أدى ذلك إلى سوء التوزيع وعلم لإحكام الرقابة على وصول السلع للمستهلك الأخير فكثرت أيدي المحتكرين وازدادت فاعلية السوق السوداء نتيجة سرمان بعض المناطق من السلع ، كل هذا إلى جانب ارتفاع مستويات النحول الذي أدى إلى زيادة الاستهلاك من الحبوب المعادي بسبب التهاوت على تخزين السلع » .

(٢) أنظر زيلندا د. جلال المعوى « قانون العمل » ج ١ والتنظيم القانوني للعمل ١٩٦٧ ص ١٩
وفن ناسية ، نجد أنه في المجتمع الاشتراكي ، كما في المجتمع الرأسمالي ، يجب تجميع طاقات =

القطاع الخاص - في ظل القوانين الاشتراكية - على حساب العمال . بل على العكس ، هذا النمو سوف يفتح مجالات حقيقية رجحة للعمل . وسوف يؤدي إلى زيادة نصيب العمال عند كل زيادة في أرباح القطاع الخاص .^١

٣ - وأخيراً فإن رقابة الشعب الجدية قائمة في مواجهة أي انحراف . وجزاء الانحراف الذي تكشفه رقابة الشعب (وهو التأمين) جزاء رادع (١) . مثل هذه الرقابة ليست صعبة وليس من شأنها أن تزداد صعوبة بنمو القطاع الخاص . فسير الأمور بطريقة طبيعية من شأنه أن يؤدي إلى نمو القطاع العام بمعدل أسرع من نمو القطاع الخاص . وذلك لعاملين أساسيين : أولهما أن حجم القطاع العام أكبر ، (وعلى الأخص في قطاع الصناعة) ، وبالتالي فإن نموه يكون بداية في نطاق أكثر اتساعاً . وثانيهما أن الجزء الأكبر من الفائض (أو الربح) في القطاع العام يعود مرة أخرى إلى الانتاج ، وكلما ازدادت كفاءة الإدارة في وحداته الانتاجية ازدادت قدرته على ضم هذا الفائض فزاد قوة (٢) . أما في القطاع الخاص ، فإن جزءاً أكبر من هذا الربح يتجه بشكل طبيعي إلى الاستهلاك ، مما يجعل معدل النمو أو التراكم أبطأ بصورة عامة . ويترب على ذلك أن مستقبل تعايش القطاعين لا يمكن أن يتجه إلى تحكم القطاع الخاص على أي صورة . فالعكس هو الصحيح ، إذ تزيد مقدرة القطاع العام على القيادة الفعلية في ظل التخطيط . وإذا أمكن لهيئات التخطيط أن تمارس سياسة أثمان مدروسة وفعالة ومستقرة ، فإن الرقابة الشعبية على القطاع الخاص - بكل صور هذه الرقابة - يمكن أن تتمتع بفعالية كاملة .

== العمل للعمل خاضعة لسلطة يكون لها إصدار الأوامر وتوقيع القرارات . وكل ما هنالك أن هذه السلطة لا تثبت في المجتمع الاشتراكي لرب عمل مستقل . وإذا كانت المفاهيم الاشتراكية تقتضي تطور مفهوم تبعية المال ، فإنها لم تصل إلى نفى هذه التبعية وإنما حولتها من تبعية فردية إلى تبعية اشتراكية من مظاهرها اشراك ثلثين من المال في الإدارة وتوزيع نسبة من الأرباح على العمال .

(١) وأداء الرقابة بنورها له تأثير حاسم في الردع . وقد حدث أخيراً أن تقدم ١٠٠ من تجار الجملة في الاسكتلندية طواعية إلى مأموريات الضرائب يطلبون تصحيح اقراراتهم وتسديد آلاف المخالفات بعد أن ضبطت الرقابة الادارية تاجرين مهربين من تسديد ٦٥ ألف جنيه - الأكرام في ١٩٦٦/١١/٢١ .

(٢) د . محمد حامد دويدار «حول مفهوم التخطيط الاشتراكي» مقال بالطلعة سبتمبر ١٩٦٥ ص ١٠٧ .

البحث الثالث

ربط القطاع الخاص بالخططة الاشتراكية

٨٢ - تمهيد : مشكلة حديثة :

أن نخضع المشروع التجارى العام لأوامر الخططة ، سواء صدرت من سلطة التشريع أو من سلطة الادارة ، وبغض النظر عن اعتبارات الربح ، ذلك أمر يبدو يسيراً وداخلاً فى طبيعة الأمور . أما بالنسبة لوحدة القطاع الخاص ، فلا شك أن الأمر يختلف ، إذ أن لهذه الوحدات حداً أدنى من الاستقلال يتمثل على الأقل فى حق البقاء أو الخروج من الميدان ، ثم هى تركز على الربح لأنه أساس بقائها . وأخيراً فإن هناك عوامل ومؤثرات فردية وشخصية متفاوتة فى التأثير بها أفراد القطاع الخاص ، فتتمكّن هذه العوامل والمؤثرات على قدر النجاح أو الفشل الذى يمكن أن يصيب أفراد هذا القطاع .

ويجب أن تضع هيئات التخطيط هذه الفوارق الأساسية فى الحسبان ، فلا تصل أوامرها إلى حد اهدار الربح ، ومن ناحية أخرى يجب أن تلاحظ فى تقديرها - عند التنبؤ - نسبة من التقصير أو الفشل الذى قد يتعرض له نشاط هذه الوحدات لأسباب خاصة قد لا يمكن التحكم فيها (١) وفى مقابل ذلك لا شك أن قدرأ من الحرية للتاجر الخاص يعتبر عاملاً هاماً من عوامل مرونة النظام الاقتصادى. فلا يصح إذن إلغاء قانون العقد والاكتفاء بمجرد توجيه الأوامر من السلطة العليا (٢) .

(١) وهى مشكلة حديثة واجهتها بالحلول المختلفة دول أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية ، كذلك بعض دول أوروبا الغربية التى تحاول توجيه القطاع الخاص بأساليب مباشرة وغير مباشرة (كفرنسا مثلاً) حتى ترتبط بالخططة دون أن تولى اليه باحساس الخضوع المطلق . وهذه الأساليب تبلى فاجحة فى كلا الجانبين . راجع راييمون آرون المرجع السابق ص ٢٣٨ وكاتزاروف - نظرية التأمين - ص ٢٧٧ .

(٢) كاتزاروف المرجع السابق ص ٢٨٠ وما بعدها .

وفي نظرنا أن ربط القطاع الخاص بالخطة الاشتراكية في مصر يقتضى :
(أولاً) حصر امكانيات هذا القطاع حصراً علمياً دقيقاً عن طريق
اعادة تنظيم السجل التجارى .

(ثانياً) اتخاذ الوسائل المناسبة لتوجيه القطاع الخاص الى أنواع
النشاط الذي يحقق أهداف الخطة .

(ثالثاً) : اقامة الضمانات المناسبة لقيام القطاع الخاص بدوره في الخطة ،
مع الاحتفاظ بحقه المشروع في الربح المعقول بدون استغلال .

المطلب الأول

السجل التجارى واعادة تنظيمه

٨٣ - عدم كفاية السجل التجارى في مصر :

نظام السجل التجارى في مصر يعتبر من بين أكثر الأنظمة التجارية
حاجة إلى الاصلاح القانونى . فالأساس الذى بنى عليه تنظيم السجل التجارى
عند ادخاله في مصر هو أساس حرية التجارة في ظل النظام الرأسمالى .
يل لقد اعتبر واضعوا القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٤ أن مجرد الزام التاجر بالقييد
في سجل تجارى محدد أمر يتنافى مع مبدأ حرية التجارة ، وبالتالي يجب أن يظل
محصوراً في أضيق الحدود (١) . فلا غرابة ان يأتى هذا القانون هيناً ، سواء
فيما يتعلق بمدى الالتزام بالقييد ، أو بالآثار التى تترتب على هذا القيد . فقد

(١) ولذا فقد عنيت المذكرة الايضاحية لهذا القانون بأن تمتد من اصداره ، فتؤكد
أنه لا يقصد منه إيراد قيد على حرية التجارة . وذكرت أنه ومع التسليم بأن نجاح التجارة واتساع
نطاقها لا يكفلان إلا بتركها طليقة من القيود ، فان ايجاد نظام السجل في مصر لا يخلق قيداً
جديداً على حرية التجارة . وإنما هو عمل تنظيمى يراد فرضه تطبيقاً لمبدأ مسلم به لدى جميع الدول
ألا وهو ضرورة اخضاع التجار لالتزامات معينة لخير التجارة ولصالح التجار أنفسهم .
كذلك بينت المذكرة الايضاحية أن من آثار الملغية التى يهيئها السجل ايجاد الثقة والاطمئنان
في نفوس المتعاملين وتسهيل المعاملات التجارية .

اقتصر الجزاء - عند إعمال القيد - على مجرد توقيع عقوبة المخالفة . كذلك توقع هذه العقوبة الضئيلة إذا أدلى التاجر لمكتب السجل ببيانات غير صحيحة وبسوء التصدد (م ١٣ و ١٤) . وخلا هذا القانون أصلاً من النص على ضرورة ابلاغ مكتب السجل بالتعديلات التي يمكن أن تطرأ على بيانات قيد الفروع والوكالات وخلا كذلك من النص على إلزام التاجر أو ورثته أو مصرفي الشركة بطلب شطب القيد عند ترك التجارة أو الوفاة أو الانتهاء من تصفية الشركة . كذلك اقتصر دور مكتب السجل التجاري على تلقي البيانات من أفواه المتقدمين بها ، دون أن يحوله قانون ٤٦ لسنة ١٩٣٤ سلطة التحقق من صحة البيانات المقدمة .

أما فيما يتعلق بآثار القيد فلم يجعل له هذا القانون الا مجرد قيمة إدارية بحتة . فلا صلة للقيد في السجل بصفة التاجر ، ولا بحجية البيانات التي تعيد به بالنسبة للغير .

وعلى الرغم من الاتفاق على أن قانون ٤٦ لسنة ١٩٣٤ قد حقق تقدماً لا بأس به فيما يتعلق بحصر المتأخرين ، والوقوف على جنسية أصحابها واستخلاص بيانات إحصائية عن مختلف التجارات والصناعات ، وكان بالتالي بداية حسنة ، (١) فإنه لاجدال في قصور هذا القانون قصوراً واضحاً في مجال التنظيم أو الإحصاء الذي يصح الاعتماد عليه . فليس ثمة ما يمنع من كذب البيانات التي يدلى اليه بها المتقدمون من التجار ، ثم ان عدم قيد التعديلات وعدم شطب القيود بعد انتهاء التجارة ، كل ذلك يجعل بيانات السجل شديدة البعد عن تمثيل الواقع فيما يتعلق بعدد التجار ومكانياتهم الحقيقية . كذلك لم يكن للقيد في السجل أهمية في الشهر القانوني (٢) .

(١) د . محسن شفيق الوسيط ج ١ - ١٩٥٧ ص ١٦١ بته ١٧١ ، د . علي يونس والأعمال التجارية والتجارة ١٩٥٩ ص ٢٥٤ بته ٢٢١ ، د . أكثم الخول الوسيط ج ١ - ١٩٥٦ ص ٢٤٢ بته ٨٩ .

(٢) فهو قيد إداري لا يفي من وسائل الشهر القانونية حيث ينص عليها القانون (كالايداع والصدق في المحكمة أو النشر في الجرائد) وقد جاء قانون الصلح الواقع رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ ، فصار حل استحياء - أن يخلق أول أثر قانوني للقيد في السجل التجاري ، فلشروط لتتبع مميزة الصلح الواقع من الانقلاص أن يكون التاجر مقيداً في السجل منذ ثلاث سنوات (م ٤) .

وقد سعى المشرع إلى تلافى بعض أوجه النقص التي أشار إليها غالبية الفقهاء ، فأصدر القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الذي ألغى وحل محل قانون سنة ١٩٣٤ السابق . وكان من أهم ما جاء به أنه خول مكاتب السجل سلطة التحقق من صحة البيانات وطلب المستندات التي تراها لازمة للتثبت منها . وأوجب شطب القيد في حالة اعتزال التجارة وشدّد العقوبة على أعمال القيد وعلى الكذب في بياناته .

والقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ يعتبر خطوة إلى الأمام . ولكنها خطوة متواضعة . فهو لم يغير شيئاً من جوهر قانون ١٩٣٤ وظل للقيد في السجل قيمته الادارية البحتة ، وهو لا يزال عاجزاً عن أن يقدم صورة واقعية لحالة القطاع الخاص أو أفرادها أو امكانياته بحيث يمكن أن يعتمد عليها في التخطيط . فهو مازال يستند - في صحة البيانات المقدمة اليه - على مجرد تشديد الجزاء الجنائي .

والواقع الذي لا شك فيه أن هناك ارتباطاً شديداً - وقد لا يبدو واضحاً - بين دقة بيانات السجل وبالتالي قيمتها من الناحية الاحصائية ، وبين ضرورة ترتيب آثار الشهر القانونية على قيد هذه البيانات . ترتب هذه الآثار القانونية هو يغير شك الحافز الأكبر للتاجر - الذي يحرص في المقام الأول على أن يباشر حياة قانونية سليمة بصفته تاجراً مع سائر عملائه - على أن يباشر بالقيد وعلى أن يقدم البيانات الصحيحة التي يعلم انه سوف تكون لها حجيّتها القانونية في مواجهة الغير (١) .

(١) ثم ان اصطاء المكتب الادارى سلطة التحقق من صحة البيانات لا يكفي أيّف ، بل الأهم هو أن يكون هذا المكتب على درجة من الكفاية والتخصص يؤهله بالفضل من هذا التحقق . وهناك أوجه نقد أخرى تتعلق بتمدد القيود عند تعدد الفروع مما يجعل البيان الاحصائي عن عدد التجار مهالفا فيه (أنظر بحث الدكتور حسنى عباس - مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة سنة ١٩٤٦ ص ١٣٣) نحو توحيد واصلاح نظام الشهر التجارى في الجمهورية العربية المتحدة « أشار إليه الدكتور على يونس المرجع السابق ص ٢٦٢) .

والنظرة تختلف تماماً إلى السجل التجاري إذا أردنا أن يؤدي دوراً في التخطيط . فهي تقتضي بطبيعة الحال أن تكون البيانات المطلوبة معدة من هيئات التخطيط ، أو على الأقل تضيق هذه الهيئات ما ترى وجوب العلم به من بيانات لازمة من وجهة نظر الخطة . وتقتضي أن تتعاون سائر الأجهزة الادارية مع مكاتب السجل بحيث تقدم لها أولاً بأول كل ما يصل إلى علمها كجهة اختصاص من بيانات متعلقة بالتاجر . كذلك الغرف التجارية .

وهذه النظرة ذاتها تقتضي تركيز الأهمية القانونية للقيّد في السجل إلى أقصى الحدود ، وذلك يجعله مركز اشعاع رئيسي لكافة المعلومات والبيانات التي يطلب القانون من التاجر شهرها . فذلك أجدى على الخطة وعلى التاجر ، وعلى سائر المتعاملين ، من تفتيت هذه الوسائل وتشتيها على جهات مختلفة بحيث تفقد كل جهة من هذه الجهات ، بصورة تلقائية ، قدرها من اهتمامها ومن أهميتها في نظر الكافة . وفي نفس الوقت فإن تفتيت المعلومات التي يقدمها التاجر على أجهزة مختلفة يجعل من الصعب على هيئات التخطيط أن تستفيد منها أو أن تحسن تجميعها تجميعاً سليماً ، خاصة وأن الأجهزة المختلفة التي تشرف على هذه السجلات المتفرقة تعمل كل منها استقلالاً عن الادارات الأخرى (١) .

لذلك لامتناع من المناذاة بالعلاج الحاسم الوحيد، وهو إلغاء هذه السجلات التجارية الخاصة المتعددة ، وتركيز اجراءات الشهر على اختلاف أنواعها

(١) فالقيّد في السجل التجاري لا يفي من ضرورة الشهر في السجلات الخاصة الأخرى كسجل المستوردين (ق. رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٩) وسجل المصدرين (ق. رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩) والسجل الخاص بتجار القطن في الداخل (ق. رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٠) والسجل الخاص بالركلاء التجاريين (ق. رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١) . وهي سجلات تتولاها ادارات متفرقة بوزارة الاقتصاد. هذا بالإضافة إلى السجلات التي تتولاها أقلام كتاب المحاكم وهي التي تتعلق بشهر وقائع معينة كمقود انشاء أو تعديل الشركات ، وشهر المشاركة المالية لزواج التاجر غير المسلم وشهر الاذن للقاصر بالتجار . هذا بالإضافة أيضاً إلى السجلات الأخرى الخاصة ببيع المال التجارية ورهنا وسجلات شهر العلامات التجارية وبرامات الاختراع والنماذج الصناعية . هذا التمدد والتشتيت القائم في الوقت الحاضر منتقد (أنظر على الأخص الدكتور مصطفى كمال طه الجيزي في القانون التجاري ١٩٦٦ عن ١١٣ بنه ١٢٤) .

في مكتب السجل التجاري ، وبجعله أداة قانونية وحيدة للشهر التجاري ، وترتيب الآثار القانونية التي ترفعه إلى الدرجة المناسبة من الأهمية في نظر سائر أفراد القطاع الخاص . كل ذلك يقتضى إعادة تنظيم شاملة لنظام السجل التجاري .

٨٤ - نظام السجل التجاري الجديد - جدوى الاقتباس من النظام الألماني :

ليس هنا مجال الافاضة في الكلام عن كيفية اصلاح نظام السجل التجاري في مصر . على أن النموذج الذي يتبادر إلى الذهن ويحظى بتأييد غالبية الفقهاء هو نظام السجل الألماني (١) . فقد ارتفع التقنين الألماني بنظام السجل إلى حد جعله نظاماً أساسياً من نظم القانون التجاري . وجعله يركز على دعامتين ، كل منهما مرغوب فيها بيقين : الأولى أنه عهد بهذا السجل إلى جهة القضاء . أما الدعامة الثانية فهي تستند إلى منطق الأولى ، إذ ما دام القاضي ، بما في قراراته من قوة وحجية ، هو الذي يقوم بإجراء القيد فيفصل بالتالي في صفة التاجر ، فإن من المنطقي أن ترتب على هذا القيد سائر الآثار القانونية : فالقيد في السجل قرينة قاطعة على ثبوت صفة التاجر بحيث لا تجوز بعدئذ المنازعة فيها ؟ (٢) . والقيد هو وسيلة الشهر الأساسية ، ويجوز للتاجر أن يخرج بالبيانات المقيدة في السجل التجاري على الغير . ولو كان الغير يجهلها إذ أن لهذه البيانات حجية على الكافة . ومن ناحية أخرى لا يستطيع التاجر أن يخرج على الغير ببيان لم يقيد في السجل ولو كان الغير يعلمه عن طريق آخر .

وتفوق القانون الألماني لذلك كله واضح لأسباب كثيرة : منها الثقة في السجل وصحة بياناته . ومنها توقي الجانب الأكبر من المنازعات التجارية

(١) وهو النظام الذي وضعه التقنين التجاري الألماني الصادر في عام ١٨٩٨ (من ٨ م إلى ١٦) ويبدو متفوق على النظامين الفرنسي والمصري .

(٢) وإذا مررنا أن القانون التجاري الألماني يقوم على الحرفة التجارية لا الأعمال التجارية ، فإن من البديهي أن تستنتج أن قاضي السجل هو الذي يحدد نطاق تطبيق القانون التجاري كله .

وذلك لمصلحة استقرار التجارة ولمصلحة القضاء على السوء . ومنها المركز الكبير الذى لا بد أن يمثل السجل التجارى فى نفوس التجار وفى نطاق التجارة بوجه عام . فلا يتصور أن يهمل التاجر الجديد قيد نفسه فى السجل بغض النظر عن وجود أو عدم وجود جزاء جنائى .

الا أن الاقتباس من نظام السجل الألمانى يرد عليه تحفظان هامين :
التحفظ الأول : هو أن النظام الألمانى يهدف أساساً إلى تحقيقى الشهر القانونى أما فى مصر فإن الهدف من نظام السجل التجارى هدف مزدوج : أحدهما هو الشهر القانونى وثانيهما هو ربط القطاع الخاص بالخطوة . وبما لا ريب فيه أن هذين الهدفين ليسا متعارضين ، بل أنهما ليسا فى الحقيقة منفصلين . فترتيب الآثار القانونية ، وهو هدف فى حد ذاته ، يعتبر فى نفس الوقت وسيلة حاسمة لتحقيق الهدف الثانى ، وهو الوصول إلى البيانات الصحيحة اللازمة للخطوة . هذا الهدف المزدوج يتطلب بطريقة الحال ازدواج التخصص الكفء فى داخل مكتب السجل التجارى . إذ يجب حينئذ أن يوجد فيه القاضى ورجل الخطوة ، يعملان ويتعاونان . ويجب أن يكون هذا المكتب على صلة وثيقة بهيئات المتابعة التى تتولى القيام بعملية التفتيش الفورى المنظم للتأكد من حسن سير المشروع التجارى الخاص فى أداء دوره فى الخطوة وللتأكد من استمرار مطابقة بيانات السجل للواقع (١) .

أما التحفظ الثانى : فهو أن نظام السجل التجارى الألمانى يستند بطريقة الحال إلى الحرفة التجارية لا إلى العمل التجارى . ولذا فهو يقسم المقيدين

(١) وهذا السمل يكمل نقص فى نظام السجل التجارى . ذلك النقص الناشئ عن ترك مهمة تعديل البيانات للتاجر نفسه بناء على طلب منه . وقد يهمل التاجر فى ذلك أو يتأخر مبدءاً أو غير حامد ، لأسباب ودوافع لا حصر لها . كذلك ترك مهمة شطب القيد عند اعتزال التاجر أو وفاته للتاجر المعتزل أو ورثة التاجر المتوفى ، وقد يهمل هؤلاء طلب الشطب بانتهاء اهتمامهم بالتجارة ذاتها . وتتميز وظيفة هيئات المتابعة بأنها ليست مهمة فتح «مكتب» يتلقى البيانات ، وإنما هى مهمة زول مستمر إلى «السوق» حيث يوجد التاجر الحى . وهى مهمة أيجابية لازمة لامكان الاعتماد المستمر - فى التخطيط - على بيانات السجل التجارى .

بالسجل إلى طائفتين أساسيتين: الأولى تشمل التجار بالمعنى القانوني السليم ، أى الذين يمارسون الحرف التجارية المنصوص عليها فى المادة الأولى من التفتين التجارى الألمانى . وهؤلاء يلتزمون بالقيد فى السجل التزاماً قانونياً . أما الثانية فتضم الذين لا يمارسون الحرف التجارية ، ولكنهم يستخدمون الأساليب التجارية ويريدون اكتساب صفة التاجر وأن تسرى عليهم بالتالى سائر آثار القيد فى السجل ، فيقدمون - عن طوعية ودون التزام - على القيد بالسجل . فكان اكتسابهم لصفة التاجر يتوقف على رغبتهم هم فى اكتساب هذه الصفة .

وتنظيم السجل التجارى الألمانى على هذا النحو يتفق مع منطق النظرية الألمانية التى تعتمد على فكرة احترام التجارة كعيار ونطاق للقانون التجارى .

ولكننا نريد لنظام السجل التجارى فى مصر أن يكون أوسع نطاقاً وأشمل فى استيعاب سائر عناصر الانتاج بالمعنى الواسع ، أى الانتاج على اختلاف أنواعه سواء أكان يدخل فى نطاق تعداد الأعمال أو الحرف التجارية أو لا يدخل ، وكذلك التوزيع على اتساعه . ذلك أننا إذا أردنا للقيد فى السجل أن يودى هدفه الثانى الهام ، فلاغنى عن أن يكون القيد فى السجل التجارى على مستوى شمول الخطوة الاشتراكية ذاتها . أما صفة التجارية أو المدنية للعمل أو للحرفة ، فذلك مسألة يفصل فيها بيان يدخل ضمن بيانات القيد فى السجل . ويمكن أن ترتب لهذا البيان حججه الخاصة باكتساب أو عدم اكتساب صفة التاجر . وإنما يجب ألا تكون صفة التاجر - على أى حال - هى مناط الالتزام بالقيد فى السجل التجارى . بل يمتد هذا الالتزام إلى جميع القائمين بالمشروعات الانتاجية العامة والخاصة ، مدنية كانت أو تجارية ، أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين (١) . بل ان القيد فى السجل يجب أن يكون بالنسبة

(١) جدير بالملاحظة أن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ (بشأن شركات المساهمة والتوصية بالأهم وذات المسئولية المحدودة) ألزم الشركة ذات المسئولية المحدودة وشركة المساهمة التى ==

لسائر المشروعات - عامة وخاصة - هو مناط نشأة الشخصية الاعتبارية. وقد سبق أن رأينا أن هذا هو الحكم بالنسبة للمشروعات العامة في بعض البلاد الاشتراكية كبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا وهنغاريا ورومانيا (١). ولا شك أن تلك فرصة قانونية هامة لتوحيد كيفية ميلاد الشخصية المعنوية للشركة أيا كان نوعها ، وهو أمر لا جدال في أنه مرغوب فيه . وفي ذات الوقت فإنه يعطى للتقيد في السجل التجارى أهمية قانونية لاشك فيها . هذا بالإضافة إلى سائر الآثار القانونية الأخرى التي نرى أنه لا بأس من اقتباسها من القانون الألماني (٢) .

المطلب الثاني

وسائل توجيه القطاع الخاص إلى تحقيق أهداف الخطة

٨٥ - تمهيد :

تنظيم السجل التجارى على هذا النحو الشامل الدقيق لابد أن يتطلب جهداً شاقاً ووقتاً طويلاً . فهو ليس مجرد صياغة تشريع جديد ، ولكنه عملية خلق كاملة لكل وسائل الحصول على الأهداف القانونية وعلى البيانات الصادقة اللازمة للخطة .

==تؤسس بمحور ديمى (أى دون اكتساب عام) بالتقيد في السجل التجارى، وجعل هذا التقيد شرطاً لميلاد الشخص المعنوى لشركة وبالتالي لمباشرة أعمالها . وعم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٤ هذا الالتزام بالتقيد على سائر شركات المساهمة والتوصية بالأسمهم وذات المسؤولية المحدودة حتى ولو كان فرضها مدنياً. الخطوة التالية إذن هي لفصيلة للأشخاص المعنوية حتى أن يمتد هذا الالتزام إلى سائر الشركات المدنية حتى تلك التي تتخذ شكل شركة التضامن أو التوصية البسيطة ، وأن تمتد إلى سائر المشروعات العامة (سواء في شكل شركة أو مؤسسة أو أى شكل جديد آخر) .

(١) ما سبق بنه ٥٨ .

(٢) ولا نكاد نشك في أن البعض سوف يعترض على تسمية هذا «بالسجل التجارى» إذا روعي فيه هذا الشمول . (وقد يقتضاه «السجل» انصار القانون العام والقانون الخاص) . ولكن مسألة التسمية في حد ذاتها مسألة هزيلة لا تستحق الجدل. فليسمى من يشاء هذا السجل بما يشاء من الأسماء: فليكن «السجل الاقتصادى» أو «الائتماني» أو حتى «السجل العام» . المهم هو أن يولد السجل ذاته كمكمل للتكوين صالحاً للحياة ولأن يؤدى هدفه الرئيسى على النحو المطلوب . ومن المؤكد أنه لن يمتد حينذاك في استمراره على مجرد التهديد بأجزاء الجنائى .

على أن الجهد الشاق الذى يبذل فى تنظيم السجل التجارى على هذا النحو لن يذهب عبثاً . فهو جدير بأن يضع أمام خبراء الخطة الاجابات السليمة على كل ما يطلبونه من بيانات عن نطاق وامكانيات النشاط الانتاجى القائم فعلاً فى المجتمع ، سواء كان هذا النشاط عاماً أو خاصاً . بل لا نكاد نشك فى أن تنظيم السجل التجارى على هذا النحو الدقيق الشامل سوف يقدم لهيئات التخطيط حقائق جديدة ، على الأخص بالنسبة لنشاط القطاع الخاص ، تكاد ترقى إلى مرتبة الاكتشاف (١) . سيتحدد أمام خبراء الخطة ، فى خريطة عامة واضحة صادقة — مراكز تجمع النشاط الخاص وأنواعه ، ومواطن الاغراء التى تشجعه ، وأنواع النشاط التى تحفزها على الاقدام . ومن ناحية أخرى أماكن النقص وسوء التوزيع الذى يمكن أن يعيبه . سيعرف خبراء الخطة أنواع الانتاج التى يتفوق فيها القطاع الخاص وتلك التى يبدو فيها عاجزاً أو متخلفاً . سيتمكن هؤلاء الخبراء من ترجمة بيانات وأرقام السجل التجارى إلى حقائق موضوعية غاية فى الأهمية عن امكانيات ومدى نشاط وحوافز القطاع الخاص .

وإذا كان خبراء الخطة قد جمعوا فى نفس الوقت — كما يتعين عليهم أن يفعلوا — سائر الحقائق العلمية عن الامكانيات الطبيعية الشاملة للانتاج القوى ، أى الموارد والامكانيات المادية التى يمكن أن يتجه إليها النشاط البشرى ورأس المال القوى فيحقق منها زيادة الانتاج على النحو الذى تتطلبه الخطة ، فإن خبراء التخطيط — بالمقارنة بين هذين النوعين من الحقائق الهامة — يكونون قد أمسكوا بالفعل بالخيط اللازمه لربط القطاع الخاص بالخطة الاشتراكية . إذ يمكن حينئذ توجيه رأس المال الخاص

(١) «ويمثل القطاع الخاص فى الصناعات الصغيرة مجتمعا كبيرا لا يمكن إهماله عند دراسة تطوير الصناعات الصغيرة . ولا توجد بيانات دقيقة عن هذا القطاع وحجمه وتنوعه والمشتغلين فيه كما لا ينظم السبل فيه سوى بعض القوانين العامة التى تطبق على بعض وحداته . ويمكن القول أن خدمة هذا القطاع ومعاونته لم تبدأ بشكل جدى حتى الآن لصعوبة الوصول إليه وتفتته . وبالتالي تسيطر على هذا القطاع الفردية والمصلحة الخاصة أنظر محمد حسب الزبى فى مقال بعنوان «التنسيق بين احتياجات البلاد ومصالح الأفراد» مقال بالطلعة سبتمبر ١٩٦٥ ص ٨٥ .

إلى أماكن الاستثمار المنتج والمربح في نفس الوقت . ويؤدي ذلك إلى تخفيف القيد عن رأس المال العام الذي تقع عليه - كما نعلم - أعباء ضخمة يكفيه أن يتحملها بنجاح . وحينئذ فإنه بدلاً من أن تقتصر دعوة رأس المال الخاص على الاشتراك في دفاتر التوفير وعلى الإيداع في البنوك ، حيث يحصل المدخرون والمودعون على فائدة ثابتة قد لا تكون مغرية إلا لصغار المدخرين والمودعين .. ، فإن الدعوة تصبح أكثر إغراء عندما توجه رأس المال الخاص للعاطل أو الخائف إلى مواطن الإنتاج والاستثمار والربح المشروع في نطاق متطلبات الخطة . وسيكون لهذه الدعوة - بغض النظر عن حافز الربح - قيمة نفسية ضخمة إذ ترفع مستوى الثقة المتبادلة بين رأس المال الخاص وبين هيئات التخطيط ، وتجعل التعاون بينهما تلقائياً سهلاً . وللعامل النفسي أهمية كبرى في إقبال أفراد ومشروعات القطاع الخاص على الانقياد المطمئن السهل لتوجيهات وأوامر الخطة ، مادامت هذه التوجيهات تجعل القطاع الخاص يحسن الإنتاج والاستثمار ، وهو ما يتمناه بالفعل حين يملك القدرة المادية على ذلك .

فإذا افترضنا مثلاً أن من أهداف الخطة مضاعفة إنتاج اللحوم (١) ، فإن معلومات خبزاء التخطيط تتضمن نوعين من الحقائق : أولاً الامكانيات الطبيعية الموجودة فعلاً (الأرض القابلة لأن تتحول إلى مراعى . المواد الخام اللازمة . نوع الحيوانات المطلوبة .. الخ) وثانياً - القدر المستغل فعلاً من هذه الامكانيات الطبيعية ، سواء من جانب القطاع العام أو الخاص . وبمقارنة هذين النوعين من الحقائق تتحدد علامات التوجيه المناسبة . فتتولى لجنة الخطة إعطاء هذه العلامات إلى رأس المال الخاص في الحدود التي تعرف أنه قادر على الاستفادة منها . ويمكن لهيئات المتابعة أن تتولى إرشاد رأس المال الخاص من الناحية الفنية وإمداده بالخبراء - ولا بأس من أن تكون هذه الإرشادات الزامية ، وأن تؤدي مقابل رسوم معينة يدخلها رأس المال

(١) وهي مشكلة اقتصادية هامة . انظر د . عمر وهبي « المتضمنات الاقتصادية لمشكلة اللحوم » مجلة مصر المعاصرة يوليو ١٩٦٣ ص ٥ .

الخاص ضمن تكاليف الانتاج . بل انه يمكن لهيئات المتابعة — من معلوماتها من واقع السجل التجارى أيضاً — أن تختار أنسب الرجال أو المشروعات الخاصة للقيام بهذا النوع من الانتاج . والحق أن حسن اختيار الرجال للمشروع الانتاجى لا يقتصر على اختيار مديرى المشروعات التجارية العامة ، بل يمتد إلى حسن اختيار رجل القطاع الخاص الذى يملك المقدرة المالية والكفاءة الشخصية للنهوض به . هذا الاختيار يمكن أن تشترك فيه هيئة المتابعة مع البنك الذى يمنح الاقتمان اللازم للمشروع ويقوم بالدراسة المصرفية اللازمة . ومن المرجح بعد هذا كله أن ينجح المشروع الخاص ، فيزيد انتاج اللحوم بالفعل على النحو الذى تتطلبه الخطة ، دون أن يقع العبء أو المخاطرة على عاتق رأس المال العام الذى يستطيع أن يتفرغ للكثير من المهام الأخرى (١) .

على أن وسائل ربط القطاع الخاص بالخطة تتطلب مراعاة اعتبارات خاصة ترجع اما إلى طبيعة النشاط الخاص ، أو إلى كيفية اقامة علاقة الثمة المستقرة بين النشاط الخاص وبين هيئات التخطيط .

٨٦ — (أولاً) مراعاة الربح الذاتى للقطاع الخاص — الخطة الارشادية

حافز الربح الذاتى للقطاع الخاص هو بغير شك أهم ما يدفعه للانتاج (٢) ولذا فان نقطة البداية هى أولاً أن تقبل هيئات التخطيط وجوده كبداً (٣) .

(١) يذكر أندريه دى ليون

André G. Delion "L'Etat et les entreprises publiques" Sirey 1959 p. 35

«أن أهم ما فى التأميم ليس هو مجرد نقل الذمة المالية للمشروع إلى نطاق الملكية العامة ، وإنما هو فى اختيار الرجال الأحسن والأكثر كفاءة فى الادارة والانتاج» وهو قول سليم من وجهة النظر الاشتراكية التى تستهدف تحقيق أهداف مقصودة ومدارة على النطاق القومى كله .

(٢) ومن حافز الربح الذاتى يمكن أن تتفرع نقاط ضعف مختلفة تحيط بنشاط القطاع الخاص منها خطر المبالغة فى السعى وراء الربح على حساب جودة الانتاج . ومنها خطر المبالغة فى اتفاق هذا الربح على نحو يسمى إلى مستقبل المشروع . ومنها مخاطر السخول فى مقارنات فردية غير مدروسة ولا مراقبة فيتعرض المشروع الخاص للانحيار . وأخيراً فان المنتج الخاص يفقد اهتمامه تماماً إذا قضاهت أرباحه المسووح بها عن الحد الذى يراه المقابل المناسب لتحمل أعباء المشروع ومخاطره .

(٣) راجع ما تقدم فى هذا الصدد بند ٧٧ .

وثانياً أن نحاول الاستفادة منه حيث يمكن الاستفادة منه لمصلحة الخطوة .
ثم نحاول - على أى حال - أن نترك نطاقاً أكبر للاختيار فى أوامرها
وتوجيهاتها للقطاع الخاص ، ونطاقاً أكبر للاحتيالات بالنسبة لتحقيق أهدافه .

٢ - ففما يتعلق بمشروعية الربح الذاتى ، فلاشك أن اقتناع هيئات
التخطيط به يمثل حجر الأساس فى بناء الثقة المتبادلة بينها وبين القطاع الخاص .
والربح المشروع هو ذلك الذى يمثل المقابل العادل لفكرة المبادرة ، وللعمل
الحقيقى الذى يبذله المنتج ، وتحمل مغامرة خسارة رأسماله الخاص .
وهى خسارة تقع على رأسه وحده إذا فشل مشروعه أو انهار سواء لتقصير
منه أو لظروف خائفة عن ارادته .

وسائل الاشراف على تحديد هذا الربح كثيرة ، أشهرها التسعير الجبرى
الذى يجب أن يتم وفقاً لتقدير سليم لكل الظروف ، بحيث لا تتحكم فيه
مجرد الرغبة فى خفض السعر دون مراعاة الحد الأدنى للربح المقبول (١) .

٢ - ومن ناحية أخرى فإن هيئات الخطوة يجب ألا تقتصر على مجرد
قبول الربح الذاتى المقبول ، بل تسعى إلى أن تستفيد منه . فوجود هذا
الحافز القوى على ذلك النحو التلقائى يعتبر ميزة كبيرة . ونحن نعلم إلى أى
حد تحتل مشكلة خلق «الجوافز الفردية» مكانها بين مشاكل القطاع العام .
ومن ثم فإن هيئات التخطيط تستطيع أن تكلل إلى القطاع الخاص سائر
المشروعات التى يتطلب النجاح فيها نوعاً خاصاً من الحماس أو الجهد
أو المهارة الفردية . وقد اثبتت التجربة أنه ليس أقوى فى هذا كله من حافز
الربح الخاص . ولا بأس من الاسترشاد بتجارب الدول الاشتراكية .
فقد بينت تلك التجارب مثلاً أن التأميم قلما ينجح إذا انصب على المشروعات

(١) دلت التجربة على أن نتيجة مثل هذا التسعير تكون عكسية فى غالب الأحيان ، إذ
لا يقنع به ولا يجزئه أحد ، ويكون المجال واسعاً بعد ذلك للمبالغة أو الانحراف . والحق أنه
من السهل ، كما يقول راييمون آرون (المراجع السابق ص ٢٠٧) أن تخلق القوانين السيئة تلك
الظروف التى يشعر فيها صاحب المشروع أو العاملون فيه أنه لا يوجد تناسب بين ما يبذلون
من جهد وبين ما يحصلون عليه من عائد ، وهى ظروف شديدة الخطورة على النفسية اللازمة
للإقبال على النشاط المنتج أصلاً .

الصغيرة أو المتوسطة المتناثرة في المدن البعيدة أو القري ، والتي يحتاج العمل بها إلى تحمل بعض الجهد وبعض مضايقات القرية . فأغلب هذه المشروعات الصغيرة أو المتوسطة لا تتحمل أرباحها المتواضعة عادة تكاليف الاتفاق على نقل الموظفين واسكانهم والاشراف عليهم . . الخ فتتكبد خزانة الدولة خسارة لا تتعرض لها أصلاً إذا هي تركت المشروع الخاص الصغير للمنتج الخاص الذي ينفق عليه من ماله هو . فهذا المنتج سيحاول - مدفوعاً بالخافز الذاتي - إلى تحقيق أكبر قدر من النجاح بأقل ما يمكن من تكاليف .

كذلك يمكن الاستفادة - على نفس النحو - من حافز الربح الذاتي للقطاع الخاص في المشروعات التي تتطلب مهارة خاصة . ومن الظواهر الملفتة للنظر أن سائر الحرف التي تعتمد على المهارة الشخصية مازالت داخلة في القطاع الخاص في شتى بلاد العالم ، حتى في أكثر البلاد الاشتراكية عداً للقطاع الخاص أي حتى في الاتحاد السوفيتي . فالحرفة التي تقتضى مهارة أو جهداً انسانياً خاصاً تتطلب أن يكون الحافز الذاتي فيها شديد الحساسية ، أي أن يتفاوت تفاوتاً متناسباً مع قدر الجهد وقدر المهارة . ومن أصعب الأمور ولا شك توفير هذا الحافز «الحساس» داخل القطاع العام مهما حسنت النوايا . فلا مناص من الاعتماد على حافز الربح الذاتي . وإذا كانت البلاد الاشتراكية تتفاوت في تحديد نطاق الحرف الخاصة ، فان أساس المهارة الشخصية يمكن أن يفيد هياكل التخطيط على نطاق أوسع في ظل تعايش القطاعين .

٣ - وأخيراً فان اعتماد هياكل التخطيط على أداء القطاع الخاص لأهدافه يجب ألا يكون اعتماداً كاملاً . فافراد القطاع الخاص - كما سبق أن بينا - يتمتعون بقدر أكبر من حرية التصرف ويتأثرون بمؤثرات فردية خاصة من المحتمل أن تؤدي بهم إلى الفشل أو الانسحاب أو التحول . ثم هم يستهلكون لأنفسهم جزءاً من الأرباح يتفاوت بتفاوت أمزجتهم الشخصية

فلا يعود إلى الانتاج والتنمية . وحتى عندما تحرص هيئات التخطيط — بمعاونة بنوك الائتمان — على تنقية عناصر القطاع الخاص، واختيار أكفأ وأحسن الرجال للمشروعات التي يكلونها إلى هذا القطاع ، فإن هذا الاختيار قد يخيب لأسباب كثيرة قد لا يكون منها خطأ الاختيار في الأصل . فالرجال أنفسهم قد يتغيرون للأسف ويتأثرون أو ينحرفون .

ولذا فإن الصيغة الأنسب لتوجيه أوامر الخطة إلى القطاع الخاص يجب أن تكون أكثر إجمالاً وأكثر مرونة من صيغ توجيه هذه الأوامر إلى وحدات القطاع العام . ويحضرنا في هذا الصدد ذلك التقسيم الذي يضعه فقهاء البلاد الاشتراكية لنوعين من الخطة مختلفان في أسلوب الخطابة والتوجيه : الخطة الآمرة ، وهي تتميز بتحديد الأوامر وترتيب الالتزامات الواضحة المباشرة على المشروعات . أما النوع الثاني ، وهو ذلك الذي نرى أنه يناسب القطاع الخاص ، فيطلق عليه الفقهاء الاشتراكيون اسم الخطة الاجتماعية (social) أو الإجمالية (Global) . وهي التي تكفي بإيضاح النسب المطلوبة للنمو الاقتصادي في أنواع النشاط التي تتجه إليها بالخطاب ، وقدر الجوده التي تسهدها في المنتجات المطلوبة ، دون أن يتحدد الالتزام بانتاج كميات محددة سلفاً أو التعاقد على نحو ملزم . وإنما يكون على المشروعات أن تسعى قدر جهدها في أن تتجه بانتاجها إلى السبيل الذي يحقق أهداف الخطة الإجمالية (١) .

ولا يتبادر إلى الذهن أن تقسيم الخطة الاشتراكية الشاملة — بالنسبة لأسلوب الخطاب — إلى قسمين على هذا النحو يتضمن اضعافاً لها . هذا التقسيم في الواقع يعكس تعايش القطاعين . فهو يجعل للخطة الاشتراكية الشاملة جناحين أحدهما هو الأساس الاقتصادي الثابت — يمثل القطاع العام ومشروعاته الكبيرة ومراكزه القيادية الهامة — والآخر يمثل القدرة على الحركة والمرونة . ومن المرجح — إذا اجتمعت الحوافز الأدبية إلى جانب حافز

(١) أنظر تفاصيل التفرقة في أيفانوفيتش — محاضرات الدكتوراه في مصر ١٩٦٣ / ١٩٦٤ ص ١٦١ وما بعدها ، وكذلك كاتزاروف — نظرية التأميم — السابق ص ٣٦٤ .

الربح الذاتي ، واتضح أهداف الخطة الاحالية للقطاع الخاص وسارت الأمور سيراً متوازناً سليماً - أن يصل هذا الجناح المتحرك إلى أكثر مما تنوقه الخطة منه . بل انه يمكن أن يضيف إلى معلومات خبراء التخطيط أفكاراً جديدة وصوراً جديدة لأنواع النشاط الانتاجي يمكن ادخالها بعد ذلك في تقديرات الخطة . ونعود هنا أيضاً إلى أفكار أستاذ الاجتماع الفرنسي رامون آرون الذي يقرر - وهو على صواب - أن التخطيط المطلق الكامل غير قائم ولا يمكن أن يقوم ، وإنما هو درجات متفاوتة في قوة الأحكام يحسن في جميع الأحوال أن ترك مجالاً - ولو ضيقاً - لتحركات السوق (١) وصواب هذا الرأي مصدره أن بعضاً من حرية الحركة في قاعدة القطاع الخاص - في ظل نطاق احمالي من التخطيط السليم - يضمن الاستفادة من كل جديد تخلفه المنافسة والرغبة الطبيعية في التفوق وإثبات الذات . وهيئات المتابعة قادرة دائماً على تتبع حركة هذا القطاع عن كثب ، بحيث تستطيع دائماً أن توقف هذه الحركة إذا هي تجاوزت حدودها الطبيعية أو انحرفت عن طريق الخطة الاشتراكية .

٨٧ - (ثانياً) دور الائتمان المصرفي في ربط القطاع الخاص بالخطة .

سبق لنا أن عرضنا بتفصيل لدور النشاط المصرفي في تحقيق التوازن الفعلي بين القطاعين العام والخاص في ظل الخطة (٢) . هذا الدور هو نفسه الذي تقوم به البنوك بالنسبة لربط القطاع الخاص بالخطة . فالبنوك تقوم بتوزيع الائتمان الذي تحتاج اليه مشروعات كل من القطاعين استناداً إلى دور المشروع في الخطة ، وابتاع قواعد الفن المصرفي ، دون أن تمتد بالمقابلة المطلقة الملاحظة بين «مصلحة عامة» و «مصلحة خاصة» التي لا تستقيم الا في البلاد الرأسمالية .

والواقع أنه حتى في البلاد التي لا زالت تحتفظ بالاطار الرأسمالي كفرنسا وتمارس التخطيط في أخف صورة (الخطة الادارية في نطاق المشروعات

(١) المرجع السابق (١٨) درسا عن المجتمع الصناعي ص ١٠٦ .

(٢) ماسبق به ٧٤

العامة وحدها) ، هذه البلاد أخذت تمارس نوعاً من التسلسل — ان صح هذا التعبير — إلى ربط القطاع الخاص بالخطة والمصلحة العامة ، دون أن يكون لهذا الربط مظهر القضاء على حرية المنافسة التي تعتد بها كبداً .

ويذكر لنا بيير بوشيه (Pierre Bauchet) بعض التجارب الناجحة في فرنسا في تحقيق هذا الهدف ، ومن بينها تلك التي تستخدم الائتمان المصرفي باعتباره الأسلوب الحاسم في التوجيه . فالبنوك الفرنسية لا تستطيع أن تفرض المشروعات الخاصة أو تمنحها الائتمان فيما يتجاوز ٢ مليون فرنك فرنسي جديد إلا إذا حصلت هذه البنوك على إذن من لجنة الخطة (commissariat duplan) بمنح هذا الائتمان ، وذلك بغض النظر عن الضمانات المقدمة أو الفوائد أو اعتبارات الأمن المصرفية الأخرى . ولجنة الخطة لا تعطى موافقتها هذه بطبيعة الحال إلا إذا كان هدف المشروع الخاص طالب الائتمان يتفق مع أهداف الخطة . وإذا تصورنا أن المشروع الخاص حريص على الحصول على القرض فإنه لا شك يقبل ما تفرضه لجنة الخطة — عن طريق البنك — من تعديلات في برامجه بحيث تتفق مع أهداف الخطة فيحصل على الموافقة . ونفس هذا الإذن من لجنة الخطة الفرنسية مطلوب في سائر عمليات الائتمان الطويل والمتوسط الأجل (وهو الائتمان الذي تقدمه عادة بنوك الأعمال) . فلا يقلت من إشراف لجنة الخطة الفرنسية إلا الائتمان المصرفي القصير الأجل الذي يظل مع ذلك خاضعاً لتقدير البنك وفقاً للقواعد العادية في القرض المصرفي (١) .

وفرصه مصر في ممارسة هذه التجربة بنجاح تتفوق بكثير عن فرصة فرنسا . ذلك أن الإطار الاشتراكي الواضح الذي يعتنقه المجتمع المصري يفي عن الحاجة إلى التسلسل على هذا النحو . ومن ثم لا يقتضي الأمر عندنا الازدواج في العمل بين البنك وبين لجنة الخطة ، ولا يستلزم الفصل بين الائتمان الطويل والمتوسط أو القصير الأجل ، ولا يتطاب التفرقة

Pierre Bauchet "La planification Française; 15 ans d'expérience" 1962 p. 98. (١)

في المعاملة تبعاً لحد أقصى معين للقرض أو الائتمان كما هو الحال في التجربة الفرنسية . فالبنوك المصرية كلها مؤمنة ، وبالتالي فهي تستطيع أن تتلقى بصورة مباشرة كل توجيهات الخطة في جملتها وتفصيلها . بل إن التنسيق الداخلي لهذه البنوك يمكن - بل نعتقد أنه يجب - أن يجمع كل أنواع التخصصات اللازمة لتقدير طلب الائتمان الموجه من المشروع - خاصة كان أو عاماً - إلى البنك . ففي داخل البنك يجب أن نجد خبير الخطة وزجل الفن المصرفي وقلم الاستعلامات . ومن ثم يصدر القرار الذي يمثل الإجابة المناسبة على طلب الائتمان من سائر النواحي ، دون حاجة إلى انتظار الأذن أو الترخيص من جهة أخرى خارج البنك . ومن ثم فلنأخذ يمكن أن نضيف إلى مزايا التجربة الفرنسية عناصر جديدة هي السرعة ، والشمول . والسرعة تفيد الحياة التجارية بغير جدال . والشمول يحقق غاية الخطة على أوسع نطاق.

بل إن المفروض - تمثيلاً مع دور البنك القيادي - ألا تقتصر إجابته على القبول أو رفض الائتمان ، بل تمتد إلى التوجيه أو القبول المشروط . والتوجيه يتضمن لفت نظر صاحب المشروع إلى حقيقة دوره في الخطة ومتطلبات هذا الدور ومدى حاجاته الائتمانية للقيام به . والقبول المشروط لا يتضمن فقط تقديم ضمانات عينية أو شخصية ، وإنما يتضمن اشتراط استخدام الائتمان المقدم على نحو يتفق مع أهداف الخطة .

٨٨ - (ثالثاً) كيفية تجميع المشروعات الخاصة الصغيرة لصلة الخطة

من المرجح أن اشتراكية القطاعين في مصر لن تسمح بوجود المشروعات الكبيرة الخاصة التي تتخذ شكل شركات المساهمة ، فتجتمع الاكتتابات من صفار المنخرين في صورة أسهم ليسيطر عليها عدد محدود من رجال المال (أعضاء مجلس الإدارة) . صحيح أنه قد يكون هناك مجال لاشتراك المال العام والمال الخاص في شركة اقتصاد مختلط إذا اقتضت الحاجة ذلك (١) إلا أن أحكام وخصائص شركات المساهمة الخاصة لا تعتبر متفقة مع ملامح

(١) وقد سبق أن اشرنا إلى ذلك في مقالة هذا البحث . بند ٢٦ .

النظام الاشتراكي حتى ولو بنى على تعايش القطاعين. ومن المنطقي إذن أن تتضائل أهمية هذا الشكل من أشكال الشركات (١).

أما قوالب شركات الأشخاص بصفة عامة ، وبالذات شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة التي أدخلها المشرع المصري لأول مرة بقانون ٢٦

(١) ونحن في هذا نتفق - عرض - مع الدكتور ثروت الأسيوطي في مؤلفه عن الصراع الطبقي وقانون التجار عام ١٩٦٥ ، الذي هاجم فيه التجارة والتجار والشركات في سائر أشكالها وأنواعها هجومًا عامًا قاسيًا لا هوادة فيه . وليس القريب هو الهجوم العام ذاته ، وإنما مبررات هذا الهجوم التي لا شك أنها تمت جديدة بالنسبة إلى ما اعتاد رجال القانون أن يقرأوه . فهؤلاء ينتظرون ببطيئة الحال أن تنصب أسانيدها الهجوم على علم صلاحية أشكال هذه الشركات - موضوعيا - لاستيعاب النشاط الاقتصادي . ولكن أسانيده الدكتور الأسيوطي في الهجوم على التجارة والشركات بأنواعها تنحصر في أن النشأة التاريخية لتجارة والشركات لا تعجبه من الناحية الدينية والأخلاقية . وهو لا ينفر لما ذكره على مر القرون الطويلة عملا بالمثل السائر ومن شب على شيء شاب عليه فهو يذكر أن التجارة نشأت في القرون الوسطى حيث اعتاد تجار النسيج في فلورنسا أن يجتمعوا في حى الدعارة *Arto di Calimala* وأن يقيموا فيه (ص ٢٨) ، وأن أقدم اللوائح القديمة لقانون التجار تنبئ لذلك ولائحة حى الدعارة (ص ٢٩) . وسواء صحت هذه الوقائع أم لم تصح فإننا لا نعتقد أن ذلك كله يصلح سدا للمناداة في الوقت الحاضر بإلغاء التجارة أو القانون التجارى كما يرى المؤلف . ذلك أنه أيا ما كان السلوك الشخصى لتجار النسيج في فلورنسا في القرون الوسطى ، فقد كانت هذه هى حياتهم الخاصة التي لا يصح لنا أن نخوض فيها بعد كل هذه القرون وتجريم التجارة لهذا السبب وحده حتى وقتنا هذا يبدو مبالغ فيه .

ونفس هذا المتعلق نجده في البحث التاريخي لسائر الشركات . فهو يسمي شركات الأشخاص «شركات الربا» (ص ٩٤) . وشركة المحاصة هى «الشركة الربوية المستورة» (ص ١٠٤) . وشركة التوصية البسيطة هى «الشركة الربوية العلنية» . أما شركات المساهمة فتاريخها ينقسم إلى مرحلتين : المرحلة الاستعمارية والمرحلة الاحتكارية (ص ١٠٧) . بل لقد امتد البحث في شركات المساهمة إلى حد البحث التفصيلي في تاريخ نشأة بعض هذه الشركات على وجه التحديد كشركة الهند الشرقية (ص ١١٣) ، والشركة الأفريقية الملكية (ص ١١٥) وشركة ستاندرود أويل (ص ١٢٦) . وهى شركات يبدو أنها ارتكبت من الآثام ما يتولى له الجحيم .

ومع ذلك ، فالواقع أن نظرتنا إلى الشركات في الوقت الحاضر يجب أن تنحصر في مدى ملائمتها كأدوات - مجرد أدوات قانونية - ومدى صلاحيتها لتركيز الجهد وتجميع المال الخاص لقيام بالمهدف الانتاجى في ظل الخطة . ودراسة صلاحية أشكال الشركات القائمة في الوقت الحاضر ، ومدى نجاحها في القيام بعملية التجميع هذه هى أهم ما يجب أن ننبه به . أما البحث في التاريخ القديم لهذه الشركات وكيفية استعمالها في العصور الرأسمالية ، وبيان الآثام التي ارتكبت بواسطتها على مر العصور القديمة ، فهو ترف لأوقات الفراغ .

لسنة ١٩٥٤ (وهي أقرب إلى شركات الأشخاص) . فهي التي ينبغي أن تكتسب أهمية كبيرة في المرحلة المقبلة كأدوات قانونية صالحة لتجميع وتركيز جهود القطاع الخاص حتى يسهل ربط هذه الجهود بالخطة . ذلك أن المشروعات الفردية الصغيرة أو الصغيرة جداً ، يصعب في غالب الأمر الاستفادة منها على نحو مرسوم وأوضح ، خاصة إذا كانت مبعثرة على غير تنظيم أو ضرورة ، إذ يصعب ربطها بالخطة أو تتبع جهودها بواسطة هيئات المتابعة . ومن ثم فإن هناك مصلحة واضحة في تجميع هذه المشروعات الفردية الصغيرة كلما أمكن ذلك ، في صورة مشروعات متوسطة . والمشروع الخاص المتوسط يعد في نظرنا هو المشروع النموذجي في نظام تعايش القطاعين . فهو كبير بما فيه الكفاية لكي يؤدي دوراً واضحاً ، ولكي تراه هيئات المتابعة وتتعبه في أداء هذا الدور ، وهو في نفس الوقت أصغر من أنه يثير - على أي حال - مشكلة سيطرة أو احتكار من أي نوع . وهو - أي المشروع الخاص المتوسط - يستطيع إذا أعطيت له الامكانيات الائتمانية والمادية اللازمة - أن يقوم بدوره في منافسة مشروعات القطاع العام ومعاونتها على النحو الذي سبق بيانه .

ولذا فالتأنيد حول اشتراكية كبلغاريا لا تقتصر على مجرد الاحتفاظ بالأشكال القانونية لشركات الأشخاص بأنواعها وذات المسؤولية المحدودة والجمعيات المدنية في نطاق النشاط الاقتصادي الخاص ، بل إن المشرع البلغاري يهتم بصفة إيجابية بتشجيع التعاونيات (cooperatives) سعيًا وراء تركيز الجهود الفردية وتجميعها . وقد عبر الدستور البلغاري صراحة عن هذه الرغبة في المادة ٩ . بل إن المشرع البلغاري يسهل عملية ادماج الجمعيات التعاونية ذاتها حتى تدخل في وحدات تعاونية أصلب عوداً وأكثر قابلية للحياة ، وذلك بقانون خاص صدر في ١٩٤٧ بعنوان :

“La facilitation de la fusion des associations coopératives.”

ونظراً لقانون التعاونيات الصادر في أول ديسمبر ١٩٤٨ نموذج هذه

الجمعيات على نحو يجعلها — رغم أنها من قبيل النشاط الخاص ورغم خضوعها صراحة لقواعد القانون الخاص ، مرتبطة بالخطة العامة للدولة (١) .

ولعل أول الخطوات الإيجابية التي نخطر على بال الباحث هي خطوة إعادة تنظيم شركات التضامن والتوصية البسيطة على نحو يخلصها من العيوب المشهورة عنها منذ صدور التقنين التجارى عام ١٨٨٣ ، وجعل القيد فى السجل التجارى شرط ميلاد الشخصية المعنوية . ويجب أن يتضمن هذا التنظيم كل جديد نستمدّه من الأساس النظرى الاشتراكى للمجتمع حتى نصل بهذه الشركات إلى أقصى حدود الملاءمة للنظام الذى تعيش هذه الشركات فى ظله .

كذلك يجب أن تصدر القوانين التى تنظم عملية ادماج شركات التضامن والتوصية البسيطة على نحو مبسط يؤدى إلى تشجيع هذا الادماج كلما أمكن ذلك (٢) .

وإذا كانت شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة تغطى بشعبية واسعة فى بلادنا ، فإن الشركة ذات المسؤولية المحدودة — ولعل ذلك بحكم أنها حديثة أو لجدّة قواعدها وصعوبتها إلى حد ما — لازال الالتجاء إليها قليلا ، رغم أنها تعتبر فى نظرنا أنسب للأشكال لتجميع نشاط أفراد القطاع الخاص . فهى — على خلاف سائر الأشكال الأخرى — توفر للشركاء فيها ميزة المسؤولية المحدودة مع ميزة الاشتراك الإيجابى فى الإدارة . وتسمح بتداول الحصص فى حدود . ولا تنتهى بوفاة الشريك أو اغفاله . وبالتالي

(١) أنظر

H. PUGET "Les nationalisations en France et à L'Étranger" Sirey 1958 p. 153 ets.

(١) ومن المناسب وضع نماذج لمقد شركة التضامن ولقد شركة التوصية ولعقد الإدماج تتضمن القواعد البسيطة المادلة التى تضمن حقوق الشركاء فى مواجهة بعضهم البعض ، فى صياغة واضحة لا تستعصى على فهم الرجل العادى ، لا تثير إشكالات تفسير أو أزمة ثقة بين الشركاء ، وبالتالي تنهى لشركة أسباب الاستقرار .

فان فيها من عناصر الحركة والحياة ما يجاوز سائر شركات الأشخاص. وهى من ناحية أخرى ، قادرة على أن تستوعب حتى الشركاء الذين لا ترتفع بينهم درجة الثقة المتبادلة إلى حد المسؤولية الشخصية التضامنية .

والاقبال على هذا الشكل المناسب يتطلب فى المرحلة القادمة جهلاً إيجابياً من جانب هيئات المتابعة ، سواء فى التوجيه أو فى اعداد الكادر التنظيمى المناسب للتجميع ، أو حتى فى التوسط بين الشركاء لابرار عقد الشركة ذات المسؤولية المحدودة (١) .

ولا يمكن تجاهل صعوبة الدور الذى يجب أن تقوم به هيئات المتابعة فى هذا الصدد ، وحاجتها إلى كثير من الوعى والمرونة والصبر . الا أنه لا شك أن ذلك هو الذى يمكن أن يبيء الظروف الطبيعية لتنمو الاقتصادى السليم لنشاط القطاع الخاص بعيداً عن العزلة والانحراف .

٨٩ - (وابعاً) التعاقد ، والأمر الإدارى للقطاع الخاص :

وبالإضافة إلى ذلك كله فان هناك وسيلتين هامتين من وسائل ربط القطاع الخاص بالخطه ، تتميزان بأنهما قد اجتازا بنجاح تجربة التطبيق العملى :

١ - ففي فرنسا ، يذكر لنا بيير بوشيه (٢) ، أن الدولة تلجأ إلى صور مختلفة من التعاقد مع مشروعات القطاع الخاص الهامة ، حين تطلب منها القيام ببرنامج انتاج محدد تتطلبه الخطه ، فتتقدم بمقابل مادى يتخذ صوراً مختلفة : كأن تضمن قرضاً عاماً يعرضه المشروع الخاص للاكتتاب أو تمنحه

(١) فإذا افترضنا أن هيئة المتابعة لاسطت - من بيانات السجل التجارى - عدداً مباشراً من المشروعات الفردية الصغيرة تقوم بنوع واحد من النشاط فى إقليم واحد ، فلا بأس أن تتولى عرض أمر التجميع على ذوى الشأن فى هذه المشروعات . فتقدم لهم الشكل المناسب والقواعد العادلة والضمانات المناسبة ، وتتولى بإشرافها ، اذابة جو الشك بين الشركاء الجدد .. وهكذا .

(٢) المرجع السابق الإشارة اليه ص ٩٨ .

امتيازات أو إعفاءات خاصة . كذلك تقرر الدولة منح إعانات مبنية للمشروعات الخاصة التي يقيمها أصحابها في مقاطعات مهجورة ، حتى تقوم بتعويض النقص في الربح الذي تتحمله هذه المشروعات . وهي تفعل مثل ذلك أيضاً بالنسبة للمشروعات التي تقام في المناطق الخطرة . وتلجأ إلى الإعفاءات الضريبية عند محاولة توجيه إنشاء الصناعات المطلوبة في الأماكن التي تحددها الخطة . وتشارك الدولة في تمويل الصناعات الجديدة التي تحتاج إلى التشجيع . وتلجأ الدولة كذلك إلى إبرام عقود المعاوضة العادية مع المشروعات الخاصة تدفع بمقتضاها ثمن ما تكلفها به من برامج البحث الفني أو الاستثمار التي تدخل في اختصاصها وتم الاقتصاد القوي .

وأول ما يتبادر إلى الذهن عند إبراز هذا الأسلوب التعاقدى هو أن الدولة الاشتراكية ليست في حاجة إلى أن تلجأ إليه ، وأن الخطة ذات سلطان آمر على القطاعين معاً ، سواء اتخذت أوامر الخطة شكل القانون أو القرار الإداري . وهو قول صحيح . ولأنه كذلك ، فإن هذا الأسلوب التعاقدى الذي يعد أساس التعامل مع القطاع الخاص في البلاد الرأسمالية ، يصبح مجرد أسلوب في ظل النظام الاشتراكي ، يمكن الالتجاء إليه حيث تبدو فاعليته . تستغني الخطة حينئذ ولا يفرض عليها فرضاً . ووجوده في خدمتها يفتح آفاق الاستفادة من التجارب المختلفة دون جمود . ومن الواضح مثلاً أن الدولة الاشتراكية حين تلجأ إلى التعاقد مع أحد المشروعات الخاصة ، فإنها لن تقف في مواجهته على قدم المساواة كتعاقد عادي ، فهي بلا شك الطرف الأقوى . ولكن إطار التعاقد يسمح لها بتفهم وجهات نظر المشروع الخاص ، كما يسمح لها بتقدير تعويضه عن الخسائر إذا اقتضح أن تنفيذه لأهدافها يتطلب منه تضحية جانب كبير من الأرباح قد لا يقوى المشروع الخاص على تحملها . ثم إن الإطار التعاقدى يبدو نابعاً من الناحية النفسية البحتة ، وبالتالي فإن فاعليته وتفوقه يتضحان حين تظل الحاجة قوية إلى درجة عالية من اتفاق الانتاج .

٢ - وأسلوب الأمر الإداري المباشر هو الأسلوب السائد في دول أوروبا الشرقية (وفي الاتحاد السوفيتي بالنسبة لمشروعات القطاع العام القائمة وحدها هناك) . ولا شك أنه الأسلوب الأساسي في النظام الاشتراكي سواء بالنسبة لمشروعات القطاع العام أو القطاع الخاص . وهو كذلك الأسلوب الأفضل حين لا يترتب على تنفيذه خسارة مالية كبيرة للمشروع الخاص ، كأن يصدر الأمر الإداري للمشروع الخاص بالتركيز على انتاج صنف معين دون آخر مما يدخل في امكانياته ، أو بالتعاقد على شراء المادة الخام التي تلزمه من مشروع آخر خصصته الخطة لانتاجها ، أو بتنسيق التعاون في توزيع السلع التي ينتجها مع المشروعات التي تنتج سلعاً مشابهة على نحو معين الخ .. ولاشك أن الأمر الإداري المصادر إلى المشروع الخاص يجب طاعته ما دام داخلاً في نطاق اختصاص الجهة التي أصدرته ، ومتفقاً مع قانون الخطة .

ويشير الأمر الإداري ، في الاتحاد السوفيتي وسائر بلاد أوروبا الشرقية مشكلة فقهية خاصة تتعلق بتحديد مصدر الالتزام التعاقدى ، إذا كان العقد قد أبرم تنفيذاً للأمر الإداري ، ويشير كاتزاروف إلى انقسام الفقه الاشتراكي بهذا الصدد (١) . فهناك رأى يؤكد أن الأمر الإداري والعقد يتخذان معاً في كل لا يتجزأ ، كمصدر للالتزام ، ولكن تاريخ نشأة الالتزام يرتبط بتاريخ ابرام العقد نفسه لا بتاريخ الأمر الإداري . وهذا هو رأى : (Jaffe, Skundin, Novitzki, Agarkoff وآخرين) . وهناك رأى آخر يعتبر الأمر الإداري هو المصدر الوحيد للالتزام ، وبالتالي يضيّق من نطاق العقد بصفة عامة كأحد مصادر الالتزام (ومن أنصار هذا الرأى في الاتحاد السوفيتي : Alexandroff وفي بلغاريا : Staloff) . وقد لا يكون الوقت قد حان بعد لادخال الفقه المصري في غمار هذه المشكلة ،

(١) في مقال له بالمجلة الشهرية للقانون المقارن بعنوان والتخطيط كشكلة قانونية » ص ٣١٤ :

“ La planification Comme problème Juridique ” — Katzarov, Rev - Intern. de Droit Comparé, 1958 p. 298.

الا أن من المناسب على أى حال أن نتذكر بصلدها ما سبق أن قلناه في مقدمة هذا البحث عن فساد التقسيم بين القانون العام والقانون الخاص . فمن الواضح أن ربط القطاع الخاص بالخطوة يتضمن اتحاداً موضوعياً مباشراً بين الأساليب العامة والخاصة في وحدة لا تتجزأ ولا تقبل التجزئة .

المطلب الثالث

ضمانات حماية القطاع الخاص في أداء دوره في الخطوة

٩٠ - قانون الخطّة ، وهيئة وتحكيم الدولة :

ليس لمشروعات القطاع الخاص ضمانات من نوع خاص ، سوى سائر الضمانات العامة اللازمة لنجاح كل أنواع النشاط الاقتصادي في تحقيق أهداف الخطّة الاشتراكية الشاملة : قانون الخطّة الذي يصدر ملزماً لجهات الإدارة ولسائر المشروعات عامة وخاصة ، وجهة القضاء (تحكيم الدولة) القادرة على الفصل في المنازعات التي تثور حول علاقات هذه المشروعات فيما بينها وعلاقتها مع جهة الإدارة ، وتضمن تحقيق التوازن اللازم لتعايش القطاعين على النحو السابق بيانه(١) ، وكذلك جهة الاشراف التي تستطيع أن تتقضى هذه المنازعات أصلاً إذا هي أحسنت اقامة هذا التوازن بين نشاط القطاعين . وعلى ذلك كله فان لمشروعات القطاع الخاص أن تلجأ لجهات الاشراف هذه ، ثم إلى هيئات تحكيم الدولة ، إذا ثار النزاع بينها وبين أحد المشروعات العامة بصلده ابرام أو تنفيذ عقد صدر بضرورة ابرامه وتنفيذه أمر ادارى ، أو إذا تعرض لمنافسة قاتلة من مشروعات القطاع العام على نحو السابق بيانه (٢) كذلك تستطيع مشروعات القطاع الخاص أن تعرض أمام جهة الاشراف ثم إذا اقتضى الأمر أمام جهة القضاء ، إذا حددت سلطات التسعير الجبرى سعراً للسعة لا يراعى الربح المعقول دون استغلال ، أو إذا منعت جهة الإدارة وصول امكانيات الانتاج إلى المشروعات الخاصة دون مبرر من أحكام الخطّة .. الخ .

(١) ما سبق بند ٧٣ .

(٢) ما سبق بند ٧٣ .

ومن الواضح أن مشروعات القطاع الخاص لن يتفاوت مركزها كثيراً عن مشروعات القطاع العام في الحقل الاقتصادي العام . فكلاهما يرتبط بالخطّة ، وكلاهما يسعى لتحقيق الأهداف العامة ، وكلاهما يستظم نفس الأساليب الاقتصادية ، ثمّ إنّهما يتمتعان بنفس الضمانات الإدارية والقانونية والقضائية في تحقيق أهداف الإنتاج على نحو متوازن مع إمكانيات كل منهما . وإذا كانت مشروعات القطاع الخاص تسعى إلى الربح الذاتي الخاص فإن هذا الربح لن يتعارض مع الأهداف العامة ، وإنما هو حافز ذاتي يخدم هذه الأهداف . ونفس هذا الحافز يمكن أن يستخدم أيضاً في غالبية مشروعات القطاع العام .

والواقع أن هذا الارتباط الدقيق بين سائر المشروعات الإنتاجية على أساس جديد هو النظام الاشتراكي الذي يحل محل النظام الرأسمالي ، هذا الارتباط هو الذي جعلنا نخصص الفصل الأول لشرح الأساس النظري الجديد الذي يعبر عن إطار القواعد الاقتصادية التي تنطبق على كل أنواع النشاط الاقتصادي .

ومن هذا الترابط الدقيق الجديد ، يتضح لنا أن نجاح النمو الاقتصادي بعد التحول الاشتراكي لا يعتمد على النصوص وحدها ، وإنما يعتمد أساساً على كيفية التطبيق ومدى كفاءة وحسن تصرف القائمين به ، وفهمهم الكامل للقاعدة الواسعة التي تضم كل الأجزاء المترابطة . فمن الجائز أن تتفرع مشكلات التطبيق فتبدو للوهلة الأولى منفصلة متباعدة تقتضي حلولاً منفصلة هي الأخرى ومتباعدة . ومع ذلك ، فإن من المؤكد أن الحلول الصحيحة لا يمكن أن تصدر إلا عن فهم صحيح للأصول العامة الجديدة ، وتقدير سليم لارتباط كل الفروع المتباعدة في جلور مرتبطة .

.. بل إن أهمية شمول نظرة القائمين بالتطبيق في فترات التحول الاجتماعي الشامل يجب ألا تقتصر على النواحي الاقتصادية وحدها ، بل إنّها يجب أن تمتد إلى جميع نواحي النمو . ولذا فقد صدق الفقيه الفرنسي روبرت جرانجر حين

اعتبر شمول النظرة هي المشكلة الأولى في تطبيق القانون في كل البلاد النامية (١) فهو يقول : «ان العمل في سبيل النمو يجب أن يكون على نفس المستوى في جميع نواحي النمو. فالنمو يجب أن تكون له صفة الشمول (Caractère global). والمعنى الواسع لصفة الشمول يتضمن أن يكون على مستوى المجتمع النامي في جميع صوره . فهو لا يقتصر حتى على الناحية الاقتصادية وحدها لا بالنسبة للأهداف ولا بالنسبة للوسائل . فتطور المجتمع كل لا يتجزأ بحيث لا نستطيع أن نفصل التطور الاقتصادي وحده عن سائر العلاقات الاجتماعية . صحيح أن أهداف النمو تعتبر في الدرجة الأولى أهدافاً اقتصادية بسبب البؤس الحال لأفراد المجتمع النامي . إلا أن المجتمعات الصناعية تحتاج في نفس الوقت إلى تحقيق أهداف ثقافية وخلقية . ولذا فانه في التطبيق ، إذا اقتصر الأمر على الزاوية الاقتصادية البحتة ، دون محاولة تغيير هيكل البناء (Structures) والعقليات (Mentalités) القائمة على التطبيق في هذا المجتمع ، فان هذا التطبيق يفشل . ونسيان هذه الحقائق هو الذي يجعل العديد من الخطط الاقتصادية لا تعرف طريقها إلى النجاح ».

الفرع الثالث

اشترك العمال في الادارة وفي الأرباح

٩١ - تمهيد : للبدا في الميثاق :

قوانين يوليو ١٩٦١ الشهيرة هي التي أدخلت المبدأ . أدخلته بتفصيلات محدلة يعرفها الجميع . وبالرغم من أهمية قوانين يوليو ١٩٦١ فانها بطبيعة الحال لا ترقى إلى مستوى الميثاق من الناحية التشريعية . ولذا فقد عبر الميثاق عن معنى دستوري جديد حين أكد المبدأ - في عمومته - بين نصوصه .

(١) وقد أبرز ذلك في مقال له بعنوان «في سبيل وضع قانون للنمو في البلاد المتخلفة

Pour un droit du développement dans les pays sous - développés"

ضمن مجموعة المقالات المهداة للميد حامل عام ١٩٦١ تحت عنوان

"Dix ans de conférences d'agregation"

فقد جعل من اشتراك العمال في الادارة وفي الأرباح حقاً دستورياً لا يجوز أن يخلو منه أى تنظيم قانونى للمشروع التجارى . وقد نص الميثاق على المبدأ في أساسه بصفة عامة إذ قرر (١) «ان العمال لم يصبحوا سلعة في عملية الانتاج وانما أصبحت قوى العمل هى مالكة لعملية الانتاج ذاتها شريكة في ادارتها شريكة في أرباحها تحت أوفى الأجور وأحسن الشروط» .

ولذا كان المبدأ قد استقر بالنص عليه في الميثاق ، فان تطبيقه قد خضع في مصر لتطور سريع ، ولذا فالتنا سنعرض أولاً لتطور وأساس اشتراك العمال في الادارة ، ثم لتطبيقات المبدأ في نظرة مقارنة سريعة . وتكلم بعد ذلك في أهم ما يثير التطبيق من مشكلات ، وأخيراً في اشتراك العمال في الأرباح .

البحث الاول

تطور وأساس مبدأ اشتراك العمال في الادارة

٩٢ - المبدأ في التطبيق :

بالرغم من حداثة تطبيق المبدأ في مصر (١٩٦١) ، فقد مر بمراحل ثلاثة تغيرت فيها قواعده ثلاث مرات (٢) . ومازال في مرحلته الأخيرة (في قانون المؤسسات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦) ، غير مستقر على وضع نهائى . من الواضح اذن أنه إذا كان المشرع قد استقر على المبدأ واعتنقه دستورياً ، فانه مازال غير مطمئن إلى كيفية التطبيق على النحو الذى يحقق أهداف المبدأ.

فقد بدأ المشرع بالقانون رقم ١١٤ في ٢٠ يوليو ١٩٦١ الذى تضمن المبدأ الاشتراكى النابع من أسس المجتمع الجديد ، فكان أول طعنة مباشرة وجهت

(١) (الباب الخامس - الديمقراطية السليمة) .

(٢) ليس هنا مجال التفصيل في شرح قواعد كل مرحلة . أنظر على وجه الخصوص : د . أكثم الخولى ودراسات في الشركات التجارية والقطاع العام ١٩٦٤ ، ود . غريب الجمال والقطاع العام ١٩٦٥ ، ود . مصطفى كمال طه «الوجيز في القانون التجارى» ج ١ - ١٩٦٦ و «دروس في القانون التجارى» ١٩٦٦ ١٩٦٧

في مصر إلى مبدأ ارتباط الإدارة بالملكية^(١). وقد سبق هذا القانون تطلعات العمال أنفسهم إذ كانت تدور في نطاق زيادة الأجور أو المزايا الاجتماعية والصحية دون أن تصل إلى المطالبة بحق الاشتراك في إدارة دفعة المشروع ذاته وإصدار القرارات المتعلقة بمستقبله وسير عجلة الانتاج فيه . هذا القانون إذن ليس مجرد صدى أو رد فعل لمطالبات عمالية محدودة ، وليس مجرد تحقيق لمصالح طبقة واحدة من طبقات الشعب هي طبقة العمال وحدها ، بل انه يطبق مبدأ اشتراكياً عاماً شاملاً ، يجعل السيطرة المباشرة على وسائل الانتاج ، للقاعدة الشعبية التي تعمل وتكافح في سبيل تحقيق أهداف الخطه الاشتراكية .

وكان قانون ١٩٦١ يمثل الخطوة الأولى : نص على تمثيل الموظفين بعضهم واحد والعمال بعضهم آخر في مجلس الإدارة الذي لا يزيد على سبعة أعضاء . وجعل مدة عضوية ممثلي العمال والموظفين سنة واحدة . لم تكن نسبة العضوية إذن ولا مدتها تسمحان بأبراز عنصر العمل في ميزان القوى داخل مجلس الإدارة . كذلك كشف التطبيق العملي لهذا القانون عن كثير من الصعوبات والثغرات^(٢) .

ويمثل قانون ١٤١ لسنة ١٩٦٣ المرحلة الثانية : مجلس إدارة من تسعة أعضاء على الأكثر ، بينهم أربعة أعضاء من العاملين (دون تفريق بين الموظفين والعمال) . ومدة العضوية سنتان . وأضاف القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ ضمانات تكفل لممثل العمال في مجلس الإدارة أداء عملهم بمأمن من التهديد ، إذ قضى بسرمان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاکات التأديبية عليهم .

أما المرحلة الثالثة فهي بصلور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ . لعل أهم ما يتميز به أنه تخلص من قيد العدد المحدد للممثلين العاملين في مجلس الإدارة.

(١) وهو المبدأ الذي يقضى بأن رأس المال وحده هو صاحب الحق في الإدارة . أما عنصر العمل فهو مجرد أجير لدى رأس المال يدين له بالتبعية والطاعة مقابل الأجر المحدد .

(٢) أنظر المراجع السابق الإشارة إليها .

فقد نصت المادة ٥٢ منه على أن يكون تشكيل مجلس الإدارة من عدد فردي من الأعضاء لا يزيد عن تسعة ، وأن يتكون من رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية ، ثم من أعضاء يعين نصفهم بقرار من رئيس الجمهورية أيضاً ، بينما ينتخب النصف الآخر من بين العاملين في الشركة .

ولا شك أن قانون ١٩٦٦ قد بدأ يستفيد من ثمار التجربة وخبرات التطبيق . ولذا فقد تميز بالمرونة وبايضاح المعنى : المرونة فيما يتعلق بالعدد . فلم يعد لازماً أن يصل عدد أعضاء مجلس الإدارة إلى سبعة أو تسعة ليكون للعاملين فيه عضوان أو أربعة وفقاً للنص ، بغض النظر عن حجم المشروع . وإنما يمكن ، وفقاً لمقتضيات الظروف ، أن يتكون مجلس الإدارة من ثلاثة فقط أو خمسة أعضاء ، فيكون يمثلوا العاملين واحداً أو اثنين . كذلك عبر القانون عن معنى جديد هو التمثيل النصفى لكل من عنصرى العمل ورأس المال . هما إذن عنصران متكافئان داخل المجلس على قدم المساواة . وعند انقسام رأى يتولى رئيس المجلس الترجيح حتى يمكن اصدار القرار .

ومع ذلك فإن قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ مازال بعيداً عن أن يمثل نهاية هذا التطور التشريعى السريع . والواقع أن هذه السرعة التشريعية (ثلاثة تشريعات متغايرة خلال ٥ سنوات فقط) تدل على التردد أكثر مما تدل على الاستقرار ، ويكاد المشرع أن يفكر بصوت مسموع . وفي هذه الظروف تكون مهمة الباحث الأولى هي ايضاح الأساس النظرى للمبدأ حتى يمكن الاسترشاد به والالتزام بمضمونه مما يمهّد لاستقرار تفاصيل التطبيق .

٩٣ - أسس المبدأ (١) النظرة الاشتراكية الجديدة للعمل الانساني :

في نظرنا أن هناك ثلاثة أسس ، مترابطة ، لا يفصل بينها في الواقع الا ضرورة الايضاح .

أول هذه الأسس هو النظرة الاشتراكية لقوى العمل . فهى كما يقول الميثاق - ليست مجرد سلعة تباع ، وإنما هى المالكه لعملية الانتاج . والانسان العامل ليس خادماً للمال ولا عبداً للآلة ، بل هو ، على التقيض ، سيد الآلة .

الكرامة الانسانية تقتضى اذن أن يعرف العامل الذى يقف أمام الآلة لماذا يعمل ، وأين تذهب المنتجات التى ينتجها ، وأن يشترك هو بنفسه فى اصدار القرارات المتعلقة بهذا الانتاج . وتتخذ الحرية الاشتراكية للانسان فى المجتمع ، داخل هذا المعنى الجديد ، عميقاً أصيلاً . إذ لا تقتصر على مجرد الانتخاب السياسى على فترات دورية قد تطول ، وانما تصبح الحرية ممارسة يومية داخل وحدات الانتاج ويكون العمل هو جوهر الحرية ، لأن العاملين ينفذون بعملهم المنتج القرارات التى أصدروها هم أنفسهم أو اشتركوا فى اصدارها .

ويترب على ذلك أن يكون قوام الوحدة الانتاجية فى المجتمع الاشتراكي ليس هو مجموعة الأموال أو الآلات التى تتركز عليها ، وانما مجموعة العاملين فيها . وقد أمكن تعريف الوحدة الانتاجية فى المجتمع الاشتراكي بأنها مجموعة من أفراد المجتمع تجمعهم شروط معينة لعملية الانتاج فى فرع معين من فروع النشاط « (١) . اشترك العمال فى الادارة بعد تحقيقاً لمعنى الديمقراطية داخل مجتمع الوحدة الانتاجية الصغيرة . وهو فى نفس الوقت تحقيق لاذابة الفوارق بين العاملين على اختلاف مراكزهم فى الوحدة وقدراتهم ، وتحقيق لمعنى المساواة الاجتماعية من أقصر الطرق وأوضحها . (٢)

٩٤ - (٢) الحافز المعنوى الهام :

والأساس الثانى مرتبط بالأول ، فهو الحافز المعنوى الذى يستند اليه . ذلك أن ديمقراطية العمل المنتج على هذا النحو هى التى يمكن أن تخلق فى نفس العامل متعة العمل (La Joie au travail) وهى متعة تجعله يرحب بأن ينتج أكثر وأحسن وأن يبذل مجهوداً أكبر دون أن يضع نصب عينيه دائماً حساب الأجر . الفارق كبير بين العامل الشريك فى الادارة

(١) د . محمد حامد دويدار «محاضرات فى التخطيط الاشتراكي» ١٩٦٥ ص ٣٩ .

(٢) كاتزاروف - نظرية التأييم - ١٩٦٠ ص ١٢٢ ، د . مصطفى كمال طه . الوجيز السابق ص ٣٠٧ .

وبين العامل الذى يقدم عمله سلعة لرأسمالى بالأجر البخس ، فيكون عمله مرقعاً من الناحية النفسية ارهاقاً مضاعفاً . ظروف العمل الاشتراكي تجعل روح التضامن مع المصلحة العامة أمراً منطقياً ، وتنمى في نفوس العمال الاحساس العالى بالأهمية والمسئولية (١) ، وتقضى على داء اللامبالاة ، وعلى العداء التقليدى بين العامل ورب العمل . ومجرد تغير الاحساس النفسى له قيمة كبرى في تغيير جو العمل كله ، حتى مع تشابه كل الظروف الأخرى (٢) .

على أنه تجدر ملاحظة أن الاستفادة الكاملة من الحافز المعنوى ترتبط بتوعية العمال ، وتنمية الاحساسات العليا في نفوسهم . وتلك إحدى مشكلات التخطيط التى منعرض لها بعد قليل .

٩٥ - (٣) تحقيق مصلحة الانتاج في المشروع :

والأساس الثالث مرتبط بالأساسين السابقين . ذلك أن مجلس الادارة الذى يشترك فيه العاملون في المشروع هو أقدر هيئات الادارة على أداء مهمته باخلاص وكفاية . والإخلاص يرتبط بالأساس الثانى . أما الكفاية فهى تستند إلى دعمتين : الأولى مستمدة من منطق الأشياء ، فالعاملون في مشروع معين يكثرون على حماية كفاية بظروفه وحاجاته بحكم الاتصال اليومي المباشر . لأن العنصر الحاسم في اعداد الكفاية اللازمة لادارة المشروع هو تغير شكل الممارسة الديمقراطية التى يتضمنها الأساس الأول . فالعامل الذى لا يمارس

(١) أنظر في مجموعة دراسات جرينيل ١٩٥٦ .

Georges Lasserre : "Aspects économiques des nationalisations Françaises" p. 31 ets

(٢) فنحن إذا افترضنا وجود مشروعين متشابهين فيما يقرانه من أجر العمال ، وأجر وسلطات المديرين ، أحدهما يسيطر عليه مجموعة ضئيلة من الرأسماليين يديرونه لمصلحتهم ، بينما يسود في المشروع الآخر احساس العمال بأن المشروع مشروعهم يديرونه أنفسهم للمصلحة العامة ، فإن هذا الفارق وحده يمكن أن يكون أساساً في تحسين ظروف الانتاج في المشروع الأخير أنظر رايمون آرون ١٨٥ درساً في المجتمع الصناعى، المرجع السابق ١٩٦٢ ص ٣١٣ وما بعدها .

الاشتراك في ادارة المشروع قد لا يجد مبرراً للاهتمام بأكثر من العمل المحدود الذى ينام به ، سواء أمام آلة معينة لا يخرج عن نطاقها ، أو في وظيفة محددة لا يعرف دورها داخل الهيكل العام لمجموع الوظائف . ولكن الممارسة الديمقراطية للادارة تضيف إلى معلومات العامل الفنية أساساً عاماً من العلم بالمشروع يهيء له كفاية عالية على حسن الادارة ، إذ يكون قادراً على ربط الجزئيات التفصيلية بالكلية العامة ، ومعالجة تطبيق الفكرة بنفسه في اطار العمل . مثل هذه الكفاية إذا ارتبطت بمستوى تقاى معين ، يمكن أن تجعل من العاملين في المشروع أقدر الناس على كشف حاجاته ووسائل تحسين الانتاج فيه وتجذب الضعاب المستقبلية التي يمكن أن تعترضه . ومن ثم يودى اشتراك العمال في الادارة إلى تحقيق المصلحة الاقتصادية من رفع مستوى الانتاج كما وكيفاً ، ويضمن حسن قيام المشروع بأداء دوره في تنفيذ اللحظة الاشتراكية الشاملة .

ومن كل ما سبق يتضح ارتباط الأسس الثلاثة فيما بينها ، وارتباطها جميعاً بالأساس النظرى العام للمجتمع الاشتراكي الجديد . فهي إذن أوسع وأعمق من أن تكون مجرد منحة أو امتياز للطبقة العاملة . وبالتالي لا يجوز أن تمارس على هذا الاعتبار . بل ان أى تشريع يتعرض لعملية تنظيم اشتراك العمال في الادارة يجب أن يستهدى بهذه الأسس الثلاثة المرتبطة بجوهر النظرية الاشتراكية .

المبحث الثاني

أهم تطبيقات المبدأ

٩٦ - تمهيد : صور عديدة وأسس مختلفة :

مبدأ اشتراك العمال في ادارة المشروعات (العامة أو الخاصة) كاد أن يصبح هو الآخر ظاهرة عالمية . ذلك أن عدداً كبيراً من الدول أخذ يفسح لعمال المشروع دوراً في الادارة يتفاوت في أهميته . ولذا فإن هذا الموضوع يعد من أخصب موضوعات البحث في القانون المقارن وأدقها ، إذ الأمر

لا يقتصر على اختلاف الصور المتعلقة بدرجات التمثيل أو بمهمة ممثلي العمال ، بل انه يمتد إلى الأسس ويرتبط بجذور النظام الاجتماعي الذي تركز عليه هذه الصور .

فاشتراك العمال في الادارة قد يتخذ في ظل النظام الرأسمالي صورة الاستجابة لمطالبات عمالية ، بل قد يستند إلى محض مساهمة العمال في رأس مال المشروع ، أى إلى تحويل العمال إلى رأسماليين ثم اشراكهم في الادارة على هذا الأساس الجديد . وقد يستند اشراكهم في الادارة إلى اعتبار مصالحهم الخاصة وحدها في مجلس يمثل المصالح المختلفة . وقد يستند إلى هدف رعاية مصالح العمال كطبقة من الناحية الاجتماعية . وقد يكون الاشتراك استشارياً بحيث لا يهدف الا إلى مجرد الاستفادة من خبرة العمال المستمدة من العمل في المشروع عندما يشاء ذلك مدير المشروع .

أما الصور فهي عديدة ، تبدأ من مجرد الرأي الاستشاري البحت ، وتنتج إلى تمثيل العمال في مجلس الادارة بأقلية من المقاعد (Co - gestion de caractère minoritaire) . ثم إلى التمثيل النصفى (Co - gestion a forme paritaire) (ويصل إلى الادارة الذاتية العمالية الكاملة كما هو الأمر في يوغوسلافيا . كذلك قد يكون الاشتراك العمالي في الادارة وقت اتخاذ القرارات أو في صورة اشراف لاحق عليها . وتتفاوت درجات قوة الزام القرارات التي يشترك العمال في اصدارها . وقد يكون لهم حق الفيتو في حالات معينة . وقد يتحدد نطاق قراراتهم الملزمة في حدود معينة لا تتجاوزها كالمشؤون العمالية مثلاً أو اعتبارات الأمن وظروف العمل داخل المصنع .. الخ (١)

ولا يعنينا ، في مجال الكلام عن الأساس النظري للمبدأ ، أن نعرض لتفاصيل هذه الصور التطبيقية ، وإنما يعنينا ردها إلى الأسس المختلفة التي تستند إليها . وهي اما أن تكون :

X avier Herlin " Les expériences allemandes de cogestion - techniques (١) et réalisations " Paris 1960 p. 22 ets.

- ١ - مجرد الاستفادة من خبرة العمال لمصلحة المشروع ذاته . أو
- ٢ - تمثيل العمال لرعاية مصلحة خاصة . أو
- ٣ - تمثيل العمال تحقيقاً للديمقراطية الاقتصادية بجعل الملكية الاشتراكية تحت السيطرة الفعلية للشعب العامل .

٩٧ - (١) خبرة العمال في خدمة المشروع :

وذلك عن طريق الاقتراح وابداء الرأي الاستشاري . والرأي الاستشاري هو بغير شك أضعف الادوار التي يمكن أن تناط بالعاملين في داخل المشروع . والصورة التي يتخذها تكاد تكون أقرب الصور إلى المشروع الرأسمالي الذي يضع العمل في مكان التابع الأجير لا الشريك . ومن الطريف أن يكون نموذج الدول التي تأخذ بهذا الأساس هو الاتحاد السوفييتي الذي يستند سياسياً واجتماعياً إلى فكرة دكتاتورية الطبقة العاملة (١) وبالرغم من كل اتجاهات التطور الحديث هناك إلى اللامركزية وإلى ازدياد دور العمال فإن الاتحاد السوفييتي مازال يأخذ بنظام الادارة الادارية المحضة للمشروعات (gestion administrative) ، فالسلطة داخل كل مشروع سوفييتي مركزة في يد مدير المشروع ، الذي يخضع بدوره لجهات الادارة سواء محلية أو مركزية خضوعاً شبه كامل . أما العمال فيمارسون دوراً استشارياً بحثاً من خلال تشكيلاتهم النقابية ، إذ ليس لهم الحق المناقشة فيما بينهم ثم حق تقديم توصيات فيما يتعلق بمشاكل الانتاج بناء على خبرتهم العملية خون أن يكون لتوصياتهم قوة الزام (٢) .

(١) راجع في تفاصيل تناقضات المركز الاجتماعي للطبقة العاملة (البروليتاريا) في الاتحاد السوفييتي مع مبدأ دكتاتورية البروليتاريا الذي يعتنقه سياسياً ، مؤلفنا وفي الاشتراكية العربية سنة ١٩٦٧ ص ١٢٤ به ٥٤ .

(٢) راجع فلاديمير ايغانوفيتش والنشاط التجاري للدولة محاضرات الدكتوراه في الجامعات المصرية ١٩٦٢ / ١٩٦٣ ص ١٧٨ . ونفس هذا الأساس نجد في هنغاريا وألمانيا الديمقراطية وبولغاريا وتشيكوسلوفاكيا - المرجع السابق ص ١٨١ وما بعدها .

ولا شك لدينا أن تلك المساهمة العالية المتواضعة غير ذات قيمة حتى في تحقيق الهدف المحدود الذي قصد اليه منها . فقد سبق أن رأينا أن مصلحة الانتاج ترتبط بالأساس الديمقراطية وبالحافز المعنوي للعامل ، بحيث لا تستقيم وحدها بهذا الرأي الاستشاري الضعيف . ولذا فإن شعور العامل في الاتحاد السوفيتي (وفي البلاد التي تنهج نهجه) نحو الآلة ونحو الانتاج لا يختلف عن شعور العامل الرأسمالي الا قليلا . فهو يدين بالخضوع ويحكمه قانون الحروف من الجزاءات التأديبية . وتلك حالة نفسية لا تتحقق مناخ الاقتراح ولا تنبت الفكرة الجديدة التي تدفع صاحبها إلى التقدم بها لمصلحة المشروع . وذلك فضلا عن أن كون الرأي المقدم مجرد رأي استشاري لا قوة فيه ولا الزام ، يبطئ هم أصحاب الرأي . ويؤيد ذلك أنه حتى في يوغوسلافيا - وهي التي تأخذ أصلا بمبدأ الادارة العمالية الذاتية - رأت ادخال حتى الاقتراحات الفردية (*Les propositions individuelles*) بصفة عامة ، بحيث يستطيع أى عامل أن يقدمها حين يشاء لهيئة الادارة العمالية ، ولكن دون الزام على الهيئة بدراستها أو الاجابة عليها . ويقرر ايفانوفيتش (١) ، أن هذا الحق نادر الاستعمال لأنه لا توجد عوامل حفز العمال على استعماله .

٩٨ - (٢) تمثيل العمال لرعايه المصالح العمالية الخاصة :

وتطبيقات هذا الأساس هي الأكثر انتشاراً . ومنطقه منطق رأسمالي ، بغض النظر عن أهمية الأهداف التي يمكن أن يحققها للعمال كطبقة تعانى من استغلال وتحكم الرأسمالية ، إذ هو منطق المصلحة الطبقيّة الخاصة للعمال ، بل انه يستثير احساس العمال بالمصلحة الطبقيّة بحيث تأتى في اعتبارهم قبل أية مصلحة أخرى ولو تعلقت بالانتاج لمصلحة الشعب كله . وهو احساس شديد الخطورة على التطبيقات الاشتراكية بصفة عامة . ولذا فانه إذا كان طبيعياً أن نرى تطبيقات هذا الأساس في البلاد الرأسمالية ، فان من الخطر أن يتسرب -

(١) المرجع السابق ص ١٦٩ .

متخفياً وراء النبل الظاهري لاهدافه - إلى التطبيقات الاشتراكية . والتسرب هنا لا يحدث فقط في بعض النصوص التشريعية الصريحة ، وإنما يمكن أن يحدث أيضاً ، بغض النظر عن النصوص ، في واقع احساس العمال المشتركين في الادارة ، إذ يعتقدون أن مهمتهم الأساسية هي مجرد رعاية مصالح العاملين (التأخين) في مواجهة المشروع .

والأخذ بهذا الأساس جاء في وقت مبكر ، تلبية للمطالب العمالية التي مارست ضغطها للحصول على بعض حقوقها في مواجهة الرأسمالية الغربية ، فكان اشتراك العمال في ألمانيا منذ عام ١٨٤٨ . ثم جاء دستور فيمار عام ١٩١٩ ليؤكد المبدأ ، وقانون ٤ فبراير ١٩٢٠ لينظم مجالس وحدات الانتاج العمالية . ألغاه هتلر ثم أعيد عام ١٩٤٦ في ألمانيا الغربية بعد انقلى بوتسدام . وينظم هذا الاشتراك في الوقت الحاضر قانون ٢١ مايو ١٩٥١ و ١٤ أكتوبر ١٩٥٢ الذي ينظم مجالس المشروع *Conseils d'établissement* تمثل عمال المشروع في مواجهة رب العمل (١) . وأهم عمل هذه المجالس ينحصر في المطالبات العمالية والاتفاقات الجماعية مع رب العمل . وعلى نفس هذا النمط أنشئ في فرنسا لجان المشروع (*Comités d'entreprise*) لتحسين أحوال العمال وإدارة الأعمال والجماعات الاجتماعية لهم ، وذلك بالقرارات الوزارية في ٣١ يوليو ١٩٤٦ و ٢٠ مايو و ١٧ سبتمبر ١٩٥٥ (٢)

ولا تخرج عن هذا الأساس صورة التمثيل الثلاثي في مجلس الادارة الذي أخذ به في بعض المشروعات العامة في فرنسا ، فهي مجرد تمثيل لمصالح خاصة : $\frac{1}{3}$ من المتفعين أو المستهلكين و $\frac{1}{3}$ من العمال و $\frac{1}{3}$ يمثل الدولة (٣) ولا يغير من الوضع بطبيعة الحال اضافة عنصر رابع يتضمن ذوى الكفاية

(١) Michel Despax "L'entreprise et le Droit" Paris 1957 p. 287 ets.

وكذلك ايفانوفيتش المرجع السابق ص ١٧٤ وما بعدها .

(٢) التفاصيل في

A. G. Delion "Le statut des entreprises publiques" Paris 1963 p. 124 ets. et 168 ets.

(٣) راجع نفس المرجع السابق ص ١٢٧ .

تحت اسم (Personnalités Competentas) كما حدث بالنسبة للبنوك الفرنسية المؤتممة وشركات النقل البحري والجوى .

في إنجلترا أيضاً نظليات مشابهة ، بالنسبة لبعض المشروعات المؤتممة على وجه الخصوص ، حيث أنشئت لجان مختلطة (Comités mixtes) تمثل فيها مصالح العمال . كما أنه توجد لجان أخرى تمثل مصالح المستهلكين (١) .

كذلك حاولت بعض المشروعات الخاصة في إنجلترا وفي فرنسا اشراك العمال في الادارة ، وذلك بمساهمة العاملين في رأس مال الشركة مما يخولهم حق الاشتراك في الادارة بوصفهم مساهمين . أنشئ هذا النظام في فرنسا منذ قانون ٢٦ أبريل ١٩١٧ تحت اسم : (Société a participation ouvriere) وعرفته إنجلترا كذلك في بعض مشروعاتها الخاصة باسم (Co - partenership) وقد أخذ بهذا النظام في مصر في بنك الجمهورية عام ١٩٥٧ وفي الشركة العامة لانتاج الحماريات والفخار (سنورناجا) .

ولازال هذا اللون من المساهمة العالية ينتمى إلى الأساس الطبقي ، بل هو أكثر استناداً إلى الطبقية الرأسمالية . فهو تطبيق مباشر لمبدأ ارتباط الادارة بالملكية . ثم هويوهم العمال بأنهم قد أصبحوا يمتلكون نفس سلاح الرأسمالية يواجهون به المجتمع ، بينما هم في الحقيقة أضعف به من أن يقاوموا - داخل المشروع - أسلحة الرأسماليين الحقيقيين . وتتحد مصالح هؤلاء وهؤلاء في طلب المزيد من الأرباح بغض النظر عن مصلحة المجتمع (٢) .

(١) مثال :

Industrial Coal Consumers; Domestic Coal Consumers Council; Air Transport Advisory

رابع فلاديمير إيفانوفيتش المرجع السابق ص ١٧٧ .

(٢) وهذا اليوم يقع فيه بعض المتخصصين في ظل النظام الاشتراكي . مثال ذلك ما جاء في دراسة قدمها د . محمد ماهر عليش بعنوان «مشاركة العمال في ملكية المشروع» بالهيئة المصرية للعلوم السياسية عدد مايو ١٩٦٥ ص ٤٧ وما بعدها . فقد أشاد الدكتور عليش بنتائج هذا النظام المطبق في الشركة الانجليزية : The South metropolitan Gas منذ عام ١٨٩٤ . ثم نادى بضرورة تطبيقه في شركائنا (ص ٥٧) ، وحتى يتيسر ربط عمالها بعمله انتاجيا مع حشد جهودهم وشجعهم واثارة اهتمامهم بالهوض بهذا الانتاج كما ونوعا . ومثل هذا الخلط يدل على أهمية وضوح الأساس النظري لمجتمعنا وضوحا كاملا قبل التمرس لمواجهة التطبيق .

ومجموعة التطبيقات التي تستند إلى أساس تمثيل مصالح العمال الخاصة هي - على اختلاف ألوانها - ذات عيب جوهري مشترك يستعصى على الإصلاح رغم ما بذل فيه من جهد طويل في البلاد التي أخذت به . هذا العيب هو أن منطق الاشتراك يفرض أن تسود في هيئات الإدارة روح المطالبات الخاصة ، وأن تنقسم هذه الهيئات إلى فئات مستقلة متنافرة لا يشعر أى منها بالولاء للمشروع أو للمصلحة العامة ككل . ويكون اختيار هذه الفئات (خاصة عندما يكون الاختيار عن طريق الانتخاب من بين ذوى المصلحة) مستنداً إلى مجرد توسم القدرة على المشاكسة والاصرار على المطالبة بمزيد من المزايا الخاصة بغض النظر عن سير المشروع أو الانتاج فيه . وتشيع بين هذه الفئات وتمثلها روح عدم المسؤولية ، وتتعلل القرارات الجادة ولا تصدر الا القرارات السيئة . ويصبح من الخطأ الاعتماد على هذه الهيئات أو المجالس لمباشرة عمل سريع مؤثر من أعمال الإدارة ، فهي في النهاية ليست الا لجان للمطالبات (Comités de revendications) (١) .

ورغم الجهود المضنية التي بذلت في محاولة بث روح التعاون داخل المجالس المختلطة ، فقد ذهبت الجهود سدى ولم يكن لها الآن تذهب سدى . ذلك أن داء هذه المجالس يكن في أعماق أساس وجودها . لا غرابة إذن في أن كثيراً من هذه البلاد - تحت ضغط الضرورة - لجأت إلى سلب سلطة الإدارة الحقيقية من هذه المجالس ، مع الاحتفاظ بها كمجرد شكل (٢) .

(١) تفصيل أكبر في المؤلفات الآتية : مؤلف أ. ج. دي ليون السابق ص ١٢٥ وما بعدها وجان دينيس بريدان والمشرحات العامة وشبه العامة والقانون الخاص « للرسالة السابقة ص ١٨٤ وما بعدها وص ٢٣٤ وما بعدها . وكذلك ميشيل ديباكس السابق ص ٢٩٢ وما بعدها وكذلك :

Georges Bouquet "La direction et le contrôle des sociétés nationales d'assurances" Travaux du 3e Colloque de Facultés de Droit (Grenoble) 1956 p. 169 et 174 etc.; R. Houin "La gestion des entreprises publiques et les méthodes de dr. Com." Archives de Philosophie du Droit 1952 p. 93 etc.; Joseph Hamel "Les nationalisations des grandes banques de dépôts." Droit Social 1950 p. 7 etc.

(٢) جان دينيس بريدان السابق ص ٢٣٦ .

٩٩ - (٣) الأساس الاشتراكي لمساهمة العمال في الادارة

وهو الأساس الذي أكدته الميثاق بوضوح حين ذكر أن قوى العمل قد أصبحت هي المالكة لعملية الانتاج . وحديث الميثاق عن قوى العمل لا يعنى فئة أو طبقة معينة ، وإنما يعنى كل قوى الشعب العاملة ، أى سائر أفراد الشعب . العامل الذى يشترك فى ادارة مصنعه لا يفعل ذلك اذن لمصلحة نفسه ، ولا لمصلحة الفئة التى ينتمى اليها ، وإنما لمصلحة الشعب كله . وهو فى ذلك أشبه بعضو المجلس النيابى المنتخب الذى يمارس الحقوق السياسية لا لمصلحته هو ، ولا لمصلحة ناخبيه فى دائرة انتخابه ، وإنما باسم الشعب ولمصلحة الشعب كله دون تمييز أو تفریق . هذا هو الأساس الوحيد الذى يمكن أن يستقيم فى ظل النظام الاشتراكي . وهو الذى يرتبط به الحافز المعنوى وتحقق به مصلحة الانتاج على النحو الذى سبق بيانه (١) .

ولعل أبرز النماذج التى تستند إلى الأساس الاشتراكي نظام الادارة العمالية الذاتية الذى ظهرت بوادره منذ ١٩٥٠ فى يوغوسلافيا ، وتكاملت قواعده منذ القانون الأساسى الصادر فى ١٣ يناير ١٩٥٣ . وجاء دستور يوغوسلافيا الجديد عام ١٩٦٣ ليزيد معالم الادارة العمالية الذاتية وضوحاً وتأكيداً وحماية ، مستفيداً من خبرة التجربة والممارسة خلال سنوات التطبيق.

والواقع أنه بغض النظر عن تقدير مدى نجاح التطبيق العملى لهذا النظام ومدى استناده الفعلى إلى الأساس الاشتراكي (٢) ، فإن الدستور اليوغوسلافى

(١) بنود ٩٤ و ٩٥ و ٩٥ .

(٢) الواقع أن هذا النظام له جوانبه الإيجابية والسلبية كما أنه تعرض أيضاً للتعديل والتطوير . وليس هنا مجال التفصيل . يكفى أن نشير إلى هيكله العام . فهو يرتكز على القاعدة العمالية الكبيرة : مجلس العمال (Le Conseil ouvrier) بالانتخاب من عمال المشروع . ويمكن أن يصل عدد أعضائه إلى ١٢٠ عاملاً ، كما أنه يتضمن كل عمال المشروع إذا لم يتجاوز عددهم ٣٠ عاملاً . وهو السلطة العليا (رئسان المشروع) يختص بالمسائل الجوهرية كوضع اللائحة أو رسم خطة المشروع أو الميزانية الخ . وهناك لجنة الادارة (Le Comité d' administration) وتتكون من ٣ إلى ١١ عضواً ينتخبهم مجلس العمال . وتقوم لجنة الادارة بالوظائف التنفيذية وتطبق =

قد عني بإبراز هذا الأساس إلى حد المغامرة بخلق نوع جديد من الملكية القانونية أسمها بالملكية الشعبية أو الاشتراكية (*La propriété sociale*) وجعلها ، مع الادارة العمالية النابتة ، أساسين متكاملين للنظام الاجتماعي والاقتصادي ليوغوسلافيا ، ومن ثم أساسين للنظام اليوغوسلافي على وجه الاطلاق .

وفكرة الملكية الشعبية أوضحتها الدستور اليوغوسلافي الجديد (١) . وهي تختلف عن الملكية العامة للدولة في أنها تعبر عن علاقات قانونية جديدة أكثر مما تعبر عن الاختصاص بالشيء المملوك . (فجوهر الاختصاص بذوب بين كل أفراد الشعب) ، وفي أنها ترتبط ارتباطاً لا يقبل الانفصام بالادارة الذاتية العمالية . فالعمال أيضاً نصيب من هذه الملكية الشعبية على وسائل الانتاج التي يقومون بإدارتها . ولكن الملكية هنا أيضاً لا تتضمن طابع سيطرة المالك على الشيء ، على نحو ما هو معروف عن الملكية . فالملكية الشعبية ليست اذن الا مجرد أساس قانوني تنفرع عنه مجموعة من الحقوق والواجبات المحددة للعمال ولسائر أفراد الشعب ، ولذا فقد قيل بأن هذه الملكية الشعبية هي في جوهرها إلغاء الملكية بمعناها التقليدي المعروف . وأياً ما كان الأمر - ملكية أو لا ملكية - ، فان كل الأهمية تركز بطبيعة الحال في تحديد الحقوق والواجبات العمالية التي تنفرع عنها . وهذه قررها الدستور اليوغوسلافي (م ٩ منه) وأهمها حق العمال في الادارة لمصلحتهم ولمصلحة مجموع الشعب (*La Communauté Sociale*) في نفس الوقت . ومسؤوليتهم عن هذه الادارة في مواجهة الشعب .

مقرارات مجلس العمال ، وهي مستولة أمامه الخ . ثم المدير (*Le directeur*) ويتم تعيينه بواسطة اللجنة الشعبية المحلية التي يقع في دائرتها موطن المشروع (*Le Comité populaire de la Commune*) . وهي التي تملك عزله . ولذا فان المدير يعتبر الممثل لسلطة الدولة . الا أن نظامه خضع لتطوير يهدف إلى التوفيق بين وظيفته وبين مبدأ الادارة العمالية الذاتية للمشروع . وقد صدر بالفعل قانون للانتخاب عام ١٩٦٤ ينص على أن مجلس العمال هو الذي يتولى تعيين المديرين بواسطة مسابقة عامة وبناء على ترشيح لجنة المسابقة . راجع التفصيلات في ايفانوفيتش محاضرات سنة ١٩٦٣ / ١٩٦٤ وكذلك ستويان بريتنار محاضرات عام ١٩٦٤ / ١٩٦٥ .

(١) المقدمة : 8 art. III Section

وأيا ما كان الرأى فى مدى وجاهة وتماسك فكرة الملكية الشعبية الجديدة، فلمنّها على أى حال تتضمن ايضاحاً كاملاً للأساس الاشتراكى للإدارة العمالية . فهى ترفع العامل عن مستوى مصالح الطبقة إلى مستوى مصلحة الشعب كله : بوصفه المالك ملكية اشتراكية لوسائل الإنتاج . وتلتقى فى ذلك بتفسير الميثاق لمشاركة العمال فى الإدارة بأن قوى العمل هى المالكة لقوى الإنتاج .

للبعث الثالث

مشكلات تطبيق المبدأ

١٠٠ - تمهيد - المشكلات الأساسية :

مشكلات تطبيق المبدأ كثيرة . بعضها خطير يكاد يشكك فى جدوى المبدأ ذاته . وغالبيتها لا تختمل الانتظار . ولعل هذا هو الذى أدى إلى تكرار تدخل المشرع فى فترات متقاربة لا فى الجمهورية العربية وحدها ، وإنما فى غالبية البلاد التى طبقت المبدأ ، كما أدى إلى تعدد أشكال التطبيق واختلافها زماناً ومكاناً .

وهى مشكلات تترد إلى أنواع ثلاثة : الأولى تتعلق بتحديد مفهوم الإدارة ومدى اختصاص العمال بها ومسئوليتهم عنها . والثانى يتصل بوضوح الأساس الاشتراكى لإدارة العمال . أما الثالث فيتصل بكفاءة العمال وقدرتهم الذهنية والخلقية على الاضطلاع بهذا العبء .

١٠١ - (١) - تحديد مفهوم الإدارة العمالية :

لكى يكون هناك اشتراك عمالى فى الإدارة ، لا بد أولاً أن تكون هناك «إدارة» للمشروع تسمح بهذه المشاركة . تلك قضية بدئية ومع ذلك تكاد تكون أهم مشكلات تطبيق المبدأ .

فالملاحظ أن كثيراً من البلاد التى أعلنت تطبيق المبدأ (سواء على الأساس الاشتراكى أو الرأسمالى) أعلنته وهى تخشى مغامرة التخلي حقيقة عن مسؤولية

ادارة مشروعاتها العامة ، بواسطة خبرائها وأجهزتها المتخصصة . وبالتالي فهي تركز على ألا تعطى العمال الا مظهر الحق في الادارة دون الحق نفسه . وقد لا يكون ذلك عن سوء نية ، فهو في الأغلب راجع إلى عدم الثقة الكافية في الادارة العمالية .

ولذا فان المشكلة هي أن هذه البلاد تريد أن تعطى ادارة المشروعات للعمال ، وتريد في نفس الوقت أن تحتفظ هي بكل سلطات الادارة. وهذه كما هو واضح - رغبة مزدوجة متناقضة منطقياً ومستحيلة عملاً . ومحاولة تحقيق هذه الرغبة المستحيلة تثير مجموعة من المشكلات . لعل أول ما يتبادر منها إلى الذهن مشكلة تحمل الدولة - والانتاج على وجه الخصوص - تكاليف واجراءات انتخاب وتشكيل مجالس ولجان عمالية لا تقوم في حقيقة الأمر بعمل جدى ، ومصارييف الانعقاد والانقضاء على لا شيء . هذا إلى جانب الوقت الذى يضيع على العمال وبالتالي على الانتاج من الدخول في مناقشات لا جدوى منها إذ لا تنتهى إلى قرار ملزم .

قد يقال أنه لا ضرر من تحمل الدولة هذه التكاليف في سبيل تدريب العمال على مناقشة المسائل العامة وخلق الحافز ، إلى جانب المظهر الديمقراطي الذى تكتسبه ادارة المشروع .

الأمر في الحقيقة ليس بهذه السهولة . فالعمال الذين يصلون - بالانتخاب أو بالتعيين - إلى مراكز الادارة ، يكونون عادة متعاطشين إلى ممارسة سلطة الادارة الفعلية للمشروع . تعاطش طبيعى مفهوم ، إلا أنه يؤدي بداهة إلى قوة الاحساس بالصدمة حين يتبين هؤلاء العمال أن سلطة الادارة الحقيقية مازالت بعيدة عن تناول أيديهم . وردود الفعل التى تترتب على هذه الصدمة كثيرة متعددة الاتجاهات ، لا يجمعها في الواقع الا أن كلا منها سيء ومحقق الضرر . منها مثلاً فتور الحواس وضعف الاخلاص كرد فعل للاحساس بزيغ الأمر كله . ومنها محاولة العمال مباشرة أية سلطة بديلة من أى نوع مما يعرضهم لاحتمالات الانحراف واستغلال النفوذ . بل ان منها

في الحقيقة ما يمكن أن يصل إلى محاولات إيجابية عامدة لاعتراض أهداف المشروع ومخاربة من يملكون سلطة الإدارة فعلا ، وذلك كله لمجرد اثبات الذات ، وتعويضاً نفسياً عن حرمانهم مما اعتبروه حقهم المشروع .

الأمر إذن يتطلب من هذه البلاد مواجهة صريحة حاسمة : بأن تختار بين إحدى الرغبتين : فاما إدارة إدارية كاملة (Gestion Administrative) واما مشاركة حقيقية للعمال في سلطة الإدارة . وإذا اختارت الرغبة الأخيرة فعليا أن تهنيء نفسها لتحمل بعض المغامرة لبعض الوقت . وهي تستطيع على أي حال — أن تتفادى العديد من المشكلات إذا هي عيّنت بتحديد مفهوم الإدارة ، وإيضاح نطاق اختصاص العمال فيها على نحو لا يثير منازعات التفسير :

١ — وفيما يتعلق بمفهوم الإدارة ، لا شك أن مبدأ اشتراك العمال في الإدارة يرتبط بالامر كترية التنفيذ . فالفرض أن تكون هناك إدارة مستقلة على النحو الذي سبق أن بيناه (بند ٥٦ وما بعده) بحيث تقوم هي برسم وتنفيذ الخطة الجزئية التي تحقق الهدف الجزئي الذي يتلقاه المشروع من الخطوة الاشتراكية العامة . فيساهم العمال مساهمة فعالة في كل ذلك . وتكون هذه المساهمة هي المضمون الجاد لمعنى الإدارة ، ومناطق المسؤولية المدنية والجنائية التي لابد من تنظيمها كقنابل طبيعية لسلطة الإدارة (١) .

٢ — كذلك لابد من تحديد نطاق اختصاص العمال إذا تعددت هيئات الإدارة للمشروع الواحد ، فسواء كان للعمال مجلس أو لجنة خاصة بهم أو كانوا يشتركون مع عناصر أخرى في مجلس واحد ، فلا بد أن يتضح في أذهان العمال مدى اختصاصهم في علاقاتهم بهيئات الإدارة الأخرى

(١) أنظر في صموية تقرير هذه المسؤولية عند تمثيل المصالح الخاصة مقال هوان السابق الإشارة إليه بأرشيف الفلسفة ١٩٥٢ ص ٩٦ وما بعدها .

للمشروع (١) . ويكون من الأنسب ، بطبيعة الحال ، أن يكون هناك نظام قانوني موحد لكيفية ادارة المشروعات لا يصعب على العمال تفهمه بوضوح . فلتحديد الواضح مزاياه العملية الكثيرة على الأخص بالنسبة للمشروعات ذات الطابع التجارى التى تتطلب السرعة فى البت والحركة (٢) . وأيا كانت ضآلة الدور الذى يشارك به فى المشروع فى مجلس الادارة ، فان التحديد الواضح يقطع السبيل على منازعات الاختصاص التى تنتهى إلى التنافر والزراع . وإذا كان الأصل أن تقتصر الرقابة السابقة على الحد الضرورى (والا أصبحت جهة الرقابة هى جهة الادارة الفعلية) (٣) فإنه يجب ، على أى حال ، أيا كان عدد القرارات التى تنتظر اعتماد جهة الرقابة ، حصرها فى تعداد واضح وألفاظ محددة مفهومة لا تحتاج إلى ادخال العمال فى مناهات التفسير والتأويل (٤)

١٠٢ - (٢) وضوح الاساس الاشتراكى لادارة العمال :

وبعض مشكلات التطبيق مصدره عدم فهم الأساس الاشتراكى الذى يركز عليه المبدأ . إذ يعتقد الكثيرون - خطأ - أن تمثيل العاملين بمجلس الادارة لا يهدف إلا إلى تحقيق مطالب الطبقة العاملة . ولا يقتصر هذا الاعتقاد

(١) وتبرز أهمية هذا التحديد حل وجه الخصوص فى علاقة مجلس الادارة الهامى بمدير المشروع . فكثير من الدول تأخذ بمبدأ تركيز الجانب الأكبر من سلطة التنفيذ الفعلية قيد المدير . وفى إنجلترا حل سبيل المثال ، يعطى مدير المشروعات سلطات كبيرة وظيفات الاستقلال عن التأثير السياسى أو الرأسمالى ويعينون لمدة طويلة قراوح بين ٥ و ١٠ سنوات ويحصلون على مرتبات ضخمة . ويبدو أن النتائج تعتبر مرضية ، فقد أثبت المديرون هناك جدارة ممتازة واحساساً كاملاً بالمصلحة العامة . التفصيلات فى :

Georges Lasserre "Aspects économiques des nationalisations Françaises"
Colloque de Grenoble, 1956 p. 37.

(٢) مقال جاستون لاجارد السابق الاشارة اليه فى الدراسات المهدئة لريير ج ٢ ص ٢٩٦ .

(٣) جاستون لاجارد السابق ص ٣١٢ .

(٤) أنظر فى غموص وتمدد أنواع الرقابة على المشروعات المؤتممة فى فرنسا والمشاكل التى تنجم من ذلك :

Bernard Chenot "Le Fonctionnement des entreprises nationalisées en France"
Travaux du 3e Colloque des Facultés de Droit (Grenoble) 1956 p. 157.

الخاطيء على العمال ، وإنما يشاركهم فيه بعض الفقهاء (١) . وقد ترتب على ذلك أن انتقلت لنا ، دون مقتض ، خلال سنوات التطبيق الخمسة لهذا المبدأ ، كل مساوئ هذا الأساس التي عرفتها البلاد الرأسمالية (٢) ، واتضح ذلك على وجه الخصوص في الوعود السخية التي يقدمها المرشحون عن العاملين في المشروعات عندنا لناخبهم . ومن هذه الوعود ما يخرج حتى عن سلطة أى مجلس ادارة بل منها ما يحتاج تحقيقه إلى صدور قانون . ثم هي كلها تنصب على مزيد من الامتيازات ومزيد من الراحة والرفاهية دون اعتبار لظروف المرحلة ولا مقتضيات الخطة . وبمجرد أن يتكون مجلس الادارة يظهر الانقسام بين المعينين والمنتخبين . وتنهال على المنتخبين منهم مطالب زملائهم من العاملين والتماساتهم الشخصية (٣) . وفي تلك المرحلة الهامة من مراحل النمو الاقتصادى الشامل التي تتطلب مضاعفة الجهد والتفانى في العمل لتحقيق الخطط الطموحة ، تظهر مشكلات الغياب والتأخر واللامبالاة وتتخذ طابعاً خطيراً ، اعتماداً على وجود ممثلى العمال وحماية النظام الاشتراكي لمصالح الطبقة العاملة (٤) .

(١) راجع ماسبق بند ٩٨ والهامش حيث أشرنا إلى د. محمد ماهر عليش . كذلك نجد د . أكرم الخولي في مقال له بعنوان «حول تشريعات القطاع العام منذ يوليو ١٩٦١ » بمجلة ادارة قضايا الحكومة سنة ٦ عدد ٣ ص ١١ يدعو إلى تمثيل المستهلكين أيضاً بمجلس الادارة حل غرار نظام الادارة الثلاثية في التشريع الفرنسي ، وذلك بالرغم من أن هذا النظام - حتى في فرنسا ذاتها حيث يطبق - قد أثار موجة شاملة من النقد .

(٢) ما سبق بند ٩٨ والهامش .

(٣) أتاحت لنا مؤسسة الثقافة المالية فرصة الاتصال المباشر بأعضاء مجالس الادارة المنتخبين حين كلمتنا بالقاء المحاضرات عليهم في إطار برامج التنقيف التي أعدها المؤسسة . وقد برر الأعضاء مواقفهم بأنهم إن لم يدافعوا عن مصالح العمال الخاصة فإن أسوأ لن ينتخبهم مرة أخرى . وهو ما يجعل مشكلة التوعية بالأساس الاشتراكي للبعد مشكلة القاعدة المالية بأسرها لا مشكلة أعضاء مجلس الادارة المنتخبين فقط .

(٤) أشار مؤتمر مشاكل الانتاج الصناعى المنعقد بين ١٦ إلى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٤ ضمن توصياته إلى هذه الظواهر في مجال القوى البشرية والمالية ، إلى «ضغط القاعدة المالية وكذا ضغط أعضاء المنظمات المنتخبة على ادارات الشركات وكذا على المتقدمين لترشيح من مستويات»

١٠٣ - (٣) كفاءة العمال وقوتهم على الادارة :

مشكلة تثقيف العمال وتوعيتهم مشكلة أولية عامة واجهتها سائر الدول التي طبقت المبدأ أيا كان أساس التطبيق (١) . وهي أبعد من أن تكون مجرد مشكلة ثقافية تعالجها مجموعة من الدروس أو المحاضرات ، فهي مشكلة بناء الرواد الذين يقفون وراء النظام الجديد ويحققون له النجاح . والرجل المناسب للادارة يجب أن تتوافر له - بعض النظر عن الثقافة - صفات شخصية وخلقية معينة ، وأن يجعل من أهداف المشروع أهدافاً أصيلة له . وهي ذات الصفات التي يجب توافرها في مدير المشروع ذاته (٢) .

= الإشراف المختلفة، الأمر الذي يحو هذه الادارات والمنظمات العالية إلى اكتساب الشعبية بين العاملين بالترسخ والتأهون في أسلوب الادارة السليم لتصريف شئون الإنتاج والمالة ٢ - ازدياد نسبة الغياب وانخفاض بين العاملين وكذا السعي للحصول على التوصيات الطيبة بمزاولة أعمال مخفية مما يربك سير الانتاج وخاصة في التواشي التي يتطلب تسييرها عاملين ذوي خبرات خاصة (فنية أو ادارية) . ٣ - كثرة شكوى العاملين من أمور لا تقسم بطابع الجدية والصحة .

(١) فهي مشكلة في يوغوسلافيا : أيفانوفيتش ١٩٦٢ / ١٩٦٣ السابق ص ١٧٠ وما بعدها وميخائيلو ماركوفيتش مقاله في *Rev. de la politique internationale* السابق ص ٢٥ وما بعدها . وهي مشكلة أكبر في فرنسا : أنظر جان دنيان السابق ص ٢٩ وما بعدها وكذلك جورج لاسير السابق ص ٤١ . وهي كذلك مشكلة في ألمانيا أنظر رسالة *Xavier Herlin* السابقة ص ٢٥ وقد أشار إلى رأى *Rosenberg* الذي يرى أن هناك طبقة ممتازة من الرجال يولون ولديهم موهبة الادارة التي لا تكسب لا بالتثقيف ولا بالتفريق .

(٢) أنظر مقال جان ريفرو في مجموعة دراسات جرينوبل ١٩٥٦ وتطور قانون المشروعات المؤممة خلال سنوات ١٩٤٦ - ١٩٥٥ ص ٦٩ وما بعدها . وهو يقرر أن نجاح بعض المشروعات المؤممة لم يعتمد على دقة النظام وإنما اعتمد على مجموعة من الرجال الذين اعتبروا نجاح المشروع نجاحاً شخصياً لهم ففادوا عن هذا النجاح حتى عبد الدولة ذاتها في بعض الأحيان عندما اقتضت الضرورة ذلك . وقد اكسبوا نظر الكفاءات الخاصة - حقيقة السلطة (*La réalité du pouvoir*) حتى تبعتها لذلك مجالس الادارة راضية مطمئنة إلى تفوقهم .

المبحث الرابع

اشتراك العمال في أرباح المشروعات

١٠٤ - تهيد :

أساس اشتراك العمال في أرباح المشروعات التي يعملون فيها هو إيجاد الحافز المادى العادل لسائر العاملين . فالعدالة الاشتراكية تقتضى أن يكون الربح مقابل العمل المبذول متناسباً معه . الا أن المشكلة - رأس المشاكل - هي بغیر شك كيفية توزيع الربح على نحو يتفق حقيقة مع العدالة ، ليس فقط بين عمال المشروعات فيما بينهم ، بل أيضاً بينهم وبين أفراد المجتمع الآخرين . والمحاولات المتكررة في التطبيقات المختلفة لهذا المبدأ العادل تبين إلى أى حد يصعب تحقيق العدالة الكاملة بين البشر . ولذا فإن تقرير المبدأ في القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ ثم في الميثاق ، يضع على عاتق المشرع وسائر المهتمين بتنظيم المشروعات العامة عبئاً ثقيلاً . فالذي لا شك فيه أن التشريعات التي صدرت حتى الآن لم تصل بعد إلى الغاية (١) . والواقع أنه لا يمكن الوصول إلى حل عادل لمشكلة التوزيع الا بعد الوصول إلى تحديد معيار عادل لكفاية وجهد العاملين في المشروع ، والا بعد دقة التمييز بين أنواع الربح المختلفة التي يمكن أن يحققها المشروع ، حتى يمكن استخلاص الربح الذي يرجع فقط إلى جهد العاملين فيه ، فيكون هو أساس التوزيع .

١٠٥ - الأساس : الحافز المادى العادل :

عبارة الميثاق تسند الاشتراك في الربح الى نفس أساس الاشتراك في الادارة ، إذ تقرر أن قوى العمل قد أصبحت «مالكة لعملية الانتاج ذاتها شريكة في ادارتها شريكة في أرباحها» . وكذلك في يوغوسلافيا . فالأصل في أن أرباح المشروع الاقتصادى هناك تعود إلى العمال هو الاستناد إلى فكرة

(١) راجع فروع التشريعات المنظمة للتوزيع وأهمها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ ثم القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الذي تخلص من مشكلة التوزيع كلها بإسالتها إلى قرارات جمهورية تصدر بذلك . راجع دروس د . مصطفى كالد طه السابقة ص ١٤٠ وما بعدها

الملكية الشعبية التي حددها النظام اليوغوسلافي الجديد . ومن الواضح أن هناك تكاملاً طبيعياً بين الاشتراك في الإدارة والاشتراك في الأرباح . ولكنه تكامل في نطاق الحافز . فالاشتراك في الإدارة حافز معنوي ، والاشتراك في الأرباح حافز مادي يرتبط به ويكمله . أما استناد الأرباح إلى الملكية فرد عليه تحفظات جدية ، إذ أن ملكية المشروعات العامة هي أصلاً لجميع الشعب . وإذا كانت الديمقراطية الصناعية تقتضي أن ينوب عمال المشروع عن سائر أفراد الشعب في الإدارة كما سبق أن رأينا (١) ، فإنه لا يتصور أن ينوب العمال عن جميع أفراد الشعب في الاستحواذ على أرباح المشروع . ولذا فإن النظام اليوغوسلافي حين يقرر هذا المبدأ على إطلاقه ، يعود فيخضعه لقيود واقتطاعات كثيرة ويحيطه برقابة حاسمة ترد المطلق إلى الحدود المعقولة التي لا تخرج عن معنى المشاركة (٢) .

الا أن بعض غلاة المتطرفين ينتقدون أساس الحافز المادي بصفة عامة ، ويعتبرونه مستنداً إلى فكرة رأسمالية خالصة . فهم ينكرون على الإنسان في المجتمع الاشتراكي أن يتحرك لتحقيق أية مصلحة خاصة به ولو كانت مشروعة ، ولو كانت متفقة مع مصالح المجتمع . بل هم ينكرون أن تكون المصلحة الخاصة دافعاً إنسانياً عاماً والا : « فكيف نفسر تضحية آلاف الشهداء في كل عصر بحياتهم ذاتها في سبيل قضايا البشرية الكبرى » (٣) . وقد بلغ أمر التطرف في التطبيق السوفييتي - في الفترة بين ١٩٣٠ و ١٩٣٥ - إلى حد الزعم بأن الحافز الوحيد للإنسان الاشتراكي على العمل هو مجرد حب العمل (L'amour du travail) ، وبالتالي فإنه يجب خلق جو العمل بالغاء كل وسائل التسلية والرقص والمسارح والسينما (فيما عدا الأفلام التاريخية

(١) ما سبق بند ٩٣ و ٩٩ .

(٢) أيفانوفيتش السابق ص ١٣٣ وما بعدها .

(٣) مقال د . انخاميل صبري عبد الله «مواثر الإنتاج بين الفهم الرأسمالي والفهم الاشتراكي»

العلامة يوليو ١٩٦٦ ص ٤٩ وما بعدها .

والتعليمية) وكانت نتيجة تطبيق هذه الفكرة للجمقاء أبلغ الضرر على العمل وعلى ظروف الحياة نفسها، بحيث لم يكن بد من التراجع عنها تراجعاً سريعاً (١)

وقد سبق لنا أن تعرضنا بصفة عامة لحافز الربح المادى باعتباره دافعاً إنسانياً عاماً مرتبطاً بوجود وقدرة النقود على اشباع حاجات الانسان (٢) . وذكرنا أن من الأنسب استخدام المصلحة المجتمع الاشتراكى . على أننا هنا فى الحقيقة لسنا بصدد مجرد استخدام الحافز المادى بل بصدد تطبيق مباشر لقيمة عليا من قيم المجتمع الاشتراكى . فالأصل فى الأرباح أن ترتبط ارتباطاً مباشراً بقدرة وقيمة العمل المبذول . هى اذن حافز مادى عادل . وإذا كانت قيم المجتمع الاشتراكى تؤكد أن يكون العمل أساس الأجر ، فلأنها هى نفسها تقتضى زيادة الأجر بزيادة مقدار العمل أو درجة اتقانه . والذين يتحدثون عن «الاستشهاد فى سبيل القضايا الكبرى» يطلبون هم أنفسهم أجراً عن هذا الحديث . على أن من المؤكد أنه حتى أولئك الذين يقبلون الاستشهاد بالفعل فى سبيل قضية كبرى لا يقبلون أن يعملوا شجرة أو بأجر بخس . بل ان هذا الوضع الظالم هو الذى جعل الكثيرين يستشهدون فى سبيل أزالته . فهو - كما نعرف جميعاً - من أهم بواعث ثورة الانسان على الرأسمالية .

أساس الحافز المادى اذن أساس اشتراكى سليم ، لأنه يركز على العمل وعلى العدالة فى آن معاً . وهو إلى ذلك ضرورى لتحقيق أهداف الانتاج (٣).

(١) شارل بتهام - التخطيط السوفيتى - المرجع السابق ص ١٤٥ .

(٢) ما سبق بند ٧٧ وما يمه .

(٣) وقد أخذ السوفيت أنفسهم يضمونه فى اعتبارهم . ويكتب غوغول فى «أسس تنظيم التجارة» دار التقدم موسكو ص ١٠٦ : «ان دفع الأجرة حسب العمل الذى يمثل ذراع المصلحة المادية البالغ الأهمية سببى خلال العشرين سنة القادمة المصدر الأساسى لسد حاجات الشفيلة من مادية وثقافية . ويرفض الاتحاد السوفيتى موقف التساوى فى ميدان التوزيع . فكل هذا الموقف يؤدى فقط إلى تخريب الانتاج» وقد سبق أن أشرنا إلى آراء لبرمان الأخيرة التى أراد بها تقوية حافز الربح حتى تبذل المشروعات قصارى جهدها فى سبيل تحقيق أهداف الخطة وزيادة جودة السلعة . وذلك رغم أن تنمية الحوافز المادية ليس من شأنها من جهة نظرهم - أن تعجل بالمسير إلى الشيوعية التى يمتثل المجتمع السوفيتى بها .

١٠٦ - مشكلات التوزيع العادل للرباح العمالي :

هي مشكلات دقيقة لابد أن تحل قبل اجراء أية توزيعات يمكن أن تتصف بالعدالة . ويمكن تركيزها في مشكلتين أساسيتين :

الأولى : أن الربح المادى ليس هو المقياس الوحيد لنجاح المشروع فى ظل التخطيط الاشتراكى . فمن الممكن أن يتعرض المشروع لخسارات مادية متوالية بينما هو يحقق ، بجهد العاملين فيه ، أهدافه كاملة . ومن الممكن أن يخسر المشروع بينما هو يبيع لمشروع أو لمشروعات أخرى فرصة الحصول على المزيد من الأرباح المادية . كذلك يجوز - من الناحية الأخرى - أن يحقق أرباحاً ضخمة لمجرد أن دبره فى الخطوة سيؤه لتحقيق هذه الأرباح دون أن يكون لجهد العاملين فيه أثر يذكر . وأخيراً فإن من المتصور أن يكون للتقدم الصناعى أثره فى تكديس أرباح المشروعات الصناعية دون غيرها بينما تظل فروع أخرى - رغم أهميتها للخطوة - محدودة الغلة . هذا هو ما حوّل بالوزير الكوبى أرنستو جيغارا إلى أن يوجه النقد إلى النظام اليوغوسلافى : « ما معنى أن توزع المصانع التى تعمل بالأوتوماتون أرباحها المرتفعة بشكل استثنائى على عمالها فقط دون أن يستفيد منها العمال فى مجموعهم الكلى ؟ ما هو المجهود الذى يبذله عامل فى مثل هذه المؤسسة بالمقارنة إلى مجهود الفلاح الذى يرق نفسه فى قطعة أرض صغيرة ، وهذا هو الحال فى ٨٥٪ من الأراضي اليوغوسلافية حيث يستخدم فلاحون صغار فلاحين آخرين أصغر منهم » (١) .

والواقع أن الربح المادى إذا كان لا يزال يقوم بدوره كهدف من أهداف المشروعات الاشتراكية بل وكميار لقياس نجاحها وتفوقها ، فإنه ليس هو المبدأ الوحيد كما أنه ليس بطبيعة الحال المقياس الوحيد . فكرة الربح كلها تحتاج إلى إعادة تقييم وتحديد شاملين فى ظل التخطيط الاشتراكى . هذا التحديد - كما يقرر بحق د . محمد دويدار - يحصننا ضد نوعين من الخطأ كثرى الوقوع : الأول يقع فيه البعض عندما يرى أن مجرد وجود الربح فى المجتمع

(١) حوار مع أرنستو جيغارا الطليعة إبريل ١٩٦٥ ص ٨٤ .

الاشتراكي دلالة على أن طبيعة الوحدة الانتاجية لا تتغير في ظل الانتاج الاشتراكي عنها في ظل الانتاج الرأسمالي إذ أن في ذلك اغفالا للفرق بين الربح كهدف أخير للانتاج تحصل عليه الفئة الاجتماعية المسيطرة قانوناً وفعلياً أو فعلياً فقط على وسائل الانتاج ، وبين الربح كمقياس لكفاءة الوحدة الانتاجية في قيامها بدور في تحقيق غاية اجتماعية عبرت عنها خطة الاقتصاد القومي . والنوع الثاني من الخطأ يقع فيه بعض آخر عندما يتوهم أن تحول الملكية الفردية لوسائل الانتاج إلى ملكية جماعية يتضمن زوال الربح كهدف أخير للانتاج وكقياس كفاءة الوحدة الانتاجية . وزوال الربح بالصفة الأولى لا يعنى زواله بالصفة الأخيرة (١) .

يجب اذن تحديد مقياس منضبط لكفاءة المشروع حتى توزع الأرباح على اساسه . ويتبادر إلى الذهن مرة أخرى اننا بصدد ضرورة تحديد المطلوب من كل مشروع - وفقاً لامكانياته ووفقاً للخطة - حتى يمكن قياس مدى كفاءته وبالتالي قياس الجهد العاملين فيه قياساً عادلاً . ولا نلبث أن نجد أنفسنا مرة أخرى أمام ضرورة أن تصل الخطة الاشتراكية الشاملة إلى تحديد المهدف الصغير لكل مشروع ليقوم بتحقيقه خلال سنوات الخطة . وقد سبق أن أشرنا إلى ضرورة ذلك لتطبيق لا مركزية التنفيذ ثم أشرنا إلى ضرورته أيضاً لضمان جدية اشتراك العمال في الإدارة . وهما نحن نراه ضرورياً كذلك لتوزيع الأرباح توزيعاً عادلاً . ونبين من هذا الترابط أن دقة التخطيط وسلامته مطلوبان لبناء سائر أركان النظام القانوني للمشروع التجاري العام .

أما المشكلة الثانية فهي أنه حتى في الحالات التي يمكن فيها الاعتماد على الربح كمؤشر صادق على نجاح المشروع وكقياس مناسب لكفاءته ، فإن حساب الأرباح العالية يقتضى الرجوع إلى ظروف ترتيبها . فقد تلجأ إدارة المشروع ، في سبيل تحقيق المزيد من الأرباح ، إلى أساليب مختلفة ،

(١) د . محمد حامد دويدار ومحاضرات في اقتصاديات التخطيط الاشتراكي « ١٩٦٥ ص

فتعمل مثلاً على التركيز على زيادة كمية الانتاج بينما تهمل جودة السلعة .
 فإذا كانت هذه السلعة ضرورية فإن الطلب عليها لن يتناقص بتقص جودتها ،
 ومن ثم تزيد أرباح المشروع . وقد تتطلب ظروف التخطيط زيادة سعر
 البيع لسلعة معينة عن تكلفتها زيادة كبيرة فترفع ارباح المشروع الذى ينتجها
 ارتفاعاً تلقائياً سهلاً . وأخيراً فإن كيفية حساب الأرباح نفسها تقتضى رقابة
 دقيقة . ذلك ان هناك أنواعاً مختلفة من حساب الأرباح ليست كلها هى
 التعبير الحقيقى عن الأرباح الفعلية . ومن ثم فإن من المتصور أن تخرج
 ميزانية مشروع خاسر وقد تضمنت تحقيق أرباح ظاهرة يمكن التوزيع
 منها على العمال (١) .

والواقع ان عدالة توزيع الأرباح العالمية مسألة صعبة شائكة الا أنها
 ضرورية . بل انه ليس لها بديل ، ليس فقط لتحقيق المبدأ الاشتراكى
 الذى تستند اليه وانما أيضاً لتحقيق أهداف التوزيع كحافز لزيادة الانتاج
 ولتصافر القوى فى سبيل التنمية . وأى اختلال فى عدالة التوزيع يمكن
 أن يؤدى إلى آثار عكسية تماماً . وهو ما تحاول سائر التطبيقات الاشتراكية
 أن تتجنبه :

الفرع الرابع

رقابة الشعب على القطاعين العام والخاص

١٠٧ - ملهى : رقابة الشعب :

رقابة الشعب يجب أن تمتد إلى جميع وسائل الانتاج . وفى ذلك ينص الميثاق
 «على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة عليهما معاً» . ورقابة
 الشعب على القطاع الخاص تستند إلى الأساس الاشتراكى الذى ينبغي

(١) راجع د . جميل أحد توفيق ، د . صبحى قادرس قريصه «فى اقتصاديات الأعمال»
 سنة ١٩٦٦ ص ٣٣ - الفصل بعنوان «الملاقة بين الربح وكفاية المشروع العام» ويشرح
 المؤلفان أنواعاً مختلفة من الأرباح المحاسبية منها الربح الدفترى (الوهمى) والربح الاحتكارى
 (فى سوق البيع وفى أسواق خدمات ومستلزمات الانتاج) وربح عدم اليقين والربح الابتكارى . الخ

أن يركز اليه هذا القطاع في وضعه الجديد (ما سبق بند ٦٦) . أما رقابة الشعب على القطاع العام فإن لها أكثر من أساس واحد . فهي رقابة ضرورية استناداً إلى الأساسين الاشتراكي والرأسمالي في آن معاً . ذلك أن حق الشعب لا يقتصر على مجرد السلطة السياسية على الخطة وعلى الانتاج ، بل إنه يعد في نفس الوقت صاحب المال . هو المالك المباشر لسائر أموال المشروعات العامة بالمعنى القانوني الذي ينحول للشعب ككل سلطات الملكية حتى على الأساس الرأسمالي الذي يربط الادارة والهيمنة بالملكية وحدها . ولذا فإن رقابة الدولة على مشروعاتها العامة إلى أى درجة تشاء مبدأ مقرر حتى في الدول الرأسمالية . ولا يحدد هذه الرقابة الا اعتبارات صلاحيتها وجلوها في تحقيق ما تسعى اليه أجهزة الرقابة .

١٠٨ - صعوبة المشكلة وخطورتها :

وإذا كان الأساس النظري للرقابة على المشروع التجاري العام واضحاً ثابتاً ، فإن المشكلة كلها هي في كيفية القيام بهذه الرقابة على النحو الفعال . والمشكلة أقل خطورة بغير شك في النظام الرأسمالي حيث القطاع العام محدود حجماً وتأثيراً في الاقتصاد القومي . أما في الأنظمة الاشتراكية فهي من أخطر مشاكل الحياة ، إذ القطاع العام في الغالبية العظمى منها يسيطر على وسائل الانتاج الأساسية ويحتكر أهم أنواع النشاط الاقتصادي المؤثر . مشكلة الرقابة تنصل إذن بكيان الشعب الاقتصادي كله .

وصعوبة المشكلة تكن أولاً في جنة هذا النوع من الرقابة على أجهزة الدولة ثم في ضرورة أن يتوافر في ممارسة الرقابة شرطان يصعب التوفيق والجمع بينهما في غالبية الأحوال .

١ - فالرقابة على المشروع التجاري العام نوع جديد من الرقابة ، لأن نشاط المشروع التجاري العام نشاط جديد أيضاً يختلف عن أنواع النشاط المالي الأخرى التي تعودت أجهزة الدولة على رقابتها .

فقد تمحست أجهزة الدولة بذلك النوع الكلاسيكى من الرقابة الادارية (Contrôle administratif) على المال العام . وهى رقابة تستند إلى أساس بسيط هو الحفاظ على مال الدولة كما هو وحايته من النقص . وتنطبق بشأنها قاعدة «الاعتماد السابق على الصرف» . ومن ثم فإن الكفاءة اللازمة للمراقب القائم على أمر الاعتماد لا يشترط أن تكون عالية ، فهى لا تتجاوز كفاءة الشرطى الذى يحرس مرفقاً عاماً دون أن يدرى شيئاً عما يدور بداخله . فالمرقب الادارى يتحقق من مستندات الصرف ومن سلامة الإجراءات وفقاً للقانون . ولا يشترط أن تتوافر فى هذا المراقب كفاءة تقدير التصرفات التى يقوم بها طالب الاعتماد . ثم إن سرعة الاعتماد لا تبدو أساسية فى هذا النوع من الرقابة ، وتأخر قرار المراقب لا يبدو ضاراً بهدف الرقابة الادارية ، إذ يظل المال العام على أى حال داخلاً فى حيازة الدولة طوال فترة التأخير ، وهو المطلوب .

أما النشاط الاقتصادى - والتجارى على وجه الخصوص - فإن له منطقاً جديداً مختلفاً أشد الاختلاف . هو أولاً نشاط دقيق يعتمد على ذخيرة ضخمة من المعلومات العامة والفنية . وهو ثانياً نشاط إيجابى يقتضى الحركة وسرعة رد الفعل بل والقدرة على المبادرة الفردية الخلاقة التى لا تحتمل البطء ولا التأخير . ثم هو إلى ذلك نشاط يستهدف زيادة الانتاج ومضاعفته والحصول على الأرباح وتحقيق سائر أهداف الخطة وفى نفس الوقت يتعرض فى صورته الطبيعية العادية ، لحسائر وإسهلاكات لا تمثل فى حد ذاتها فكرة الخطأ .

أول ما يقبدر إلى الذهن إذن هو . أن الرقابة الادارية الكلاسيكية لا تصلح على الإطلاق . لابد إذن من خلق نوع جديد من الرقابة على هذا اللون الجديد من النشاط . ويجب فى جميع الأحوال أن يكون المراقب على درجة عالية من المقدرة على تقييم التصرف الذى يراقبه فى جوهره وتفصيله . لا يكفى أن تتحقق جهة الرقابة من استيفاء الشروط أو الاجراءات القانونية بل يجب أن تكون قادرة على الحكم الموضوعى واعية لكل الظروف التى

أحاطت بالتصرف المراقب . بل ان دور جهة الرقابة يجب الا يقتصر على حالة اصدار القرار أو القيام بالتصرف وانما يجب أن يمتد إلى حالة عدم اصداره أو القيام به في الوقت المناسب ، فضلا عن عدم اصداره أو القيام به على الاطلاق . لأنه طالما أن النشاط موضوع الرقابة نشاط إيجابي بطبيعته ، فإن السلبية فيه خطأ ضخم يجب أن تكشفه جهة الرقابة (١) .

والقول بغير ذلك يمكن أن يؤدي إلى انقلاب الأوضاع ، فتحضع جهة الرقابة ذاتها لجهة الادارة موضوع المراقبة . وتفسير ذلك ليس صعباً : ذلك أن مدير المشروع قد يرى في الظروف العادية أن انتظار اعتماد الرقابة تأخير غير مرغوب فيه . ولكنه سيكون بغير شك أحرص الناس على الحصول على موافقة جهة الرقابة إذا كان غير مطمئن إلى قراره أو كان سيء النية فيه . فبدل من أن اعتماد جهة الرقابة في مثل هذه الحالات يرفع عن كاهله عبء المسؤولية أو على الأقل عبئها المباشر . فاذا لم تكن جهة الرقابة قادرة على كشف عيب هذا القرار وقت عرضه عليها فسوف توافق . حينئذ تتغير الأوضاع . فبدلاً من أن تقوم الرقابة بالتحذير في الوقت المناسب من الأوضاع الضارة التي يمكن أن تتسلسل ترتيباً على القرار الخاطيء ، فانها كشربكة ، تصبح صاحبة مصلحة في اخفاء الأمر كله مهما أضر ذلك بالمصلحة العامة . وكلما كان مركز الرقيب أعلى كلما كان حرصه على الاخفاء أشد .

٢ - وفيما يتعلق بكيفية ممارسة الرقابة على المشروعات التجارية العامة فإن من المتفق عليه انه لا بد من تحقيق التوازن بين اعتبارين : الأول هو أن تكون الرقابة جديّة وفعالة . والثاني هو ألا تكون مع ذلك ثقيلة الوطأة بحيث

(١) أنظر في صعوبة التخلص من الرقابة الإدارية الكلاسيكية على المشروعات رغم انشاء هيئات الرقابة الجديدة ، جان ريفرو «تطور نظام المشروعات المؤتممة مجموعة دراسات جرنوبل سنة ١٩٥٦ ص ٤٩ وما يملأها . ويقول :

“Superposer, comme on l'a fait, les techniques de contrôle administratif, à une gestion commerciale, c'est engager dans la voie de l'incoherence. Le problème le plus urgent, aujourd'hui, Consiste peut - être, pour le législateur et l'exécutif à faire table rase de toutes les expériences de contrôle accumulées durant un siècle et demi de vie administrative, et à inventer, s'il se peut, des procédés nouveaux, à partir des exigences concrètes, d'une gestion commerciale”

تعوق حركة المشروع التجارى وتضيق عليه كل مزايا الاستقلال ولا مركزية التنفيذ (١).

وتحقيق هذا التوازن يقتضى إعادة تنظيم الجهاز التنفيذى للدولة من أساسه. ولا بديل لهذا الحل . وقد سبق أن أقدمت بعض البلاد الاشتراكية على هذه الخطوة الجريئة عندما وضعت تنظيماً جديداً للمشروعات العامة ، كيوغوسلافيا والاتحاد السوفيتى ، إيماناً منهما بأهمية التنسيق الكامل بين التنظيمين ، التنفيذى والاقتصادى . ولكن الغالبية العظمى من الدول تفضل الحل السهل الذى يتضمن عادة اصلاحات جزئية باضافة هيئات ولجان ومجالس جديدة الخ ... إلى الجهاز القائم فعلاً . هذه الاصلاحات فى الحقيقة مسكنات وقتية ضارة إذ هى تزيد من كمية الشحم فى جسم الجهاز الادارى فتثقل من حركته . وقد أثبتت التجارب العملية إلى ذلك أن هذه الاضافات تعجز عن الاتيان بأى جديد ينفع . وقد ساهم هذا الحل فى خلق مشكلة تكاد تكون عالية هى مشكلة تعدد وتضارب أجهزة الرقابة والاشراف (٢) مما يعوق أى نشاط إيجابى من جانب المشروعات التجارية العامة . وقد تكررت الإشارة إلى اضرار هذا التعدد عندنا فى توصيات كل من مؤتمر دراسة مشاكل الانتاج الصناعى

-
- (١) من الطريف فى هذا الصدد أن المشروعات الخاصة فى الولايات المتحدة ثارت منذ ظاهرة ازدياد النشاط التجارى للدولة رغم تفاعته . فلم يجدوا وسيلة للاضرار بنشاط المشروعات الحكومية هناك وجعلها أقل من مستوى منافسة المشروعات الخاصة ، غير أن من استصدر قانون ١٩٤٥ لاختصاص المشروعات الحكومية لأنواع الرقابة الادارية المعوقة ، ك تطبيق قواعد المالية العامة ووجوب تصديق الكونجرس على مشروع الميزانية السنوية . راجع مؤلف د . اكيم الخولى فى قانون النشاط التجارى الحديث للدولة ١٩٦١ ص ٥٨ بند ١٨ .
- (٢) راجع روجر هوان فى مقال بأرشيف الفلسفة ١٩٥٢ ص ٩٦ بعنوان وإدارة المشروعات العامة ووسائل القانون التجارى :

"Les organes traditionnels n'ayant pas donné les résultats attendus, il a été nécessaire de les doubler d'organes nouveaux qui les surveillent ou dans la lourdeur du système et dans l'entrave qu'il apporte à la bonne marche de l'entreprise, c'est en ne laissant subsister que les organes utiles et en leur accordant des pouvoirs étendus que l'on rendra à l'entreprise publique une liberté voisine de celle des entreprises privées, mais sur des bases différentes".

أنظر كذلك ما سبق بند ٥٢ .

(١٦ - ٣٠ نوفمبر ١٩٦٤) (١) ومؤتمر المال والتجارة بالاسكندرية في ١٦ ديسمبر ١٩٦٤ (٢) . وأكد هذا المعنى الاقتصادي العالمي شارل بتلهام ابان مروره بمصر (٣) .

والواقع أن اصلاح الجهاز الادارى عندنا قد يكون أبجدي عن طريق الحذف لا عن طريق الاضافة . فبالحذف يمكن الابقاء على الأجهزة الفعالة دون غيرها ويمكن بالتالى تحقيق التوازن بين جدية الاشراف وبين استقلال المشروعات .

١٠٩ - هيئات الرقابة الأساسية على المشروعات العامة :

ليس هنا مجال التفصيل فى الكلام عن هيئات الرقابة ولا عن أنواعها أو وسائلها المختلفة . وإنما نكتفى بالإشارة إلى الأجهزة الأساسية الثلاثة التى يمكن من خلالها أن تتحقق رقابة الشعب على المشروعات (٤) .

(١) «استحدثت الدولة كثيراً من الأجهزة المتعددة النشاط المنوط بها ربط ومراقبة النشاط بالهولة بما فى ذلك مراقبة الشركات وذلك كأجهزة التخطيط والرقابة الصناعية والتنظيم الصناعى والتنمية والرقابة الادارية وغير ذلك من الأجهزة التى تحتاج لإداه مهتم إلى تجميع وحصر البيانات. وبذلك تعرض الشركات حالي لكثير من الطلبات الدورية والطارقة من هذه الأجهزة المتعددة التى تطلب البيانات والتقارير وملء النماذج الاحصائية الدورية مما يستغرق وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً من أجهزة الشركات لتوفيه هذه الطلبات . كما تستقبل الشركة مندوبين بلهات متعددة يعطيهم القانون الحق فى فحص سجلات الشركة والتفتيش على أعمالها ومراجعة نشاطها مثل مندوب مصلحة الشركات والضرائب وديوان المحاسبات ومفتش الانتاج مما يفصاف من تعطيل أجهزة الشركات ويعقد لديها الأمور خاصة وإن كثيراً من هذه الهيئات قد تتضارب فى وجهات نظرها قبل بعض الأمور التى تتناولها أكثر من جهة وكل منها تفرض لنفسها الحق الأول على الشركة فى تنفيذ تعليماتها» .

(٢) «إن تمدد أجهزة الرقابة قد أدى فى النهاية إلى سلبية فى التنفيذ تموق الانطلاق والدفع الثورى المطلوب» .

(٣) الطليحة أغسطس ١٩٦٦ ص ٤٠ «إن الهيكل الحالى للقطاع العام نتائج تاريخى ولكنه لا يعكس فى الأساس الهيكل السابق للمنشآت الخاصة الموجودة . وقد نتج من ذلك نوع من طم الاتساق وازدواج وتدرج هرمى فى الاختصاصات ومصائب كبيرة لاستيضاح حركة المنتجات مما يعرقل التخطيط بلا أدنى شك» .

(٤) راجع التفصيل فى مؤلف د. عبد السلام بدوى «الرقابة على المؤسسات العامة» .

١ - السلطة التنفيذية تباشر الرقابة عن طريق أجهزة التخطيط والمتابعة .
ونحيل إلى ما سبق أن ذكرناه على مدار البحث من ضرورة وجود قانون
الخطة كإطار للمسئولية والإشراف من ناحية ، ولإستقلال المشروعات
التجارية العامة من ناحية أخرى ، وضرورة أن يصل قانون الخطة إلى حد
تعريف كل مشروع بمهمته في الزمان المحدد لتكون أساساً للرقابة . كذلك
نحيل إلى ما سبق أن ذكرناه عن هيئات التخطيط والمتابعة وعن التنسيق بينها
وعن قيامها بالإشراف والموازنة ليس فقط بين المشروعات العامة فيما بينها ،
بل أيضاً بينها وبين مشروعات القطاع الخاص . كذلك نحيل إلى ما سبق
أن ذكرناه عن دور البنك كجهاز للتمويل ومن ثم للرقابة ، وعن دور
السجل التجاري كجهاز قانوني للتنظيم والإحصاء .

هذه الاحالات تبين إلى أى حد ترتبط أبس نظام الاقتصاد المخطط فيما
بينها ، بحيث لا يستقيم الأخذ ببعض أسسه وقواعده دون البعض . ولا يبقى
لنا هنا إلا أن نوكد أهمية ذلك الإشراف من السلطة التنفيذية باعتباره
الإشراف العملي اليومي الذي يركز عليه جوهر الرقابة لمصلحة الشعب .
ثم نوكد أهمية تركيز هيئات المتابعة وحصرها في الحدود التي تفرضها
الضرورة العملية ، وأن تحذف كل الهيئات الوسيطة التي يمكن الاستغناء عنها
بغير ضرر أو خلطة في مهمة الرقابة .

ولذا فانه لا مفر من التعرض لدور المؤسسات العامة النوعية التي أنشئت
لجهد الإشراف على المشروعات التجارية العامة في مزاولتها لنوع معين
من النشاط الاقتصادي . وقد تطورت هذه المؤسسات العامة وفقاً لقوانين
عديدة متلاحقة آخرها القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ . والاعتراض الذي يمكن
أن يثور على وجود المؤسسة النوعية حتى في شكلها الأخير ينقسم إلى شقين :
الشق الأول : ضخامة هيكلها بالنسبة للدور المحدود الذي تقوم به والذي
لا يخرج بمقتضاه عن أن تكون إحدى هيئات المتابعة . فالوئصلة العامة تنشأ
بشخصية معنوية جديدة ، وبرأسمال وأموال تلخل في ذمتها ، وبمجلس

ادارة ورئيس مجلس ادارة وعدد ضخم من الموظفين . وقد كان قانون ٦٠ لسنة ١٩٦٣ يسمح لها بأن تباشر بعض مهام البنوك فتصدر خطابات الضمان . وهي تستطيع حتى الآن أن تضمن شركاتها لدى البنك . ولها أن تنشئ شركات جديدة أو جمعيات تعاونية بمفردها أو مع شريك أو شركاء آخرين بعد موافقة مجلس الوزراء . ورغم كل هذه الأهمية والاختصاصات الكثيرة فالرأى متفق على أنها مجرد جهاز للوزير لا تتمتع في مواجهته باستقلال حقيقى . والمؤسسة النوعية على هذا النحو نموذج واضح للتضخم الإدارى . وبعض النظر عن الانتقادات التفصيلية الكثيرة التى ترد على نصوص القانون الأخير (رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦) فإن من البلى أن ما دام شكل الشركة العامة قد تحدد كإطار قانونى للوحدات الاقتصادية التى تمارس النشاط الاقتصادى مباشرة ، فإن كل ثقل التنظيم كان يجب أن ينصرف إلى هذه الوحدات . ولا يبقى فوق هذه الوحدات إلا هيئات المتابعة المختصة . ومهمة المؤسسة النوعية يمكن أن تقوم بها ، وبكفاءة أكبر ، هيئة متابعة صغيرة تقف فى المكان المناسب لنطاق محدود من النشاط فترى بوضوح أكثر وتتابع بفاعلية أكبر ، وبطبيعة الحال ، بتكاليف أقل . والشق الثانى من الاعتراض هو أن هذه المؤسسات النوعية هى فى ذاتها تفتقر إلى التنسيق . وليس من الواضح أن هناك تعاوناً منظماً فيما بينها أو فيما بينها وبين الجهاز المصرفى الذى يقوم بالتمويل (١) . ومن ثم فإن إشرافها ليس بالإشراف الرشيد على الأساس التخطيطى وإنما هو إشراف لا يرى إلا اعتبارات محدودة بإطار النشاط الخاضع له .

٢ - ورقابة السلطة القضائية يجب أن تستند بطبيعة الحال إلى وجود قانون الخطة . وقد أشرنا من قبل إلى أهمية هيئات تحكم الدولة كظام قضائى يفصل فى منازعات تطبيق هذا القانون . ورقابة القضاء بطبيعتها لاحقة

(١) أنظر توصيات مؤتمر دراسة مشاكل الانتاج الصناعى ١٦ - ٣٠ نوفمبر ١٩٦٤ بعنوان «ثامنا - فى مجال العلاقة بين المؤسسات والشركات والتنظيم الإدارى داخلها» .

فهي لا تمارس الا حين ترفع المنازعات . ولكن القضاء يستطيع دائماً من خلال الأحكام المتكررة ، أن يقيم هيكلًا من المبادئ السليمة التي توجه تصرفات وعلاقات الوحدات الاقتصادية وهيئات الاشراف عليها . وقد رفت يوغوسلافيا رقابة القضاء إلى مستوى رقابة دستورية القوانين ذاتها . فأنشأ الدستور اليوغوسلافي عام ١٩٦٣ المحكمة الدستورية العليا . وهي تستطيع أن تقضي بعدم دستورية القانون ، بحيث يجب حينئذ على السلطة التشريعية أن تطابق هذا القانون للدستور في أجل محدد والا بطل العمل به .

٣ - ورقابة السلطات الشعبية السياسية (١) هي الأساس العام . فالشعب هو مالك المشروعات العامة . فكل اختصاص وكل سلطة إنما تزول باسمه وأصلحته . وإذا صدرت الخطة بقانون فإن هذا القانون يمثل مباشرة الشعب لسلطاته . فقانون الخطة يعبر عن ارادة الشعب بالأسلوب الديمقراطي . الا ان الأمر لا يقتصر على مجرد اصدار القوانين . فالتنظيمات الشعبية تمارس في الواقع دوراً هاماً في الرقابة والتوجيه إذا ارتفع فيها الوعي بالخطة وتفصيلاتها . والرأى العام يستطيع أن يحدد الاتجاهات عندما يلقي بثقله في الميزان . والحق أنه إذا كانت الجماهير الشعبية لا تستطيع أن تتابع دقائق الأساليب الاقتصادية فليس معنى ذلك أنها يمكن أن تقع فريسة سهلة للتكنوقراطية . فهي تستطيع أن تعرف الهدف الكلي والأهداف التفصيلية نوعياً وزمنياً . ومن ثم تستطيع أن تراقب تحقيق هذه الأهداف وأن تثير مسؤولية عدم تحقيقها بالوسائل المتاحة وفقاً للدستور . كذلك تستطيع الجماهير أن تراقب السلعة ذاتها في الأسواق سواء من ناحية الكمية أو من ناحية مستوى الجودة . بل لعلها أقدر جهات الرقابة على هذا اللون الخاص من الرقابة النوعية (٢) (Contrôle qualitatif) .

(١) تفصيلات تنظيم هذه السلطات يخرج بدالة من نطاق دراستنا .

(٢) أنظر شارل بتلايم «التخطيط السوفييتي» السابق ص ١٩٢ وهو يؤكد أنه لا مفر من الاعتماد على رقابة المستهلك على الانخراط في السلة لأنها أجنى وسائل الرقابة . وسين يتقرر =

والواقع ان فرصة التنظيمات الشعبية في البلاد الاشتراكية بصنعة عامة في ممارسة رقابة شعبية جادة على المشروعات ، أكبر من فرصة البلاد التي تدور في الأطار الرأسمالي الحزبي . فقد دلت التجربة الفرنسية على أن الرقابة البرلمانية لأعضاء المجلس النيابي هناك لم تكن تملس أحياناً للمصلحة العامة وإنما لمصلحة المشروعات الخاصة التي يمثلها أعضاء البرلمان أنفسهم(١) .

= المستهلك حق ارجاع السلعة التي بها عيب فان السلعة المرتجعة تزيد لدى المحلات التي تمارس اشرافا على جودة السلعة ، وترتفع رقابة محال التجزئة على هذا النحو إلى محال الجملة .. الخ
حق المنتج المستعمل . الا أنه يلاحظ أن جدية اشراف المستهلك على الصنف لا تكون بدالة الا عند توافر الكمية ، إذ يفضل المستهلك في غالبية الأحوال ان يحصل على سلعة معينة على ألا يجد السلعة على الإطلاق .

(١) راجع أعمال دراسات جرينويل تقرير M. chenot ص ١٥١ وتعليقات فيدل وموديل وديفرو عليه ص ١٦٥ وما بعدها .

النزول عن الحقوق وغيرها من مراكز القانون الخاص*

للدكتور جلال الصوي

أستاذ القانون المدني المساعد بكلية الحقوق

مقدمة

١ - بقدر ما طبع الشخص على التمسك بما قد يكون له من حقوق أو بما قد يضعه فيه القانون من مراكز قانونية (١) ، بقدر ما قد يجد نفسه مدفوعاً لا إلى مجرد عدم التمسك بحقه أو بمركزه القانوني وإنما إلى النزول عن هذا الحق أو المركز نزولاً يسقطه عنه ويؤدي إلى انقضائه .

٢ - والحياة القانونية زاخرة بمثل هذا النزول المسقط . فالك المنقول قد يتخلى عنه بقصد النزول عن ملكيته . ومالك العقار المرتفق به قد يتخلى

* لسونا - نحو نظرية عامة للنزول في القانون المدني ، المجلة الفصلية للقانون المدني ١٩١٢ ص ٣٦١ وما بعدها . ديكران - نحو نظرية عامة للنزول في القانون المدني الفرنسي ، رسالة من ليون ١٩١٣ . سيبكيانو - نظرية عامة للنزول في القانون المدني الفرنسي ، رسالة من باريس سنة ١٩٣٢ . روثن - نظرية عامة للنزول عن الحقوق العينية ، المجلة الفصلية للقانون المدني ١٩٢٨ ص ٢٦١ وما بعدها . رينو - النزول عن الحق : طبيعته ونطاقه في القانون المدني ، المجلة الفصلية للقانون المدني ١٩٣٦ ص ٧٦٣ وما بعدها . كاربونيه - النزول عن الميزة القانونية في القانون الخاص ، أعمال جماعة هنري كاييتان ع ١٣ ص ١٩٥٩ - ١٩٦٠ ص ٢٨٣ وما بعدها . برافو - النزول عن الميزة القانونية في القانون الخاص الإسباني ، أعمال جماعة هنري كاييتان العدد السابق ص ٢٩٨ . فان دن برج - النزول عن الميزة القانونية في القانون الخاص الهولندي ، أعمال جماعة هنري كاييتان العدد السابق ص ٣١٣ . بينج - النزول عن الميزة القانونية في القانون الخاص السويسري ، أعمال جماعة هنري كاييتان العدد السابق ص ٣٢١ . بریدن - النزول عن الميزة القانونية في القانون الخاص الفرنسي ، أعمال جماعة هنري كاييتان العدد السابق ص ٣٥٥ . كامرلينك - النزول عن الميزة القانونية في قانون العمل الفرنسي ، أعمال جماعة هنري كاييتان العدد السابق ص ٣٨١ . ريجو - النزول عن الميزة القانونية في القانون المدني البلجيكي ، أعمال جماعة هنري كاييتان العدد السابق ص ٣٨٥ . بريز - النزول عن الميزة القانونية في القانون المدني الإسباني ، أعمال جماعة هنري كاييتان العدد السابق ص ٤٤١ . باستاكوبجلى - النزول عن الميزة القانونية في القانون التركي ، أعمال جماعة هنري كاييتان العدد السابق ص ٤٦٣ .

(١) أنظر : Dig.L. 25 De probat الأصل أن الإنسان لا يخلع به الإعمال إلى درجة تخليه من حقوقه* .

هو الآخر عنه تخلصاً مما قد يقع عليه من القيام بالأعمال اللازمة لاستعمال حق الارتفاق والحفاظة عليه . والدائن المرتهن قد تنجبه ارادته إلى النزول عما له من حق رهن رسمي أو حيازي . والمدين قد يعبر عن ارادته في النزول عن التمسك بالتقادم أو بالمقاصة أو بالحق في الحبس . ومن شاب ارادته عيب من العيوب قد ينزل عن حقه في المطالبة بإبطال التصرف بإجازته له . والمضروب قد ينزل عن حقه في المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر أو عن الجزء المحتمل من هذا الضرر . والمستأجر قد ينزل عن حقه في استرداد ما دفعه زيادة عن الحد الأقصى للأجرة أو عن حقه في عدم دفع ما يزيد عن هذا الحد . والعامل قد ينزل عن حقوقه قبل صاحب العمل أو قبل هيئة التأمينات الاجتماعية . والمدعى قد ينزل عن الخصومة بتركها كما قد ينزل عن اجراء من اجراءاتها .

٣ - ومثل هذا النزول ، الذى يعد ما أشرنا اليه منه مجرد قلة من كثرة أو قطر من غيث ، يثير في أعماق الفكر القانوني وجهين من أوجه إعمال هذا الفكر .

٤ - أما الوجه الأول، فهو تحليل ما يعرض من ذلك النزول المسقط . هذا التحليل الذى يطرح على بساط البحث خضماً من دقائق الفكر القانوني . فتصيز النزول عن غيره من التصرفات يطرح للبحث التفرقة بين النقل والاسقاط . وتحديد ما يمكن النزول عنه يطرح للبحث قابلية الحقوق المختلفة وغيرها من المراكز القانونية للنزول عنها ، كما يطرح ما هو أخطر من ذلك ألا وهو قابلية القواعد القانونية للنزول عن تطبيقها . وتحديد سبب النزول يطرح للبحث ما إذا كان إلى جانب نية التبرع توجد نية أخرى هي نية الاسقاط . وتحديد أداة النزول يطرح للبحث ليس فقط ما إذا كان النزول يمكن أن يكون بالارادة المنفردة ، وإنما أيضاً ما إذا كان النزول لا يمكن إلا أن يكون بالارادة المنفردة . وأدق من ذلك كله ما يثيره تحديد قيود النزول من التفرقة بين القواعد الآمرة والقواعد المتعلقة بالنظام العام ، وما إذا

كان لهذا النظام العام مدلول خاص في مجال النزول ، وهل لا يمكن النزول عن الحقوق المتعلقة بالنظام العام إن صح ان من الحقوق ما يتعلق به . وقد بلغ من دقة هذه المشكلة أن حار فيها القضاء المصري فتضاربت أحكامه وأنقسم على نفسه حتى لا نكاد نعرف له اتجاهًا بصدده ما أنهال عليه من منازعات بشأن نزول المستأجر عن حقه في عدم دفع ما يزيد عن الحد الأقصى لأجره الأماكن .

٥ - وأما الوجه الثاني ، من أوجه أعمال الفكر القانوني ، فهو محاولة تجميع شتات ما تزخر به الحياة القانونية من نزول في اطار نظرية عامة ترد فيها الفروع إلى الأصول والجزئيات إلى الكليات وتعقد فيها القواعد وتعمم الأحكام . وإذا كانت محاولات المتقدمين الرائلة لم يحالفها التوفيق ، وإنما انتهت إلى أنه ما من جامع يجمع حالات النزول سوى كلمة النزول الغضفاضة وفيها وراء هذه الكلمة تختلف طبيعة النزول وشكله وموضوعه وسببه (١) ، فإن الفقه لم يفتّر وإنما تجددت محاولاته وتعددت مناجها .

٦ - فمن النقصاء من اتجه إلى أن اقامة نظرية عامة للنزول يقتضى بذلك توضيح هي تضييق نطاقه وحصره في الحالات التي يمكن أن يجمعها جامع مانع . وهذا الجامع المانع لا يمكن أن نجده إلا في أن النزول يكون تصرفاً انفرادياً يتم بالارادة المنفردة . وبذلك يخرج عن نطاق النزول العديد من الحالات التي يبدو أو يدعى أنها من حالات النزول (٢).

٧ - ومن النقصاء من اتجه إلى أن اقامة نظرية عامة للنزول لا يمكن أن يكون على أساس تحديد نطاقه وحصره في النزول الانفرادي ، ولا على

(١) ماينال - النزول في القرون الوسطى والقانون القديم ، المجلة التاريخية الجديدة للقانون الفرنسي ١٩٠٠ ص ١٠٨ ، ١٩٠١ ص ٢٤١ ، ١٩٠٢ ص ٤٩ ، ١٩٠٣ ص ٦٤٩ ، ١٩٠٤ ص ٦٩٨ .

(٢) رينو - النزول عن الحق ، طبيعته ونطاقه في القانون المدني ، المجلة الفصلية للقانون المدني ١٩٣٦ ص ٧٦٤ .

أساس وجود خصائص مشتركة بين حالاته ، وإنما على أساس القيود المشتركة التي ترد عليه . فهذه القيود المشتركة دون سواها هي التي يمكن أن تضي على النزول من الوحلة والاصالة ما يحيطه باطار نظرية عامة (١) .

٨ - ولنا أن نحاول أن نعمل الفكر مع من أعماله ، وأن نتابع الاجتهاد بعد من كان لهم فضل السبق اليه ، عسى أن يوفقنا الله بفضل منه إلى أن ندفع بالبحث خطوة إن لم تكن تصل به إلى غايته فحسبنا أن نتقدم به على الصراط السوي .

والتمهيد الذي رسمناه لمحاولتنا هو أن نعرض في باب أول لتحديد ماهية النزول ، حتى إذا تم لنا ذلك عرضنا في باب ثان لقيود هذا النزول .

(١) بريدن - النزول من الميزات القانونية في القانون الخاص الفرنسي ، أعمال جماعة هنري كاييتان ج ١٣ ص ١٩٥٩ - ١٩٦٠ ص ٣٧٠ ، ٣٧٩ .

الباب الأول

ماهية النزول

٩ - إذا تساءلنا عن ماهية النزول ، وتطلعنا إلى اجابة علمية دقيقة ، فلا يجب أن نتلمس هذه الاجابة في تعريف أو آخر يضعه لنا فقيه أو آخر (١) أو نضعه لأنفسنا ثم نأخذ في التحقق من صدقه ودقته . فتعريف النزول هو ما يجب أن ننتهي اليه من تحديدنا لماهيته ، أما ما يجب أن نبدأ منه فهو تحرى الغاية من النزول ووسيلته . فالنزول عملية قانونية تحقق غاية معينة بوسيلة معينة . وفي هذه الغاية وتلك الوسيلة يجب أن نتلمس ماهية النزول وما له من ذاتية في محيط ما تزخر به الحياة الاجتماعية من عمليات قانونية .

ولسنا ممن يقدمون الوسيلة على الغاية ، فالغاية هي المحرك وهي المهيمن . ولهذا نبدأ بتحرى الغاية من النزول لتقودنا إلى تحديد وسيلته .

(١) يعرف اوبرى ورو النزول بالمضى الواسع بأنه تصرف به يتخل شخص أو يترك حقاً يخصه (ج ٢٢٣ ر ٢٢٤ ص ٣٠٦ ، ٣٠٧) .

ويعرف لسونا النزول بأنه تصرف الغرض منه إما انقضاء حق حال دون نقله إلى آخر ، وإما منح نشوء حق (محاولة لنظرية عامة للنزول في القانون المدنى ، المجلة الفصلية لقانون المدنى سنة ١٩١٢ ص ٣٦١) .

ويعرف رينو النزول بأنه تصرف ارادى انفرادى مسقط للحق (البحث السابق الاشارة اليه ٣٠ ر ص ٧٩١) .

ويعرف مالورى النزول بأنه تصرف يتخل به شخص عن حق يخصه ويكون سبباً لانقضاء الحق بإرادة صاحبه وسطحاً . (موسوعة د الوز ر ١) .

ويعرف بينج النزول بأنه تصرف ارادى يتخل به شخص عن حق أو ميزة قانونية دون نقلها إلى الغير (أعمال جماعة هنرى كابينان السابق الاشارة اليها ص ٣٢٢) .

الفصل الأول

الغاية من النزول

” الاسقاط “

١٠ - لتحديد الغاية من النزول ينبغي ، من ناحية ، أن نرجع إلى حالة مؤكدة من حالات النزول لنستقي منها ما يحققه من غاية ، كما ينبغي ، من ناحية أخرى ، أن نتأهل بين هذه الغاية والغاية التي يحققها ما عدا النزول من تصرفات .

١١ - ولعل أبرز حالة مؤكدة من حالات النزول هي تلك التي تمدنا بها المادة ٨٧١ من التقنين المدني بنصها في فقرتها الأولى على أنه «يصح المنقول لا مالك له إذا تخلى عنه مالكه بقصد النزول عن ملكيته . فن هذا النص يتبين أن الغاية التي يحققها النزول عن ملكية المنقول هي سقوط الملكية عن كان عليه بحيث يصبح لا مالك له . وهذه الغاية تختلف اختلافاً واضحاً عن الغاية التي يحققها أى تصرف آخر غير النزول سواء أكان بعوض كالبيع أم تبرعاً كالهبة . ففي الحالتين لا ينقضى الحق وإنما ينتقل من المتصرف إلى المتصرف إليه .

١٢ - وإذا كانت الغاية التي يحققها النزول والتي تميزه عن غيره من التصرفات هي استئط ما يرد عليه النزول لا نقله إلى شخص آخر ، فإن ذلك لا ينبغي بحال أن النزول قد يفيد ، بل غالباً ما يفيد ، شخصاً آخر دون أن ينقل إليه الحق الذي نزل عنه صاحبه وإن كان يتيح له في بعض الحالات اكتساب إليه هذا الحق لا بامتضى التصرف الذي تم به النزول عنه وإنما بامتضى سند آخر (١).

(١) انظر في ذلك: ليسونا - البحث السابق ص ٣٦٢ ، سيبكيانو - الرسالة السابقة ص ٢٨٦ ، برتون البحث السابق ص ٦٤٩ وما بعدها ، رينو - البحث السابق ص ٢٢٠ ، ص ٧٨٢ ، بينج - البحث السابق ص ٣٢٣ ، ٣٣٤ ، ريجو - للنزول عن الميزات القانونية في القانون المدني =

١٣ - ففى بعض الحالات يفيد نزول الشخص عن حقه شخصاً آخر هو الذى كـن لصاحب الحق أن يتمسك به قبله . فـجـد سقوط حق المطالبة بالابطال بالنزول عنه يفيد الطرف الآخر فى العقد الذى كان مهدداً بهذا الابطال (١) . ومجرد سقوط الحق فى التمسك بالتقادم بالنزول عنه يفيد الدائن أو المالك الذى كان التمسك بالتقادم سيجرده من حقه (٢) .

١٤ - وفى بعض الحالات يفيد نزول الشخص عن حقه شخصاً آخر هو المالك الذى كان الحق الذى نزل عنه صاحبه ينقص من ملكيته أو ينقل عقاره . فالنزول عن حق الانتفاع يفيد مالك الرقبة بأن يستكمل له ملكيته ، لا ينقل حق الانتفاع اليه ، وإنما باسقاط هذا الحق الذى ما أن يسقط حتى تكتمل الملكية . والنزول عن حق الارتفاق يفيد مالك العقار المرتفق به ، لا ينقل حق الارتفاق اليه وإنما بتحرير عقاره من هذا العبء الذى كان ينقله (٣) . وشأن النزول عن حق الانتفاع أو حق الارتفاق فى ذلك شأن انقضاء هذين الحقين بانتهاء مدتهما إذ لا يقال عندئذ أنهما ينتقلان إلى مالك الرقبة أو مالك العقار المرتفق به .

= البلجيكي ، أعمال جماعة هنرى كاييتان السابق الاشارة اليها ص ٣٨٩ ، ٣٩٠ . دلاموت التصرف القانونى الانفرادى ، باريس ١٩٥١ : ٢٥٤ ص ٢٣٧ ، ٢٣٨ . وراجع ، بحكمة السين المدنية ٢٠ فبراير ١٩٤٩ ، دالوز ١٩٤٩ ص ٣٢٥ .

(١) أنظر فى ذلك : بينج - البحث السابق ص ٣٣٣ .

(٢) أنظر فى ذلك : رينو - الموضع السابق ، وقارن : بريدن - البحث السابق ص ٣١٧ حيث يشكك فى أن النزول عن التقادم بنوعيه المسقط والمكسب لا يترتب عليه سوى اسقاط الحق فى التمسك به . ويستند فى ذلك إلى أن القانون يستلزم للنزول عن التقادم توافر أهلية التصرف كما يميز للدائنين المعلن فى النزول بالدموى البولسية . ولكن الواقع أن استلزام أهلية التصرف إنما يرجع إلى أن التصرف فى الحق كما يكون ينقله قد يكون باسقاطه . أما جواز معلن الدائنين فى النزول عن التقادم بالدموى البولسية فلا يرجع كما قال رينو إلى اعتبارات عملية وهو ما لم يره بريدن مقتضياً وإنما إلى أن النزول يتقيد كما سوف نرى بعدم الإضرار بالنثير .

(٣) أنظر فى ذلك : بينج - الموضع السابق .

١٥ - وفي بعض الحالات يفيد من نزول الشخص عن حقه شخص آخر كان من نزل عن حقه يزاحمه في تملك شيء أو يحجبه عن تملكه . فنزول أحد الشفعاء عن الشفعة يفيد الشفع الآخر الذي كان سيأخذ معه بالشفعة أو كان محجوباً به عن الأخذ بالشفعة فإذا به هو الذي يأخذ بالشفعة . وهذا مالا يرجع بحال إلى أن حق الشفع الذي نزل عن الشفعة قد انتقل إلى الشفع الآخر ، وإنما إلى أن سقوط ذلك الحق بالنزول عنه يؤدي إلى انحصار الشفعة في الشفع الآخر أو زوال حجبه (١) .

١٦ - وفي بعض الحالات يفيد من نزول الشخص عن حقه شخص آخر يكتسب هذا الحق أو يكون له أن يكتسبه ، لا بمقتضى التصرف الذي تم به النزول عنه وإنما بمقتضى سند آخر . وهذا هو الشأن في حالة نزول مالك العقار المرتفق به عنه تخلصاً مما قد يقع عليه من القيام بالأعمال اللازمة لاستعمال حق الارتفاق أو المحافظة عليه (٢) ، كما أن هذا هو الشأن في حالة نزول الشريك في الشيوع عن حقه تخلصاً من نصيبه في نفقات المال الشائع (٣) . فالاجماع يكاد يعتقد على أنه إذا كان مثل هذا النزول يتيح للمالك العقار المرتفق اكتساب ملكية العقار المرتفق به أو يتيح لباقي الشركاء في الشيوع

(١) يقرب من ذلك في فرنسا حالة النزول من الميراث إذ يؤدي هذا النزول إلى زوال حجب الورثة اللاحقين الذين لا ينتقل إليهم حق الوارث المتقدم الذي نزل عن حقه وإنما يرثون بصفتهم ورثة . فالنزول لا يكون هو سبب حقهم وإنما مجرد شرط لظهور هذا الحق . انظر ، رينو - البحث السابق ص ٧٨٢ - ٧٨٣ . وراجع نقض مدني ١٧ أكتوبر ١٩٣٣ ، سيري ١٩٣٥ - ١ - ١٢١ وتعليق سافاتييه عليه في المجلة الفصلية للقانون المدني سنة ١٩٣٤ ص ١٩١ .

(٢) نصت حل ذلك المادة ١٠٢٢ مدني فقرة ثانية ونصها «فإذا كان مالك العقار المرتفق به هو المالك بأن يقوم بتلك الأعمال على نفقته ، كان له دائماً أن يتخلص من هذا التكليف بالتخلل من العقار المرتفق به كله أو بعضه لملك العقار المرتفق » . وانظر أيضاً المادة ٦٩٩ مدني فرنسي .

(٣) كانت المادة ١١٩٩ من المشروع التمهيلي للتقنين المدني المقابلة للسادة ٨٣١ من هذا التقنين تنص على أن لكل شريك أن يتخلص من نفقات المال الشائع إذا تخلل عن حصته فيه . ولكن هذا الحكم حذف على أساس أنه تطبيق لفكرة عامة لا ساجدة للنص عليها خاصة وإن اجراء حكمها يقتضي وضع تفاصيل يحسن تجنبها . وانظر المادتين ٦٥٦ ، ٦٦٧ مدني فرنسي .

اكتساب حصة شريكهم ، فإن اكتساب هذا الحق أو هذه الحصة لا يكون بمقتضى التصرف الذى تم به النزول عن أيهما ، وإنما بمقتضى سند آخر اختلف الرأى حوله (١) .

فمن رأى البعض أن اكتساب ذلك الحق أو تلك الحصة يكون تلقائياً بمقتضى القانون وليس بمقتضى التصرف الإرادى الذى تم به النزول ، إذ يستوى أن تكون إرادة من صدر عنه هذا التصرف قد انجهدت أو لم تنجح إلى أن يكتسب مالك العقار المرتفق أو باقى الشركاء الحق الذى تم النزول عنه (٢) .

ومن رأى البعض أن اكتساب ذلك الحق أو تلك الحصة لا يكون تلقائياً وجبرياً ، وإنما يمنح القانون للمالك العقار المرتفق أو باقى الشركاء فى الشروع مكنته اكتساب الحق الذى تم النزول عنه ، بحيث يتوقف اكتسابهم لهذا الحق ، فى رأى ، على قيامهم بوضع اليد على الشيء بنية تملك الحق الذى تم النزول بحيث يكون اكتسابهم لهذا الحق بمقتضى الاستيلاء (٣) ، وفى رأى آخر ، على قيامهم بالتعبير عن اتجاه إرادتهم إلى اكتساب ذلك الحق أو عدم قيامهم بالتعبير عن اتجاه إرادتهم إلى عدم اكتسابه (٤) . وبذلك لا يكون النزول

(١) انظر ، برتون - البحث السابق ر ٦٤٩ ص ٣٤٩ وما بعدها ، رينو - البحث السابق ر ٢٥٥ ص ٧٨٥ ، سيبكيانو - الرسالة السابقة ٢٨٦ ، ليمونا - البحث السابق ص ٣٦٢ . دلاموت - الرسالة السابقة ١١٠ ص ١١٠ . وراجع ، محكمة السين المدنية ٢٥ فبراير ١٩٤٩ السابق الإشارة إليه . وقارن ، رينو - البحث السابق ٢٥ ص ٧٧١ .

(٢) انظر فى ذلك : ميشون الالتزامات العينية فى القانون المدنى ، رسالة من نانسي ١٨٩١ ر ١٧٤ - ١٧٧ (أشار إليه برتون فى الموضع السابق) . دى جينجلار الالتزامات العينية ، رسالة من بورجو ١٩٣٧ ص ٢٩٩ . جينوسار - الحق العينية الملكية والدين ، باريس ١٩٦٠ ر ٦١ ص ١٥٩ - ١٦٠ . حامد زكى - نحو تنظيم تشريعى للملكية الشائعة فى مصر ، مجلة جمعية التشريع المقارن ١٩٣٣ ر ١٥١٨ ص ١٥٢٨ إسماعيل غانم - الحقوق العينية الأصلية ج ١ ر ١٣٣ .

(٣) بودرى لاكتيتيرى وشوفو ج ١١٢١ ر ٦ .

(٤) برتون - البحث السابق ص ٣٥١ .

هو سبب اكتساب الحق الذى نزل عنه صاحبه وانما مجرد شرط لاكتساب هذا الحق (١). فثمة عمل قانونى لا حق على النزول ومنفصل عنه هو الذى يعد السبب القانونى لاكتساب الحق الذى نزل عنه صاحبه .

١٧ - إلا أن تحديد الغاية من النزول لا يمكن أن يقف عند مجرد أنها اسقاط لحق . فلا يزال يثور ، بعد ذلك ، أكثر من تساؤل حول هذه الغاية .

فن ناحية ، يثور التساؤل حول ما إذا كانت الغاية التى يحققها النزول تنحصر فى اسقاط حق من الحقوق ، أم يمكن أن تمتد إلى اسقاط المراكز القانونية حتى تصل إلى حد اسقاط تطبيق القواعد القانونية . ولهذا ينبغى أن نعرض ، فى مبحث أول ، لحل الاسقاط : هل يرد على المراكز القانونية كما يرد على الحقوق ، وهل يمكن أن يرد على القواعد القانونية كما يرد على المراكز القانونية .

ومن ناحية أخرى ، يثور التساؤل ، حول ما إذا كان الاسقاط باعتباره الغاية من النزول يستلزم انتفاء العوض كما يستلزم انتفاء نية التبرع ، بحيث يكون مجرداً عن أى منهما ، أم يمكن أن يكون على سبيل التبرع كما يمكن أن يكون على سبيل المعاوضة . ولهذا ينبغى أن نعرض ، فى مبحث ثان ، لسبب الاسقاط ، هل يمكن أن يكون نية التبرع أو الحصول على عوض ، أم يلزم أن يكون النية المحردة فى النزول ؟.

المبحث الأول

حل الاسقاط

١٨ - يتجه رأي إلى أن الاسقاط لا يرد على كافة الحقوق . فن الحقوق ما يقبل بطبيعته الاسقاط وإن كان اسقاطه بتقييد بأن يكون مشروعاً ،

(١) صى باج ج ٨ - ٢٥١ ص ٣٧ .

بينما من الحقوق ما لا يقبل بطبيعته الاسقاط بحيث يكون اسقاطه غير ممكن أصلاً .

وبتجه رأى إلى أن الاسقاط لا يرد إلا على الحقوق دون سواها من المراكز القانونية التي لاتعد مراكز قانونية شخصية كالحقوق وانما مراكز قانونية موضوعية ومن ثمة لا تقبل الاسقاط .

وبتجه رأى إلى أن الاسقاط قد يكون اسقاطاً لقاعدة قانونية كان سببها على تطبيقها نشوء حق أو مركز قانوني معين ، بحيث يحول اسقاطها دون نشوء ذلك الحق أو المركز القانوني أو يؤدي إلى نشوء حق أو مركز مغاير له .

ولهذا ينبغي أن نتحقق ، أولاً ، مما إذا كان الاسقاط لا يرد على كافة الحقوق ، وثانياً ، مما إذا كان الاسقاط لا يرد إلا على الحقوق ، وثالثاً ، مما إذا كان الاسقاط يمكن أن يرد على القواعد القانونية .

§ ١ - هل لا يرد الاسقاط على كافة الحقوق ؟

١٩ - يقتضى التحقق مما إذا كان من الحقوق ما لا يقبل الاسقاط بطبيعته أن نطوف بطوائف الحقوق المختلفة لندرس ما إذا كان منها ما يحول طبيعته دون اسقاطه . ومن المثير أنه لا تكاد توجد طائفة من طوائف الحقوق سلمت من قول قائل بأن من بين الحقوق التي تدرج فيها ما لا يقبل بطبيعته الاسقاط: فكل من الحقوق غير المالية والحقوق العينية وحقوق الدائنية وحقوق الملكية العقارية والحقوق المستقبلية وجدت من يقول بأنها لا تقبل الاسقاط . وهذا ما يبدو صريحاً إذ لا يكاد يبقى من الحقوق ما يقبل الاسقاط إلا قدر محدود بل جده محدود .

٢٠ - الحقوق المالية :

حتى يمكن أن نتيقن مما إذا كان مجرد انتهاء الحق إلى طائفة الحقوق المالية يحول أولاً يحول دون قابليته للاسقاط ، حسبنا أن نقارن بين حق

الحضانة وحق النفقة وحق الزوج في أى يكون أمرها بيدها إذا فوضها الزوج في ذلك .

٢١- فأما النفقة ، فمن الحق أنها تقبل الاسقاط بالابراء على الأقل في حدود ما استحق منها (١) . وقد يبدو أن حق النفقة يعد حقاً مالياً خالصاً ويخرج عن نطاق حقوق الأسرة (٢) ، ومن ثمة لا يكون لقبليته للاسقاط وزن في معرض التحقق من قابلية الحقوق العائلية للاسقاط . ولكن الواقع أن الحق لا يمكن أن يعد حقاً مالياً خالصاً لجرد أن محله أداء مالى ، ولما خرج حق الزوجة في المهر من نطاق الأحوال الشخصية ليدخل في نطاق الأحوال العينية . ثم أن المادة ١٣ من قانون نظام القضاء صريحة في أن النفقة من مسائل الأحوال الشخصية (٣).

٢٢ - وأما الحضانة ، فإذا كان قد اختلف حول قابليتها للاسقاط ، فلك الواقع أن ذلك إنما يرجع إلى الاختلاف حول ما إذا كانت حقاً للحاضنة أم للولد أم لهما معاً (٤) . فن يقولون بأن الحضانة حق للحاضنة يجعلون لها

(١) راجع المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ الخاص بأحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية ، إذ تنص هذه المادة على أن دين النفقة لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء . وانظر ، الكاساني - بدائع الصنائع ج ٤ ص ٢٩ . عبد الوهاب خلاف - أحكام الأحوال الشخصية ص ١١٧ . محمد أبو زهرة - الأحوال الشخصية ص ٢٤٧ . بدران أبو العنين بدران أحكام الزواج والطلاق ١٩٧٧ ص ١٨٧ .

(٢) من هذا الرأي ، حسن كيرة - أصول القانون ٢٤٠ ص ٥٧٦ ، شفيق شعاع ٢١ ص ٢٠ ، وعكس ذلك ، مصور مصطفى منصور - نظرية الحق ص ٤٠ . شمس الدين الركيل - الموجز في المسئل لدراسة القانون ص ٣٨٨ . اسماعيل غانم - نظرية الحق ص ٢٧ .

(٣) لم يبلغ قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ من أحكام قانون نظام القضاء الصادر سنة ١٩٤٩ إلا ما يتعارض مع أحكام القانون الجديد الذي لم يعرض لتحديد الأحوال الشخصية فبقيت محكومة بالمادتين ١٣ ، ١٤ من قانون نظام القضاء .

(٤) القول بأن الحضانة حق للحاضنة قول الشافعي وأحمد والثروري وهو أيضاً رواية عن مالك . والقول بأن الحضانة حق للولد قاله بعض الحنفية. والقول بأن الحضانة حق للحاضنة والولد معاً هو الصحيح في المذهب الحنفي . انظر في ذلك ، أبو زهرة - المرجع السابق ٢٤٥ ص ٤١٢ .

أن تنزل عنها في أى وقت شاءت . ومن يقولون بأن الحاضنة حق للولد يطلون نزول الحاضنة عنها . أما من يقولون بأن الحضانة حق للحاضنة وللولد معا ، فهم من يبطل نزول الحاضنة عنها باطلاق ، ومنهم من لا يبطل نزولها إلا إذا لم تكن له حاضنة أخرى من المحارم أهل لحضانتها (١) . وهذا ما يكشف عن حقيقتين جوهريتين . الأولى أن الأساس بطلان اسقاط الحضانة ليس مجرد أنها من الأحوال الشخصية ، وإنما أنها من الحقوق غير الخالصة التي يطلق عليها الفقه الحديث الحقوق الغيرية والتي سوف نعرض لها فيما بعد . والحقيقة الثانية ، أن مجرد أن الحق ليس من الحقوق الخالصة وإنما من الحقوق الغيرية لا يستتبع عدم قابليته للنزول وإنما يستتبع تقييد النزول عنه بعدم الأضرار بالغير بحيث يمكن النزول إذا انتهى الأضرار بالغير على نحو ما يرى الرأى القائل بأن اسقاط الحضانة لا يكون باطلا إذا وجدت حاضنة أخرى من المحارم تكون أهلا للحضانة . إذ بوجود مثل هذه الحاضنة ينتفى الضرر عن تشمله الحضانة باسقاط سواها لحقها في الحضانة .

٢٣ - وأما حق الزوجة في الطلاق إذا فوضها الزوج أن يكون أمرها بيدها ، فمن المحقق أنه يقبل الاسقاط بحيث يكون لها أن تنزل عنه ، وذلك بالرغم من أن الطلاق من صميم الأحوال الشخصية ، ومن أن اسقاط الزوج لحقه في الطلاق يكرن باطلا . والذي يفسر لنا ذلك هو أن اسقاط الزوجة لحقها في الطلاق التفويضي لا يتعارض مع النظام العام ، في حين يتعارض اسقاط الزوج لحقه في الطلاق مع النظام العام . وهذا ماينفى أن الحق في الطلاق لا يقبل الاسقاط بطبيعته .

٢٤ - حقوق الشخصية :

قد يبدو أن هذه الحقوق لاتقبل بطبيعتها الاسقاط وهي التي توصف بأنها لصيقة بالشخصية . وهذا ماقد يوحى به أيضا مانص عليه التقنين المدني من أنه ليس لأحد النزول عن أهليته ولا التعديل في أحكامها (م ٤٨) ، ومن

(١) انظر في ذلك ، بدران - المرجع السابق ٣٦٣ ص ٣٢٩ ، وهو يؤيد الاتجاه الأخير الذى اختاره بعض المحققين .

أنه ليس لأحد النزول عن حريته الشخصية (م ٤٩). ولكن الواقع أن الأعمال التحضيرية لا تدع مجالاً للشك في أن المناط هو النظام العام الذي يتقيد النزول بصفة عامة بعلم المساس به . فالمذكرة الإيضاحية واضحة في أنه لا يجوز للشخص أن ينزل عن حريته ولا أن يقيد بها إلا بالقدر الذي لا يتعارض مع النظام العام والآداب ، فليس له أن يلتزم التزاماً أبدياً ولا أن يقيد حريته في العمل كأن يتعهد بألا يباشر حرفة معينة طول حياته (١) . ومؤدى ذلك أنه يجوز للشخص النزول عن حريته في مباشرة حرفة معينة في منطقة معينة لمدة معقولة لأن ذلك لا يتعارض مع النظام العام .

٢٥ - كذلك اتجهت محكمة النقض الفرنسية (٢)، مستلهمة اتجاهاً فقهيّاً عريقاً (٣) إلى أنه إذا كان لا يجوز نزول الشخص عن حالته لما في ذلك من مساس بالنظام العام ، فانه يجوز النزول عن منازعة الشخص في حالته لما في ذلك من تحقيق لما يقتضيه النظام العام من استقرار وسلام . وهذا بدوره ما يكشف عن أن النزول عن حقوق الشخصية لا يكون دائماً غير ممكن وإنما قد يكون غير مشروع لخالفته للنظام العام الذي يعد قيداً عاماً على النزول على نحو ما سوف نرى عند دراستنا لقيود النزول .

٢٦ - الحقوق الغيرية أو الوظيفية :

تتميز هذه الحقوق ، لا بأنها تنقرر لمصلحة الغير ، وإنما بأنها تنقرر لمصلحة أصحابها والغير معاً ، وإلا ما كان يمكن أن تعد حقوقاً . ولهذا لا تكون هذه الحقوق خالصة لأصحابها ، وإنما يداخلها حق للغير أو واجب قبله ، بحيث إذا لم تكن مجرد وظيفة فإنها لا تخلو من مثل هذه الوظيفة .

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ١ ص ٣٦٣ .

(٢) نقض مدني ٢٦ يونيو ١٩٥٦ ، دالوز ٥٦ ص ٦٠٥ تعليق مالورى ، المجلة الفصلية لقانون المدني ١٩٥٧ ص ٩٩ .

(٣) يراد هذا الاتجاه إل مرلن وترونج ، انظر مالورى في تعليقه على الحكم السابق الإشارة إليه .

٢٧ - وبينما يرى البعض أن النزول عن تلك الحقوق يكون غير مشروع لأنها تنقرر لاعتبارات متعلقة بالنظام العام أو تخرج عن دائرة التعامل (١) ، يرى البعض الآخر أن النزول عنها لا يكون غير مشروع وإنما غير ممكن فنياً . فهذه الحقوق تكون محملة بواجب وتغلب فيها الوظيفة على المكنة بحيث تكون تابعة لها . ولما كان لا يمكن النزول عن الواجب أو الوظيفة فإنه لا يمكن النزول عن الحق الذي يكون محملاً بالواجب أو عن المكنة التي تكون تابعة للوظيفة (٢) .

٢٨ - وكما لا يبدو لنا القول بعدم مشروعية النزول عن تلك الحقوق مقنعاً ، لا يبدو لنا القول بعدم امكان النزول عنها أكثر اقناعاً . فالواقع أن النزول عن تلك الحقوق لا يكون غير مشروع ، كما لا يكون غير ممكن ، وإنما يكون غير نافذ ما لم تقره السلطة المختصة إذا لم يكن فيه اضرار بالغير الذي تتدخل مصلحته مع مصلحته من يتقرر له الحق . فلا يجب أن نخاف بين تقييد النزول بعدم المساس بالنظام العام وإلا كان غير مشروع ، وتقييد النزول بعدم الاضرار بالغير وإلا كان غير نافذ .

٢٩ - وهذا ما يفسر لنا ما نص عليه المشرع من جواز تمنحي الولي عن الولاية باذن المحكمة (٣) . فهذا الاذن إنما هو اقرار للنزول عن الولاية التي يتقيد النزول عنها بعدم الاضرار بمن تثبت الولاية عليه ، بحيث يكون نفاذ النزول متوقفاً على ذلك الاذن أو الاقرار . ولولا أن النزول عن الولاية بتقيد فموجب بعدم الاضرار بمن تنقرر الولاية عليه لما أجاز المشرع النزول عن الولاية باذن المحكمة . فنجواز هذا النزول مع مجرد تقييده بأن يكون باذن المحكمة ينفي أنه يكون غير مشروع لخالفته للنظام العام أو لخروج محله عن دائرة التعامل ، كما ينفي أنه

(١) من هذا الرأي : أوبري وروج ٣٢٣٤ ص ٣٠٧ . ديكيوان الرسالة السابق ذكرها ص ٣٢ . سيبكيانو - الرسالة السابق ذكرها ص ٢٠ وما بعدها . بريدن - البحث السابق ذكره ص ٣٧٤ .

(٢) من هذا الرأي : رينو - البحث السابق ص ٧٩٢ ، ٧٩٦ . ويجو البحث السابق ص ٤١٠ - ٤١١ .

(٣) انظر المادة الأولى من قانون الولاية حل للمال رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .

يكون غير ممكن لارتباط الحق في الولاية بواجب القيام بها . هذا الواجب الذي ينبغى أن نرى فيه واجباً كفاً لا واجباً عينياً ، شأنه في ذلك شأن الواجب المقترن بحق الحضانة الذي لا يحول دون نزول الحاضنة عن الحضانة إذا وجدت حاضنة أخرى أهل للحضانة على نحو ما حققه البعض وما سبق أن بينا بصدد الحقوق العائلية .

٣٠ - حقوق الدائنية :

إذا كان من المقطوع به أن حقوق الدائنية تنقضي بالابراء ، فإن الخلاف مع ذلك ، محتم حول قابلية هذه الحقوق للنزول . فن الفقهاء من يجحد أن الابراء يعد نزولاً عن حق الدائن كما يجحد أن هذا الحق يمكن النزول عنه (١) . ومن الفقهاء من يجحد أن الابراء يعد نزولاً عن حق الدائن ولكنه لا يجحد إمكان النزول عن هذا الحق (٢) . ومن الفقهاء من لا يجحد أن الابراء يعد نزولاً عن حق الدائن وإن اختلف هذا الفريق بعد ذلك فيما إذا كان يمكن النزول عن هذا الحق بغير الابراء (٣) .

٣١ - ويستند الرأي الذي يجحد أن الابراء يعد نزولاً عن حق الدائن ، كما يجحد إمكان النزول عن هذا الحق ، إلى حجتين .

(١) ديمو - البحث السابق ١٧ - ١٨ ص ٧٧٨ - ٧٨٠ .

(٢) من هذا الرأي : ليسونا - البحث السابق ص ٣٧٧ ، ديكون - الرسالة السابقة ص ١٤٦ ، سيبكيانو - الرسالة السابقة ص ١١٧ . دلاموت - الرسالة السابقة ص ٣٠٢ - ٣٠٦ . ديمو - البحث السابق ص ٤٠٧ ، ٤٠٩ .

(٣) من هذا الرأي : أوبري ورو ج ٣٢٣ ص ٣٠٧ . لوران ج ١٨ ص ٢٣٧ ومن رأيه أن النزول عن حق الدائنية لا يكون بغير الابراء الاتفاق فلا يمكن أن يكون بالإرادة المنفردة . بلانويل وريبير وامن ج ١٣٠٤ ص ٧١٤ - ٧١٥ ، ومن رأيهم أن النزول عن حق الدائنية كما يكون بالابراء الاتفاق قد يكون بإرادة الدائن المنفردة . والقول بإمكان النزول عن حق الدائنية بإرادة الدائن المنفردة يرجع إلى باردياك كما أن بوكيم لم يستبعد من الناحية النظرية وإن استبعد من الناحية العملية . أنظر في عرض رأي هذين الفقيهين : ديمو - البحث السابق ص ٤٠٤ ، دلاموت - الرسالة السابقة ص ٣٢٨ ص ٣٠٠ - ٣٠١ .

٣٢ - أما الحجة الأولى ، فهي أن النزول لا يكون إلا تصرفاً انفرادياً^(١) ، بينما الإبراء لا يكون إلا اتفاقاً لأنه ينطوي على هبة غير مباشرة والهبة لا تكون إلا بالاتفاق^(٢) . ولما كان حق الدائفة رابطة ثنائية بين شخصين فإن طبيعته تحول دون أن يخرج الدائن من هذه الرابطة بإرادته المنفردة . فما ينشأ بالاتفاق لا يمكن أن ينقضي بالإرادة المنفردة . يضاف إلى ذلك أن في نزول الدائن عن حقه بإرادته المنفردة مساس بالمدين الذي قد تكون له مصلحة مادية أو أدبية في عدم فسخ رابطة الالتزام ، ولهذا لا يتم الإبراء إلا بموافقة^(٣) .

٣٣ - وهذه الحجة المركبة تنطوي على مقدمات غير ثابتة . فسوف نرى عند دراستنا لوسيلة النزول أنه لا يلزم أن يكون انفرادياً ، وبذلك تهاجم المقدمة الأولى التي تنبئ عليها تلك الحجة . وحتى إذا فرضنا جدلاً أن النزول لا يكون إلا انفرادياً ، فإن طبيعة حق الدائفة لا يمكن أن تحول دون أن ينزل عنه الدائن بإرادته المنفردة .

٣٤ - فن ناحية ، إذا كانت طبيعة الالتزام أو حق الدائفة لم تعد تحول دون حرارة الدائن لحقه دون توقف على موافقة المدين ، فإنها لا يمكن أن تحول دون إمكان نزول الدائن عن حقه بإرادته المنفردة^(٤) .

٣٥ - ومن ناحية ثانية ، إذا صح أن وسيلة النزول عن الحق يجب أن تكون مماثلة لوسيلة انشائه ، بحيث لا يمكن للدائن بإرادته المنفردة أن يقضى

(١) انظر في ذلك ، رينو - البحث السابق ره ص ٧٧٧ .

(٢) انظر في عرض وفقد ذلك ، ريجو - البحث السابق ص ٤٠٦ .

(٣) انظر في ذلك ، رينو - البحث السابق ١٧ - ١٨ ص ٧٧٨ - ٧٨٠ .

(٤) قارن ، ريجو - البحث السابق ص ٤٠٧ حيث يرى أنه لا يمكن قياس النزول على الحالة التي تبرزها فائدتها العملية في حين أن النزول ليس له إلا فائدة عملية ضئيلة جداً لوجود الإبراء . يضاف إلى ذلك أن وجود الإبراء يجعل من الصعب التعرف على ما إذا كان الدائن قد أراد إبراء المدين بحيث لا يكون ملزماً إلا إذا قبله المدين أم أراد مجرد النزول عن حقه فلا يكون له حق الرجوع . ومن الواضح أن ما يستند إليه هذا الفقيه ينقض تماماً في القانون المصري حيث يتم الإبراء بالإرادة المنفردة طبقاً للمادة ٣٧١ مكرر .

على التزام نشأ بالاتفاق ، لكن مودى ذلك أن الالتزامات التي يكون مصدرها القانون لا يمكن أن تنقضي بالاتفاق أو الإبراء . والواقع أن مصدر الالتزام لا يمكن أن يكون له أثر على وسيلة الزول عنه (١) . فكما أنه يمكن الإبراء من الالتزام القانوني فكذلك يمكن الزول بالارادة المنفردة عن الالتزامات العقدية.

٣٦ - ومن ناحية ثالثة ، إذا كان لا يمكن اجبار المدين على أن ينقضي دينه دون وفاء بارادة الدائن المنفردة لما قد ينطوى عليه ذلك من اضرار ولو أدنى به ، فان الزول بتقيد ، كما سوف نرى عند دراستنا لقيوده ، يعلم الاضرار أو المساس بالغير ، بحيث يكون نفاذ الزول متوقفاً على اقراره أو يرتد برده . كذلك إذا كان لا ينبغي اجبار المدين على أن يثرى بارادة الدائن المنفردة ، فان ذلك لا يمنع من أن يتم الزول بارادة الدائن المنفردة على أن يكون للمدين أن يرده (٢).

٣٧ - ومن ناحية رابعة ، أدى ذلك الرأي بعض الأحكام إلى ابتداء تفرقة مصطنعة بين الالتزامات التي تهم المدين وتلك التي لا تهمه كالتزام المقابل لحق امتداد الايجار التجاري أو لحق مستأجرى المساكن في البقاء بها . وعلى أساس هذه التفرقة المبتدعة وصلت تلك الأحكام إلى امكان نزول الدائن وهو المستأجر عن حقه بارادته المنفردة (٣).

(١) انظر في ذلك : فان دن برج - البحث السابق ص ٣١٦ . ريجو - البحث السابق ص ٤٠٥
(٢) لم يصل الفقه الإنجليزي إلى فكرة الرد التي وصل اليها الفقه الاسلامي ، الا أن هذه الفكرة يقابلها في الفقه الإنجليزي ما يلجأ اليه البعض من أن المدين أن يعرض الوفاء عرضاً حقيقياً رغم زول الدائن عن حقه . انظر في ذلك ، لسونا ص ٣٧٧ ، سيبكيانو ص ١٢٥ ، ١٢٧ وقارن رينو ص ٧٨٠ .

ويصل البعض إلى نفي أن في زول الدائن بارادته المنفردة أرغام المدين على حلهم وقاء دينه بالقول بأن الزول لا يترتب عليه سوى سقوط عنصر المشولية أما عنصر المديونية فيظل قائماً وبذلك يكون المدين أن يفي بالدائن باختياره التزاماً طيعياً . حتى لا موت - التصرف القانوني الانفرادي ٢٢٢ - ٣٣٥ ص ٣٠٢ - ٣٠٩ .

(٣) راجع ، نقض تجارى ٦ أكتوبر ١٩٥٣ ، دالوز ١٩٥٣ ص ٦٩٥ ، باريس ٢٧ نوفمبر ١٩٥٠ ، الأسبوع القانوني ٦٠٣٦٩ وانظر في نقد تلك التفرقة المبتدعة ، بريدن البحث السابق ص ٣٦٨ .

٣٨ - ومن ناحية خامسة ، فان طبيعة حق الدائنية لم تحل دون أن يأخذ التقنين المدني المصري بما يذهب اليه الفقه الاسلامي من أن الإبراء يتم بإرادة الدائن المنفردة وإن كان يرتد ببرد للمدين (١) .

٣٩ - ومن ناحية سادسة ، ليس ثمة ما يحتم أن يكون التبرع اتفاقياً . فإذا كان لا يمكن إجبار الشخص على تلقي التبرع ، فانه يكفي أن يكون له الحق في رده . ولقد كان للفقه الاسلامي فضل تبصير المشرع عند وضع التقنين المدني الحالي بأن طبيعة الإبراء التبرعية لا تحول دون أن يتم بإرادة الدائن المنفردة على أن يكون للمدين أن يرده .

٤٠ - **واما الحجة الثانية** التي يستند اليها ذلك الرأي الذي يجحد قابلية حق الدائنية للزول ، فهي أن الزول لا يمكن أن يكون تبرعاً ، بينما الإبراء لا يمكن إلا أن يكون تبرعاً (٢) . وهذه الحجة مردودة من ناحيتين :

فمن ناحية ، سوف نرى عند دراستنا لسبب الاسقاط باعتباره الغاية من الزول ، أنه ليس ثمة ما يمنع من أن يكون الزول على سبيل التبرع .

ومن ناحية أخرى ، حتى إذا سلمنا جدلاً بأن الزول لا يمكن أن يكون على سبيل التبرع ، فانه ليس ثمة ما يمنع من أن يكون الإبراء مجرداً من نية التبرع (٣) :

(١) تنص المادة ٣٧١ على أنه وينقضي الالتزام إذا أبرأ الدائن مدينه مختاراً ، ويتم الإبراء متى وصل إلى علم المدين ويرتد برده . وتنص المادة ١٥٦٨ من مجلة الأحكام العدلية على أنه ولا يتوقف الإبراء على التبول ولكنه يرتد بالرد . . . وأنظر في نفى أى شبهة قد تتور حول تمام الإبراء بالإرادة المنفردة رغم ارتداده بالرد ، عبد الحى حجازى - النظرية العامة للالتزام ج ٣ ص ٣٠٩ - ٣١٠ .

(٢) رينو - البحث السابق ١٨ ص ٧٧٩ .

(٣) دى لاموت ٣٢٦ ص ٢٩٩ ، وهو يقرب أمثلة لذلك بحاله المصلح الواقع من الافلاس وحاله ما إذا أراد الدائن تقاضى أداء الضريبة على حقه وحاله ما إذا كان المدين مسراً أو كان أصل الدين قاضياً أنظر ٣٢٩ ص ٢٠١ . وقارن ، حجازى المراجع السابق ص ٣١٠ ، حيث لا يكفي بأن ينفى أن يكون الإبراء على سبيل المعاوضة وإنما يصل إلى نفى الإبراء إذا لم تتوافر نية التبرع كما هو الشأن في الصلح الواقع من الافلاس . وفي نفس المنى ، السهوى - الوسيط ج ٣ ص ٥٧٩ ص ٩٦٨ .

فإذا كانت تسرى على الإبراء الأحكام الموضوعية التي تسرى على التبرعات (١)، فإن ذلك لا يحتم أن يكون من التبرعات . ما دام من المتصور أن تنفض نية التبرع لدى المبرء ، وما دام سريان أحكام التبرع الموضوعية ببرره أن الإبراء يكون بدون عوض حتى ولو انتضت نية التبرع .

٤١ - وبذلك نكون قد فندنا الرأي الذي يجمد قابلية حق الدائنية للزول ، وبالتالي تحققنا من قابلية هذا الحق للزول . ولسنا بحاجة ، بعد ذلك ، إلى أن نقف من الرأيين الآخرين ، إذ أنهما يسلمان بقابلية ذلك الحق للزول ، وإن كان أحدهما يفرق بين الزول عنه والإبراء منه ، بينما يتجه الآخر إلى أن الإبراء نوع من الزول .

٤٢ - الحقوق العينية :

من المحقق أن الحقوق العينية التبعية تقبل الزول عنها (٢). فالمادة ١١١٣ مدني صريحة في أن حق الرهن الحيازي ينقضى إذا نزل عنه الدائن المرهن . كذلك كانت المادة ١٥٠٧ من المشروع التمهيدى تنص على أنه

(١) تنص المادة ٣٧٢ مدني فقرة أولى على أنه يسرى على الإبراء الأحكام الموضوعية التي تسرى على كل تبرع . وتقول المذكرة الإيضاحية لهذا النص أن الإبراء يعتبر تبرعاً فيما يتعلق بالأحكام الموضوعية .

(٢) انظر : أوبري ودوج ٢٩٢ ر ٣ ص ٦٦٢ ، بلانويول وريبير ويكيه ج ٨ ص ٨٦٠ . برتون - البحث السابق ص ٢٨٣ . رينو - البحث السابق ص ٧٧٦ . ديكوان - الرسالة السابقة ص ١٣٠ . دلاموت الرسالة السابقة ص ١١٢ . عبد الفتاح عبد الباقي - التأمينات الشخصية والعينية ما ٣٧١ ر ٤٧٠ ، ٥١٠ ر ٦٢٩ ، ٥٤٣ ر ٦٦٩ . شمس الدين الركيل التأمينات العينية ١٢٨ ص ٣٨٦ - ٣٨٧ ، ٢٠٨ ر ٥٦٢ . منصور مصطفى منصور - التأمينات العينية ص ١٥٠ ، ٢٣٠ .

وقارن ، بودري لاكتنيري - الموجز ج ١٥٠٠ ر ٩١٣ حيث لا يسلم بأن لدائن أن ينزل بآراءه المنفردة من حق الرهن لأن الزول عن هذا الحق لا يقصد به مجرد إسقاطه وإنما نفع شخص آخر ومن ثمة لزم قبوله . وحسبنا الرد على ذلك ما سبق أن ذكرناه بالنسبة للزول عن حق الدائنية . فكما أن حق الدائنية يمكن للزول عنه بالإرادة المنفردة كما سبق أن بينا ، فكذلك يمكن للزول عن حق الرهن الذي يقسمه بالإرادة المنفردة .

يصح تنازل الدائن المرتهن عن حق الرهن الرسمي وإذا كان هذا النص قد حذف فإن حكمه مسلم به دون نص .

٤٣ - أما الحقوق العينية الأصلية ، فبها مالا ينازع أحد في قابليته للنزول ، ومنها ما ينازع البعض في قابليته لهذا النزول .

٤٤ - فبينما ما من منازع في قابلية حق الارتفاق للنزول عنه ، ينازع البعض في قابلية حق الانتفاع للنزول عنه بإرادة المنتفع المنفردة . وتستند هذه المنازعة إلى أن ذلك النزول قد يكون فيه إرهاب للمالك الرقبة ، كما إذا لم يكن في طاقته تحمل تكاليف الانتفاع (١) . ولكن الواقع أن ذلك إنما يرجع إلى أن مسؤولية صاحب حق الانتفاع عن التكاليف المعتادة وأعمال الصيانة غير الجسيمة ليست مسؤولية شاملة وإنما مسؤولية محددة لا تتجاوز حقه ، سواء قلنا بأن الالتزام بتلك التكاليف والأعمال الزام عملي أو التزام شخصي . وما دامت مسؤولية صاحب حق الانتفاع محددة بحقه فإنه يكون له أن ينزل عن حقه فتكتمل بذلك ملكية مالك الرقبة لا بانتقال حق الانتفاع إليه وإنما بمجرد سقوط هذا الحق على نحو ما سبق أن بينا .

٤٥ - كذلك ، بينما ما من منازع في قابلية حق ملكية المنقول للنزول عنه ، وهو ما تقطع به المادة ٨٧١ مدني فقرة أولى ، ينازع البعض في قابلية حق ملكية العقار للنزول عنه (٢) ، رغم أن من المقطوع به إمكان التخلي عن

(١) بلانول وريبير وبولانجيح ج ٢٦٢٦١ ص ١٢١٣ .

(٢) انظر في الاتجاه المنازع : بلانول وريبير وبولانجيح ج ٢٨٥٥٢ ص ٩٦٦ . ريبير دروس للدكتوراه ١٩٣٠ - ١٩٣١ ص ١٥٠ . شفيق شحاته - النظرية العامة لحق العيني ١٩٩٩ ص ٢١١ . حسن كير - الحقوق العينية الأصلية ط ٥٢٢٢ ص ١٦٨ - ١٧٠ . توفيق فرج - الحقوق العينية الأصلية ص ٣٠ - ٣١ . وراجع مرائش ١٢ يوليو ١٩٠٥ ، دالغوز ١٩٠٥ - ١ - ١٤١ . وهذه المنازعة في إمكان إسقاط ملكية العقار بالنزول عنها تنطبق مع الأصل المقرر في القانون الروماني ، انظر ، جيرار ط ٨ ص ٣٠١ ، هيفان ج ١ ص ٥٣٠ . وانظر في الاتجاه المؤيد : إسماعيل غانم - الحقوق العينية الأصلية ج ١٨١ ص ٣٤٠٣٣ . عبد المنعم فرج الصده - حق الملكية ١٣ ص ٢٠ و ٣٨ . وراجع أعمال لجنة مراجعة التشريعات المدنية =

العقار تخلصاً من الالتزامات أو التكاليف العينية التي قد تكون مفروضة على المالك بصفة عينية لا بصفة شخصية (١) . فهل لا يعد ذلك التخلي نزولاً عن حق ملكية العقار ؟ وما الذي يحول دون امكان النزول عن ذلك الحق ؟

٤٦ - فإذا ما بدأنا بالتساؤل عما إذا كان التخلي عن العقار تخلصاً مما قد يفرضه القانون من تكاليف عينية لا يعد نزولاً عن ملكية العقار ، وجدنا أنه قد يبدو لأول وهلة أن ذلك التخلي لا يقتصر على اسقاط ملكية العقار وإنما ينقل هذه الملكية إلى من يكون التخلي لصالحه . فقد يبدو أن تخلي مالك العقار المرتفق به عنه تخلصاً من القيام بالأعمال اللازمة لاستعمال حق الارتفاق أو المحافظة عليه إذا كان هو المكلف بها يمتد أثره إلى نقل ملكية العقار المرتفق به إلى مالك العقار المرتفق . وقد يبدو أن تخلي الشريك على الشيوع عن حصته تخلصاً من دفع نصيبه في نفقات وتكاليف المال الشائع يمتد أثره إلى نقل ملكية حصته إلى باقي الشركاء في الشيوع . وإذا صبح ذلك فإن التخلي لا يكون نزولاً عن الحق لأن النزول عن الحق مجرد اسقاط له . ولكن الواقع أنه ما دام التخلي عن العقار المرتفق به أو عن الحصة الشائعة يتم بإرادة المالك المنفردة ، فإن أثره لا يمكن أن يتعدى اسقاط ملكيته إلى نقل هذه الملكية إلى مالك العقار المرتفق أو باقي الشركاء في الشيوع رغماً عنهم . وإذا كان مالك العقار المرتفق يكتسب أو يكون له أن يكتسب ملكية العقار المرتفق به ، كما أن باقي الشركاء في الشيوع يكتسبون أو يكون لهم أن يكتسبوا ملكية الحصة التي نزل عنها شريكهم ، فإن ذلك لا يكون بمقتضى التصرف الذي تم به النزول وإنما

حيث كانت اللجنة الفرعية قد اقترحت مادة تنص على أن مقتضى الحقوق العينية الواردة على المنقولات والمعارات متى جبر صاحب الحق على صورة لا تحتل الشك عن إرادته في التخلي من حقه . ولكن اللجنة العامة انتهت إلى حذفها لأن التخلي مجرد تطبيق للقواعد العامة ولكن النص عليه يحتاج إلى تفصيل يحسن تجنبه . وقد كان الرأي الغالب اجازة التخلي ولكن اتجاه الأغلبية إلى الحذف قام على ما يثيره ذلك من صعوبات عملية . ومن التشريعات ما نص صراحة على النزول عن ملكية العقار كالقانون الألماني م ٩٢٨ والقانون السويسري م ٧٢٩ .

(١) انظر ما تقدم ر ١٦ ص ١٧٨ .

بمقتضى واقعة قانونية أو عمل قانونى يصدر عنهم بما يمنحه لهم القانون من مكنة تلك ما نزل عنه مالكه على نحو ما سبق أن بينا (١) . ولهذا فإن ذلك التخلّى لا يعدو أن يكون مجرد نزول مسقط للحق .

٤٧ - فإذا ما انتقلنا إلى التساؤل عما إذا كان ثمة ما يحول دون النزول عن ملكية العقار أجابنا من ينازعون في ذلك بأن مجرد التخلّى عن حيازة العقار لا يعنى بحال التخلّى عن ملكيته . فالمالك غير ملزم باستعمال حقه ، والملكية لا تسقط بعدم الاستعمال . ولهذا لا يمكن أن ندرك ما إذا كان المالك قد تخلّى عن ملكيته مالم يقرر ذلك رسمياً . وهذا التقرير الرسمى لم يرد بشأنه نص في القانون الفرنسى . وإذا كان هذا القانون يقر التخلّى عن ملكية العقار للدولة تحلّصاً من التكاليف التى تقع عليه بمجرد اخطار المدة بذلك ، فإن هذا التخلّى شأنه شأن التخلّى عن الحصة الشائعة تحلّصاً من نفقات المال الشائع ، لا يعرض العقار لأن يبقى بلا مالك لأن أثره لا يقتصر على إسقاط الملكية وإنما يمتد إلى نقلها . يضاف إلى ذلك أن مجرد نزول المالك عن ملكية عقاره لا يمكن أن يحتاج به على الكافة (٢) :

٤٨ - وهذه الاجابة لاتبدو لنا مقنعة .

فمن ناحية ، إذا كانت الملكية لا تفقد بعدم الاستعمال ، فإن النزول عن حق ملكية العقار لا يقتصر على مجرد عدم استعمال هذا الحق وإنما يمتد إلى ترك الشيء بحيث يكون تحت تصرف الغير مع انتفاء احتمال مجرد التسامح (٣) .

ومن ناحية ثانية ، فإن التعرف على ما إذا كان المالك يقصد النزول عن ملكية عقاره يمكن أن نصل اليه من اتحاد المالك لموقف يدل على ذلك دون حاجة إلى أن يقرر ذلك رسمياً . فإذا كان يدق التعرف على توافر ذلك القصد

(١) انظر ما تقدم من ١٧٩ - ١٨٠

(٢) أنظر ، بلاتويل وريبير وبولانجه - للوضع السابق .

(٣) انظر في هذا المعنى ، روبيه - الحقوق الشخصية والمراكز القانونية من ٤٣١ .

فان ذلك لا يعني بحال أن ملكية العقار لا يمكن النزول عنها ، وإنما مجرد أن النزول عنها يصعب اثباته أو على أقصى فرض يتعذر اثباته .

ومن ناحية ثالثة ، فقد سبق أن بينا أن التخلي عن العقار تخلصاً مما قد يفرضه القانون من تكاليف عينية يعد نزولاً عن ملكية هذا العقار ، وهذا ما يدل على قابلية تلك الملكية للنزول . وإذا كان الأمر كذلك ، فما هي الاعتبارات التي تقتضي قصر النزول عن ملكية العقار على حالة ما إذا كان بقصد التخلص من تكليف عيني ؟ قد يقال أن الاعتبارات التي تقتضي ذلك هي تغاды تعرض العقار لأن يبقى بلا مالك لما في ذلك من تعطيل للأموال يتعارض مع النظام العام . فضلاً عن أن العقارات التي لا مالك لها تكون ملكاً للدولة (١) ، فان ذلك لا يعني بحال عدم قابلية ملكية العقار للنزول عنها وإنما مجرد تقييد هذا النزول بعدم المساس بالنظام العام بحيث لا يكون النزول غير ممكن وإنما غير مشروع . يضاف إلى ذلك أن الوضع قد لا يختلف عن ذلك في حالة التخلي عن العقار للتخلص من التكاليف العينية ، إذ قد لا يستعمل مالك العقار المرتفعي أو باقي الشركاء على الشيوع المكنة التي منحها لهم القانون في تملك العقار المرتفعي به أو الحصة الشائعة بعد أن تسقط الملكية عن المالك الذي نزل عنها على نحو ما سبق أن بينا .

ومن ناحية رابعة ، إذا كان مجرد النزول عن ملكية العقار لا يمكن الاحتجاج به على الغير ، فليس معنى ذلك أن هذا النزول غير ممكن وإنما غير نافذ لأن انقضاء الحقوق العينية الأصلية ، شأنه شأن نقل هذه الحقوق ،

(١) تنص المادة ٣٩٩ مدني فرنسي على أن كل الأموال الشاغرة ولا مالك لها .. تسقط في الملكية العامة . وإذا كانت المادة ٨٧٤ مدني مصري لا تنص إلا على أن الأراضي غير المزروعة التي لا مالك لها تكون ملكاً للدولة ، فان ذلك لم يمنع البعض من أن يتجه إلى أنه إذا حصل التخلي عن حق ملكية عقار آلت ملكيته هذا العقار إلى الدولة (الصدقة - المرجع السابق ٥ ص ٢٠) . ولقد انتهت لجنة مراجعة التشريعات المدنية إلى اقتراح تعديل المادة ٨٧٤ بحيث تنص على أن العقارات التي لا مالك لها تكون ملكاً للدولة .

لا ينتج أثره إلا إذا تم شهر التصرف الذى يستهدف تحقيق ذلك الأثر ، وهو فى حالتنا النزول الذى يعد تصرفاً قانونياً على نحو ما سوف نرى .

٤٩ - الحقوق الذهنية والتجارية :

من المحقق أن الحق المالى الذى تنطوى عليه الحقوق للذهنية والتجارية يمكن اسقاطه بالنزول عنه كما يمكن نقله بالتنازل عنه لشخص معين . فمثلاً الحق فى العلامة التجارية أو فى براءة الاختراع يمكن اسقاطه بعدم الاعتراض على استعمال الغير له بصفة مضطرة وعلى نحو ينتفى معه التسامح (١).

ولما كان الحق الأذى الذى تنطوى عليه تلك الحقوق للذهنية والتجارية يعد من حقوق الشخصية ، فانه يصدق عليه ما سبق أن أبديناه بصدد هذه الحقوق من أن النزول عنها لا يكون غير ممكن وإنما غير مشروع لمخالفة للنظام العام .

٥٠ - الحقوق الاحتمالية والمستقبلية :

يتنازع قابلية الحقوق الاحتمالية والمستقبلية اتجاهاً ، أولهما يقر قابلية الحقوق الاحتمالية دون المستقبلية للنزول عنها ، وثانيهما يقر قابلية كل من الحقوق الاحتمالية والمستقبلية للنزول عنها .

٥١ - ولابد قبل أن نعرض لكل من هذين الاتجاهين أن نكون على بينة من فكرة الحق الاحتمالى والحق المستقبل .

وترتكز فكرة الحق الاحتمالى على أن من الوقائع التى يقيمها القانون سبباً لنشوء الحق ما هو مركب أو ما يتوقف على اجتماع عدة عناصر ينتاب توافرها بحيث لا يكون قيام الواقعة فورياً وإنما ممتداً . وإذا كان عدم استكمال كافة عناصر الواقعة يحول دون نشوء الحق نهائياً ، فان توافر العناصر الأساسية

(١) انظر روبييه - حق الملكية الصناعية ج ١ ص ١٦٥ ، ج ٢ ص ٢٤٠ و ٢٥٠ وما بعدها ، و ١٣٧ ص ٥٥ .

للواقعة من شأنه أن يجعل الحق محتملاً إلى حد يجدر معه حماية المصلحة القائمة ، بحيث ينشأ مركز قانوني حال أو حق حال موضوعه اكتساب الحق الاحتمالي في المستقبل . ونشوء هذا الحق الحال هو الذي يميز الحق الاحتمالي عن الحق المستقبل . فالحق المستقبل لا يوجد حق حال في اكتسابه وإنما مجرد أمل في هذا الاكتساب (١) .

وأبرز مثال يضربونه للحق الاحتمالي هو الحق في التعويض عن الجزء الذي لم يتحقق من الضرر . هذا الضرر الذي يعد من عناصر الواقعة المنشئة للحق في التعويض بحيث يحول عدم توافره دون اكتساب حق نهائي في التعويض . إلا أنه مادام قد توافر العنصر الأساسي في تلك الواقعة وهو الخطأ فإن الحق في تعويض الجزء غير المحقق من الضرر يعد حقاً احتمالياً تجدر حمايته بحيث ينشأ مركز قانوني حال أو حق حال مؤقت موضوعه اكتساب الحق الاحتمالي في المستقبل (٢) .

والواقع أن ما تركز عليه فكرة الحق الاحتمالي من توافر العناصر الأساسية للواقعة القانونية المنشئة للحق تقابله فكرة أدق وأعمق في الفقه الاسلامي . فلقد بصر فقهاء الشريعة الاسلامية بثاقب بصرهم بأن الحكم قد يكون له سبب وشرط ، كما بصروا بأنه إذا كان الحكم لا يمكن أن يتقدم على سببه فإنه يمكن أن يتقدم على شرطه بعد وجود سببه (٣) . ولاشك أن التفرقة بين سبب الحكم وشرطه أدق من التفرقة بين العناصر الأساسية وغير الأساسية للواقعة المنشأة للحكم فن يقولون بهذه التفرقة لا يقدمون لنا معياراً دقيقاً لها (٤) .

(١) انظر ، فرديه - الحقوق الاحتمالية ، باريس ١٩٥٥، ٣٧٣-٣٧٦ ص ٢٩٩-٣٠١ .

(٢) انظر ، ديموج - الحقوق الاحتمالية ، المجلة الفصلية لقانون المفق ١٩٠٥ ص ٧٢٤ . ويجوز - البحث السابق ص ٤١٦ .

(٣) انظر ، القراني - الفروق ج ١ الفرق ٣٣ ص ١٩٦ وما بعدها .

(٤) انظر في التفرقة بين السبب والشرط ، الشاطبي - الموافقات ج ١ ص ١٨٥ .

وبعد أن وقفنا على فكرة الحق الاحتمالي والحق المستقبل يمكننا أن نعرض
للاتجاهين اللذين يتنازعان قابلية كل من هذين الحقين للنزول عنه .

٥٢ - **فاما الاتجاه الأول** الذى يقر النزول عن الحقوق الاحتمالية التى
يسبق اكتسابها حق حال يحمى هذا الاكتساب ، دون الحقوق المستقبلية التى
لا يوجد سوى أمل فى اكتسابها ، فقد سار فيه الفقه التقليدى الوضعى كما أن له
ما يقابله فى فقه الشريعة الإسلامية .

٥٣ - فإذا ما بدأنا بالفقه التقليدى الوضعى وجدناه يقيم اتجاهه على
أساس أن عدم وجود حق حال وإنما مجرد أمل فى اكتساب حق مستقبل يحول
دون قابلية هذا الحق للنزول ، لأن النزول اسقاط حق ومجرد الأمل فى
اكتساب حق لا يعدو أن يكون واقعة لا تقبل الاسقاط (١).

٥٤ - وعلى هذا الأساس لا يكون النزول مقدماً عن التمسك بالتقادم
قبل اكتمال مدته غير مشروع وإنما غير ممكن ، إذ لا يوجد حق حال وإنما
مجرد أمل فى اكتساب مكنة التمسك بالتقادم عند اكتمال مدته (٢) . وعلى نقيض
ذلك يمكن النزول عن الحق الاحتمالي فى تعويض الجزء الذى لم يتحقق بعد من
الضرر ، وذلك لأنه لا يوجد مجرد أمل فى اكتساب ذلك الحق الاحتمالي فى
التعويض وإنما يوجد حق حال موضوعه اكتساب ذلك الحق فى المستقبل .

٥٥ - إلا أنه إذا كانت القاعدة وفقاً لهذا الاتجاه هى عدم امكان النزول
مقدماً عن الحق المستقبل الذى لا يوجد سوى مجرد أمل فى اكتسابه ، فإنه
استثناء من هذه القاعدة يعد النزول عن مجرد الأمل فى اكتساب حق مستقبل
صحيحاً ، إذا كان هذا الحق متعلقاً بالمصلحة الخاصة ، وكان النزول عنه

(١) انظر ، اوبرى ورو ج ٢٢٣ ص ٣٠٧ ، ٣٠٨ . استئناف وطنى ٢٩ مايو ١٨٩٣ ،
الحقوق ص ٩ ص ٢٢٥ .

وقارن ، لوران ج ١٨٣ ص ١٩٠ .

(٢) انظر اوبرى ورو - الموضع السابق . وقارن ، لوران الموضع السابق .

ملحقاً باتفاق بقصد تضييق آثاره أو مدها ، ولم يوجد نص يمنع من ذلك كما هو الشأن في الاتفاق على النزول مقدماً عن المقاصة أو نظرة الميسرة (١).

٥٦ - ومن الفقهاء الحديثين من يؤيد القاعدة التي استنها ذلك الاتجاه بينما ينتقد الاستثناء الذي أورده عليها (٢) .

٥٧ - ويستند هذا التأيد للقاعدة التي استنها ذلك الاتجاه إلى أن النزول مقدماً عن التمسك بالتقادم مثلاً ، لا يكون نزولاً عن التمسك بحق وإنما عن تطبيق قاعدة قانونية . فتقبل اكتمال مدة التقادم لا يكون للمدين أى حق ولو احتمالاً وإنما يكون في مركز فعلي أو واقعي . ولهذا فإن نزوله مقدماً عن التمسك بالتقادم لا يعدو أن يكون نزولاً عن تطبيق القاعدة القانونية التي تمنحه، حتى التمسك بالتقادم إذا توافرت الواقعة التي تقيمها هذه القاعدة سبباً لاكتساب هذا الحق وهي مضي مدة التقادم ، فسواء تحققت هذه الواقعة أو لم تتحقق ، فإن قاعدة تقادم الحق بمضي المدة لن تطبق ، وإنما يكون من أثر ذلك النزول المقدم أن الحق لا يتقادم بمضي المدة . ولا يمكن أن يكون للنزول مثل هذا الأثر ، ومن ثمة يكون النزول الذي يقصد به ترتيب ذلك الأثر غير ممكن (٣) .

ولكن الواقع أن هذا التأيد غير مقنع . ذلك أن النزول مقدماً عن التمسك بالتقادم هو في حقيقته نزول عن حق التمسك بالتقادم عندما يكتسب المدين هذا الحق باكتمال مدة التقادم . فهو نزول معلق على اكتساب المدين لذلك الحق بحيث لا ينتج أثره إلا عند اكتسابه (٤) . ولهذا فإن مثل هذا النزول لا يحول دون تطبيق القاعدة القانونية التي تمنح المدين حق التمسك بالتقادم عند

(١) انظر ، أوبرى ورو - الموضع السابق ٦٥ .

(٢) ريجو - البحث السابق ص ٤١٥ .

(٣) ريجو - الموضع السابق .

(٤) انظر في هذا المعنى ، بينج - البحث السابق ص ٣٣٨ . فوق تير - الالتزامات ٢٨٨

اكتمال مدته ، وإنما على العكس من ذلك يفترض تطبيق تلك القاعدة واكتساب المدين لذلك الحق . وإذا كانت المادة ٢٢٢٠ ملنى فرنسى قد نصت على أنه لا يمكن النزول مقدماً عن التقادم فانه لا يجب الوقوف عند حرفية العبارة وإنما يجب حلها على أنه لا يجوز النزول مقدماً عن التقادم على نحو ما نصت عليه المادة ٣٨٨ ملنى مصرى .

٥٨ - وأما النقد الذى وجه إلى ما أورده ذلك الانجاء من استثناء على القاعدة التى استند إليها فيستند إلى أن النزول لا يكون إلا انفرادياً ، ولذا فان ما يتضمنه الاتفاق من عدم تمسك أحد طرفيه بالمقاصة أو عدم المطالبة بنظرة مبسرة لا يعد نزولاً حقيقياً وإنما مجرد شروط تعاقدية . ومثل هذه الشروط تحل محل القواعد القانونية إذا كانت لا تنفع تحت طائلة البطلان لمخالفتها للنظام العام أو الآداب (١) . وإذا كان لا يسعنا إلا أن نسلم بأن ما يتضمنه الاتفاق من تلك الشروط إنما يتقيد بعدم المساس بالنظام العام أو الآداب ، فانه لا يسعنا أن نسلم بأن النزول لا يكون إلا انفرادياً . فسوف نرى عند دراستنا لوسيلة النزول إنه كما قد يكون انفرادياً قد يكون اتفاقياً .

٥٩ - فإذا ما انتقلنا إلى فقه الشريعة الاسلامية ، وجدنا القراق يفرق في فروقه بين أحوال ثلاثة من الاسقاط (٢) . الحالة الأولى أن يتقدم الاسقاط على سبب الحكم وشرطه . ومثل هذا الاسقاط لا يعتبر إجماعاً . والحالة الثانية أن يتأخر الاسقاط على سبب الحكم وشرطه . ومثل هذا الاسقاط يعتد به إجماعاً والحالة الثالثة ، أن يتوسط الاسقاط بين سبب الحكم وشرطه . ومثل هذا الاسقاط يختلف العلماء فى كثير من صوره . فالشفعة سببها بيع العقار المشفوع فيه وشرطها الأخذ بها . فإذا أسقط الشفعيع الشفعة قبل البيع لم يعتبر استمطاه لأنه اسقاط لحق قبل وجوبه ووجود سبب وجوبه وهذا محال (٣) .

(١) ريجو - البحث السابق ص ٤١٥ - ٤١٧ .

(٢) القراق - الفروق ج ١ الفرق ٣٣ ص ١٩٦ وما بعدها .

(٣) القراق - المرجع السابق ص ١٩٧ . الكاسانى - بدائع الصنائع ج ٤ ص ١٩ .

أما إذا اسقط الشفيع الشفعة بعد البيع، وقبل الأخذ بها سقطت بلا خلاف .
والقصاص له سبب هو انفاذ المقاتل وشرط وهو زهوق الروح. فان عفا عن
القصاص قبلهما لم يعتبر عفوهُ . أما إذا عفا بعد وجود سبب القصاص وقبل
توافر شرطه نفذ عفوهُ إجماعاً^(١). ونفقة الزوجة سببها في رأى الزواج وشرطها
التمكن ، وفي رأى آخر سببها التمكن أو حق الحبس . ولقد كان مقتضى الرأى
الأول أن اسقاط الزوجة لنفقتها المستقبلة يعتمد به لأنه اسقاط بعد وجود السبب
وإن كان قبل تحقق الشرط . إلا أن أصحاب هذا الرأى لا يعتدون بهذا
الاسقاط ويجعلون للمرأة المطالبة بعد ذلك بنفقتها ، وذلك على أساس ضعف
أرادة الزوجة^(٢) . أما وفقاً للرأى الآخر فإن اسقاط الزوجة لنفقتها المستقبلية
لا يعتمد به لأن النفقة تجب شيئاً فشيئاً على حسب حدوث الزمان ، ومن ثمة
يكون اسقاط ما لم يجب منها اسقاط لحق قبل وجوبه ووجود سبب وجوبه وهو
التمكن أو الحبس الذى يتجدد بتجدد الزمان^(٣) .

٦٥ - وينبغي أن نربط بين موقف الفقه الإسلامى من النزول مقدماً عن
الحق قبل وجود سببه وموقف هذا الفقه من التعاقد على محل غير موجود وإن
كان قابلاً للوجود .

فوفقاً للمذهبين الحنفى والشافعى لا يمكن التعاقد على محل غير موجود
إلا استثناء للضرورة ، وذلك استناداً إلى قيام الدليل على النهى عن بيع المعلوم
ولأن آثار العقد وجودية فلا تظهر فى معلوم^(٤). ولهذا فإن عدم إمكان اسقاط
الحق مقدماً قبل وجوده يستقيم مع موقف هذين المذهبين من عدم إمكان
التعاقد على محل غير موجود .

(١) القرائى - المرجع السابق ص ١٩٨ . الكاسانى - المرجع السابق ج ٧ ص ٢٤٨ .

(٢) القرائى - المرجع السابق ص ٢٠٠ .

(٣) الكاسانى - المرجع السابق ج ٤ ص ٢٩ .

(٤) انظر ، حل ألفيف أحكام الماملات الشرعية ط ٣ ص ٢٦٧ ، محمد مصطفى شلبي
المختل ط ١٩٦٢ ص ٤٣٥ .

ووفقاً للمذهب المالكي لا يشترط وجود المعقود عليه وقت التعاقد في التبرعات ولا في الرهن ، إذ لا ضير على المتبرع إذا لم يوجد المعقود عليه بعد التعاقد كما أن شيئاً يتوثق به خير من علمه (١). ولهذا يبدو لنا أن عدم إمكان إسقاط الحق مقدماً قبل وجوده لا يتسق مع موقف هذا المذهب من التعاقد على محل غير موجود .

ووفقاً للمذهب الحنبلي لا يجب وجود المعقود عليه وقت التعاقد . إذ ليس في الكتاب ولا في السنة ما يدل على أن بيع المعلوم لا يجوز ، وإنما في السنة النهي عن بيع بعض الأشياء التي هي معلومة كما فيها النهي عن بيع بعض الأشياء الموجودة ، فليست العلة في المنع لا العدم ولا الوجود بل الذي وردت به السنة النهي عن بيع الغرر وهو ما لا يقدر على تسليمه سواء أكان موجوداً أو معدوماً (٢) ولهذا ، إذا كان في إسقاط الشفيع للشفعة قبل البيع روايتان عن الإمام أحمد أحدهما عدم سقوط الشفعة والثانية سقوطها (٣) . فإن الرواية الثانية هي التي تنسق مع عدم وجوب وجود المعقود عليه وقت التعاقد .

٦١ - وأما الاتجاه الثاني ، الذي يقر بإمكان الزول مقدماً ، ليس فقط عن الحقوق الاحتمالية التي يوجد حق حال في اكتسابها ، وإنما أيضاً عن الحقوق المستقبلية التي لا يوجد سوى مجرد أمل في اكتسابها ، فهو الاتجاه السائد في الفقه الحديث (٤).

٦٢ - فالسائد في الفقه الحديث أن الزول المقدم عن الحق المستقبل الذي لا يوجد سوى مجرد أمل في اكتسابه يكون ممكناً في ذاته . ذلك أنه إذا كان ترتيب الزول لأثره وهو إسقاط الحق يفترض وجود هذا الحق ، فإن

(١) انظر ، محمد يوسف موسى - الفقه الإسلامي ط ٣ ٥٢٣ ص ٣٥٨ .

(٢) انظر ، ابن القيم - إعلام الموقعين ج ١ ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .

(٣) انظر ، ابن قدامة - المغني ج ٥ ص ٥٤١ - ٥٤٢ .

(٤) انظر : ديموج - البحث السابق ، المجلة الفصلية للقانون المدني ١٩٠٦ ص ٣٠٧ .

لسونا - البحث السابق ص ٣٦٦ . ديكران - الرسالة السابقة ص ٥٢ . رينو - البحث السابق ص ٧٩٢ - ٧٩٣ . نيچ - البحث السابق ص ٣٣٨ .

ذلك لا يستتبع عدم امكان النزول مقدماً عن الحق ، وإنما يستتبع تعليق هذا النزول على وجود الحق بحيث لا يرتب أثره إلا عند وجوده (١) . ولهذا فإن النزول المقدم لا يكون غير ممكن وإنما غير منجز .

٦٣ - وإذا كان القانون يمنع النزول مقدماً عن بعض الحقوق التي لا يوجد سوى مجرد أمل في اكتسابها ، كما هو الشأن في النزول مقدماً عن حق التملك بالتقادم أو بالمقاصة ، فإن هذا المنع إنما يتقرر بقواعد خاصة تواجه حالات خاضعة ، ولا يمتنع بحال أن النزول عن التقادم غير ممكن في ذاته وإنما قد يكون غير جائز لاعتبارات خاصة في حالات خاصة (٢) .

٦٤ - وما يؤيد امكان النزول مقدماً عن الحق المستقبل الذي لا يوجد سوى مجرد أمل في اكتسابه امكان الالتزام بنقل مثل هذا الحق قبل وجوده . فكما أن محل الالتزام يمكن أن يكون نقل حق مستقبل وعندئذ يكون الالتزام ملحقاً على وجود محله ، فكذلك يمكن أن يكون محل الاسقاط حقاً مستقبلاً وعندئذ يكون الاسقاط ملحقاً على وجود محله (٣) .

٦٥ - كذلك مما يؤيد أن النزول مقدماً عن الحق الذي لا يوجد سوى مجرد أمل في اكتسابه ممكن في ذاته ، ما أورده التتقين المدني المصري من تطبيقات لهذا النزول المقدم . فالمادة ٩٤٨ مدني صريحة في أن حق الأخذ بالشفعة يسقط إذا نزل الشئيع عن حقه ولو قبل البيع . فلو أن النزول المقدم عن الحق غير ممكن لما نص المشرع على امكانه في هذه الحالة ، إذ ليس بوسع المشرع أن ينص على امكان ما ليس ممكناً (٤) .

(١) انظر : بيج - الموضع السابق . فون تير - الموضع السابق .

(٢) انظر : رينو - الموضع السابق . فان دن برج - البحث السابق ص ٣١٨ .

(٣) قرب ذلك : ديموج - البحث السابق ص ٣٠٧ .

(٤) من تطبيقات النزول المقدم أيضاً ما تنص عليه المادتان ٤١٩ ف ٢ و ٨٤٧ من المبيعات . فالمادة ٤١٩ ف ٢ تسقط حق المشتري في طلب ابطال عقد البيع إذا ذكر في العقد أنه عالم بالمبيع ، وهذا ما يقدم على أساس نزول المشتري مقدماً عن حقه . (انظر اسماعيل غانم - عقد البيع ص ١٧١) . أنور سلطان وجلال السوي - عقد البيع ٢٢٥ ص ١٧٣ . والمادة ٨٤٧ من المبيعات =

٦٦ - وليس الفقه وحده هو الذى يتجه إلى امكان النزول مقدماً عن الحق الذى لا يوجد سوى مجرد أمل فى اكتسابه ، وإنما يتجه القضاء أيضاً إلى ذلك . ففى ظل التقنين المدنى القديم الذى لم يكن ينص على سقوط حق الشفعة بنزول الشفيع عنه قبل البيع ، قضت محكمة النقض بأنه « لما كان الاستشفاع حقاً يحول كسب الملك ، فإنه يجوز التنازل عنه مقدماً وفقاً للقواعد العامة ، ولا يغير من هذا النظر أن محل الالتزام هو حق محتمل الوجود متى كان الملتزم يعلم مقدماً كنه هذا الحق ومداه وأثر التنازل » (١) . ولنا أن نتجاوز عن وصف هذا الحكم لحق الشفيع بأنه حق محتمل الوجود رغم أنه لا تنوافر له مقومات الحق الاحتمالى .

٦٧ - إلا أنه إذا كان النزول مقدماً عن الحق المستقبل ممكناً فى ذاته ، فإن امكان هذا النزول يتوقف على ما إذا كان التعبير عن اتجاه الإرادة إلى النزول عن الحق لا يجب أن يقرن بالقيام بعمل لا يمكن القيام به قبل اكتساب الحق كما هو الشأن فى النزول عن ملكية المنقول حيث يجب أن يقرن قصد النزول بالتخلي عن المنقول . ولما كان لا يمكن التخلي عن المنقول قبل اكتساب ملكيته فإن النزول عن هذه الملكية لا يكون ممكناً قبل اكتسابها (٢) . وواضح

==نص على عدم جواز استئناف حكم المحكمين إذا كان الخصوم قد تنازلوا صراحة عن حق الاستئناف. وإذا كان من الفقهاء (أحمد أبو الوفا - التحكم بالقضاء وبالصلح ٣٠ ر ٦٢) من يرى أنه عندما يميز المشرع النزول عن الحق قبل أن ينشأ ينص صراحة على ذلك فإن السياق الذى أبدى فيه هذا الرأى يدل على أنه إنما يواجه مشروعية أو عدم مشروعية النزول المقدم لا امكانه أو عدم امكانه . ومن هذا القبيل أيضاً ما قاله الأستاذ السجورى من أنه « لا يجوز النزول من حق قبل اكتسابه (الوسيط ج ٢٨٣ ص ٩٧٤) ، وما قضت به محكمة الاستئناف الوطنية بأن القانون يقضى بعدم صحة التنازل عن الحقوق قبل وجودها وكسبها ، إذ أن الانسان إنما يتنازل عما يثبت له (استئناف ٢٩ مايو ١٨٩٣ المحرقق من ٩ ص ٢٢٥) .

(١) نقض مدنى ٢٠ مارس ١٩٥٢ ، الحامدة من ٣٣ ر ٦٤٦ ص ١٤٦٩ .

(٢) انظر ، ينج - البحث السابق ص ٣٣٨ . وهذا هو الشأن أيضاً بالنسبة للحقوق العينية الأصلية العقارية التى لا تزول إلا إذا تم تسجيل التصرف الذى من شأنه زوالها طبقاً للقاعدة التاسعة من قانون الشهر العقارى . إلا أنه إذا كان النزول فى مثل هذه الحالات لا يترتب عليه أثر وهو اسقاط الحق فإنه ينشأ عنه التزام شخصى بالقيام بالاجراء الذى يتوقف عليه ترتيب هذا الأثر .

أن النزول المقدم عن الحق في مثل هذه الحالة لا يكون غير ممكن لأن عمله لا يقبل النزول عنه ، وإنما لأن وسيلة هذا النزول تقتضى وجود ذلك الحل .

§ ٢ - هل لا يرد الاسقاط الا على الحقوق ؟

٦٨ - من الفقهاء من يفرق بين الحقوق والميزات القانونية ، دون أن تصل به هذه التفرقة إلى استبعاد اسقاط الميزات القانونية كلية وإنما يقر قابلية هذه الميزات للاسقاط في بعض الحالات (١) .

ومن الفقهاء من يفرق بين المراكز القانونية الشخصية والمراكز القانونية الموضوعية ، تفرقة تصل به إلى قابلية الأولى دون الثانية للاسقاط (٢) .
وبذلك نكون بين اتجاهين ينبغي أن نسبر غورها .

٦٩ - التفرقة بين الحقوق والميزات القانونية :

بتقتضى تقدير الاتجاه الذى يفرق بين الحقوق والميزات القانونية دون أن يصل إلى استبعاد اسقاط هذه الميزات كلية أن نقف على كنه التفرقة التى يقيمها بينها وبين الحقوق وكيف لم تصل به هذه التفرقة إلى استبعاد قابليتها للنزول كلية .

٧٠ - فإذا ما بدأنا بتقصي كنه التفرقة التى يقيمها هذا الاتجاه بين الحقوق والميزات القانونية ، وجدنا أن هذه التفرقة تختلف عن التفرقة العريضة بين الحق الشخصى والمصلحة المشروعة .

٧١ - فالتفرقة بين الحق الشخصى والمصلحة المشروعة ، التى يمكن أن نرجع بها إلى العلامة اهرنج ، تقوم على أساس أن الحق الشخصى مصلحة يحميها القانون لذاتها حماية مقصودة ، بينما المصلحة المشروعة مصلحة يحميها

(١) انظر : بينج - النزول من الميزات التى يمنحها القانون ، أعمال جماعة هنرى كاييتان ع ١٣ ص ١٩٦٣ ص ٣٢٩ ، ٣٣٠ .

(٢) انظر : روبييه - الحقوق الشخصية والمراكز القانونية ، باريس ١٩٦٣ ص ٤٢٦ .

القانون بصفة عرضية غير مقصودة في الحدود التي تتفق فيها مع المصلحة العامة التي تكون مقصودة أصلاً بالحماية . فمثلاً فرض الرسوم الجمركية على الواردات الأجنبية يقصد به أصلاً حماية المصلحة العامة ، ولكنه يحقق عرضاً حماية المصالح الخاصة لأصحاب المصانع الوطنية . ولهذا لا يكون ل هؤلاء حق شخصي وإنما مجرد مصلحة مشروعة في فرض الرسوم الجمركية على الواردات الأجنبية (١).

أما التفرقة التي يقيمها الاتجاه الذم نعرض له بين الحقوق الشخصية والميزات القانونية ، فهي في الواقع تفرقة بين وسائل مختلفة من وسائل الحماية المقصودة التي لا تنحصر وفقاً لهذا الاتجاه في منح الشخص حقاً شخصياً تتوقف حمايته على إرادته وإنما قد تكون بمنح الشخص ميزة قانونية لا تتوقف حمايتها على إرادته . فالحماية القانونية للمصالح الخاصة لا تكون حماية مقصودة في الحق الشخصي وعرضية في الميزات القانونية، وإنما هي مقصودة في كل منهما ، إلا أنها تكون في الحق الشخصي متوقفة على إرادة صاحبه بينما لا تكون في الميزات القانونية متوقفة على إرادة من تمنح له (٢).

فحيث يرفع القانون المصلحة الخاصة التي يقصد حمايتها إلى مصاف الحق الشخصي ، فإن حمايتها لها تكون حماية شخصية ، بحيث يكون لمن يمنحه القانون هذا الحق الشخصي أن يطالب أو لا يطالب بحمايته . ولهذا لا يمنح القانون الشخص حقاً شخصياً إلا عندما يوجد ما يبرر أن يترك لصاحب المصلحة تقرير استيفائها

(١) انظر : اسماعيل غانم - النظرية العامة للحق ط ٢ ص ١٢ . عبد الحى حجازى - نظرية الحق ص ١٧ ، ١٨ وان كان يدرج في المصالح المشروعة ليس فقط المصالح المحمية حماية مرضية وإنما تلك المحمية حماية شرطية كصلحة من يحصل على ترخيص بشل جزء من الطريق العام إذ يحمى القانون مصلحته طالما لم تتعارض مع المصلحة العامة . وهذه المصالح المحمية حماية شرطية ترقى عن أن تكون مجرد مصالح مشروعة بحيث يرى فيها البعض حقوقاً مشروعة ، انظر ديبلوجو - قانون الجنائي وتطبيقه ، مصر ١٩٥٦ - ١٩٥٧ ص ٣٢ .

(٢) انظر في ذلك : ينح - البحث السابق ص ٣٢٦ .

أو الدفاع عنها ضد أى اعتداء عليها (١). وهذا ما يتحقق ، إما عند ما تتعلق المصلحة بالشخص وحده دون أن ترتبط بمصالح الغير أو بالمصلحة العامة ، وإما عندما يقدم القانون مصلحة الشخص على ما قد يرتبط بها من مصالح الغير (٢).

أما حيث يقتصر القانون على أن يمنح من يقصد حماية مصلحته ميزة قانونية فإن حمايته لهذه المصلحة تكون حامية موضوعية لا تتوقف على مطالبة أو عدم مطالبة صاحب المصلحة بحمايتها ، وإنما يقوم القضاء بحمايتها من تلقاء نفسه (٣). ولهذا يعتمد القانون على منح هذه الميزات القانونية عندما يقدر أن المصلحة العامة لا تحتل تفريط الشخص في حماية مصلحته الخاصة (٤).

٧٢ - ووفقاً للاتجاه الذى نعرض له يتبع القانون عدة وسائل لحماية المصالح الخاصة حماية موضوعية لا تتوقف على إرادة صاحبها بحيث تكون له مجرد ميزة قانونية وليس حقاً شخصياً .

فأما الوسيلة الأولى ، فهي فرض واجبات على الغير لا تقابلها حقوق شخصية . فليس من الدائم أن تقابل الواجبات التى يفرضها القانون حقوق شخصية (٥) : ومن الواجبات التى لا تقابلها حقوق شخصية ما يفرضه القانون على الكافة لمصلحة الكافة ويعد الاخلال به عملاً غير مشروع . فمثلاً ليس لأحد حق شخصى فى المحافظة على ذمته المالية ، وبالرغم من ذلك يعد الاعتداء عليها فى حالات معينة عملاً غير مشروع . وقد يكون الواجب الذى

(١) انظر ، ينج - البحث السابق ص ٣٢٦ ، ديولوج - المرجع السابق ص ٣٢ .

(٢) انظر ، ديولوج - أسباب الإلحاح ، دوس لكتوراه ١٩٥٢ - ١٩٥٣ ص ١١٠ .

(٣) انظر ، ينج - البحث السابق ص ٣٢٩ .

(٤) انظر ، ديولوج - المرجع السابق ص ٨ ، ٩ .

(٥) انظر ، ينج - البحث السابق ص ٣٢٧ . ديولوج - القانون الجنائى وتطبيقه ١٦٦ ص ٢٢ ومن القوانين القديمة كالتقانون الصينى القديم ما يقتصر على أن يفرض واجبات على الأفراد ولا يمنحهم حقوقاً ، انظر اسكارا - الفكرة الصينية للقانون ، سلسلة فلسفة القانون ١٩٣٥ . ص ١٨ .

بقابله حق شخصي مفروضاً على شخص معين لمصلحة شخص آخر معين . وهذا هو الشأن فيمن يجب عليه بصفته ولياً أو وصياً أو قياً رعاية من تكون له الولاية على شخصه أو ماله ، الذي يتمتع بميزات قانونية ولكن لا يكون له حق شخصي لأنه لا يتوقف على إرادته قيام من تكون له الولاية عليه أو على ماله بواجباته ، كما أنه لا تكون له دعوى للمطالبة بتنفيذ هذه الواجبات (١).

وأما الوسيلة الثانية ، فهي تقييد حقوق الغير بقيود لانقابها حقوق شخصية وانما ميزات قانونية : فتقييد حق الغير ينطوي بلا شك على ميزة قانونية لمن كان يمكن أن يباشر هذا الحق قبله . وإذا كان من القيود التي يفيد بها القانون حق أحد الأشخاص بإقباله حق لشخص آخر ، كما هو الشأن في قيود حق الملكية التي تقابلها حقوق شخصية تدخل ضمن حق ملكية الجار ، فإن من القيود التي ترد على بعض الحقوق مالا تقابله حقوق شخصية ، وانما مجرد ميزات قانونية لا تتوقف على إرادة من يباشر الحق قبله . ولهذا فإن من يستفيد من تقييد حق الغير انما يستند إلى انتفاء هذا الحق لا إلى أن له هو حقاً شخصياً . كذلك يكون للقاضي أن يطرق من تلقاء نفسه القيود التي فرضها القانون على حق الغير . وهذا هو الشأن بالنسبة لمدة سقوط الحق والأعباء أو التكاليف التي تقع على المشتري أو المومن له باخطار البائع أو المومن بالعيب أو الحادث الموجب للضمان (٢) .

وأما الوسيلة الثالثة ، فهي تقييد سلطات الشخص الذي يقصد القانون حمايته لمنعه من أن يلحق الضرر بنفسه بالقيام بأعمال مضرة بمصلحه . وهذا هو الشأن في أغلب حالات بطلان العقد وخاصة لعدم مراعاة الشكل الذي يتطلبه القانون . فهذا البطلان لا يتوقف على إرادة المتعاقدين ، ولهذا لا يكون له حق شخصي وانما ميزة قانونية ، وذلك على نقيض الإبطال الذي يعد حقاً شخصياً لمن يتقرر لمصلحه (٣) .

(١) انظر ، ينج - الموضع السابق .

(٢) انظر ، ينج - البحث السابق ص ٣٢٧ - ٣٢٨ .

(٣) انظر ، ينج - البحث السابق ص ٣٢٨ - ٣٢٩ .

هذه هي التفرقة التي يقيمها الاتجاه الذي تعرض له بين الحق الشخصي والميزة القانونية ، فما هو موقف هذا الاتجاه من اسقاط الميزات القانونية ، هل وصلت به تلك التفرقة إلى استبعاد أو عدم استبعاد الزول عن هذه الميزات ؟ .

٧٣ - فإذا ما انتقلنا إلى موقف الاتجاه الذي تعرض له من امكان أو عدم امكان اسقاط الميزات القانونية ، وجدناه يسلم بما يبدو لأول وهلة من تعارض اسقاط الميزات القانونية مع طبيعة هذه الميزات . فادامت القاعدة القانونية لا تمنح حقاً شخصياً وإنما ميزة قانونية ، فانها تكون واجبة التطبيق تلقائياً بل ورغماً عن ارادة الشخص الذي تحميه ، ومن ثمة لا يمكن ، منطقياً ، أن يكون للشخص اسقاط الميزة التي يمنحها له القانون (١) .

وهذا الذي يبدو لأول وهلة يتأيد بمقارنة البطلان المطلق بالبطلان النسبي أو الإبطال . ففي حالات قابلية التصرف للإبطال لميب في الارادة يكون لمن شاب ارادته الميب حق المطالبة بإبطال التصرف ، ومن ثمة يكون له اسقاط هذا الحق . أما في حالات البطلان المطلق لانعدام الارادة أو عدم توافر الشكل أو استحالة المحل أو عدم مشروعية السبب فللقاضي أن يحكم بالبطلان من تلقاء نفسه وليس لمن له مصلحة في البطلان أن ينزل عنه إذ ليس له حق في البطلان يقبل الاسقاط وإنما مجردة ميزة قانونية لا تقبل الاسقاط (٢) .

٧٤ - إلا أنه بالرغم من ذلك يقر الاتجاه الذي تعرض له ما أقره القضاء والفقهاء من أنه توجد حالات يمكن فيها اسقاط الميزات التي يمنحها القانون بقواعد يجب على القضاء تطبيقها من تلقاء نفسه (٣) . وحسبنا أن نسوق حالتين من هذه الحالات حتى نكون صورة واضحة لذلك الاتجاه ، 'وحتى يتسنى لنا من بعد أن نقب عليه :

(١) : (٢) انظر : بينج - البحث السابق ص ٣٢٩ .

(٢) انظر ، بينج - الموضع السابق .

ولعل من أبرز هذه الحالات تلك التي يسلمون فيها للمدعى عليه باسقاط الميزة القانونية التي ينطوى عليها لقاء عبء الاثبات على المدعى ، وذلك بالرغم من أن القاعدة التي تحدد من يقع عليه عبء الاثبات من القواعد التي يطبقها القاضى من تلقاء نفسه . إلا أنهم لا يسلمون باسقاط تلك الميزة إلا فى المسائل التي لسود فيها حرية التعاقدون تلك التي تتعلق بحقوق غير جائز التصرف فيها (١).

وإلى هذه الحالة نضيف حالة أخرى يسلمون فيها باسقاط ميزة قانونية هى تلك التي ينطوى عليها عدم جواز استرداد مادفع لباعث غير مشروع أو مخالف للأداب . فالقاعدة التي تقضى بذلك قاعدة آمرة يطبقها القاضى من تلقاء نفسه ، وهى لا تمنح حقاً شخصياً فى عدم الرد وإنما مجرد ميزة قانونية ، وبالرغم من ذلك يكون لمن تثبت له هذه الميزة أن يسقطها بأن يتعهد كتابة برد ما قبضه باعتبار أنه يقر بالتزام طبيعى (٢) .

٧٥ - ويخلص ذلك الاتجاه من هذا إلى أن اسقاط الميزات القانونية متصور فى حالتين . الحالة الأولى ، إذا قرر القانون أو القضاء أن القاعدة التي تمنح الميزة القانونية يمكن أن تفسح السبيل لارادة من يتمتع بها إذا عبر عن إرادة اسقاطها . والحالة الثانية ، إذا كانت القاعدة التي تمنح الميزة القانونية تعطى للقاضى سلطة تقديرية بحيث يكون التعبير عن ارادة اسقاطها دافعاً لسلب هذه الميزة (٣) . هذا هو كل ما خلاص اليه ذلك الاتجاه لايزيد عليه شيئاً .

٧٦ - وبعد أن وقفنا على التفرقة التي يقيمها ذلك الاتجاه بين الحق الشخصى والميزة القانونية وموقفه من اسقاط هذه الميزة ، يأتي دور التعقيب عليه :

(١) انظر ، ينج - البحث السابق ص ٣٣٠ .

(٢) انظر : ينج - الموضوع السابق . ويراعى أن القول بوجود التزام طبيعى فى هذه الحالة يمكن أن يوغل عليه أنه لا يجوز أن يقوم التزام طبيعى يخالف النظام العام (م ٢٠٠ مدنى) .

(٣) ، (٤) انظر ، ينج - الموضوع السابق .

٧٧ - فن ناحية ، إذا صبح أن حماية الحق الشخصي تتوقف على مطالبة صاحبه أو عدم مطالبته بحمايته^(١)، فليس بصحيح أن حماية ما يقال أنه ميزة قانونية لا تتوقف على مطالبة أو عدم مطالبة من تثبت له هذه الميزة وإنما تقضى بها المحكمة من تلقاء نفسها . ولنا في مواعيد السقوط التي يرى فيها ذلك الاتجاه ميزة قانونية خبر حجة على ذلك . فالراجح أنه يجب التفرقة بين ما إذا كان ميعاد السقوط مقررأ لمصلحة عامة أو لمصلحة خاصة ، فإن كان مقررأ لمصلحة خاصة فلا يكون للقاضي أن يحكم به من تلقاء نفسه ، وإن كان مقررأ لمصلحة عامة كان للقاضي أن يحكم به من تلقاء نفسه^(٢). فهل من المقبول أن نرى في ميعاد السقوط حقاً شخصياً عندما يجب التسك به ، بينما نرى فيه مجرد ميزة قانونية حيث يكون للقاضي أن يحكم به من تلقاء نفسه ؟ وهل لا يغنى تقييد النزول بعدم المساس بالمصلحة العامة أو الاضرار بالغير عن تلك التفرقة بين الحق الشخصي والميزة القانونية ؟ لاشك أن ميعاد السقوط لا يمكن أن يكون في حالة حقاً وفي أخرى ميزة قانونية . ولا شك أيضاً في أنه لا وجه للتفرقة التي يقول بها ذلك الاتجاه ، مادام مناطها هو ما إذا كان تفريط الشخص في حماية مصلحته يمس بالمصلحة العامة أو يضر بالغير ، ومادام النزول سواء أكان عن حق أو عما يرون فيه ميزة قانونية يتقيد كما سوف نرى بعدم المساس بالنظام العام أو الاضرار بالغير .

(١) يتفق ذلك مع نظرية الإرادة أو النظرية الشخصية للحق دون نظرية المصلحة أو النظرية الموضوعية للحق (انظر ، دايان - الحق الشخصي ص ٥٩) فن رأى العلامة اهرنج أنه إذا كان للإرادة سلطة التدخل من الحق أو الدفاع عنه في حالة الاعتداء عليه فإن ذلك يعد ثانوياً إذ من الممكن أن يوجد الحق دون أن يكون قابلاً للنزول عنه (اهرنج - روح القانون الروماني ج ٤ ص ٣٣٨).
(٢) انظر في ذلك البندراوي - أثر مضي المدة في الالتزام - ٥٠ ، أنور سلطان - النظرية العامة للالتزام ج ١ مصادر الالتزام ٥٠٩ ص ٤٤٩ . بلانيول وريبيرور أدوان ج ١٤٠ ص ٨٢٠ . وهذا هو الراجح بالنسبة للدفع بعدم القبول بصفة عامة ، فليس المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى إلا إذا كان للدفع متعلقاً بالنظام العام ، أحمد أبو الوفا المرافعات ط ٢٠٧٨ ص ٢٨١ وما بعدها .

٧٨ - ومن ناحية ثانية ، إذا كانت الميزات القانونية تجب حائتها دون توقف على إرادة من يمنحها له القانون بل ورغما عن إرادته كما هو الشأن بالنسبة للبطلان المطلق ، فكيف أقر القضاء والفقه وأقر معهما ذلك الاتجاه اسقاط تلك الميزات القانونية في بعض الحالات رغم ما في ذلك من تعارض وتناقض . هذا ما لم يفسره لنا ذلك الاتجاه . كذلك قصر ذلك الاتجاه عن أن يبين لنا الحالات التي يمكن فيها اسقاط تلك الميزات . فن القصور الواضح القول بأن اسقاط الميزات القانونية يكون ممكناً إذا قرر القضاء أو الفقه أن القاعدة القانونية التي منحت الميزة القانونية يمكن أن تفسح السبيل لإرادة من منحت هذه الميزة إذا عبر عن إرادة اسقاطها . فلاشك أن القضاء أو الفقه لا يمكن أن يتحكم في تحديد ذلك وإنما لابد من أساس لهذا التحديد .

٧٩ - والواقع أنه إذا كان القضاء والفقه قد أقرأ اسقاط بعض ما يرى فيه ذلك الاتجاه ميزات قانونية ، فانما ذلك لأن اسقاط هذه الميزات لا يمس بالنظام العام ولا يضر بالغير ، ولهذا لا يكون ثمة وجه لحماية تلك الميزات دون توقف على إرادة من منحت له أو ورغما عن إرادته . وإذا كان الأمر كذلك ، فإن الميزات القانونية لا تكون قابلة للاسقاط في حالات دون أخرى وإنما يتقيد جواز اسقاطها بنفس القيود التي يتقيد بها اسقاط الحقوق ، وفي مقدمة تلك القيود عدم المساس بالنظام العام أو الاضرار بالغير على نحو ما سوف نرى .

٨٠ - التفرقة بين المراكز الشخصية والمراكز الموضوعية :

يفرق الفقيه القدير روبييه تفرقة عميقة بين نوعين من المراكز القانونية : المراكز القانونية الشخصية ، والمراكز القانونية الموضوعية (١) .

(١) روبييه - الحقوق الشخصية والمراكز القانونية ، ١٩٦٣ .

٨١ - (١) المراكز القانونية الشخصية : يميز الأستاذ روبييه المراكز القانونية الشخصية بخصائص ثلاثة يضمنها تعريفه لها (١) . الخصيصة الأولى هي أنها مراكز تقوم بصفة أصلية وليست مجرد رد فعل من النظام القانوني لوجود فعل أو تصرف ينهى عنه . والخصيصة الثانية هي أنها مراكز تتفرع عنها ، بصفة رئيسية ، مكنتات تكون لمصلحة من يمنحها له القانون وتجب ما قد يقترن بها من أعباء أو واجبات ، وهذه المكنتات هي وحدها التي تعد حقوقاً شخصية . والخصيصة الثالثة ، هي أنها مراكز يمكن ، في الأصل ، التصرف فيها أو الزول عنها ، وذلك لأن الحق الشخصي الذي يتولد عن هذه المراكز هو في جوهره منفعة لا فريضة (٢) . فإذا لم يكن للارادة دورها في انشاء أو تحديد آثار بعض تلك المراكز الشخصية ، فإن لها دورها في التنحي أو عدم التنحي عنها (٣) .

٨٢ - وهذا ما يستوقف النظر من عدة أوجه .

فن نأجيه ، قيد ينشأ مركز شخصي وبالتالي حق شخصي عن الاخلال بواجب قانوني بحيث نكون بصدد ما يرى فيه الأستاذ روبييه رد فعل قانوني . وهذا ما يسلم به هو نفسه بالنسبة للحق في التعويض عن العمل المشروع . ففي نفس الوقت الذي يرى فيه أن دعوى التعويض عن العمل غير المشروع تعد رد فعل قانوني لهذا العمل وبالتالي تعد من المراكز الموضوعية لا الشخصية يسلم بأن هذه الدعوى تؤدي غالباً إلى نشوء مركز شخصي وبالتالي حق شخصي (٤) ولا يستقيم ذلك إلا إذا كان الحكم بالتعويض ليس حكماً مقررأ

(١) روبييه - المرجع السابق ص ٧٢ ، ٧٣ .

(٢) روبييه - المرجع السابق ص ٦٧ و ٤٣٠ .

(٣) روبييه - المرجع السابق ص ٦٧ .

(٤) روبييه - المرجع السابق ص ٧٤ .

وإنما حكماً منشأ الحق في التعويض وهذا مالا يسعنا أن نسلم به (١) ، وما ينبغي قول ذلك الفقيه نفسه بأنه ما أن يقع الضرر حتى ينشأ الحق في التعويض إذا كانت شروط المسؤولية متوافرة (٢).

ومن ناحية ثانية ، فإن من مقتضى القول بأن من خصائص المراكز الشخصية قابليتها للنزول أن هذه المراكز الشخصية هي وحدها التي تقبل النزول ، وهذا أن صح يجعلنا ندور في حلقة مفرغة . فحتى يعد المركز القانوني من المراكز الشخصية يجب أن يكون قابلاً للنزول عنه . وحتى يكون المركز القانوني قابلاً للنزول عنه يجب أن يكون مركزاً شخصياً .

ومن ناحية ثالثة ، ليست المراكز الشخصية وما يتفرع عنها من حقوق شخصية هي وحدها التي تقبل النزول عنها . فالدعوى التي يلحقها الأستاذ روبييه بالمراكز الموضوعية تقبل الاسقاط في بعض الحالات ، كما هو الشأن بالنسبة لدعوى التعويض عن العمل غير المشروع التي يسلم بقابليتها للنزول بعد نشوئها (٣) ، وكما هو الشأن بالنسبة لدعوى البطلان التي يسلم بقابليتها للنزول عن طريق الاجازة في بعض الحالات (٤) . ثم هناك أيضاً الرخص التي يعتبرها من المكنتات التي يترتب على استعمالها نشوء مركز قانوني لا من المكنتات التي تتولد عن وجود مركز قانوني (٥) . فهذه الرخص ، ومن أمثلتها استرداد الحصة الشائعة ، تقبل النزول ، وإن كان ذلك الفقيه لم يبد رأيه بشأنها .

(١) انظر ، السهري - الوسيط ج ١ ط ٦٣٨ ص ١٠٨٧ - ١٠٨٨ أنور سلطان النظرية العامة للالتزام ج ١ ص ٥٠٢١ ص ٥٦٧ . المصد - مصادر الالتزام ج ١ ص ٥٢٠ . ريبير (كوسيان) - تمويض الضرر في المسؤولية التقصيرية ، رسالة من ريبير ١٩٢٣ ١٢١٠ وما بعده . مازو - المسؤولية المدنية ج ٢٢ ص ٢٢٦٠ .

(٢) روبييه - المرجع السابق ص ١٠٦ .

(٣) انظر ، روبييه - المرجع السابق ص ٤٢٩ .

(٤) انظر ، روبييه - المرجع السابق ص ٧٥ .

(٥) انظر ، روبييه - المرجع السابق ص ١٣٩ - ١٤١ .

٨٣ - (ب) **للمراكز القانونية الموضوعية** : تتميز هذه المراكز ، وفقاً لرأى ذلك الفقيه ، بأنها تغلب فيها الواجبات على المكثات ويفرضها القانون فرضاً بنصوص آمرة لا تستهدف تحقيق رغبات الأفراد وإنما تحقيق بعض مقتضيات النظام العام (١). وهو يقسم هذه المراكز إلى مراكز Réactionnelles ومراكز Institutionnelles .

٨٤ - فأما مراكز رد الفعل ، فيرى أنها مجرد رد فعل من النظام القانوني لوجود فعل أو تصرف . وهذه المراكز تحميها دعاوى مستقلة لاستئند إلى حق سابق ، كدعاوى التعويض عن العمل غير المشروع والأثرء بلاسبب والبطالان والفسخ والحيازة . فمثل هذه الدعاوى ليست جزاء للاعتداء على حق سابق وإنما للاخلال بواجب قانوني ، كواجب عدم الأضرار بالغير أو الأثرء بلاسبب على حسابه (٢) . وما له دلالة على وجود مثل هذه الدعاوى التي لاستئند إلى حق سابق يانصت عليه المادة ١١٦٦ م ف من أن للدائن استعمال حقوق ودعاوى مدنية . فلو أن الدعوى يلزم أن تستند إلى حق لما كان ثمة وجه للنص على استعمال الدائن لدعاوى مدنية إلى جانب استعماله لحقوق هذا المدين (٣). ولا ينبغي القول بأن من تكون له مثل هذه الدعوى يكون له حق فيها ، لأن مؤدى ذلك أنه لا يكون له حق إلا في حدود ماله من دعوى ، بينما من يكون له حق تكون له دعوى في حدود حقه (٤) .

٨٥ - وأما المراكز النظامية ، فيرى أنها مراكز مهياة وليست مجرد رد فعل قانوني ، ولكنها تختلف عن المراكز الشخصية في أنه تغلب فيها الواجبات على المكثات ولا يمكن التخلص منها بالتزول عنها . فإذا كانت هذه المراكز

(١) انظر ، روييه - المرجع السابق ص ٧٣ .

(٢) انظر ، روييه - المرجع السابق ص ٧٣ - ٧٥ .

(٣) انظر ، روييه - المرجع السابق ص ٥٥ .

(٤) انظر ، روييه - المرجع السابق ص ١٣١ .

لأنه من ميزات ، فإن القانون لا ينظر إليها من هذه الزاوية ، كما أنها تكون ميزات غير مباشرة ولا تعد حقوقاً شخصية . كذلك إذا كان من هذه المراكز ما يتولد عن تصرف إرادى كالزواج ، فإن الإرادة لا تستطيع بعد ذلك أن تتخلص من المركز القانونى بالنزول عنه. وهذا النوع من المراكز إنما يعرض فى نطاق حالة الأشخاص وتنظيم الأسرة. كما هو الشأن بالنسبة للزواج والبنوة والسلطة الأبوية والوصاية والاسم والأهلية (١) .

٨٦ - والتأمل فى هذه المراكز الموضوعية بنوعها وموقف ذلك الفقيه من النزول عنها يقودنا إلى مجادلته فيما يتجه إليه، ومجادلته تقودنا إلى مخالفته .

٨٧ - فمن ناحية ، لا سمعنا إلا أن نجادل ذلك الفقيه بادى ذى بده ، فى أثر فرض القانون للمراكز الموضوعية بقواعد أمرة تستهدف تحقيق بعض مقتضيات النظام العام . فالواقع أن ذلك فى ذاته لا يقتضى عدم قابلية هذه المراكز للنزول ، وإنما مجرد تقييد النزول عنها بعدم المساس بما يقتضيه النظام العام . ولهذا فإنه بينما لا يجوز نزول الشخص عن حالته لما فى ذلك من مساس بالنظام العام ، فإنه يجوز النزول عن منازعة الشخص فى حالته لعدم تعارض ذلك مع النظام العام ، على نحو ما اتجهت محكمة النقض الفرنسية مستلهمة انجهاها فقهما عرباً (٢) .

٨٨ - ومن ناحية ثانية، لا سمعنا إلا أن نجادل ذلك الفقيه فيما يتجه إليه من أن تلك المراكز الموضوعية تغلب فيها الواجبات على المكنتات، بحيث يبدو أن طبيعة هذه المراكز تحول دون قابليتها للنزول . فالواقع أن ذلك لا يصدق على الطائفة الأولى من المراكز الموضوعية التى يصفها بأنها مراكز فعل قانونى .

(١) انظر ، روبييه - المرجع السابق ص ٧٥ - ٧٧ .

(٢) نقض مدنى ٢٦ يونيو ١٩٥٦ ، دالوز ٥٦ - ٦٠٥ تطبيق لماوردى الذى يرجع هذا الاتجاه إلى مزل وتروكج ، انظر ما تقدم ٢٥ ص ١٨٤ .

ففي المركز القانوني الذي تحميه دعوى التعويض عن العمل غير المشروع أو دعوى الأضرار بلاسبب لا نرى وجها لتغليب واجب عدم الأضرار بالغير أو عدم الأضرار على حسابه بلاسبب على مكنة المطالبة بالتعويض أو بالاسترداد. بل أنه لا مجال في مثل هذه المراكز للقول بغلبة الواجب على المكنة ، إذ أن ذلك يفترض اجتماع الواجب والمكنة في شخص واحد . وإذا كان ذلك يصدق على المراكز الموضوعية النظامية كالسلطة الأبوية والولاية الشرعية ، فإنه لا يقتضي نفى قابلية هذه المراكز للنزول بقدر ما يقتضي تعقيد هذا النزول بعدم الأضرار عن يتقرر الواجب لمصلحته . وليس أدل على ذلك من أن القانون أجاز للأب أو الجد النزول عن ولايته بأذن المحكمة (١) . فالولاية ، إذا ، تقبل النزول ولكن هذا النزول مقيد بالحصول على إذن من المحكمة .

٨٩ - ومن ناحية ثالثة ، لا يسعنا إلا أن نجادل ذلك الفقيه فيما يتجه إليه من أن الدعاوى التي تحمي المراكز الموضوعية لا تستند إلى حق سابق ، ومن ثمة فإنه قبل أن تنشأ هذه الدعاوى لا يكون هناك ما يمكن النزول عنه . فالواقع أن هذه الدعاوى تسبقها مصلحة مشروعة أو حق سابق لا يمكن إنكاره . فأنكار وجود حق سابق تستند إليه دعوى حماية الاسم يتعارض مع ما قطعت به المادة ٥١ مدني من أن لمن وقع اعتداء على اسمه أن يطلب وقف هذا الاعتداء ولو لم يلحقه ضرر (٢) . وأنكار وجود حق سابق تستند إليه دعوى التعويض عن العمل غير المشروع يتعارض مع وجوب موافقة المريض أو ذويه على إجراء جراحته له (٣) ، كما يتعارض مع توقف قيام المسؤولية على توافر

(١) انظر ما تقدم ر ٢٩ ص ١٨٥ .

(٢) انظر في ذلك ، شمس الدين الوكيل - الموجز في المسئل لدراسة القانون ص ٣١٧ .

(٣) انظر في ذلك ، منصور - نظرية الحق ص ٣١ .

ركن الضرر الذي لاجدال في أنه اختلال بحق أو بمصلحة مشروعة (١) . وهذا الحق وهذه المصلحة المشروعة تسبق بالضرورة الاختلال بها، وبالتالي تسبق الدعوى التي تحميها. فإذا كان يتمتع النزول عن الاسم أو عن سلامة الشخص فان ذلك لا يرجع إلى عدم وجود حق في الاسم أو الحياة ، وإنما إلى أن هذا النزول يكون غير مشروع لتعارضه مع النظام العام . ولهذا يجوز النزول عن المراكز التي تحميها دعوى التعويض عن العمل غير المشروع إذا كان هذا للنزول لا يتعارض مع النظام العام (٢). وهذا التعارض ينتفى إذا لم يكن الخطأ جسما وكان الضرر مما يلحق المال لا الشخص (٣). فما الذي يحول دون امكان

(١) انظر في ذلك ، السنهوري - الوسيط ج ١ ط ٢ ص ٧١٠ هـ ص ٩٧١ . أنور سلطان - النظرية العامة للالتزام ج ١ ص ٤٠١ هـ ص ٥٢١ .

(٢) يرى الفقه التقليدي في فرنسا ، كما استقر القضاء في كل من فرنسا ومصر ، حل أن اتفاقات الافحاء من المسؤولية التقصيرية تكون دائما مخالفة للنظام العام ولهذا تكون باطلة دوماً. وهذا ما علت به المذكورة الايضاحية للمشروع التمهيدى للقانون المدنى مانصت عليه المادة ٢١٧ ف ٣. أنه يقع باطلا كل شرط يقضى بالاغفاء من المسؤولية المترتبة على العمل غير المشروع . انظر في ذلك كله ، محمود جمال الدين زكى - اتفاقات المسؤولية ، مجلة القانون والاقتصاد سنة ٤٧٣٠ هـ - ٤٩ ص ٦١٦ - ٦٢٣ ، والمراجع والأحكام التي أشار إليها . وانظر في نقد ذلك ، مازو وتلك - المسؤولية ج ٢ ص ٧١٣ هـ ص ٧٣٢ وما بعدها .

(٣) هذا ما يتجه اليه الفقه الفرنسى الحديث ، انظر في ذلك ، جوسران ج ٢ ص ٤٧٢ هـ ص ٢٨٢ ٤٧٩ ص ٢٨٥ . مازو وتلك - المسؤولية ج ٢ ص ٧١٣ هـ ص ٧٣٢ وما بعدها . ريبير - القاعدة الخلفية ر ١٣٢ . ديموج ج ١٩٨٥ - ١٩٩٩ . أخن - أثر قبول المصاب المحتمل للخطر ، المجلة الفصلية للقانون المدنى ١٩٣٨ ص ٣٩٣ - ٣٩٤ . ستارك - نحو نظرية عامة للمسؤولية المدنية ، باريس ١٩٤٧ ص ٤٧١ وما بعدها . أما الفقه المصرى فانه وجد نفسه مقبداً بصريح نص المادة ٢١٧ ف ٣ مدنى فاقصر على أن ينقل النقد الذى يوجهه الفقه الفرنسى للاتجاه التقليدى الذى قلنته المادة ٢١٧ ف ٣ . انظر ، السنهوري - الوسيط ج ٢ ص ٦٠٣ هـ ص ١١٠٧ - ١١٠٨ . أنور سلطان ج ١ ص ١٩٦ هـ ص ٥٨٠ . المصد ٥ - مصادر الالتزام ٤٨٩ ص ٥٣٤ . وفى لجنة مراجعة القانون المدنى اقترحتنا ضمن المشروع الذى أعدناه للتصريح الخاصة بآثار الالتزام تعديل المادة ٢١٧ بحيث تنص المادة المقابلة لها في المشروع على أنه ٢٥ - وكذلك يجوز الاتفاق على اغفاء المدين من أية مسئولية ترتب على عدم تنفيذ التزامه أو التأخر فيه إلا ما ينشأ عن شبه أو عن خطئه الجسيم ... ٣ - ويقع باطلا كل شرط يقضى بالاغفاء من المسؤولية عن الضرر الذى يلحق شخص الدائن " . إلا أن اللجنة لم توافق على هذا الاقتراح . ولقد كانت الاغلبية التى مارست الاقتراح تمثل القضاء بينما كانت الأقلية التى أيدته تمثل الفقه .

أو مشروعية نزول الجار عن الرجوع على جاره بالتعويض عما قد يصيب ماله من مضار غير ناشئة عن خطأ جسيم. الواقع أنه ليس في ذلك أي مساس بالنظام العام والواقع أيضاً ، أن مجرد كون النزول سابقاً على نشوء الدعوى لا يحول دون إمكان هذا النزول ، فما من فارق بين النزول مقدماً عن دعوى والنزول مقدماً عن حق . فإذا كان يمكن النزول مقدماً عن الحق فإنه يمكن النزول مقدماً عن الدعوى . ثم أليس النزول عن دعوى المطالبة بالتعويض في حقيقته نزولاً عن الحق في التعويض ؟ هذه حقيقة مؤكدة . فإذا كان ذلك الفقيه يأبى في موضع أن يرى في دعوى التعويض حقاً في حالة الحركة (١) ، فننا قد سبق أن سجلنا عليه ما أقر به في موضع آخر من أنه ينشأ حق في التعويض بمجرد وقوع الضرر في نفس الوقت الذي تنشأ فيه الدعوى (٢) . وبذلك لا تكون هذه الدعوى سوى حماية لذلك الحق .

ولهذا كان لنا أن نخالف ذلك الفقيه في رأيه فلا نقسم المراكز القانونية إلى مراكز تقبل النزول ومراكز لا تقبل النزول ، وإنما نقيّد هذا النزول بعلم المساس بالنظام العام أو الاضرار بالغير على نحو ماسوف نرى عند دراستنا لقيود النزول :

§ ٣ - هل يرد الاستقاط على القواعد القانونية ؟

٩٠ - من قواعد القانون القديم التي نقلها إلينا تقنين جستنجان أن "من جاء النص لمصلحته فله ترك التمسك به" (٣) . وقد يبدو أن هذه القاعدة من الواضح بحيث لا تحتل اجتهاداً أو تأويلاً . ولكن الواقع أن التمعن يكشف عن أن من يحمي النص لمصلحته بحيث يكون له أن ينزل عن التمسك به إنما هو من

(١) أنظر ، روبييه المرجع السابق ص ٤٢٩ .

(٢) أنظر ، روبييه المرجع السابق ص ١٠٦ .

(٣) أنظر : C. L. 29 De Factis عبد العزيز فهمي - توليد وآثار فقهية رومانية ،

القاهرة ١٩٤٧ ، ص ٣١٦ .

بقرره النص حقاً أو يسبق عليه ميزة قانونية، بحيث يكون، من وجه، نزولاً عن التمسك بالنص، ومن وجه آخر، نزولاً عن حق أو ميزة قانونية. وإذا كان الأمر كذلك فلماذا تختلف الوجهة التي ننظر منها إلى النزول، فنرى فيه حيناً نزولاً عن القانون، ونرى فيه أحياناً نزولاً عن حق أو ميزة قانونية؟ ومادامت تلك القاعدة تحتل هذا التساؤل كان لابد لنا من أن نجهد لنجد له جواباً.

٩١ - وتلقننا الدراسة التاريخية أن النزول عن القانون هو الذي عرفته القرون الوسطى حيث تفشى النزول إلى حد بلغ معه مبلغ الشروط الدارجة التي لا يكاد يخلو منها تصرف (١). إلا أن الدراسة التاريخية الحقبة كما نفهمها وكما ينبغي أن تكون لا يمكن أن تقف عند مجرد أن تسرد علينا ما كان، وإنما ينبغي أن تلقننا لماذا ما كان قد كان، كما ينبغي أن تبصرنا بالعوامل التي أدت بما كان إلى ما هو كائن لنصل من بعد إلى ما يجب أن يكون.

وهذا ما يمكن أن نستمد من الاطار التاريخي الذي أحاط بتصوير النزول في القرون الوسطى كنزول عن القانون. فالواقع أن هذا النزول إنما تفشى على أثر غزو القانون الروماني لما غزاه من مجتمعات لم تكن تألف قواعده وما حوتها من قيود. فكان من الطبيعي أن تقابل قواعد القانون الروماني التي لا تنسجم مع الضمير القانوني لتلك المجتمعات بالمقاومة، وكان النزول عن التمسك بهذه القواعد هو الأداة الطبيعية لمقاومتها. ولهذا كان النزول ظاهرة اجتماعية عامة، كما كان موجهاً ضد القانون ذاته متمسكاً بالعلاء (٢): فن كان يقدم على النزول لم يكن يعتقد أنه ينزل عن حق له وإنما عن قاعدة بأبى ضميره أن يتمسك بها حتى ليقسم على نزوله عنها.

(١) أنظر: مانيال- النزول في القرون الوسطى والقانون القديم، المجلة التاريخية الجديدة ١٩٠٠ ص ١٠٨، ١٩٠١ ص ٢٤١ و ٦٥٧ و ١٩٠٢ ص ٤٩، ١٩٠٤ ص ٢٩٨. كاريوني- البحث السابق ص ٢٨٣. ريدن- البحث السابق ص ٣٥٧.
(٢) أنظر المراجع المشار إليها في الهامش السابق.

٩٢ - وكما كان لابد أن يتطور القانون وأن يتطور المجتمع ؛ كان لابد أيضاً أن يتطور النزول . ولم يقف هذا التطور عند مجرد انحسار موجه النزول بعد أن استتبّت سيادة القانون وتحقّق بينه وبين المجتمع من الاتساق ما لا يمكن معه إلا أن يعمد سلاح النزول (١) ، وإنما امتد التطور إلى أن يتحول النزول أو تتحول النظرة إليه وجهة أخرى . فإذا كان النزول قد انحسرت موجته كأداة لمقاومة القانون ، فإنه لم يتلاش وانما تغيرت غايته وتغيرت بالتالي صورته ، فتحول من نزول عن القانون إلى نزول عن الحقوق الشخصية وغيرها من المراكز القانونية . وعلى هذه الصورة الأخيرة وصلنا النزول .

٩٣ - إلا أن هذه الصورة التي وصلنا عليها النزول أخذت تهتز أمام الأعين حتى أصبحت بحاجة ، إما إلى أن تثبت ، وإما إلى أن تستبدل .

٩٤ - فن الفقهاء من يربط بين تصوير النزول على أنه نزول عن حق شخصي وفلسفة المذهب الفردي التي تنظر إلى كل مشكلة من زاوية الفرد ؛ وهذا ما يجب ما في النزول من مقاومة أو اعتداء على القانون . فإذا كانت العلاقة بين القانون والأفراد قد تغيرت من انفصال وتضاد إلى اتساق وتوازن فإن ذلك لا يتحقق دائماً ، بحيث لا يزال النزول أداة لمقاومة القانون . فهو القانون ، لا الحق ، الذي ينبغي أن ننظر من زاويته إلى النزول (٢) .

ولكن الواقع أن التحول من الفردية إلى الاشتراكية لا يؤدي إلى إلحاح من النزول عن الحقوق إلى النزول عن القانون . فلا يجب أن نخلط بين ما يرد عليه النزول ومبدئ مشروعية هذا النزول . وإذا كان القانون ، لا الحق ، هو

(١) أنظر في ذلك ، بریدن - البحث السابق ص ٣٥٧ - ٣٥٨ ، كاربونيه - البحث السابق ص ٢٨٤ .

(٢) أنظر في ذلك ، بریدن - البحث السابق ص ٣٥٩ - ٣٦٠ ، وقارن فاندن - برج - البحث السابق ص ٢١٤ حيث يرى أن النزول عن الحق ليس نتيجة أو ليس مجرد نتيجة لفلسفة الفردية .

الذى ينبغى أن ننظر من زاويته إلى مدى مشروعية النزول ، فإن الحق أو المركز القانونى ، لا القانون ، هو الذى ينبغى أن ننظر من زاويته إلى عمل النزول .

٩٥ - ومن الفقهاء من يفرق بين الحق المكتسب وغيره من المراكز القانونية . فحيث لا يكون الأمر متعلقاً بحق شخصى مكتسب ومحدد ، وإنما بحق مستقبل أو ميزة قانونية أو مركز قانونى غير محدد ، فإن النزول ينطوى ، شئنا أم أبينا ، على نزول عن القانون^(١) ، وهذا النزول عن القانون الذى عاد فاستجمع من جديد مقوماته كظاهرة اجتماعية . فمن ناحية ، يتوافر لهذا النزول العنصر المادى لتلك الظاهرة الاجتماعية وهو الاضطراب ، إذ من الدارج النزول عن بعض القواعد القانونية التى جاءت بها التشريعات الخاصة كتشريعات الاجبار . ومن ناحية ثانية ، يتوافر لتلك النزول العنصر النفسى لتلك الظاهرة الاجتماعية ، وهو قصد مقاومة أو على الأقل استبعاد القاعدة القانونية ذاتها لا مجرد الحق الذى تمنحه ، لأنها لا تنسجم أو لم تنسجم بعد مع الواقع الاجتماعى^(٢) .

ولا ينكر من يرى ذلك أن التفرقة بين النزول عن الحق والنزول عن القانون قد تكون إلى حد ما تفرقة لفظية أو مذهبية . فما يطلق عليه أنه نزول عن حق هو نفسه قد يطلق عليه أنه نزول عن القانون . فهى نفس الفكرة يعبر عنها تارة بتعبير موضوعى وأخرى بتعبير شخصى^(٣) .

ويتسامل من يرى ذلك عما إذا كان للنزول عن القانون بالرغم من ذلك فائدة عملية . وهو يجيب على ذلك بأن هذا النزول يكون له فائدته كعملية شاملة على غرار حوالة العقد التى تشمل حوالة كافة الحقوق وحوالة كافة

(١) أنظر فى ذلك ، كاربونييه - البحث السابق ٢٨٧ .

(٢) أنظر فى ذلك ، كاربونييه - تنقيب على الأبحاث المقدمة فى موضوع النزول ، أعمال جامعة هنرى كابتان السابق الإشارة إليها ص ٤٨٣ .

(٣) أنظر فى ذلك ، كاربونييه - الموضع السابق .

الديون الناشئة عن العقد . فبدون تحديد أو تخصيص لحقوق أو ميزات معينة يرد النزول على قاعدة قانونية أو نظام قانوني بجملة بحيث يشمل كافة ما ترتبه تلك القاعدة أو ذلك النظام القانوني من حقوق والتزامات مقابلة، مما يفغى عن أن يتعدد النزول من جانب كل من الطرفين بحيث يتحقق الاقتصاد في الوسائل(١).

٩٦ - وحتى يمكن أن نقسم هذا الرأي ونحدد موقفنا تحديداً مستنبذاً يجدر أن نعرض للحالات التي يبدو فيها أن النزول إنما يكون نزولاً عن القانون. هذه الحالات التي منها ما يعرض في مجال الاتفاق على عكس القواعد المكاملة، ومنها ما يعرض في مجال تنازع القوانين من حيث المكان، ومنها ما يعرض في مجال التحكيم بالقضاء وبالصلح، ومنها ما يعرض في مجال الاحتكام إلى الشرائع الدينية .

٩٧ - في مجال الاتفاق على عكس القواعد المكاملة :

قد يبدو أن المتعاقدين باتفاقهما على عكس ما تنص عليه قاعدة من القواعد المكاملة لارادتهما ينزلان عن تطبيق هذه القاعدة . إلا أن ما يبدو من ذلك لا يصمد للنظرة الفاحصة . ذلك أن القواعد المكاملة لا تكون واجبة التطبيق إلا إذا لم يتفق على ما يخالفها . وما دام عدم الاتفاق على ما يخالف القاعدة المكاملة يعد شرطاً لانطباقها ، فإن الاتفاق على ما يخالف هذه القاعدة لا يعد نزولاً عن تطبيقها وهي التي لم يتوافر شرط انطباقها (٢) .

٩٨ - فحيث يتفق الطرفان ، مثلاً على عدم ضمان الاستحقاق أو العيوب على خلاف ما تقضي به القواعد المكاملة التي ترتب للمشتري أو المستأجر حق الرجوع على البائع أو الموجر بالضمان ما لم يتفق على غير ذلك ،

(١) انظر في ذلك كاريونيه - البحث السابق ص ٢٩١ - ٢٩٢ .

(٢) قرب ذلك ، ينج - البحث السابق ص ٣٤٢ . ويجو - البحث السابق ص ٤٢٢ - ٤٢٣ .

فان عدم تطبيق تلك القواعد المكلمة انما يرجع إلى تخلف شرط انطباقها وهو عدم الاتفاق على عكسها . ولهذا لا يكون لنا أن نرى في الاتفاق على عدم الضمان نزولا عن تطبيق القواعد المكلمة التي ترتب الحق في الضمان ، وانما مجرد نزول عن هذا الحق إذا توافر في المستقبل شرط وجوده وهو استحقاق المبيع أو ظهور عيب خفى فيه .

٩٩ - ومن الجلي أنه ينتقى في مثل هذه الحالة قصد مقاومة القانون الذي يتميز به النزول عن القانون عند القائلين بأن هذا النزول قد بعث من جديد . فلا ريب في أن مخالفة القواعد المكلمة لأرادة المتعاقدين لا يطورى على قصد مقاومة القانون ، وهو الذى اشترط لانطباق هذا النوع من القواعد عدم الاتفاق على ما يخالفها .

١٠٠ - كذلك من الجلي أن الفائدة العملية التي يقال ان النزول عن القانون يحققها وهي شمول النزول لجملة حقوق متقابلة لا تتوافر في مجال الاتفاق على عكس القواعد المكلمة . ذلك أنه لاغنى عن الاتفاق على ما يخالف كل قاعدة من هذه القواعد في حالة تعددها . فلا يمكن الاتفاق على مجرد عدم تطبيق القواعد المكلمة وانما يجب الاتفاق على ما يخالف هذه القواعد (١).

١٠١ - في مجال تنازع القوانين من حيث المكان :

قد يبدو أنه حيث يختار المتعاقدان قانوناً آخر غير قانون موطنهما المشترك أو قانون الدولة التي تم فيها العقد ليسرى على التزاماتهم التعاقدية ، فانهما ينزلان بذلك عن تطبيق هذين القانونين (٢). الا أن ما قد يرامى من ذلك يتبدد بمجرد القاء نظرة فاحصة . ذلك أن كلامن قانون الوطن المشترك وقانون الدولة التي تم فيها العقد لا يكون واجب التطبيق الا إذا

(١) قرب ذلك ، ويجو - البحث السابق ص ٢٢٣ .

(٢) أنظر في ذلك ، - يتج - البحث السابق ص ٣٣١ .

لم يتبين من الظروف أن قانوناً آخر هو الذي يراد تطبيقه (م ١٩ ملغى) .
فقاعدة الاسناد التي تحدد القانون الواجب التطبيق على الالتزامات التعاقدية
بأنه قانون موطن المتعاقدين المشترك والا قانون البلد الذي تم فيه العقد ،
لا تعدل أن تكون قاعدة مكملة لارادة المتعاقدين بحيث لا تسرى إذا اتفق
على ما يخالفها (١) . ولهذا لا يكون لنا أن نرى في الاتفاق على تطبيق قانون
آخر نزولاً عن تطبيق القانون الذي كان سيطبق لو لم يتفق الطرفان على
تطبيق قانون آخر سواء .

١٠٢ - كذلك قد يبدو أنه إذا كان القاضي لا يلتزم بتطبيق القانون
الأجنبي الا بناء على طلب الخصوم ، لأن تطبيق هذا القانون لا يعتبر من
النظام العام (٢) ، فان عدم تمسك الخصوم بتطبيق القانون الأجنبي يعد نزولاً
عن تطبيقه . ولكن الواقع ان هذه النظرة غير صائبة . ذلك أنه حتى وفقاً للرأي
القائل بأن القاضي لا يلتزم بتطبيق القانون الأجنبي الا بناء على طلب الخصوم
يجوز للقاضي أن يطبق هذا القانون من تلقاء نفسه إذا أراد . وهذا ماينفى
أن عليم التمسك بتطبيق القانون الأجنبي يعد نزولاً عن تطبيقه ؛ إذ لو كان
الخصوم قد نزلوا عن تطبيق ذلك القانون لامتنع على القاضي تطبيقه من
تلقاء نفسه .

١٠٣ - في مجال التحكيم بالقضاء وبالصلح :

تنص المادة ٨٣٤ مرافعات على أنه «يتبع المحكون والخصوم الأصول
والمواعيد المتبعة أمام المحاكم الا إذا حصل إعفاء المحكمين منها صراحة .
ويصدر الحكم منهم على مقتضى قواعد القانون» .

(١) أنظر في ذلك ، منصور - تنازع القوانين ٧٧ ص ٣٠٤ .

(٢) هذا مااستقر عليه القضاء الفرنسي ، أنظر في عرض ونقد ذلك شمس الدين الوكيل -
دراسة مقارنة في إثبات القانون الأجنبي ، مجلة كلية الحقوق ص ٦٣/٦٤ ص ١١١ .

وتنص المادة ٨٣٥ مرافعات على أن المحكمون المفوضون بالصلح معفون من التقيد بأوضاع المرافعات وقواعد القانون المتبعة .

فهل يمكن أن نرى في الاتفاق على عدم اتباع الأصول والمواعيد المتبعة أمام المحاكم في حالة التحكيم بالقضاء نزولا عن تطبيق قواعد المرافعات؟ وهل يمكن أن نرى في الاتفاق على تفويض المحكمين بالصلح حيث لا يتقيد المحكمون لا بأوضاع المرافعات ولا بقواعد القانون نزولا عن كل من القواعد الاجرائية والقواعد الموضوعية؟ للتحقق من ذلك ينبغي أن نمنع النظر في كل من الاعفاء من اتباع أوضاع المرافعات ، والاعفاء من التقيد بقواعد القانون .

١٠٤ - (١) الاعفاء من اتباع أوضاع المرافعات :

من الفقهاء من يرى فيما ينطوي عليه الاتفاق على التحكيم بالصلح من اعفاء المحكمين من التقيد بأوضاع المرافعات ، وفيما قد يتضمنه الاتفاق على التحكيم بالقضاء من اعفاء المحكمين من اتباع الأصول والمواعيد المتبعة أمام المحاكم ، نزولا عن تطبيق قواعد قانون المرافعات (١) .

١٠٥ - ونلاحظ ، أولا ، أن تعبير «الأصول» المتبعة أمام المحاكم الذي استعملته المادة ٨٣٤ مرافعات لا يبرر أن نرى في الاتفاق على الاعفاء من هذه الأصول نزولا عن تطبيق قواعد قانون المرافعات. فإذا كان من الفقهاء من يرى أن الأصول المتبعة أمام المحاكم يقصد بها المبادئ الأساسية في التقاضي، فإن ذلك يتعارض مع ما يقولون به من أنه حتى عند اعفاء المحكم من تلك الأصول فإنه لا مفر من إلزامه بمراعاة أسس التقاضي (٢) . يضاف إلى ذلك أن المقصود بتلك الأصول لا يمكن أن يختلف عن المقصود بتعبير أوضاع

(١) أنظر في ذلك ، جان روبر - مطول التحكيم المدني والتجاري ط ١٩٧٢ ص ٦٣، ٦٢.

(٢) أنظر أحمد أبو الوفا - التحكيم بالقضاء والصلح ص ٢٠٨ .

المرافعات الذي استعملته المادة ٨٣٥ ، وهذه الأوضاع لا يمكن أن تنصرف
إلا إلى اجراءات ومواعيد المرافعات .

١٠٦ - ونلاحظ ، ^١ ، أن قواعد المرافعات الواجبة التطبيق أمام المحاكم
ما كانت لتسرى في حالة التحكيم لولا أن المادة ٨٣٤ مرافعات قد نصت
على اتباع الاجراءات والمواعيد التي تنص عليها تلك القواعد أمام المحكمين
ما لم يتفق الخصوم على غير ذلك . وهذا ما يدل على أمرين . الأمر الأول ،
أن المادة ٨٣٤ تتضمن قاعدة مكملة لإرادة المتعاقدين ، وهي التي يجوز الاتفاق
على عكسها . ولقد سبق أن بينا أن الاتفاق على عكس القواعد المكملة لا يعد
بمحال نزولا عن تطبيقها (١) . والأمر الثاني ، أن قواعد المرافعات الواجبة
التطبيق أمام المحاكم لا تكون واجبة التطبيق أمام المحكمين إلا إذا لم يتفق
على عدم تطبيقها . وحيث لا تكون القاعدة واجبة التطبيق إلا إذا لم يتفق
على عدم تطبيقها فإنه هذا الاتفاق لا يمكن أن يعد نزولا عن تطبيق القاعدة .
فكما أن قيام الدائن تحت شرط واقف بالعمل الذي علق الالتزام على عدم
القيام به لا يعد محال نزولا عن الحق المقابل لهذا الالتزام ، فكذلك لا يعد
الاتفاق على عدم تطبيق قاعدة من القواعد نزولا عن تطبيقها إذا كان
يشترط ألا يتفق على عدم تطبيقها .

١٠٧ - ونلاحظ ، ^٢ ، أنه حتى إذا كان الاتفاق على عدم اتباع
الاجراءات والمواعيد المتبعة أمام المحاكم ينطوي على نزول فإنه ما من فائدة
عملية في أن نرى في هذا النزول نزولا عن قواعد قانون المرافعات وليس نزولا
عن الضمانات التي يحققها اتباع اجراءات ومواعيد المرافعات . ففي الحالين
يتقيد نطاق هذا النزول أو مشروعيته بنفس التقيد وهو عدم المساس بالنظام
العام (٢) . وفي الحالين ، أيضاً يمكن أن يكون النزول عاماً شاملاً دون حاجة

(١) أنظر ما تقدم ر ٩٧ - ٩٨ . ص ٢٢٢ .

(٢) أنظر ، جان روبر - المرجع السابق ٤٩ ص ٦٣ . راجع دورا ٤ مايو ١٩٥١
دالوز ١٩٥١ ص ٤٧٦ .

إلى تحديد الاجراءات أو المواعيد التي يفنى من اتباعها ، كما يمكن أن يقتصر النزول على اجراء بعينه أو قاعدة بعينها (١) . كذلك في الحالتين ينتج قصد مقاومة القانون الذي قيل بأنه من خصائص النزول عن القانون كظاهرة اجتاعية .

١٠٨ - (ب) الاعفاء من التقيد بقواعد القانون :

من الفقهاء من يرى في تفويض المحكمين بالصلح نزولاً عن القانون لما يترتب على هذا التفويض من عدم تقيد المحكمين بقواعد القانون ، ويستدلون بذلك على امكان النزول عن القانون (٢) . الا أنه إذا كان عدم تقيد المحكمين المفوضين بالصلح بقواعد القانون يثير شبهة قوية في أن تفويض المحكمين بالصلح ينطوى على نزول عن القانون، فإن هذه الشبهة تنفيها، من ناحية، طبيعة النزول، ومن ناحية أخرى ، طبيعة التحكيم بالصلح .

فمن ناحية ، تنفي طبيعة النزول شبهة أن نرى في اعفاء المحكمين بالصلح من التقيد بقواعد القانون نزولاً عن هذه القواعد. فالنزول مسقط بطبيعته، بحيث يكون من أثره انقضاء ما يرد عليه . ومجرد اعفاء المحكمين بالصلح من التقيد بقواعد القانون لا يترتب عليه محال اسقاط تطبيق هذه القواعد على النزاع المطروح على المحكمين . ذلك أن أثر اعفاء المحكمين بالصلح من التقيد بقواعد القانون يقتصر على علم التزامهم بتطبيق هذه القواعد، ولا تمتد إلى التزامهم بعدم تطبيقها . فكما يجوز للمحكمين بالصلح عدم تطبيق قواعد القانون والفصل في النزاع طبقاً لقواعد العدالة، يجوز لهم أيضاً تطبيق قواعد القانون والفصل في النزاع بمقتضاها (٣) . وما دام يجوز للمحكمين بالصلح تطبيق قواعد القانون ، فإن تفويضهم بالصلح لا يترتب عليه اسقاط تطبيق هذه القواعد ، وبالتالي لا يمكن أن يعد نزولاً عن تطبيق القانون .

(١) أنظر ، جان روبر - الموضع السابق .

(٢) أنظر في ذلك ، كاربرنييه - البحث السابق ص ٢٩٢ - ٢٩٣ . ينج - البحث السابق ص ٣٣١ . بريدن - البحث السابق ص ٣٧٠ .

(٣) أنظر في ذلك : جان روبر - المرجع السابق ١٤٢ ص ١٣٥ .

١٠٩ - ومن ناحية أخرى ، تنفى طبيعة التحكيم بالصلح شبهة أن نرى فيه نزولاً عن قواعد القانون لمجرد أن المحكم المصالح يعنى من التقييد بقواعد القانون . فالتحكيم بالصلح يجمع بين طبيعة التحكيم وطبيعة الصلح . فهو صلح لا يجريه الخصوم بأنفسهم أو يوكلون من يقومون بأجرائه نيابة عنهم ، وإنما يحتكون فيه إلى محكمين يتولون اجراءه (١) . ولما كان المحكم المصالح انما يجرى صلحاً ، والصلح لا يكون الا بنزول كل خصم عن جزء من ادعائه (٢) ، فان تفويض المحكمين بالصلح لا يعدو أن يكون تفويضاً بالنزول عن جزء من ادعاء كل من الخصوم . ولهذا لا يجوز للمحكم المصالح أن يجرّد أحد أطراف الخصومة من كل ما يتمسك به من حقوق والا كان هذا الصلح مخنبة وكان أداة للنزول عن كامل حقوق الخصم ، وهو ما نزل عنها وما رغب في النزول عنها جميعها وإنما شاء فقط أن ينزل عن بعضها مقابل أن ينزل خصمه أيضاً عن بعض ما يتمسك به أو يعترف له بحقه أو بعضه» (٣) . كذلك لا يقبل حكم المحكم المصالح التجزئة لأنه بمثابة صلح والصلح لا يتجزأ الا إذا ارتضى الخصوم خلاف ذلك عملاً بالمادة ٥٥٧ ف٢ مدني (٤) . وكما أن الصلح الذي يجريه الخصوم بأنفسهم لا ينطوى على نزول عن القانون وإنما عن حق أو جزء من حق متنازع عليه ، فكذلك لا ينطوى تفويض المحكمين بالصلح على نزول عن القانون وإنما عن حق أو جزء من حق متنازع عليه .

١١٠ - يضاف إلى ذلك أن القول بأن تفويض المحكمين بالصلح ينطوى على نزول عن القانون لا يحقق ما يعزى إلى هذا النزول من فائدة عملية .

(١) أنظر في ذلك : أحمد أبو الوفا - المرجع السابق ص ١٦٦-١٦٩

(٢) تنص المادة ٥٤٩ مدني على أن «الصلح عقد يحسم به الطرفان نزاعاً قائماً أو يتوقان به نزاعاً محتملاً ، وذلك بأن ينزل كل منهما على وجه التقابل من جزء من ادعائه» . وإذا استبدنا ما جاء في صدر هذه المادة من أن الصلح عقد فان تعريفها للصلح يصدق على الصلح الذي يجريه المحكم .

(٣) أنظر في ذلك : أحمد أبو الوفا - المرجع السابق ص ١٦٦ .

(٤) أنظر في ذلك : أحمد أبو الوفا - المرجع السابق ص ١٦٩ .

فالتفويض بالصلح ، وإن كان لا ينطوي على نزول عن القانون وإنما عن جزء من ادعاء أو حق متنازع عليه ، عملية قانونية شاملة تحقق نزولا متقابلا ، وبالتالي تحقق الاقتصاد في الوسائل . هذا فضلا عن أن مشروعية التفويض بالصلح إنما تنقيد بنفس القيد الذى يتقيد به النزول عن الحق وهو عدم المساس بالنظام العام .

١١١ - في مجال الاحتكام إلى الشرائع الدينية :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤ على أن قوانين الموارث والوصية وأحكام الشريعة الإسلامية فيما هي قانون البلد فيما يتعلق بالموارث والوصايا . على أنه إذا كان المورث غير مسلم جاز لورثته في حكم الشريعة الإسلامية وقوانين الميراث والوصية أن يتفقوا على أن يكون التوريث طبقاً لشريعة المتوفى (١) .

(١) لم يبلغ هذا النص بصور القانون الملغى اللاحق عليه والذي نص في المادتين ٨٧٥ و ٩١٥ على أنه تسرى حل الميراث والوصية أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين الصادرة بشأنها . ذلك أن حكم المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤ حكم خاص يورد استثناء على القاعدة العامة بينا حكم المادتين ٨٧٥ و ٩١٥ ملغى حكم عام والحكم العام لا يتسحق أو يلغى الحكم الخاص السابق عليه . أنظر في ذلك : حسن كبير - أصول القانون ص ٤٠٣ - ٤٠٤ . توفيق فرج - الأحوال الشخصية لدى المسلمين من المصريين ط ٢ ص ٦٨-٦٩ . أحمد أبو الوفا - المرافعات المدنية والتجارية ط ٢ ص ٣٦٩-٣٨١ . حسن بغدادى - الاختصاص التشريعى والقضائى بالنسبة لموارث غير المسلمين ووصاياهم ، مجلة الحقوق ص ١ ص ١١٣ .

وقارن : عبد المنعم الشرقاوى - المرافعات المدنية والتجارية ١٣١ ص ١٩٩ . رمزي سيف الوجيز في قانون المرافعات ، ١٩٥٧ ر ٧٠ ص ١٧٥ . عبد المنعم فرج الصده - نظرية الحق ص ٣٨٠ ص ٥١-٥٢ . جميل الشرقاوى - الأحوال الشخصية لدى المسلمين ، ١٩٥٩-١٩٦٠ ، ج ١ ص ١٣-١٢ . ويستند هذا الفريق من الفقهاء فيما يتجهون اليه من إلغاء القانون الملغى لذلك النص إلى المذكرة الإيضاحية لمشروع التمهيدى التى جاء فيها أن قانون الملة لا يطبق متى ولو اتفق الورثة جميعا على أن يطبق . إلا أنه يرد على ذلك بأن ماقالته المذكرة الإيضاحية لمشروع يتعارض مع نص هذا المشروع . فمشروع المادتين ٨٧٥ و ٩١٥ كان يتضمن عبارة « وذلك فيما لم يرد بشأن نص أو حكم خاص » . وإذا كانت هذه العبارة قد حذفت لأنها محض تطبيق للقواعد العامة فإن ذلك لا ينافى أن مذكرتها الإيضاحية كانت تتعارض معها بحيث لا يمكن الاستناد إلى ماقالته تلك المذكرة .

فهو يمكن القول بأن هذه المادة إذ تجيز لورثة غير المسلم في حكم الشريعة الإسلامية أن يتفقوا على أن يكون التوريث طبقاً لشريعة المتوفى تجيز لهم بذلك أن ينزلوا عن تطبيق الشريعة الإسلامية ، بحيث نكون بصدد نزول عن قاعدة قانونية لا عن مجرد نزول عن حق شخصي (١) .
للتحقق من ذلك ينبغي أن نعرض لموقف الفقه من تأصيل حكم تلك المادة .

١١٢ - ومن الفقهاء من اتجه إلى أن «إجازة اتفاق الورثة غير المسلمين على تقسيم التركة وفق شريعتهم يجب ألا يفهم منه أنه يسمح بأن يوجد في مصر أكثر من قانون يحكم الموارث ، بل كل ما في الأمر أن تطبيق شريعتهم يؤدي إلى تغيير التقسيم الثابت بحكم الشريعة الإسلامية ممثلة في القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ . وبعبارة أخرى ، فإن هذا الاتفاق على تطبيق الشريعة الخاصة هو في حقيقة الأمر اتفاق على تقسيم التركة بعد ثبوت الحق فيها . ومثل هذا الاتفاق جائز حتى بالنسبة للمسلمين (٢) . ويقرب من هذا ما اتجه إليه البعض من قياس الاتفاق على الاحتكام إلى شريعة المورث على التخارج الذي نصت عليه م ٤٨ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ، والذي يتصلح بمقتضاه الورثة على إخراج بعضهم من الميراث على شيء معلوم (٣) . فكل من التخارج والاتفاق على الاحتكام إلى شريعة المورث الدينية ينطوي على توزيع للتركة بعد ثبوت الحق فيها . ومؤدي ذلك أن الاتفاق لمحل الاحتكام إلى شريعة المورث يعد نوعاً من التخارج .

١١٣ - ومن الفقهاء من ينتقد هذا الرأي إذ يفهم منه أن توزيع التركة يتم بإرادة الأفراد بينما الواقع أنه يتم طبقاً لشريعة المورث بحيث لا يمكن قياسه على التخارج .

(١) في القانون السويسري يوجد وضع قريب من ذلك . فالمادة ٢٢ من قانون ٢٥ يونيو ١٨٩١ تمنح حق اختيار القانون الذي يسرى على الميراث . ويلج البعض هذه الحالة بين حالات النزول عن القانون ، أنظر ، بينج - البحث السابق ص ٣٣١ .
(٢) أنظر ، أحمد سلامة - الأحوال الشخصية ط ٢ ص ٥٨ .
(٣) أنظر ، أحمد أبو الوفا - المرافعات المدنية والتجارية ط ٨ ر ٢٦٤ ص ٣٨١ .

فن ناحية ، يكون المقصد الحقيقي من اتفاق الورثة هو الاحتكام إلى الشريعة المالية . وهذه الشريعة هي التي تفصل في تحديد الأنصبة وليست ارادة الأفراد . فدور الارادة يقتصر على الاتفاق على أن يكون التوريث طبقاً لشريعة المتوفى . والنصيب الذي يوول إلى الشخص لا يوول إليه عن طريق الاتفاق مباشرة وإنما عن طريق الميراث (١) .

ومن ناحية أخرى ، لا يمكن قياس هذه الحالة على حالة التخرج الذي يكون بعد أن يثبت حق الشخص في الميراث ويتحدد نصيبه فيه . فبعد أن يتحدد هذا النصيب يتفق الوارث مع وارث آخر أو مع باقي الورثة على الخروج من التركة وترك نصيبه في الميراث في مقابل معين يتفق عليه . ولهذا فان قواعد الميراث في الشريعة الاسلامية تكون قد طبقت بكاملها سواء من حيث تحديد صفة الشخص كوارث أو من حيث النصيب الذي يحصل عليه . فاذا تخرج أحد الورثة بعد ذلك فانه انما يتصرف في نصيبه المحدد بعد أن ثبت له الحق فيه . أما في حالة الاتفاق على التوريث طبقاً لشريعة المتوفى ، فان الشخص تثبت له صفته كوارث طبقاً للشريعة الاسلامية ، ويثبت له نصيبه في التركة طبقاً للشريعة الدينية للمتوفى . واختلاف التخرج عن الاتفاق على التوريث طبقاً لشريعة المتوفى هو الذي دعا المشرع إلى الحرص على أن ينص على جواز هذا الاتفاق (٢) .

ولهذا ، فان القواعد التي تحكم الميراث تنقسم إلى : قواعد عامة تسرى أصلاً على الجميع وهي التي نص عليها القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ والتي تستكمل بما عليه الفتوى في المذهب الحنفي ، وقواعد خاصة بغير المسلمين لا تسرى الا إذا احتكم إليها من تثبت لهم صفة الورثة طبقاً للشريعة الاسلامية بالاتفاق فيما بينهم (٣) .

(١) أنظر ، توفيق فرج - المرجع السابق ر ١٧ ص ٦١ .

(٢) أنظر ، توفيق فرج - المرجع السابق ر ١٨ ص ٦٥-٦٧ .

(٣) أنظر ، توفيق فرج - المرجع السابق ر ١٨ ص ٦٤ .

١١٤ - ولا يسعنا الا أن نويد هذا الرأي الأخير ، وإن كنا لا نقف عند ما انتهى اليه . فنحن نويد ما اتجه اليه هذا الرأي من أن اتفاق الورثة على الاحتكام إلى شريعة المتوفى ليس من قبيل التخارج . فالتوريث في هذه الحالة لا يكون وفقاً لإرادة الورثة وإنما وفقاً لشريعة المتوفى . كذلك نويد ما اتجه اليه هذا الرأي من أنه إلى جائب قواعد الميراث العامة توجد قواعد خاصة بغير المسلمين يتوقف سريانها على الاحتكام اليها .

الا أننا لا نقف عند ما اتجه اليه هذا الرأي من أن تحديد صفة الشخص كوارث يكون طبقاً للشريعة الاسلامية ، وتحديد نصيبه في الميراث يكون طبقاً لشريعة المتوفى . فالواقع أنه لا يمكن القول بأن أنصبة الورثة لم تكن محددة قبل أن تتحدد طبقاً لشريعة المتوفى ، كما لا يمكن القول بأن تطبيق هذه الشريعة يقف عند تحديد أنصبة الورثة .

فمن ناحية ، ما دام الاتفاق على الاحتكام إلى شريعة المتوفى يجب أن يكون بين من تثبت لهم صفة الورثة طبقاً للشريعة الاسلامية ، فإن احتكامهم إلى شريعة المتوفى لا ينفى بحال أن أنصبتهم كانت محددة من قبل ومنذ وفاته المورث طبقاً للشريعة الاسلامية ، سواء كان هذا التحديد معلوماً أو غير معلوم لهم .

ومن ناحية ثانية ، لا يقف تطبيق شريعة المتوفى عند تحديد أنصبة الورثة وإنما قد يصل إلى حرمان أحدهم من الميراث . فقد لا تورث شريعة المتوفى من توريثه الشريعة الاسلامية ، كما هو الشأن في الشريعة اليهودية التي تورث الابن دون الابنة (١) .

وما دامت أنصبة الورثة تكون محددة من قبل طبقاً للشريعة الاسلامية ، وما دام تطبيق شريعة المتوفى قد يؤدي إلى عدم توريث من كان يرث طبقاً للشريعة الاسلامية ، فإن الاحتكام إلى شريعة المتوفى ينطوي على نزول من الورثة عن حقهم طبقاً للشريعة الاسلامية ليثبت لهم بعد سقوط هذا الحق

(١) أنظر في ذلك ، توفيق فرج المرجع السابق ص ٦٨ ١٥ .

عنهم حق آخر طبقاً لشرعية المتوفى . ولا يعنى ذلك بحال أن توزيع التركة يكون وفقاً لإرادة الورثة . فهذه الإرادة يقف دورها بحسب طبيعة النزول عند مجرد اسقاط حق الورثة طبقاً للشرعية الإسلامية . وهذا الاسقاط هو الذى يفسح السبيل لتطبيق شرعية المتوفى التى يجرى التوريث طبقاً لها لا طبقاً لإرادة الورثة .

وعلى ضوء ذلك يتجلى لنا أنه إذا كان الاتفاق على الاحتكام إلى شرعية المتوفى ينطوى على نزول ، فإنه لا يكون نزولاً عن تطبيق الشرعية الإسلامية وإنما عن الحق الذى تقرره هذه الشرعية . وليس أدل على ذلك من أن الاتفاق يجب أن يكون بين الورثة طبقاً للشرعية الإسلامية ، التى تطبق ابتداء ، والتى تثبت للورثة طبقاً لها حق فى الميراث حتى ينزلوا عن هذا الحق .

وحتى إذا كان الاتفاق على الاحتكام إلى شرعية المتوفى ينطوى على نزول يودى إلى استبعاد تطبيق قواعد الميراث العامة وتطبيق قواعد الميراث الخاصة بغير المسلمين ، فإنه لا يمكن أن نرى فى ذلك نزولاً عن القانون بل تطبيقاً للقانون . فحيث يغير القانون الأفراد بين تطبيق قاعدة أو أخرى من القواعد القانونية ، فإن اختيارهم لاحداه دون الأخرى لا يمكن أن يعد نزولاً عن القانون (١) ، فكل منهما قاعدة قانونية وتطبيقها تطبيق للقانون.

١١٥ - فى مجال الميزات القانونية والحقوق المستقبلية :

يقتضى التحقق من صدق ما يراه البعض (٢) من أن النزول بعد نزولاً عن القانون إذا كان متعلقاً بعبارة قانونية أو بحق مستقبل ، أن تتمحور عما إذا كان لهذه النظرة ما تتركز عليه .

(١) أنظر فى هذا المعنى ، بيريز - النزول عن الميزات القانونية فى القانون المدنى الأسبانى ، أعمال جامعة كاييتان ج ١٣ ص ٤٤١ .

(٢) أنظر ، كاربونيه - البحث السابق ص ٢٨٧ . ينج - البحث السابق ص ٣٢٥ - ٣٢٦ .

١٩٦ - وقد يبدو أن النظرة إلى النزول على أنه نزول عن القانون إذا كان متعلقاً بميزة قانونية لا يحق بالمعنى الدقيق تركز على أن القانون هو الذى يمنح الميزات القانونية (١) ، ومن ثمة يكون النزول عنها نزولاً عن القانون الذى منحها . ولكن الواقع أن هذه ركيزة لا يمكن الركون إليها . ذلك أنه إذا كان المقصود بأن القانون هو الذى يمنح الميزة القانونية أن مصدرها غير ارادى ، فما أكثر الحقوق التى يكون مصدرها غير ارادى بحيث يصدق عليها أن القانون هو الذى يمنحها ، وبالرغم من ذلك يرون فى النزول عنها نزولاً عن حق لا عن القانون (٢) .

١٩٧ - كذلك قد يبدو أن النظرة إلى النزول على أنه نزول عن القانون إذا كان متعلقاً بحق مستقبل تركز على أن الحق المستقبل لا يمكن أن يكون محلاً للنزول الذى انما يكون نزولاً عن القاعدة القانونية التى يترتب على تطبيقها اكتساب ذلك الحق . وهذا ما سبق أن فندناه بصدد بحثنا لقابلية الحقوق المستقبلية للنزول عنها مقدماً ، حيث بينا أن النزول عن هذه الحقوق يكون معلقاً على وجودها فى المستقبل ، مما ينفى أن النزول عنها مقدماً ينطوى على نزول عن القاعدة المرتبة لها . فالنزول لا ينتج أثره المسقط للحق الا عندما يبرجد هذا الحق فى المستقبل طبقاً للقاعدة التى ترتبه (٣) .

١٩٨ - فاذا أضفنا إلى ذلك أنه سواء نظرنا إلى النزول على أنه نزول عن القانون أو عن ميزة قانونية أو حق مستقبل ، فانه يثير نفس المشاكل (٤) كما يتقيد بنفس القيود التى تحد من مشروعيته ، تبيننا أنه لا وجه ولا فائدة لأن نرى فيه نزولاً عن القانون .

(١) أنظر فى ذلك : ويجو - البحث السابق ص ٤٠٠ .

(٢) قرب ذلك ، سافاتييه - تعقيب على أبحاث جماعة كاييتان السابق ذكرها ص ٤٦٨ .

(٣) أنظر ماتقدم ص ٥٧ من ١٩٨ - ١٩٩ .

(٤) أنظر فى ذلك ، اسن - تعقيب على أبحاث جماعة كاييتان السابق ذكرها ص

لهذا كله كان لنا ألا نرى في النزول سوى مجرد نزول عن حق أو مركز قانوني . فهي الحقوق والمراكز القانونية التي يمكن أن نرى فيها عللاً للنزول أو للاسقاط .

وبذلك تكون قد تمت لنا دراسة محل الاسقاط ، وأن لنا أن ننقل إلى دراسة سبب هذا الاسقاط .

البحث الثاني

سبب الاسقاط

١١٩ - الاسقاط هو الغاية القانونية التي تتجه إليها الإرادة بالنزول عن الحق أو المركز القانوني الذي يرد عليه هذا النزول . وإذا كان من المحقق أنه لا بد من سبب لانجاء الإرادة نحو تحقيق تلك الغاية ، فإنه ينبغي أن نتحقق مما إذا كان هذا السبب لا يعدو أن يكون باعثاً شخصياً غير مباشر يختلف من شخص إلى آخر ، أم أنه بجانب هذا الباعث الشخصي يوجد سبب موضوعي مباشر لا يختلف باختلاف الأشخاص شأنه في ذلك شأن سبب الالتزام . فطبيعة الاسقاط الذي ليس التزاماً وإنما أثراً قانونياً آخر هو انقضاء حق أو مركز قانوني تحمل على التساؤل عما إذا كانت نظرية سبب الالتزام تصدق على الاسقاط ، بحيث يمكن أن تكون أسباب الالتزام أسباباً للاسقاط .

فمن ناحية ، لنا أو علينا أن نتساءل عما إذا كانت نية التبرع يمكن أن تكون سبباً موضوعياً مباشراً للاسقاط كما قد تكون سبباً موضوعياً مباشراً للالتزام .

ومن ناحية ثانية ، لنا أو علينا أن نتساءل عما إذا كان الحصول على البعوض يمكن أن يكون سبباً موضوعياً مباشراً للاسقاط كما قد يكون سبباً موضوعياً مباشراً للالتزام .

ومن ناحية ثالثة ، لنا أو علينا أن نتساءل عما إذا كان للاسقاط سبب موضوعي مباشر غير نية التبرع أو الحصول على العوض ، أم أنه يمكن أن يكون مجرداً عن مثل هذا السبب .

§ ١ - هل تكون نية التبرع سبباً للاسقاط ؟

١٢٠ - اثار طبيعة الاسقاط خلافاً عميقاً حول ما إذا كان النزول يمكن أن يكرن على سبيل التبرع بحيث تكون نية التبرع هي السبب الموضوعي المباشر لاسقاط الحق أو المركز القانوني الذي يرد عليه النزول . ولقد بلغ من عمق هذا الخلاف ودقته أن تردد بعض أئمة الفقه بين الانجاهات التي تتنازع تلك المشكلة ، والتي منها ما يتجه إلى أن النزول قد يكون على سبيل التبرع بحيث يهدية غير مباشرة ، ومنها ما يتجه إلى أن النزول لا يمكن أن يهدية غير مباشرة حتى إذا كان صادراً عن نية التبرع ، ومنها ما يتجه إلى أن النزول ونية التبرع تقيضان لا يجتمعان . وقبل أن نسبر غور هذه الانجاهات المتنازعة يجدر أن نبرز دقة ما يدور حوله الخلاف بأن نعرض للموقف المتردد التي وقفه البعض منها .

١٢١ - وحسبنا أن نطلع ، من ناحية ، على ما جاء في مطول بلائيول وريبير ، ومن ناحية أخرى ، على ما جاء في وسيط هذين الفقهاء ، ومن ناحية أخيرة ، على ما جاء في تعليق للأستاذ ريبير على أحد الأحكام ، حتى نلمس موقفاً متردداً متشككاً بصدد تلك المشكلة .

ففي مطول بلائيول وريبير نقرأ أن النزول يمكن أن يتخذ أحياناً صفة التبرع إذا كان القصد الخاص منه افادة شخص آخر بحيث يضاف هذا القصد الخاص وهو نية التبرع على التصرف طبيعته فيجعل منه تبرعاً يهدية غير مباشرة ، سواء في ذلك أكان النزول مسقطاً أو ناقلاً (١) .

(١) أنظر ، بلائيول وريبير وتراسير - المطول ج ٥ ط ١ ٤١٩ ص ٤٢٦ - ٤٢٨ .
ولقد ورد ما قلناه في المتن ضمن تطبيقات و المحبات غير المباشرة التي يتضمنها تصرف محايده
٤١٢ ص ٤٢٢ .

وفي وسيط هذين الفقيهين نقراً أن الهبة غير المباشرة قد تتحقق عن طريق تصرف مجرد لا تتوقف صحته على البحث عن سببه (١). ومن هذه التصرفات المجرّدة النزول عن الحق الذي يعد أداة قانونية يمكن استخدامها لتحقيق تبرع إذا كان صادراً عن نية التبرع. إلا أنه يعترض ذلك عقبة معينة هي أن القانون هو الذي يحدد من يفيد من النزول بحيث يكون لهذا الشخص سند قانوني. ولهذا يجب أن نتساءل عما إذا كان من يفيد من النزول يمكن أن يعد خلفاً لمن صدر عنه هذا النزول، إذ من الواضح أن من يؤول إليه الحق الذي نزل عنه صاحبه لا يمكن أن يعد موهوباً له إلا إذا كان قد تلقى الحق من نزل عنه (٢). وتلك الصعوبة إنما تعترض النزول المسقط دون النزول الناقل (٣). ويقوى الشك بصدد نزول الوارث عن التركة لمصلحة غيره من الورثة. فمن المشكوك فيه شكاً قوياً أن يعد هذا النزول هبة غير مباشرة (٤). حقاً تتوافر نية التبرع في هذه الحالة، إلا أن النزول لا يكون هو السبب المنشئ لحق الورثة الآخرين الذين يفيدون من النزول، إذ يكون لهم سند قانوني لاكتساب ذلك الحق ولا يتلقونه عن نزل عن حقه (٥).

وفي تعليق للأستاذ ريبير على أحد الأحكام (٦) نقراً أن من المؤكد أن النزول عن التركة لمصلحة وارث آخر أو وارث لا حق يعد هبة غير مباشرة إذا توافرت نية التبرع. وهنا يشير هذا الفقيه القدير إلى المطول الذي اشترك فيه ثم يستطرّد فيقول إن استعجالي النزول عن التركة كأداة

(١) أنظر، بلاتيلول وريبير وبولانجيه - الوسيط، ج ٣ ط ٣ ر ٣٢٢٧ ص ١٠٥٤.

(٢) أنظر المرجع السابق ر ٣٣٣٦ ص ١٠٥٧.

(٣) أنظر، المرجع السابق ر ٣٣٣٧ ص ١٠٥٧.

(٤) أنظر، المرجع السابق ر ٣٣٤١ ص ١٠٥٧، وراجع ١ ص ١٠٥٨ حيث جاء أن بلاتيلول كان يقول في وسيطه بما قال به البعض من أن النزول التبرعي له دائماً صفة الهبة غير المباشرة.

(٥) نبادر فנסجل على هذا القول أنه يخلط بين السبب القصدى الذى يدور حوله البحث والسبب المنشئ الذى لا نعرض له. فالبحث إنما يدور حول ما إذا السبب القصدى للاسقاط يمكن أن يكون نية التبرع. وهذا ناسنعود إليه عند مناقشة الاتجاهات المتنازعة.

(٦) محكمة مراجعة موناكو ٦ مايو ١٩٥٥، دالول ١٩٥٦ ص ٤٧٢.

قانونية إنما يمكن الموهوب له من اكتساب المال الذي تم النزول عنه لصالحه لأن لديه سند قانوني لاكتسابه . وهذا ما يرجع إلى أمرين . الأول أن النزول عن الحق إنما يتيح تحقيق هبة غير مباشرة لأنه يمكن أن يعد تصرفاً مجرداً . وهنا يشير ذلك الفقيه إلى الوسيط الذي اشترك فيه . والأمر الثاني أن اكتساب الموهوب له للمال يجب أن يكون من أثر التصرف المستعمل . وإذا كان هذا التصرف يمكن أن يستمد صفته كعمل من أعمال التبرع من نية من استعمله ، فإنه لا يمكن لهؤلاء استعمال التصرف لانتاج ذلك الأثر إلا إذا كان الموهوب له وصيلاً أو سند لاكتساب المال .

وهكذا يشككنا ما ورد في وسيط هذين الفقيهين فيما جاء بطولهما ليأتي بعد ذلك تعليق أحدهما فيؤكد ما تشكك فيه . وليس أبلغ من ذلك على عمق المشكلة ، مما يقتضى أن نسبر غور الاتجاهات التي تتنازعها على ضوء ما لمسناه من تردد موقف البعض منها ، بادئين بالاتجاه الذي يرى أن النزول يعد من التبرعات ثم نعرض للاتجاه الذي يرى أن النزول لا يمكن أن يكون بنية التبرع فلا يعد من التبرعات ، وأخيراً نعرض للاتجاه الذي يرى أن النزول لا يعد من التبرعات وإن كان بنية التبرع .

١٢٢ - الاتجاه الأول : النزول قد يكون من التبرعات :

من المحقق في الفقه الاسلامي أن الاسقاط قد يكون من التبرعات : فمن صور التبرعات في الشريعة الاسلامية اسقاط الحق أو الملك (١) . فالعفو عن القصاص ، وهو اسقاط لحق ، يعد من التبرعات (٢) . والوقف ، وهو اسقاط أو ازالة للملك ، يعد أيضاً من التبرعات (٣) . وهذا ما يصدق كذلك على الاعناق إذا لم يكن بعوض .

(١) انظر ، أحمد إبراهيم - التزام التبرعات ، مجلة القانون والاقتصاد من ٢ ص ٦٠٥ .

(٢) انظر الكاساني - يدائع المستائع - ٧ ص ٢٤٩ .

(٣) انظر ، أحمد إبراهيم - البحث السابق من ٦٠٧ .

١٢٣ - كذلك التقى رأي جاناب من الفقه الوضعى على أن النزول قد يكون من التبرعات (١) . الا أن هذا الجانب من الفقه يختلف بعد ذلك فيما بينه من ناحيتين .

فن ناحية ، يرى البعض أن النزول يعد من التبرعات إذا كان بنية التبرع أو التفضل ، وليس بقصد التخلص من عبء معين أو لتحقيق مصلحة شخصية أو مجرداً عن أى سبب (٢) . وعلى التقيص من ذلك يرى البعض الآخر أن النزول قد يعد من التبرعات سواء أكان صادراً أم غير صادر عن نية التبرع للشخص أو الأشخاص الذين يكون هذا النزول من صالحهم (٣) .

ومن ناحية أخرى ، يرى البعض أنه إذا لم يحدد من يكون النزول التبرعى لصالحه ، فإن هذا النزول يعد هبة غير مباشرة تتحقق عن طريق تصرف آخر غير عقد الهبة ، إذ أن الموهوب له لا يستمد الحق الذى يكسبه من النزول مباشرة وإنما يكون له سند قانونى لاكتساب هذا الحق (٤) . أما إذا حدد من يكون النزول لصالحه ، فإن هذا النزول لا يكون مستقلاً وإنما ناقلاً ، ومن ثم لا يعد هبة غير مباشرة وإنما هبة مباشرة يلزم افراغها فى الشكل الخاص بالهبة (٥) .

(١) أنظر ، أوبرى ورو واخن ج ١٠ و ٦٥٩ ص ٥٢٢ . جوسران ج ١٣١٥ ص ٧٩٩ . كولان وكايتان ج ١٦٣٠ ص ٨٤٣ . ديبيرو - العمل التبرعى ، باريس سنة ١٩٥٥ ، ٢٤٧ و ٢٥٧ . يونسار - الهبات غير المباشرة ، دييجون ١٩٤٦ ص ٥١ . بازيل - الهبات من طريق النزول ، باريس ١٩٢٩ . مالورى ، موسوعة دالوز ، النزول ٧٣٢ . السبورى - الوسيط ج ٥٠ ص ٨٠ . وراجع أيضاً ، نقض مدنى ٢٧ مايو ١٩٦١ ، المجلة النصلي لقانون الملقى ١٩٦١ ص ٧١٥ .

(٢) أنظر ، جوسران - الموضع السابق ، كولان وكايتان - الموضع السابق .
(٣) أنظر ، أوبرى ورو واخن - الموضع السابق . ديبيرو - الرسالة السابقة ٢٦٥ ص ٢٦٩ ، حيث يرى أنه إذا كان يلزم توافر نية التبرع فى النزول الاقترادى ، فإنه لا جدوى من البحث عن هذه النية فى النزول التماضى مادام لا يوجد التزام متقابل .
(٤) أنظر ، جوسران - المرجع السابق ١٣١٦ ص ٨٠٥ . وهذا ما قال به أوبرى ورو ولكن لم يأخذ به اخن فى الطبعة الحديثة التى أصدرها مؤلفهما ، أنظر ج ٩٥٩ ص ٥٢٢ .
(٥) أنظر كولان وكايتان ، المرجع السابق ١٦٣٢ ص ٨٤٤ ، اخن على أوبرى ورو الموضع السابق .

وعلى التقيض من ذلك يرى البعض أن النزول التبرعى يعد هبة غير مباشرة لا تخضع لشكل الهبة سواء حدد أو لم يحدد من يكون النزول لصالحه (١) ما دامت نية التبرع غير معلنة (٢) .

١٢٤ - وإذا كان يجدر ألا نبادر بتحديد موقفنا من هذا الاتجاه ، وإنما نرجى ذلك إلى أن نعرض للاتجاهين المناهضين له حيث سنقف على ما وجه إليه من نقد ومدى ما فى هذا النقد من سداد أو بعد عن السداد ، فإن ثمة مالا يحتمل الارجاء وهو أن ننفى الزعم بأن النزول قد يكون ناقلاً فالاسقاط هو حد النزول الذى لا يمكن تجاوزه . فيحث يكون هناك نقل لا يكون هناك نزول . فإذا كان الحق الذى نزل عنه صاحبه قد يتلقاه شخص آخر أو أشخاص آخرون ، فإن ذلك انما يكون بمقتضى ما لهذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص من سند قانونى . ولهذا فإن النزول لا يمكن أن يكون لصالح شخص أو أشخاص غير الشخص أو الأشخاص الذين حددهم القانون وفى حدود ما يكون لهم من سند قانونى . فالنزول عن حق الانتفاع لا يمكن أن يكون لصالح شخص آخر غير مالك الرقبة (٣) . فإذا تعدد من تكون لهم ملكية الرقبة ، فإن النزول عن حق الانتفاع لا يمكن أن يكون لأحدهم دون الآخرين ، إذ ليس لأحدهم سند قانونى فى تلقى ملكية الرقبة كاملة (٤) . ولهذا فإن ما يقال انه نزول لشخص معين أو لأشخاص معينين على خلاف

(١) انظر ، اسحق على أوبرى ورو - الموضع السابق .

(٢) انظر فيما تنطوي عليه عبارة النزول الناقل من تناقض ، سيبيكيانو - الرسالة السابقة ص ٧٦ . دلاموت - الرسالة السابقة ١٣٣ ص ١٣١ . وقارن مالورى - موسوعة دالوز النزول ٦٨ - ٧٠ .

(٣) انظر ، السهوى ج ٥ ص ٢٨٠ حيث لم يقل أن النزول عن حق الانتفاع لغير مالك الرقبة يكون هبة مباشرة وإنما قال ان هبة حق الانتفاع لغير مالك الرقبة تكون هبة مباشرة . فهذه لغة فى التعبير تفيد أن النزول عن حق الانتفاع لا يكون إلا لملك الرقبة .

(٤) قارن ، مالورى - موسوعة دالوز ، النزول ٧١ .

ما حدده القانون لا يكون في الحقيقة نزولاً وإنما تصرفاً ناقلاً للحق (١) يخرج عن نطاق دراستنا سواء أكان هبة مباشرة أو غير مباشرة .

١٢٥ - الاتجاه الثاني : النزول لا يمكن أن يكون بنية التبرع فلا يعد من التبرعات :

التقى رأى جانب آخر من الفقه حول انجاء يبدأ من أن النزول ونية التبرع نقيضان لا يجتمعان ، وينتهي إلى أن النزول لا يمكن أن يعد من أعمال التبرع ما دام لا يمكن أن يكون بنية التبرع (٢) . فلتنتقِب هذا الاتجاه من حيث بدأ إلى حيث انتهى .

فأما ما بدأ منه هذا الاتجاه من أن النزول لا يمكن أن يكون بنية التبرع فيتركز على أن عملية النزول تقف عند مجرد إسقاط ما يرد عليه ، ومعنى ذلك أن من يقدم على النزول إنما يقطع الصلة القانونية الخاصة بينه وبين ما ينزل عنه دون أن يعنيه مصيره بحال . فالخصيصة الأساسية للنزول أنه مسقط ومسقط فحسب . ولهذا لا يمكن أن تنصرف ارادة من يقدم على النزول إلى ما يعقب إسقاط ما يرد عليه هذا النزول ، فلا تنتج هذه الارادة إلى افادة أحد من النزول ، لا يعنها ما إذا كان قد يفيد أحداً ، وإنما تنصرف

(١) تنص المادة ٧٨٠ ملق فرنسي على أنه يعد قبولاً للتركة نزول الوارث ولو على سبيل التبرع لوارث آخر أو لبعض الورثة الآخرين . وبالرغم من أن هذه المادة قد استعملت تعبير النزول ، فإن الواقع أنه ما من نزول في هذه الحالة كما يدل على ذلك حكم تلك المادة . فإما دام الوارث يعد في هذه الحالة قد قبل التركة ، فإنه لا يكون قد نزل عن حقه لمن حده من الورثة الآخرين وإنما نقل إليهم هذا الحق . ذلك أن الوارث الذي ينزل عن التركة يعد كأنه لم يكن وارثاً أبداً طبقاً للمادة ٧٨٥ ملق فرنسي . وهذا ما يفترض أنه لم يقبل التركة . يضاف إلى ذلك أن قبول الوارث للتركة ينفي وجود سند قانوني لبقاء الورثة في تلقي التركة . أنظر في نفس النزول في هذه الحالة ، دلاموت الرسالة السابقة ١٣٣ ص ١٣٢ .

(٢) انظر ، لسونا - البحث السابق ص ٣٦١ وما بعدها . ديكونان - الرسالة السابقة ص ١٧٥ وما بعدها . سيببكيانو - الرسالة السابقة ص ١٧٥ وما بعدها . دلاموت - الرسالة السابقة ص ١٣٢ ، ٢٩٨ . ريجو - البحث السابق ص ٣٩٥ ، ٣٩٦ .

فحسب إلى مجرد التخلي عما يرد عليه الزول . وهذا ما يحول دون أن يقرن الزول بنية التبرع . فإذا توافرت هذه النية ، فإن الإرادة لا تكون قد انجذبت إلى نزول مسقط وانما إلى تنازل ناقل (١) .

ويبنى ذلك الاتجاه على ما بدأ منه من أن الزول لا يمكن أن يكون بنية التبرع أنه لا يمكن أن يكون من أعمال التبرع . ولما كان الزول لا يمكن أيضاً ، وفقاً لهذا الاتجاه ، أن يكون بعوض لتعارض ذلك مع ماله من طبيعة مستقلة بحتة ، فإن أصحاب هذا الاتجاه ينتهون إلى أن الزول لا يكون من التبرعات ولا من المعاوضات ، وانما يعد تصرفاً محايداً أو غير متصف سببه نية الاسقاط animus abdicandi التي يقابلون بينها وبين نية التبرع animus donandi (٢) .

١٢٦ - وما كان يمكن الا أن يتعرض هذا الاتجاه للنقد (٣) ، كما أنه ما كان يمكن الا أن نؤيد هذا النقد وندعمه . فالواقع أن الزول ونية التبرع ليسا بتيقضان لا يجتمعان ، بل ليس ثمة ما يمنع أن يجتمعان وكثيراً ما يجتمعان . فطبيعة الزول المسقط لا تحول بحال دون أن تتوافر لدى من ينزل عن حقه نية التبرع لمن يكون له سند قانوني لاكتساب الحق من جديد بعد سقوطه . ذلك أن توافر نية التبرع لا ينفي بحال أن الزول ينحصر أثره في اسقاط الحق دون نقله . وإذا كان المتبرع له قد يكسب الحق من جديد بعد سقوطه ، فالواقع أنه يكسب حقاً جديداً يقتضى ماله من سند قانوني لا يقتضى الزول . وما دامت الإرادة ، رغم توافر نية التبرع ، انما تنصرف إلى مجرد اسقاط الحق دون نقله ، وما دام الحق الذي يكسبه المتبرع له بعد سقوط حق المتبرع حق جديد يتلقاه عن القانون لا عن المتبرع ، فإن توافر نية التبرع لا يمكن

(١) انظر في ذلك ، دلاموت - الموضع السابق .

(٢) انظر في ذلك ، سيببكيانو - الرسالة السابقة ص ٧٩ ، ١٧٠ - ١٧٨ . ويقتضى البعض عند القول بأن الزول لا يكون تبرعاً ولا معاوضة مستبعدين فكرة التصرف المحايد لغرائبها ، ويحج - البحث السابق ص ٣٩٧ .

(٣) انظر في ذلك ، ديبيرو - الرسالة السابقة ٢٤٣ ص ٢٥٣ - ٢٥٤ .

أن يغير من طبيعة التصرف ، بحيث لا يمكن القول بأننا نكون بصدد تنازل ناقل لا نزولا مسقط . فالقول بذلك ينطوي على تعديل لما اتجهت إليه الأرادة بحيث ينسب لها ما لم تنصرف عليه . ولنا في الإبراء على ما نقول شديد . فتوافر نية التبرع لدى المبرىء لم يحل دون أن يكون الإبراء سبباً من أسباب انقضاء الالتزام أى مجرد اسقاطه لا نقله (١) .

ولما كان ما انتهى إليه ذلك الاتجاه من أن النزول لا يمكن أن يكون من أعمال التبرع يقوم على أساس أن النزول لا يمكن أن يكون بنية التبرع ، فإن أنصار هذا الأساس بالتحقق من أن النزول قد يكون بنية التبرع يدعو إلى التساؤل عما إذا كان النزول لا يمكن أن يكون من التبرعات رغم أنه قد يكون بنية التبرع . وهذا ما ينتقل بنا إلى الاتجاه الثالث الذى يرى ذلك .

١٢٧ - الاتجاه الثالث : النزول لا يعد من التبرعات وإن كان بنية التبرع :

يتجه فقيه قدير ، هو الأستاذ رينو ، إلى أن النزول لا يمكن أن يعد تبرعاً أو هبة غير مباشرة وإن كان لا ينكر بل يسلم بأن سببه قد يكون نية التبرع .

ولا يخفى هذا الفقيه أنه يبدو غريباً ، عملاً ، أن ننكر صفة التبرع على تصرف سببه نية التبرع . ومع ذلك يرى هذا الفقيه أنه لا يمكن قانوناً أن نضفى صفة التبرع على النزول لأنه لا يكون هو سبب اكتساب من يفيد منه للحق الذى نزل عنه صاحبه بعد خروجه من ذمته . وهو يستند في ذلك أن الهبة أياً ما كان شكلها إنما هي تصرف يفترض مرور قيمة من ذمة إلى أخرى ويستلزم أن يكون افتقار أحدهما سبب اثر الأخرى . والنزول

(١) إذا كان البعض لا يعتبر الإبراء نزولاً عن الحق على أساس أن النزول انقراض بينا الإبراء في القانون الفرنسي اتفاق ، فإن هذا البعض يقر أن الإبراء ليس ناقلاً وإنما مسقط . أنظر ، دلاموت - الرسالة السابقة ٢٣٣ ص ٢٩٧ . وقارن ريبير - دراسة انتقادية لفكرة التبرع ، دروس لذكوراه ، باريس ١٩٣١ ص ٢٩٢ ، أشار إليه ديبيرو في رسالته السابق الإشارة إليها .

لا يمكن أن يقوم بهذا الدور نظراً إلى طبيعته المسقطه التي تحول دون أن يكون افتقار من نزل عن حقه هو سبب اثره من يفيد من النزول وهو الذى يكتسب الحق بما له من سند قانوني لا بمقتضى النزول . ويستشهد ذلك الفقيه بما أبرزه العلامة ريبير من أن لفكرة الهبة عنصر مادي اقتصادي هو رابطة السببية بين الاثراء والافتقار ولا يمكن أن نجرد الهبة من هذا العنصر الاقتصادي بحيث تغدو فكرة نفسية محضة قوامها مجرد نية التبرع .

١٢٨ - وإذا كان ذلك الفقيه قد استشعر ما يبدو من غرابة ما اتجه اليه فاحتمى وراء سياج فني لفكرة الهبة ، فإن هذا السياج الفني تعرض وعرض معه الاتجاه الذى احتمى به ، لنقد عنيف نقف بينه وبين ذلك الاتجاه موقفاً وسطاً . ولهذا نعرض أولاً لأوجه ذلك النقد ، ثم نحدد موقفنا بينه وبين الاتجاه الذى وجه اليه .

١٢٩ - فأما عن أوجه ذلك النقد فتتلور حول محورين :
فن ناحية ، أخذ على ذلك الاتجاه أن نفى وجود رابطة سببية كافية بين الافتقار والاثراء في حالة النزول بنية التبرع ينطوى على تطرف فني . صحيح أنه لا توجد رابطة سببية مباشرة بين اسقاط ملكية منقول بتركة على قارعة الطريق واكتساب عابر سبيل للملكية هذا المنقول بالاستيلاء عليه . ولكن من العسير أن ننكر توافر رابطة سببية مباشرة بين الافتقار والاثراء حيث يحدد القانون من يفيد من النزول ويكون النزول بنية التبرع إليه (١) .

ومن ناحية أخرى ، أخذ على ذلك الاتجاه أنه لا يلزم أن يكون الموهوب له خلفاً للواهب ، إذ لا يلزم أن تكون الهبة تصرفاً ناقلاً (٢) . ويستشهدون على ذلك بالاشتراط لمصلحة الغير والابراء . ففي الاشتراط لمصلحة الغير لا يعد المنتفع خلفاً للمشتراط ، وبالرغم من ذلك لا يتردد أحد في أن يعتبر

(١) انظر في ذلك ، ديبيرو - الرسالة السابقة ٢٤٥ ص ٢٥٥ .

(٢) انظر في ذلك ، ديبيرو - الرسالة السابقة ٢٤٦ ص ٢٥٦ .

المتنفع موهوباً له إذا كان الاشتراط بنية التبرع (١) . وكذلك الإبراء ليس محال تصرفاً ناقلاً وإنما مجرد تصرف مسقط ، وبالرغم من ذلك لا ينكر أحد أنه يمكن أن يعد هبة . فإذا كانت الأغلبية الساحقة من الهبات تكون باتفاق ناقل ، فإنه ليس من جوهر الهبة أن تكون بتصرف ناقل (٢) . وحتى من يرون أن التصرف في المال دون عوض الذي يعد من جوهر فكرة الهبة معناه أن يلتزم الواهب بنقل حق عيني أو أن يلتزم بحق شخصي بإعطاء شيء ، يقصرون ذلك على الهبة المباشرة (٣) دون الهبة غير المباشرة حيث يكتسب الموهوب له حقاً على سبيل التبرع دون أن ينتقل إليه هذا الحق مباشرة من الواهب (٤) . ومجرد وصف الهبة بأنها غير مباشرة لا ينفي أنها هبة .

١٣٠ ن - وأما عن موقفنا بين ذلك النقد والاتجاه الذي وجه إليه ، فهو موقف وسط . فإذا كنا لا نؤيد الاتجاه المنتقد فيما يتطرق إليه من أن الزول بنية التبرع لا يعد من أعمال التبرع ، فإننا لا نؤيد أيضاً النقد الذي وجه إلى ذلك الاتجاه فيما يصلح اليمن أن الزول بنية التبرع يعد هبة أو غير مباشرة . ذلك أنه لا يسعنا أن نسلم بفكرة الهبة غير المباشرة ، وهي التي يقصر الفقه دورها على عدم سريان قواعد الهبة المتعلقة بالشكل أو بالعمية وسريان قواعد الهبة الموضوعية كجواز الرجوع في الهبة والظعن بالدعوى البولصية وأهلية التبرع والتصرف في مرض الموت وغير ذلك من الأحكام (٥) .

(١) انظر في ذلك ، هيبير - الرسالة السابقة ر ٢٤٥ ص ٢٥٥ .

(٢) انظر في ذلك ، ديبيرو - الرسالة السابقة ٢٤٩ ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٣) انظر في ذلك ، السهورى - الوسيط ج ٣ ص ١٠ - ١١ .

(٤) انظر ، السهورى - المرجع السابق ٤٩ ص ٧٩ - ٨٠ . وراجع ، مجموعة الأعمال التصديرية لقانون المفق ج ٤ ص ٢٤٤ حيث جاء ولا يكون الإبراء من الدين والاشتراط لمصلحة الغير الهبة غير مباشرة لأنها لا تشتمل على التزام بنقل الملكية .

(٥) انظر ، السهورى - المرجع السابق ر ٥٣ ص ٨٥ . وانظر في عدم وضوح فكرة الهبة غير المباشرة ، أوربري ورو واتجن ج ١٠ ر ٦٥٩ ص ٥٢٢ ٨٥ حيث جاء أنه يجمع تحت اسم الهبة غير المباشرة كل الهبات التي يعقبها القضاء من الشكل غير الهبات اليدوية والمستترة وليس بين تلك الهبات ما يمكن أن يسمى حقاً هبة غير مباشرة سوى ما يتحقق عن طريق الاشتراط لمصلحة الغير ، أما ما حداها فهبات يتم الوعد بها أو ينتقل المالكون أن يمان من صفتها التبرعية عن طريق تصرف يمكن أن يكون على سبيل المجازفة .

فن ناحية ، إذا كانت قواعد الهبة المتعلقة بالشكل أو بالعينية لا تسرى على ما يقال أنه هبة غير مباشرة ، فانما ذلك لأنه ليس هبة بل تبرع من نوع آخر .

ومن ناحية ثانية ، ليعت قواعد الهبة المتعلقة بالشكل والعينية هي وحدها التي لا تسرى على ما يقال أنه هبة غير مباشرة ، وانما من قواعد الهبة الموضوعية مالا يسرى عليها . فالقاعدة التي تضمنتها المادة ٤٨٧ مدني بنصها في فقرتها الأولى على أنه لا تتم الهبة الا إذا قبلها الموهوب له أو نائبه ، قاعدة موضوعية لا تسرى على ما يقال أنه هبة غير مباشرة ، وهو الذي قد يكون تصرفاً انفرادياً كما هو الشأن في النزول بنية التبرع (١) . والقاعدة التي تضمنتها المادة ٤٩٣ مدني بنصها على أنه إذا لم يكن الموهوب له قد تسلم الشيء الموهوب ، فان الواهب يلتزم بتسليمه اياه ، قاعدة موضوعية لا تسرى على ما يقال انه هبة غير مباشرة . فالمشترط في الاشتراط لمصلحة الغير لا يلتزم بتسليم ما تبرع به ، ومن ينزل عن حقه لا يلتزم بتسليم الشيء الذي كان يرد عليه لمن كان النزول عنه لصالحه . والقاعدة التي تضمنتها المادة ٤٩٤ مدني بنصها في فقرتها الثانية على أنه إذا استحق الشيء الموهوب حل الموهوب له على الواهب فيها له من حقوق ودعاوى ، قاعدة موضوعية لا يمكن أن تسرى على النزول التبرعي الذي تحول طبيعته المسقطه دون أن يعد من يكسب الحق بعد نزول صاحبه عنه خلفاً له بحيث لا يتلقاه عنه وانما يكسبه ابتداء بمقتضى ما له من سند قانوني .

ومن ناحية ثالثة ، إذا كان من قواعد الهبة الموضوعية ما يسرى على ما يقال أنه هبة غير مباشرة ، فانما ذلك في الحدود التي يمكن أن نرى في هذه القواعد قواعد عامة تسرى على كل تبرع وبالقدر الذي يتفق مع نوع التبرع الذي تسرى عليه . وهذا ما يفسر لنا ما نصت عليه المادة ٣٧٢ مدني

(١) استند البعض إلى ذلك لنفي اعتبار النزول هبة غير مباشرة . انظر ، سافاتييه - تعليق على نفس مدني ٢٧ مايو ١٩٦١ ، المجلة الفصلية للقانون المدني ١٩٦١ ص ٧١٥/٥٧ .

في فقرتها الأولى من أنه يسرى على الإبراء الأحكام الموضوعية التي تسرى على كل تبرع . فالقواعد المتعلقة بأهلية التبرع وانطقن في التصرفات بالدعوى البولصية وصدور التصرف في مرض الموت ليست قواعد خاصة بأهلية وانما هي قواعد عامة تسرى على كل تبرع . وهذا هو الشأن أيضاً في قواعد الرجوع في الهبة فهذه القواعد ليست قواعد خاصة بأهلية وانما يمكن أن نرى فيها قواعد عامة تسرى على كل تبرع . فاذا كان من التبرعات مالا يمكن الرجوع فيه كما هو الشأن في التبرع بالقيام بعمل ، فان ذلك لا يرجع إلى أن قواعد الرجوع خاصة بأهلية وانما إلى استحالة الرجوع نظراً لعدم إمكان استرداد ما تم التبرع به ، وهو العمل وليس مقابله (١) . ولهذا تسرى قواعد الرجوع حيث يكون هذا الرجوع ممكناً ، كما هو الشأن في الاشتراط لمصلحة الغير .

وما دام ما يقال أنه هبة غير مباشرة لا يخضع لكافة قواعد الهبة الموضوعية وانما يخضع لبعض القواعد التي تسرى على الهبة كما تسرى على كل تبرع فانه يكون لنا أن نستبعد فكرة الهبة غير المباشرة وأن نأبى أن نرى في النزول التبرعي هبة غير مباشرة وانما مجرد عمل من أعمال التبرع التي لا تعدو الهبة أن تكون نوعاً منها .

§ ٢ - هل يكون الإسقاط على سبيل للمواضة ؟

١٣١ - لم يقف تقدم الفقه الاسلامي وعمقه عند مجرد ارساء تقسيم التصرفات إلى نقل واسقاط ، وانما واصل تقدمه فقسم الاسقاط إلى اسقاط بعوض واسقاط بغير عوض . فاكان يخفى على ثاقب بصر هذا الفقه أن طبيعة الاسقاط لا تحول دون أن يكون بعوض . وهذا ما يكشف عنه قول القرافي ان الاسقاط إما بعوض كالخلع والنفق على مال والكتابة وبيع العبد من نفسه والصلح

(١) ونرى أنه اذا كان العمل من الأعمال المستمرة فانه يمكن الرجوع في التبرع به بالنسبة للمستقبل إذا توافر سبب من أسباب الرجوع ، وبذلك تكون قواعد الرجوع قواعد عامة تسرى على كل تبرع ..

على الدين والتعزير . فجميع هذه الصور يسقط فيها الثابت ولا ينتقل إلى البازل ما كان يملكه المبدول له . وإما بغير عوض كالإبراء من الديون والقصاص والتعزير وحده القذف والطلاق والتتاق وإيقاف المساجد وغيرها . فجميع هذه الصور يسقط فيها الثابت ولا ينتقل لغير الأول (١) . وإن نجد قولاً يجمع بين ما قل ودل كقول ذلك الفقيه أنه في جميع صور الاسقاط بعوض «يسقط الثابت ولا ينتقل إلى البازل ما كان يملكه المبدول له» . فهذه العبارة الموجزة القاطعة تعبر بجلاء عن معنيين عميقين .

فمن ناحية ، تعبر تلك العبارة عن أن الحصول على عوض لا يتعارض مع طبيعة الاسقاط ، مادام الحق الثابت لا ينتقل إلى من يؤدي العوض وإنما يسقط عن يحصل على هذا العوض ، بحيث لا يكون ثمة نقل وإنما مجرد اسقاط .

ومن ناحية أخرى ، تعبر تلك العبارة عن أن سقوط الحق وحده انتقاله إلى الطرف الآخر لا ينفي أنه يحصل على عوض عما يؤديه إلى من أسقط حقه . فالعوض كما قد يكون إيجابياً قد يكون سلبياً . واسقاط الحق ، شأنه شأن الالتزام بالامتناع عن عمل ، يمكن أن يكون عوضاً سلبياً يحقق إثراء مادياً أو معنوياً سلبياً أو إيجابياً مباشراً أو غير مباشر . هذا في الفقه الاسلامي .

١٣٢ - أما في الفقه الوضعي ، فإن ما بصر به أوبري ورو من أن النزول قد يكون على سبيل المعاوضة (٢) ، قد ارتبط في ذهن البعض بالتقسيم المنتقد للنزول إلى نزول مسقط ونزول ناقل ، كما حججه من

(١) انظر ، القراني - الفروق ، الفرق ٧٩ ص ١١٠ .

(٢) انظر ، أوبري ورو وابن نجيم ٢٢٣٤ ص ٣٠٧ ، حيث جاء أنه عندنا يكون النزول مقابل لمن أو أي أداء آخر فإن أعلية من ينزل ومن يكون النزول لصالحه تتحدد طبقاً للقواعد المتعلقة بمقود المعاوضة . وانظر في تأييد هذا التقسيم ، ديبورو - الرسالة السابقة و ٢٦٥ ص ٢٦٩ .

تصور البعض الآخر نزعه الى أن النزول لا يكون الا انفرادياً ولا يمكن أن يكون اتفاقياً .

١٣٣ - فن الفقهاء من يربط بين تقسيم النزول إلى نزول على سبيل المعاوضة ونزول على سبيل التبرع وتقسيمه إلى نزول مسقط ونزول ناقل (١) ولا ريب في أن هذا الربط فاسد وينطوي على خلط معيب من شأنه أن يشوه صورة النزول على سبيل المعاوضة . ذلك أن مجرد حصول من ينزل عن حقه على عوض لا يعنى بحال أن الحق الى نزول عنه لا يسقط فحسب وإنما ينتقل إلى من يؤدي اليه العوض . كذلك فإن مجرد انتقال العوض إلى من نزول عن حقه لا يعنى بحال أن النزول لا يكون مسقطاً وإنما ناقلاً ، إذ أن العبرة إنما تكون بما يرد عليه النزول . فما دام الحق أو الميزة التي يرد عليها النزول لا تنتقل ممن نزل عنها إلى من يفيد من النزول ، فإن مجرد أداء عوض عن النزول لا يعنى بحال أنه لا يكون مسقطاً وإنما ناقلاً . فليس هناك تلازم بين النقل والمعاوضة كما أنه ليس هناك تعارض بين الاسقاط والمعاوضة .

١٣٤ - ومن الفقهاء من حجب عنه تصويره الانفرادى للنزول أن يتصور أن يكون النزول على سبيل المعارضة ، إذ بينما لا يمكن أن يكون النزول اتفاقياً ، لا تكون المعاوضة الا اتفاقية ، ومن ثمة لا يتصور وفقاً لأرأهم إن يكون النزول على سبيل المعاوضة (٢) . ويسلم من يرى ذلك بأن ثمة اتفاقات متعددة تكون لها طبيعة مسقطه ويمكن أن تكون على سبيل المعاوضة وإن كان لا يمكن أن تعد نزولاً (٣) . وهذا ما يؤكد أن الذي يحول دون

(١) انظر ، مالورى - موسوعة دالوز ، النزول / ٦٧ - ٦٨ .

(٢) انظر ، دلاموت - الرسالة السابقة ١٤٣ وما بعده من ١٤٠ وما بعدها . ريجو - البحث السابق من ٢٨٩ .

(٣) انظر ، دلاموت - الموضع السابق .

أن يكون النزول على سبيل المعاوضة ، وفقاً لذلك رأى ، ليس صفة النزول المسقطه وانما صفة الانفرادية .

١٣٥ - ولكن الواقع أنه إذا كان النزول الانفرادى لا يمكن أن يكون على سبيل المعاوضة ، فانه ليس ثمة ما يمنع أن يكون النزول اتفاقياً وعندئذ يمكن أن يكون على سبيل المعاوضة . وحسبنا أن نقف على الصحيح غير المقنعة التي يستند اليها ذلك رأى في تفرقة بين النزول المسقط والاتفاقات المسقطه التي بآى أن يرى فيها نزولاً حتى يتبين لنا أن تلك الاتفاقات المسقطه ما هي الا صورة من صور النزول الذي يمكن أن يكون اتفاقياً ، وبالتالي يمكن أن يكون على سبيل المعاوضة .

١٣٦ - **فاما الحجة الاولى** التي يستند اليها القول بأن الاتفاقات المسقطه لا تعد نزولاً ، فهي اختلاف القواعد التي تحكم وجود وصحة كل منهما . فبينما تخضع الاتفاقات المسقطه لقواعد العقد بحيث يكون لمن صدر عنه الإيجاب إسقاط حقه أن يرجع في إيجابه ما دام لم يلتحق به القبول ، فان النزول المسقط يخضع لقواعد التصرف الانفرادى بحيث لا يجوز لمن عبر عن اتجاه ارادته إلى النزول عن حقه أن يرجع في نزوله لأن هذا النزول يتم بالارادة المنفردة (١) .

وهذا ما لا نراه مقنعاً . ذلك أن العبرة يجب أن تكون بالنتيجة أو الغاية لا بالمصدر أو الوسيلة . فكما أن الوكالة الاتفاقية تعد نيابة شأنها شأن الولاية القانونية ، فكذلك يعد الاسقاط الاتفاقى نزولاً شأنه شأن الاسقاط الانفرادى . كذلك من المنصور أن يطلب المدين من الدائن أن يراه من الدين فيقبل الدائن ونكون بصدد اتفاق بين المدين ودائنه ، ولا يمكن أن ننكر أن هذا الاتفاق يعد

(١) انظر ، دلاموت - الرسالة السابقة ز ١٥٠ ص ١٤٠

إبراء شأنه في ذلك شأن الإبراء الذي يتم بإرادة الدائن المنفردة طبقاً للمادة ٣٧١ مدني . أما عن دقة التعرف على ما إذا كانت إرادة صاحب الحق قد اتجهت إلى مجرد توجيهه إيجاب بإسقاط الحق أم إلى الزول عنه بالإرادة المنفردة ، فزى أن الأصل هو أن تكون إرادة صاحب الحق قد اتجهت إلى الزول عنه بالإرادة المنفردة ما لم يتبين العكس من التعبير عن الإرادة كما هو الشأن إذا تضمن هذا التعبير اشتراط عوض عن إسقاط الحق .

١٣٧ - **وأما الحجة الثانية** التي يستند إليها القول بأن الاتفاقات المسقطة لا تمد نزولاً مسقطاً ، فهي اختلاف مدى الأسقاط في أحدهما عن الآخر . فالنزول المسقط يترتب عليه انقضاء الحق في مواجهة الكافة ، بينما الاتفاق المسقط يترتب عليه مجرد التزام بعدم استعمال الحق في مواجهة الطرف الآخر طبقاً للأثر النسبي للاتفاق (١) .
وهذه الحجة بلورها غير مقنعة .

فن ناحية ، ليس بصحيح أن الاتفاقات المسقطة يترتب عليها مجرد التزام بعدم استعمال الحق ، بل الصحيح أنه يترتب عليها انقضاء هذا الحق والافائها لا يمكن أن تكون مسقطة . وإذا رجعنا إلى الأمثلة التي ساقها من قال بذلك وجدناه يسلم في كل منها بأن الحق ينقضي . فهو يقر بأنه يترتب على عقد الصلح انقضاء حق الدعوى (٢) ، كما يقر بأنه يترتب على ترك الحصومة الذي يتوقف على قبول الخصم الآخر انقضاء إجراءات الخصومة (٣) ، وهذا ما عبرت عنه المادة ٣١٠ مرافعات مصري بنصها على أنه يترتب على الترك إلغاء جميع إجراءات الخصومة .

ومن ناحية ثانية ، فإن قاعدة نسبية أثر الاتفاقات إنما تعني أن أثر الاتفاق لا ينصرف إلى غير أطرافه ، ولا تحول بحال دون أن يحتج به على

(١) انظر ، دلاموت - الرسالة السابقة ر ١٥١ ص ١٤٦ - ١٤٧ .

(٢) انظر ، دلاموت - الرسالة السابقة ر ١٤٤ ص ١٤١ - ١٤٢ .

(٣) انظر ، دلاموت - الرسالة السابقة ر ١٤٦ ص ١٤٣ - ١٤٤ .

الغير شأنه في ذلك شأن التصرف الانفرادى (١) . يضاف إلى ذلك أنه إذا كان النزول الاتفاقى عن التركة في القانون الفرنسى لا يحتاج به على الغير فانما ذلك لأن هذا القانون يتطلب شهر النزول الانفرادى . وهذه حالة خاصة لا يجب تعميم حكمها (٢) .

١٣٨ - **وأما الحجة الثالثة** التى يستند اليها القول بأن الاتفاقات المسقطه لا تعد نزولا ، فهى أن هذه الاتفاقات إذا كانت تبادلية كمقد الصالح جاز فسخها عند الاخلال بها ، بينما النزول الانفرادى لا يقبل الفسخ (٣) . وهذه الحجة كسابقتها غير مقنعة .

فن ناحية ، قد يكون عقد الوديعة ملزماً لجانب واحد فلا يقبل الفسخ وقد يكون ملزماً للجانبين فيقبل الفسخ ، دون أن يغير ذلك بحال من أنه وديعة في الحالى . ولهذا فان قابلية الاسقاط للاتفاق للفسخ وعدم قابلية الاسقاط الانفرادى لهذا الفسخ لا يمكن أن تحول دون أن نرى في كل منهما نزولا عن حق أو مركز قانونى .

ومن ناحية أخرى ، لا يتعارض الفسخ مع الاسقاط حتى على القول بأن الساقط لا يعود . ذلك أن الفسخ يكون له أثر رجعى بحيث يمحو الاسقاط فيعد كأن لم يكن .

١٣٩ - وليس أفضل من الرأيين السابقين ما يراه البعض من أن النزول يمكن أن يكون على سبيل المعاوضة إذا كان بالاتفاق مع شخص آخر غير من يكون له قانوناً أن يكسب الحق بعد سقوطه ، أما إذا كان الاتفاق مع هذا الشخص فانه لا يعد نزولا سواء أكان بموضع أم بغير عوض (٤) .

(١) هذا ما يسلّم به دلاموت نفسه ، انظر ٤١٥ ص ١٤٧ .

(٢) انظر في ذلك ، ديبيرو - الرسالة السابقة ر ٢٦٢ ص ٢٦٧ و ٢٦٣ ص ٢٦٨ - ٢٦٩

(٣) انظر ، دلاموت - الرسالة السابقة ر ١٥٢ ص ١٤٨ - ١٤٩ .

(٤) انظر ، برتون - النزول عن الحقوق المبنية ، المجلد الفصلية للقانون المدني ١٩٢٨ ر ٢٨

٢٩٧ - ٣٠٠ .

١٤٠ - فالواقع أنه ما من فارق بين أن يتفق صاحب حق الانتفاع مع شخص آخر غير مالك الرقبة على إنهاء حق الانتفاع لقاء عوض ، وبين أن يتم هذا الاتفاق مع مالك الرقبة نفسه ، ففي الحالتين يكتمل حق مالك الرقبة لا بانتقال حق الانتفاع إليه وإنما بسقوط هذا الحق ، بحيث نكون بصدد اسقاط لحق الانتفاع لا بصدد نقل لهذا الحق . وليس يمنع القول بأن توافر مكنة النزول بالارادة المنفردة يحول دون توجيه مجرد إيجاب بالنزول عن الحق ، على أساس أن الإيجاب عرض ومن تتوافر له مكنة احداث أثر قانوني لا يكون لديه ما يعرضه على غيره إذ ما عليه إلا أن يستعمل ماله من مكنة (١). فهذا القول مردود بأنه إذا كان للشخص أن ينزل عن حقه بآرادته المنفردة دون مقابل فإن عليه إذا أراد أن ينزل عنه بمقابل أن يوجه إيجاباً بذلك إلى أن يكون له قانوناً أن يكسب الحق بعد النزول عنه . يضاف إلى ذلك أنه إذا كان للشخص أن ينزل عن حقه بآرادته المنفردة ، فإن له أن يأتي الأفراد بالنزول عن حقه بحيث يعلق هذا النزول على قبول من يفيد منه .

١٤١ - إلا أن ذلك لا يعنى أن كافة الحقوق يمكن النزول عنها على سبيل المعاوضة ، وإنما يجب أن نفرق بين ما إذا كان الحق يمكن أو لا يمكن أن ينتقل إلى من يكون له أن يكسبه بعد سقوطه بحيث يمكنه بدلا من ذلك أن يتلقاه عن صاحبه بسبب من أسباب الانتقال . فإذا كان هذا الشخص لا يمكنه أن يحصل على الحق بسبب من أسباب الانتقال كما هو الشأن بالنسبة لحق الارتفاق الذى لا يقبل الانتقال إلى مالك العقار المرتفق به ، فإنه يمكنه الاتفاق مع صاحب العقار المرتفق على النزول عن حق الارتفاق على سبيل المعاوضة . أما إذا كان الشخص الذى يتوافر لديه سند قانوني لاكتساب الحق بعد سقوطه يمكنه بدلا من ذلك أن يتلقى هذا الحق عن صاحبه بسبب من أسباب الانتقال كما هو الشأن فى الشريك على الشيوع الذى يكون له أن يشتري حصة شريكه كما يكون له أن يكسبها بمقتضى القانون بعد نزول صاحبها عنها تحالفاً

(١) انظر ، برتون - البحث السابق ص ٢٩٨ .

من نصيبه في نفقات المال الشائع ، فان اتفاه مع صاحب الحق على أن يؤدي إليه عوضاً عن حقه لا يعد نزولاً مسقطاً وإنما تصرفاً ناقلاً للحق .

§ ٣ - هل يكون النزول لا على سبيل التبرع ولا على سبيل المعاوضة ؟

١٤٢ - سبق أن تحققنا من أن النزول قد يكون على سبيل التبرع . وقد يكون على سبيل المعاوضة . وبقي أن نتحقق ما إذا كان النزول قد لا يكون على سبيل التبرع ولا على سبيل المعاوضة ، وعندئذ يثور التساؤل عما إذا كان لمثل هذا النزول سبب موضوعي آخر غير نية التبرع أو الحصول على العوض أم أنه لا يكون له مثل هذا السبب .

١٤٣ - ولا ريب في أن النزول قد لا يكون على سبيل التبرع ولا على سبيل المعاوضة . فقد لا يكون النزول بنية التبرع ولا بقصد الحصول على عوض وإنما لتحقيق مصلحة شخصية مادية كانت أم أدبية . فالنزول عن الحق العيني قد يكون لتحقيق مصلحة مادية لصاحب الحق هي التخلص من التكليف العينية (١) . وهذا ما نصت عليه صراحة المادة ١٠٢٢ مدني بصدد التخلي عن العقار المرتفق به . والنزول عن التمسك بالتقادم قد يكون لتحقيق مصلحة أدبية للمدين إذ قد يأتي عليه ضميره أو علاقته بالدائن أن يتمسك بالتقادم (٢) . وإذا كانت المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للتقنين المدني قد قالت أن النزول عن التقادم يعتبر بمنزلة التبرع (٣) ، فإن ذلك لا يعني أنه يعد تبرعاً (٤) . وليس أدل على ذلك من أن الوفاء بالالتزام الطبيعي الذي يتخلف عن التقادم لا يعد تبرعاً (٥) ، إذ أن الالتزام الطبيعي يصلح سبباً للالتزام مدني طبقاً للمادة ٢٠٢ .

(١) انظر ديجو - البحث السابق ص ٣٩٥ .

(٢) انظر ، ديجو - البحث السابق ص ٣٩٦ .

(٣) انظر ، مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٣ ص ٣٤٥ .

(٤) انظر ، أنور سلطان - أحكام الالتزام ر ٥٠٧ ص ٤٩٧ .

(٥) انظر ، مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٢ ص ٥٠٠ . أنور سلطان - المرجع السابق

١٤٤ - وكما أنه لا ريب في أن النزول قد لا يكون سببه نية التبرع ولا قصد الحصول على العوض ، فكل ذلك لا ريب في أن مثل هذا النزول يكون لباعث شخصي يدفع اليه . فمن الحق أن الإرادة لا يمكن أن تنجم إلى النزول إلا لباعث يدفعها إلى ذلك . ولكن الذي يجب أن نتحقق منه هو ما إذا كان لا يوجد لمثل ذلك النزول الذي لا يكون سببه نية التبرع ولا قصد الحصول على عوض سبب آخر موضوعي ، أم أنه يكون مجرداً عن مثل هذا السبب الموضوعي بحيث لا يكون له سوى باعث شخصي .

١٤٥ - ومن الفقهاء من يرى أن كل نزول يحد سببه الموضوعي في إرادة التخلي أم نية الاسقاط (١) . وهذا ما نراه ينطوي على خلط بين مضمون الإرادة أو الغاية القانونية والسبب القصدى . فالتخلي أو الاسقاط هو الغاية القانونية التي تنجم الإرادة إلى تحقيقها ، بينما السبب القصدى هو جواب من يسأل لماذا اتجهت الإرادة إلى تحقيق تلك الغاية . ولهذا لا يمكن أن نرى فيما يطلق عليه نية الاسقاط مقابلاً لنية التبرع . ذلك أن نية التبرع لا تختلط بالإرادة أو بالغاية القانونية التي تنجم إليها هذه الإرادة وهي التصرف في مال أو القيام بعمل أو الامتناع عن عمل بدون عوض . أما الاسقاط فهو الغاية القانونية أو الأثر القانوني الذي تنجم إليه الإرادة ، بحيث لا يمكن أن يعد سبباً بل لابد له من سبب .

١٤٦ - ومن الفقهاء من يرى أنه إذا كان النزول عن الحق العيني تخصّصاً من الأعباء العينية ، فإنه يكون نزولاً مسبباً (٢) . وهذا ما قد يوحى بأنه في غير هذه الحالة لا يكون النزول مسبباً . فإذا أضفنا إلى ذلك ما يراه البعض من أن التخليص من الأعباء العينية ليس سبباً موضوعياً وإنما مجرد باعث شخصي (٣) ، وإن النزول عن الحق العيني تصرف مجرد (٤) ، فإنه قد يبدو أنه ما من سبب موضوعي للنزول سوى نية التبرع وقصد الحصول

(١) انظر ، ريجو - البحث السابق ص ٣٩٥ .

(٢) انظر في ذلك ، دي باج ج ٥ - ٨٢٤ .

(٣) انظر في ذلك ، ريجو - البحث السابق ص ٣٩٥ .

(٤) انظر في ذلك ، برتون - البحث السابق ر ٢٨ ص ٣١٦ .

على عوض ، بحيث إذا لم يتوافر أحد هذين السببين ، فإن الزول لا يكون له سبب أو يتجرد عن السبب .

١٤٧ - ولكن الواقع أننا إذا تعقبنا حالات الزول الذى لا يكون سببه نية التبرع ولا قصد الحصول على عوض ، وتسألنا لماذا نزل الشخص عن حقه ، فلا يمكن إلا أن نلقى اجابة واحدة هى التضرر من الحق أو تحقيق مصلحة من وراء الزول عنه . ولهذا يكون لنا أن نرى فى ذلك التضرر وتلك المصلحة سبباً موضوعياً للزول ، نضيفه إلى نية التبرع وقصد الحصول على عوض ، ولا نخلط بينه وبين الباعث الشخصى على الزول . ففى الزول عن التمسك بالتقادم يكون السبب الموضوعى هو تضرر المدين من التمسك به ومصلحته فى الزول عنه ، أما الباعث الشخصى فقد يكون قرابة المدين للدائن أو ارضاء ضمير المدين أو حاجته إلى قرض جديد من الدائن . وفى الزول عن العقار المرتفق به تحلصاً من تكاليف حق الارتفاق يكون السبب الموضوعى للزول مصلحة مالك العقار المرتفق به فى التخلص من تلك التكاليف ، أما الباعث الشخصى فقد يكون ضخامة تلك التكاليف أو فقد العقار المرتفق به لقيمته . وتظهر أهمية التفرقة فى حالة ما إذا تخلف السبب الموضوعى ، كما هو الشأن إذا تبين أن الأعمال اللازمة لاستعمال حق الاتفاق لا تقع على مالك العقار المرتفق به ، إذ يترتب على ذلك بطلان الزول .

١٤٨ - وبذلك تكون قد تمت لنا دراسة سبب الاسقاط ، بعد أن كالت قد تمت لنا دراسة محل هذا الاسقاط .

ومن دراستنا محل الاسقاط تبين لنا : أولاً ، أن الحقوق تقبل الاسقاط سواء أكانت عائلية أم عينية أم شخصية أم غيرية أم مستقبلية ، بحيث يكون اسقاطها ممكناً وإن كان قد يكون غير مشروع لمخالفته للنظام العام أو غير نافذ لاضراره بالغير . ثانياً ، أن الاسقاط لا يرد على الحقوق أو المراكز القانونية الشخصية وحدها وإنما يمكن أن يرد على المراكز الموضوعية . ثالثاً ، أن الاسقاط لا يمكن أن يرد على القواعد القانونية بحيث لا يكون ثمة نزول عن القانون كما كان فى القانون القديم .

ومن دراستنا لسبب الاسقاط تبين لنا : أولاً ، ان الاسقاط يمكن أن يكون من التبرعات وان كان لا يجب أن نرى فيه هبة غير مباشرة . ثانياً : ان الاسقاط قد يكون على سبيل المعاوضة إذ ما من تعارض بين الاسقاط والمعاوضة كما أنه ما من تلازم بين النقل والمعاوضة . ثالثاً ، ان الاسقاط قد لا يكون على سبيل التبرع ولا على سبيل المعاوضة أذ لا تنحصر التصرفات في التبرعات والمعاوضات ، كما أن أسبابها لا تنحصر في نية التبرع أو قصد الحصول على عوض وانما يوجد سبب موضوعي آخر كشفنا عنه هو التضرر أو المصلحة .

ومما تبين لنا من دراستنا لحل الاسقاط وسببه ومن تفرقتنا بين النقل والاسقاط باعتبار هذا الاسقاط هو الغاية التي يحققها النزول والتي تميزه عن غيره من التصرفات تبلورت أمامنا ماهية النزول بحيث يكفي أن نقول أنه اسقاط حددنا محله وسببه فتحددت لنا غايته وماهيته .

وبذلك تم البحث الأول في سلسلة احداث النزول عن الحقوق وغيرها من مراكز القانون الخاص ، وفقنا الله في متابعتها كما وفقنا بفضلها في أن نستهلها بهذا البحث الأول .

تم بحون الله وثوقيه ، طبع هذه المجلة ،
بمطبعة جامعة الاسكندرية ، في يوم الأربعاء
١٩ ربيع الآخر سنة ١٣٨٧ ، الموافق
٢٦ من يوليو سنة ١٩٦٧

مدير المطبعة
محمد يوسف البساطي

CONCLUSIONS

Il est clair que la caractéristique la plus frappante des coopératives agricoles en Egypte c'est l'élément administratif qui domine leur organisation. Cela a des contre-parties très connues. La bureaucratie et la routine sont des maladies de toute organisation hyperadministrative. En Egypte plus qu'ailleurs, ces malsdies doivent trouver une solution.

Toutefois il ne faut pas oublier un facteur qui justifie peut-être le caractère administratif mentionné. Il s'agit, en effet, d'un changement structurel dans tous les rapports de production. Ce changement structurel n'est pas effectué par un mouvement populaire bien organisé, mais par des décrets du haut du pouvoir. Il est donc compréhensible, dans ces conditions que le recours aux cadres administratifs fut impétatif.

D'autre part, dans les premiers stades de développement, une certaine centralisation des pouvoirs économiques est nécessaire. Le caractère administratif des coopératives semble être très compatible avec ce système centralisé de planification. Il est clair que la structure des coopératives peut être regardée comme une échelle dans la pyramide hiérarchique du système de planification.

Cependant, la réussite du mouvement coopératif est fonction de capacité de ces coopératives à remplir leur rôle en toute indépendance. Aussi, le caractère administratif ne doit être regradé que comme une mesure temporaire et circonstancielle.

La coopérative locale ;

C'est l'unité de base dans la structure coopérative et elle groupe tous les paysans bénéficiaires de la Réforme Agraire. C'est aussi l'unité de production agricole bien que l'exploitation effectuée reste individuelle. La coopérative décide la rotation agricole à suivre et effectue tous les services collectifs, qu'ils soient de fourniture des engrais, des grains, des services des machines agricoles, des conseils etc.,

Cependant, la gestion de la coopérative est confiée à un fonctionnaire nommé par l'administration. Les membres de la coopérative n'ont, en fait, aucun contrôle réel sur la gestion de leur coopérative.

La cooperative commune :

Les coopératives locales s'associent en coopératives commune qui leur assure des services communs dans les domaines de crédit, de commercialisation, de conseil et., Cette coopérative dépend aussi dans sa gestion d'un fonctionnaire de l'Etat qui assume un rôle très important.

La cooperative générale :

C'est la coopérative mère. Les membres de cette coopérative sont les coopératives communes et les coopératives locales qui n'ont pas encore constitué des coopératives communes.

La gestion de cette coopérative est assumée par un conseil d'administration de 15 membres dont 7 sont des fonctionnaires de la Réforme Agraire et sept membres à élire des représentants des coopératives membres, le ministre de l'agriculture préside ce conseil. On voit clairement qu'encore l'élément bureaucratique l'emporte; cette institution fixe la politique des autres coopératives en bas de l'échelle et surveille l'exécution de ses instructions. Elle est en fait l'instrument par lequel l'Etat intervient dans la production agricole. Elle veille à satisfaire, tous les besoins des autres coopératives qu'il agisse des besoins naturels de la production ou d'ordre social et culturel.

L, établissement coopératif agricole général ;

Cette institution créée en 1960 pour coordonner la politique agricole d'une part et la politique économique générale de l'autre. C'est l'organe de planification du secteur agricole en liaison avec la planification générale de l'Etat. Elle est, de fait, un organe de l'Etat.

III. La commercialisation cooperative :

Les coopératives de la Réforme Agraire ont effectué la commercialisation des différentes récoltes et en particulier du coton pour libérer les paysans des pressions des intermédiaires. Nous croyons qu'il y a aussi ici l'idée de mobiliser le surplus agricole aux besoins de développement.

Au début, les paysans se sont opposés à ce système, mais graduellement ils ont réalisé ses avantages.

Dans ce système, l'organisation publique de la Réforme Agraire a entrepris la commercialisation du coton des différents coopératives.

A partir de 1962—63 ce système est généralisé aux autres terres. Il est appliqué aujourd'hui aux gouvernorats d'-Assiout, Beni-Souef, Menoufia, Sohag.

Les principaux défauts de ce système sont les suivants : (1)

1. Le retard de règlement des comptes des paysans.
2. La complication des procédures.
3. Insuffisance des moyens de transport et des instruments des mesures.

Voilà les principales formes des coopératives de la Réforme. On voit facilement leur caractère hétérogène des coopératives traditionnelles. Ainsi ce qui distingue ces coopératives c'est leur caractère administratif. Il serait donc utile de revoir la structure des coopératives de la Réforme; il s'agit, en effet, d'une hiérarchie des institutions :

- a) la coopérative locale.
- b) la coopérative communale,
- c) la coopérative générale de la Réforme Agraire
- d) l'établissement coopératif agricole général. (2)

1. Cf. Banque Misr, Bulletin économique, mars, juin 1964.

2. Adel Ghonème, L'émancipation des forces de production dans la campagne, en arabe, Al Talia, Le Caire, septembre 1965.

Le choix de ces deux gouvernorats tenait à quelques considérations. Beni-Souef est situé en Haute-Egypte tandis que Kafr el Cheikh se trouve en Basse-Egypte, ainsi chaque gouvernorat représente une région du pays. D'autre part, il est trouvé que le projet de l'unification de la rotation a été exécuté avec succès dans ces deux gouvernorats. Enfin, les deux régions ont trop souffert de l'insuffisance des services agricoles pendant longtemps et on a estimé que l'application du nouveau système leur permet d'augmenter leur part des services.

La nouvelle organisation consiste à grouper tous les paysans dans un domaine assez étendue de 1500—3000 feddans en une coopérative qui sera désormais l'unité de production. Un appareil administratif et technique est mis sur pied pour la gestion de la coopérative. Cet appareil administratif comprend normalement :

- Le directeur de la coopérative.
- Un conseiller agricole.
- Un ingénieur adjoint pour chaque domaine, de 750 feddans.
- Un comptable.

Le directeur est responsable de la gestion de la coopérative. C'est lui qui organise les comptes, qui veille à la livraison des récoltes, etc.,

Le conseiller est tenu à aviser les paysans des meilleures pratiques aratoires. Il doit assister à l'exécution de ces conseils et il est considéré comme responsable de l'augmentation de la production agricole.

L'introduction de cette nouvelle forme de réorganisation est accompagnée d'un important programme d'investissement. Aussi, une étude pédologique est-elle entreprise en vue d'améliorer le sol. Le système d'irrigation et de drainage est perfectionné et enfin une utilisation de plus en plus capitalistique est assuréé par la mécanisation et par une application intense des engrais.

Ce projet a donné des bons résultats, cependant, il serait tôt de se prononcer en définitive en faveur de cette organisation. En fait, une partie de l'augmentation de la production doit être attribuée aux dépenses d'investissement et non pas entièrement à la nouvelle forme de réorganisation.

3. *Unification de la rotation agricole :*

La Réforme Agraire n'a pas opté pour la collectivisation de la terre, elle a effectué, au contraire, la redistribution de la terre expropriée. Pour pallier aux inconvénients de la petite exploitation, la Réforme a commencé, à travers les coopératives, une nouvelle politique agricole pour unifier la rotation agricole dans chaque domaine. L'expérience a commencé en 1956 à Nawag.

Le projet consiste à grouper les petites exploitations en un seul domaine d'une superficie assez importante (vers 1500 feddans) et lui appliquer une seule rotation unie. Il s'agit uniquement d'unifier la rotation, l'exploitant ne dispose plus du choix des récoltes à effectuer mais doit suivre obligatoirement la rotation du domaine.

Les avantages d'un tel système sont multiples :

- a) élimination des désavantages de cultures différentes, cultures incompatibles. On a trouvé, par exemple, que la culture du bersim à côté de celle du coton augmente la probabilité d'infection parasitaire du coton par le ver de capsule, de même la culture du riz dans la même région que le coton diminue le rendement de ce dernier.
- b) Efficacité de la lutte contre les parasites.
- c) Rationalisation de l'irrigation et du drainage.
- d) Facilités d'exécution des services agricoles : engrais, sélection des graines, etc.,

Ce projet a été mis en exécution pour qu'il soit applicable à toute l'agriculture égyptienne en dix ans à partir de 1960. Cette période a été réduite à cinq ans. En fait, le projet a été appliqué à 103 villages en 1961 et à 4000 villages en 1964, c'est-à-dire à toute l'agriculture égyptienne.

II. *La reorganisation de la production agricole :*

En November 1963 un nouvel essai à réorganiser la production agricole est introduit à deux gouvernorats. Beni-Souef et Kafr el Cheikh.

Ce projet va plus loin que la simple unification de la rotation agricole; toutes les opérations aratoires seront désormais contrôlées et dirigées par la coopérative et de son exécutif.

Nous avons vu que la Réforme Agraire n'a pas touché le principe de la propriété privée qui demeure le cadre formel de l'exploitation agricole. Cependant le souci d'assurer des hauts rendements avec la fragmentation continue de la propriété, a donné à la formule coopérative, une importance accrue. Il en a résulté que le principe même de la propriété a subi un changement de contenu. La propriété privée s'est intégrée dans un système d'exploitation de plus en plus collectif et les droits du propriétaire sont de plus en plus réduits.

Avant d'examiner les différentes formes de coopératives, il serait peut-être, utile de souligner leurs caractères généraux.

1. La participation à ces coopératives est obligatoire; les coopératives sont, en effet, des institutons de la Réforme Agraire. Ainsi, le principe de la porte ouverte connu comme l'un des principes des coopératives est étranger à la conception des lois de la Réforme Agraire.

2. Les activités des coopératives de la Réforme Agraire dépassent le cadre traditionnel des autres coopératives. Ceux-ci interviennent dans le processus même de l'exploitation agricole.

3. Les coopératives sont des institutions dirigées. Leur gestion est effectuée sous un contrôle très serré de l'administration.

Il s'ensuit que les coopératives de la Réforme Agraire ne sont pas issues du même principe des autres coopératives traditionnelles. Elles sont un moyen de l'intervention gouvernementale dans la production agricole et une partie du système de planification.

Mais il ne faut pas ignorer que les coopératives de la Réforme ont nettement influencé tout le mouvement coopératif. Elles ont servi des essais d'expérimentation à l'organisation agricole. Les essais réussis de ces coopératives sont graduellement appliqués à l'ensemble du secteur agricole. Les coopératives de la Réforme ont servi donc d'étude pilote pour l'ensemble de l'agriculture.

Nous passerons donc aux principales formes de l'intervention coopérative de la Réforme.

4. Les coopératives se bornent aux opérations traditionnelles; elles n'ont jamais intervenu dans la production agricole proprement dite qui restait toujours individuelle. Ces opérations comprennent le crédit, la fourniture des biens intermédiaires (engrais, grains), la commercialisation, etc.,

Mais c'est surtout dans le domaine du crédit que les activités des coopératives ont eu de l'importance. La Banque de Crédit Agricole et Coopératif a joué un rôle prépondérant. Pendant longtemps la banque exerçait ses activités avec les particuliers, les coopératives n'ayant qu'un pourcentage négligeable dans ces opérations. La conséquence de cette politique était de trop favoriser le grand propriétaire qui seul était capable d'offrir les garanties requises. Cette politique a été renversée depuis la fin des années 50. Depuis cette date, la part des coopératives dans les opérations de la banque est de plus en plus importante. Cela a pour résultat l'augmentation des crédits aux petits paysans. En 1960 la part de ceux-ci dans le montant total des crédits de la banque s'élevait à 66%.

Aussi, faut-il remarquer que le montant des crédits accordés par la banque ne cesse pas de croître.

Pourtant le système de crédit coopératif est loin d'être satisfaisant et laisse beaucoup à désirer :

- a) D'un côté, la politique de la banque en matière de crédit est souvent en contradiction avec d'autres directives du gouvernement. Cela crée un état d'équivoque.
- b) De l'autre côté, les services de la Banque sont très insuffisants par rapport aux besoins réels des paysans. Ceux-ci sont alors contraints à chercher les crédits à d'autres sources.

B. Les coopératives de la Réforme Agraire :

La Réforme Agraire en Egypte s'est proposée de remodeler tous les rapports de production dans l'agriculture. La redistribution et la réglementation des rapports de propriété ne sont qu'une face de la médaille, les coopératives en sont l'autre face. Les coopératives sont ainsi une partie intégrante de la Réforme Agraire.

En 1952, la Banque est convertie en Banque Coopérative et ses opérations ne s'étendent pas aux particuliers.

Le mouvement coopératif a présenté quelques caractéristiques générales :

1. Les coopératives sont créées selon le principe coopératif sans que le milieu rural soit toujours propice à ces principes. Il en est résulté que les coopératives étaient soumises au contrôle des grands propriétaires et n'ont bénéficié aux petits propriétaires qu'accidentellement.

Ainsi le législateur a dû intervenir en 1961 pour que quatre cinquièmes des membres des coopératives soient nécessairement des petits paysans non propriétaires de plus de 5 feddans.

2. Le mouvement coopératif était animé par l'élite et les éléments capitalistes de la campagne; la masse de la population rurale n'y était pas très attachée.

3. La création des coopératives étant facultative, elles ont augmenté à un rythme assez lent.

Dans le tableau ci-après, nous retraçons l'évolution des coopératives depuis 1930 :

Année	Nombre des Coop.	Membres	Capital £.	Réserve £.	Profit £.	Services rendus £.
1930	511	47929	141327	13000	19999	462350
1935	670	64667	171714	41812	21700	874756
1940	757	70517	192205	76685	17808	1085088
1945	1635	516412	672624	121967	81310	3461695
1950	1685	528770	668813	406041	147110	5685132
1951	1701	606829	661849	436469	127733	4882039
1952	1727	498652	661153	485010	101051	5781009
1960	3717	926438	1242528	844847	277068	30895000
1961	4018	1247643	1495053	1082372	336992	37830000
1962	4034	1553451	1663079	1387509	604068	60962000

Source : Banque Miar, Bulletin Economique, Mars, Juin 1964.

LA COOPÉRATIVE AGRICOLE

La coopérative agricole a suivi en Egypte deux chemins distincts. Il y a tout d'abord les coopératives traditionnelles qui remontent au premier quart de notre siècle. Et, il y a ensuite les coopératives de la Réforme Agraire. C'est surtout sous l'influence des coopératives de la Réforme que le mouvement coopératif doit ses caractéristiques actuelles.

Nous allons examiner brièvement le mouvement coopératif traditionnel pour nous permettre de mieux saisir la vraie portée du changement des coopératives de la Réforme.

A. Les Cooperatives traditionnelles :

L'histoire de ces coopératives remonte au début de notre siècle et elle était initialement liée à celle de la lutte pour l'indépendance politique. Les coopératives figuraient déjà dans les slogans du parti natinoliste (*omar Loutfi*). La coopérative était conçue en fait, comme un moyen nécessaire à l'émancipation économique du joug étranger qui pesait surtout dans le domaine du crédit. La première coopérative fut créée le 30 décembre 1909 sous le nom "Société de coopération financière (1).

En 1923 le législateur est intervenu pour la réglementation des coopératives. Elles sont désormais sous le contrôle de l'Etat. En 1927, une deuxième loi fut promulguée et élargi l'indépendance des coopératives vis-à-vis de l'Etat.

Les coopératives ont vu durant cette période une relative relance et se sont contentées des opérations financières. Leur nombre a atteint, en 1932, 552 coopératives avec 45973 membres.

Durant les années 30 et avec la dépression économique, la banque de Crédit Agricole et coopérative (banque mixte) fut créée. La Banque pratiquait ses opérations avec les particuliers et les coopératives agricoles. Cependant une différenciation du taux d'intérêt était suivie, 7 % pour les particuliers et 5 % pour les coopératives, les taux ont été l'objet de plusieurs réductions jusqu'à son abolition pure et simple pour les coopératives en 1964.

1. Tarek El Bechiri, Histoire des coopératives en Egypte, El Talia, le Caire, 1965.

l'exploitation directe de la part des grands propriétaires. Cet état de choses, explique le fait que la grande propriété était accompagnée de la petite exploitation.

La loi de la Réforme Agraire, en fixant une limite aux rentes a voulu redistribuer le revenu agricole d'une façon plus équitable. Les rentes ne peut plus dépasser sept fois les impôts fonciers en 1952.

Les droits de propriété ont été fort influencés par cette loi. Dans un régime capitaliste le droit de propriété remplit deux fonctions essentielles dans la vie économique. D'une part, les propriétaires prennent des décisions concernant l'allocation des ressources entre les différentes utilisations. D'autre part, le droit de propriété est une source importante de revenu. Nous verrons avec les coopératives, à quel point la liberté du propriétaire d'allouer ses ressources est réduite dans l'agriculture. Ici, il nous re vient d'insister que la propriété foncière en tant que source de revenu a été sérieusement atteinte. Cela est d'autant plus vari que, les limites des rentes sont nominalement fixées (prix de 1952) tandis que les coûts de la vie sont en perpétuelle élévation. En effet, l'inflation est un phénomène bien connu dans toute économie en voie de développement. Dans ces conditions, les rentes agricoles ne cessent de diminuer en termes réels.

De même, la loi de la Réforme a fixé un plafond de la superficie exploitée par un locataire. Cette limite (50 feddans) a pour but d'augmenter l'offre de terre à l'exploitation. Les privilégiés dans la campagne égyptienne ne sont pas seulement les propriétaires mais aussi les exploitants. Or, en fixant une limite à la superficie exploitée, le législateur a voulu introduire une meilleure distribution des revenus agricoles. Dans cette même ligne de pensée, le législateur a défendu la sous-location de sorte que le rapport soit direct entre le propriétaire et l'exploitant effectif.

Enfin, un salaire minimum est imposé. Le salaire (18 piastres) était un peu élevé vu les conditions économiques prévalentes, il est actuellement au dessous des salaires agricoles en vigueur.

Voilà les principales réglementations de l'agriculture. Cependant l'image de la Réforme Agraire ne serait pas complétée sans examiner les coopératives agricoles qui constituent avec la Réforme un tout inséparable.

le sens de la désagrégation de la propriété foncière. Cela s'explique par la forte croissance démographique du pays.

3. La catégorie 20—50 feddans :

Cette catégorie a augmenté sa part de 654.000 feddans en 1952 à 815000 feddans en 1964 ou de 10,9% à 13,3% de toute la superficie cultivée.

Cette tendance „spontanée” de la croissance du pourcentage de la propriété en cette catégorie est accompagnée d'un autre phénomène; celui de la constance relative de la propriété moyenne (30 feddans en moyenne).

Il est, peut-être, permis au terme de cet examen de conclure que les forces naturelles dans l'agriculture égyptienne jouent en faveur de la désagrégation de la grande et la petite propriété d'une part et la concentration de la propriété moyenne, (20—50 feddans), de l'autre. Il nous semble que l'apparition d'une classe moyenne possédant 20 à 50 feddans est l'évolution la plus importante des lois de la Réforme Agraire.

B) Réglementation des rapports de production :

Les lois de la Réforme Agraire ne se contentaient pas de fixer les limites supérieures de la propriété, mais envisageaient en plus de réglementer les rapports de production entre propriétaires, locataires et salariés agricoles. En d'autres termes, la Réforme Agraire se propose en plus de réglementer les titres de propriété, d'intervenir dans la distribution du revenu agricole entre les différentes catégories sociales : propriétaires, exploitants et salariés agricoles. On remarque ici une attention très particulière du législateur dans la réglementation des rapports entre propriétaires et locataires. La raison en est que plus de 60% de la terre est exploitée aux termes de fermage et métayage.

On peut résumer les principales réglementations comme ci-dessous :

- a) Fixation du taux de rente.
- b) Plafond de la superficie exploitée par l'exploitant.
- c) Fixation d'un salaire agricole minimum.

La loi de la Réforme a fixé une limite supérieure du taux de rente agricole. Nous avons vu que le déséquilibre entre la population agricole d'une part et la superficie limitée de la terre de l'autre a donné lieu à des rentes excessivement élevées. Aussi, ces rentes très élevées ont-elles encouragé l'exploitation agricole par le fermage, et ainsi ont empêché

1. La catégorie des propriétaires de moins de 5 feddans s

Cette catégorie est de loin la plus importante.

D'un jour à l'autre sa part a augmenté : Jadis, elle possédait un plus du tiers de la superficie, maintenant elle a plus que la moitié.

Le nombre de ces propriétaires a augmenté de près de 300.000 personnes, chiffre très voisin de celui des bénéficiaires de la redistribution. Cependant, sa part a augmenté d'un montant plus important que celui de la terre expropriée; (1.200.000 feddans contre 940.000 feddans). Il en résulte qu'une partie de l'augmentation de la part de cette catégorie est expliquée par la désagrégation de la propriété des autres catégories.

2. La catégorie de 100 feddans et plus :

Cette catégorie a diminué considérablement. Leur nombre a passé de 5000 à 4000. Cette baisse revient, semble-t-il, aux effets des lois d'héritage. En 1952, ils possédaient vers 1614.000 feddans. Maintenant, ils possèdent 421.000 feddans La différence entre les deux chiffres (1293.000) dépasse de loin les terres expropriées selon les lois de la Réforme. En effet, la terre expropriée d'après ces lois est de l'ordre de 944.546 feddans, et ainsi une baisse de 348.544 feddans dans leur propriété doit trouver son explication, hors des lois de la Réforme Agraire. Cependant, il ne faut pas oublier que les grands propriétaires ont pu vendre vers 145000 feddans selon l'autorisation de la 1ère loi de Réforme. Ainsi le chiffre précédent doit être réduit aux environs 100.000 feddans La désagrégation de la propriété par l'héritage est, en partie, en cause ici. Mais, il ne faut pas ignorer que la dissolution de l'institution wakf a contribué à ce résultat aussi.

On peut supposer que les terres expropriées par les lois de la Réforme ont frappé la catégorie de 100 feddans et plus. Cependant ce n'est que très approximativement. En premier lieu, il est certain qu'un nombre de transactions ont été conclues sous des conditions psychologiques spécifiques et qui n'auraient pas été conclues en l'absence des lois de la Réforme. En deuxième lieu, on a supposé que toutes les terres réquisitionnées portaient sur la catégorie 100 feddans et plus; une hypothèse qui n'est pas toujours vraie, étant donné que les expropriations des étrangers et les séquestrations ne portaient pas nécessairement sur des propriétés de plus de 100 feddans. Il serait arbitraire de dire que les deux réserves précédentes se balancent. Mais il reste vrai que le chiffre mentionné représente un ordre de grandeur de l'importance des forces naturelles qui jouent dans

La distribution de ces terres suivant les Sources législatives est la suivante :

La loi de 1952	450305	feddans
Les terres wakf — 1957	148786	feddans
La 2ème loi de réforme — 1961	214132	
Terres achetées aux séquestrations	69323	feddans
Terres achetées aux étrangers (1963)	61910	feddans
Total ..	944456	feddans

Source : La Réforme Agraire, le Caire 1965.

Il est estimé que vers 145000 feddans ont été vendus par des particuliers possédant plus de 200 feddans selon l'autorisation de la première loi de 1952 ¹.

C'est ainsi que 17% de la terre agricole en Egypte a été affectée par les lois de la Réforme Agraire (le total des terres étant d'environ 6 millions de feddans).

La distribution de la propriété après la Réforme.

Groupe	Propriétaire '000 —	Superficie fedd '000	Pourcentage	
			Prop.	Super.
moins de 5 fedd.	2965	3352	94,3%	54,8%
5 feddans	78	614	2,5%	10,0%
10 feddans	61	527	2,0%	8,6%
20 feddans	29	815	0,9%	13,3%
50 feddans	6	392	0,2	6,4%
100 feddans	4	421	0,1	6,4%
Total	3143	6122	100%	100%

Source : Statistical Hand book-Cairo 1965 p.43.

La comparaison entre la distribution de la propriété avant et après la Réforme Agraire nous enseigne sur quelques remarques :

1. Cf. Hansen et Marzouk, op.cit. p.88.

des propriétaires ne possédaient que 35,4% de la superficie avec une moyenne de moins d'un feddan chacun. D'un autre côté, moins de 0,1% des propriétaires possédaient vers le cinquième de la superficie avec une moyenne de plus de 500 feddans chacun.

Ici les considérations d'équité et de justice ont joué un rôle extrêmement important dans le façonnement de la loi. Mais, il faut ajouter à cela que des considérations d'ordre politique expliquent aussi les limites de la propriété. En effet, le pouvoir politique était détenu par les grands propriétaires terriens. Il fallait donc briser leur pouvoir pour consolider le nouveau régime. Les limites maxima de la propriété sont introduites par des mesures successives.

En 1952, la loi de la Régime Agraire dans sa forme initiale fixait la limite de propriété à 200 feddans au plus. Au delà de ces limites, la terre est réquisitionnée par le Gouvernement pendant une durée de cinq ans. Les propriétaires ainsi expropriés devaient être compensés. Les compensations sont données en bons à 3% d'intérêt, et sont remboursables en 30 ans (article 5). Cependant, le propriétaire est autorisé, en attendant l'expropriation, de vendre l'excédent aux petits paysans en lots de 5 feddans (article 4). Sont exemptés de la limitation, les sociétés de bonification, les particuliers réclamant des terres en friche (25 ans), quelques sociétés industrielles, agricoles et scientifiques et le wakf (habous).

En 1957 les limites de propriété s'appliquaient aux sociétés agricoles et aux terres wakf. En 1961, une loi (N° 127) a abaissé la limite supérieure de la propriété à 100 feddans. En 1963, la loi a prohibé aux étrangers de s'approprier des terres agricoles. Ces terres seront expropriées moyennant une compensation en bons du gouvernement remboursables en 15 ans et à un taux d'intérêt de 4%.

Les terres expropriées selon ces conditions sont les suivantes :

Année	Feddans
1952	450305
1957	110451
1961	214132
1962	64143
1963	61910
1964	43516
<hr/>	
Total	944457

Source : Statistical Handbook Cairo — 1965.

2. LA REFORME AGRAIRE

Le terme Réforme agraire n'échappe guère à quelques confusions. Originellement, ce terme réfère à la redistribution de la propriété au profit des petits paysans. Un autre usage du terme réfère à toute mesure tendant à améliorer les conditions agricoles; meilleures tenures, perfectionnement du régime de crédit, facilité de commercialisation etc... (1).

Cependant, il faut mieux garder au terme de Réforme Agraire son sens original. D'ailleurs la Réforme agraire en Egypte a pour résultat la distribution d'une part de la terre. Mais elle a de sur croit des objectifs plus ambitieux pour changer les relations socio-économiques de la campagne. C'est ainsi que la Réforme Agraire en Egypte dépasse la simple notion d'élargir "l'opportunité de propriété" et réglemente un domaine bien plus étendu de l'activité agricole.

Ces réglementations répondent, en effet, à deux exigences principales. L'une tenait à une aspiration humanitaire et politique de l'équité sociale. La deuxième se trouve basée sur une politique globale de développement et, en particulier de mobiliser un surplus agricole pour les besoins de développement.

Les motifs d'ordre humanitaire et politique paraissent de loin les plus déterminants des premières années de la Réforme (2). Par contre, le souci d'organiser l'agriculture en fonction de développement économique est d'apparition plus récente.

A) *Expropriation et redistribution des terres :*

Il est incontestable que la Réforme Agraire visait principalement en 1952 à fixer un plafond à la propriété foncière et à redistribuer la terre expropriée aux petits paysans sans terre.

Ayant étudié la distribution de la propriété avant 1952, on a vu à quel point cette distribution était inéquitable. D'un côté 94,5% des

1. Cf. Doreen Warriner, *Land Reform and development in the Middle East*, 2nd edition. Oxford University Press, 1962, pp.324.

2. Pour une étude détaillée sur cette question, voir: El Bebloui, *L'interdépendance agriculture-industrie et le développement économique en Egypte*, Cujas, Paris, 1967.

Se fondant sur des calculs compliqués, M. Minost (1) est arrivé à chiffrer à 38.400.00 £. la rente foncière proprement dite revenant aux propriétaires et à £ 14.000.000 le profit revenant à l'exploitant et à £ 30.000.000 les salaires. C'est ainsi que la rente représentait à elle seule 40% du revenu agricole contre 17% et 36% pour le profit et le salaire respectivement.

Pour la période 1936—1945 nous avons une étude plus détaillée de Mr. A. Anis (2)

Année	Revenu Agricole		Salaire			Rente			Indice	
	million £.	nombre indice	million £.	nombre indice	%	million £.	nombre indice	%	Paix	Cont dév
36/37	72,5	100	10,5	100	14,5	35	100	50	—	—
38/39	84,7	117				36	103	44	100	100
39/40	75,6	110				39	111	52	130	113
40/41	97,0	132	13,0	122	13,4	38	109	41	163	138
41/42	146,0	201	18,0	170	12,3	47	134	35	218	184
42/43	158,5	218	22,0	210	14,0	59	168	40	213	279
43/44	194,2	268	27,5	258	13,9	78	223	37	331	294
44/45	226,5	312	33,0	310	14,6	97	277	36	331	294

Source : A. Anis op. cit. pp. 756—9.

On voit clairement de ce tableau que les indices des salaires sont toujours au dessous de ceux des prix de gros et des coûts de vie; ce qui suppose que les salaires agricoles avaient du mal à supporter l'augmentation des coûts de vie.

On peut conclure de ce qui a précédé que pour toute la période avant la Réforme agraire, la part des salaires dans le revenu agricole est fort basse par rapport à celle de rente et de profit. Ici, la loi ricardienne des salaires se tenait parfaitement.

1. Essai sur la richesse foncière de l'Egypte, L'Egypte Contemporaine, No. 121 avril 1930.

2. Amin Anis. A study of the National Income of Egypt. L'Egypte Contemporaine, Le Caire, 1950.

Le faire-valoir direct était un procédé peu fréquent et on y avait recours en particulier pour les exploitations des jardins et pour l'exploitation des terres appartenant aux grandes compagnies agricoles (sucre, raisin..).

Le fermage était alors le moyen normal de l'exploitation agricole. La raison en était la grande demande en face d'une superficie limitée de sorte que les propriétaires avaient la possibilité d'obtenir des rentes excessivement hautes sans aucun risque.

On compte vers 4.000.000 locataires agricoles en 1950, ce qui montre que la petite exploitation était la forme dominante en Egypte. Même les très grands propriétaires avaient donné leur terre en fermage par petits lopins à un grand nombre de locataires.

On peut donc affirmer que c'était la petite exploitation familiale qui offrait la forme de l'exploitation agricole, et cela n'en reste pas moins vrai pour les grandes propriétés.

Ces formes d'exploitation ont influencé le niveau de vie dans la campagne.

D'après Mr. Anhoury ¹ la situation était misérable dans la campagne. Or, si l'on prend pour base l'avis des spécialistes en la matière qui estiment à L.E. 24 le minimum des dépenses annuelles nécessaires à l'entretien d'une famille, on constate que la majorité des habitants des campagnes n'a même pas ce revenu dérisoire. Anisi, le salaire de l'ouvrier varie entre deux ou trois piastres par jour ² ce qui ne suffit pas à lui procurer une nourriture adéquate.

Si la situation des salaires agricoles est misérable, celle des petits propriétaires n'est guère meilleure. Les petits locataires sont encore en situation plus défavorable que les petits propriétaires par suite des taux de rente excessifs en vigueur. Cependant, il faut voir les choses de plus près en regardant la répartition du revenu agricole parmi les différentes catégories sociales.

1. Cf. Jean Anhoury, les grandes lignes de l'économie agricole de l'Egypte, l'Egypte contemporaine, Mai 1941. Le Caire p.550.

2. Une livre est égale à P.100.

Le gouvernement a essayé d'intervenir en vue de stabiliser la petite propriété. Les principales mesures entreprises étaient la vente des terres de l'Etat aux petits paysans, le crédit foncier aux petits propriétaires et enfin la loi de 1912 dite de 5 feddans prohibant la saisie des propriétés de moins de 5 feddans pour dettes.

Cependant, ces mesures semblaient très peu influencer la structure de la petite propriété. En premier lieu, les ventes aux petits paysans n'avaient jamais eu de grands résultats. En deuxième lieu, le crédit foncier n'était accordé qu'aux personnes déjà propriétaires et ainsi il n'a pas contribué à la création des petites propriétés. Enfin, c'est peut être la loi de 5 fedans qui a eu le plus d'effet. Pourtant son effet est controversé d'une part elle a défendu les petits propriétaires contre la saisie de leur terre mais d'autre part elle réduit leur chance d'obtenir du crédit des institutions financières les laissant à la merci des usuriers.

L'Augmentation des petites propriétés de 5 feddans et moins.

Année	Augmentation des terres fedd.	% d'augmentation
1901—7	177,335	15,5
1907—13	95,646	7,2
1914—20	121,525	8,5
1916—22	151,962	10,8
1923—29	90,769	5,6
1929—35	109,651	6,4
1935—41	93,034	5,1
1943—49	149,618	7,1

Source : G. Baer, *op.cit.*, p.81

Les formes d'exploitation de l'agriculture :

L'exploitation agricole a été assurée par deux formes principales : le faire-valoir direct, et le fermage.

Domaine de l'Etat. Les terres 'ad-Daira as-Saniya (les terres du Khédive ont été vendues à titre de propriétés privées entre 1898 et 1906. Ces ventes ont donné lieu à deux phénomènes liés; d'une part l'augmentation de l'étendue de la propriété privée de la terre et d'autre part à ce lui de la grande propriété/Quant aux ventes des terres du domaine de l'Etat, elles restèrent un facteur important jusqu'au milieu du 20ème siècle.

La relation entre les ventes des terres ad Daira assaniya et du Domaine d'une part et la grande propriété de l'autre ne peut s'expliquer que par le développement du crédit foncier pendant cette période. Trois caractères peuvent être décelés de ce développement et qui expliquent son rôle dans la formation des grandes propriétés :

En premier lieu, le crédit foncier a été accordé principalement à l'agriculture. En deuxième lieu, ces crédits sont rarement utilisés pour l'amélioration de la terre ou pour des investissements agricoles. Les crédits sont principalement utilisés pour l'achat des terres. En troisième lieu, le crédit foncier a été presque exclusivement accordé aux grands propriétaires ou en général aux riches.

Durant les années 30, la dépression économique aurait pu avoir des conséquences fâcheuses sur les grandes propriétés, seulement l'intervention de l'Etat par quelques mesures législatives connues sous le nom de „*taswiyat*” avait conservé la grande propriété.

La fragmentation de la petite propriété :

La fragmentation de la petite propriété est peut être le phénomène le plus grave du dernier siècle. Cela est tout naturel étant donné la croissance démographique non parallèle à une augmentation de la terre arable.

Le système musulman d'hérédité a largement renforcé ce phénomène. En effet, l'Egypte a connu une révolution démographique à partir du début du XIXe siècle et jusqu'à nos jours. Dans cet intervalle de temps, la population égyptienne a doublé plus de dix fois ¹ (voir-tableau).

1. Cf. Scheffer : Population growth and economic development in Egypt. Thesis Lodon School of Economic, 1959 p.8 et 21.

L'évolution de la propriété agricole, récente qu'elle soit, a connu deux mouvements contradictoires, à savoir, la concentration des grandes propriétés d'une part, et le morcellement des petites propriétés d'autre part.

La distribution de la propriété en 1952.

Categorie	Nombre de propriétaires	Superficie 1000 fedd.	% du nombre des propriétaires	%
moins de 5 fed.	2642	2122	94,3%	35%
5 —	79	526	12,8%	8,8%
10 —	47	638	1,7%	10,9%
20 —	22	654	0,8%	10,9%
50 —	6	430	0,2%	7,2%
100 —	3	437	0,1%	7,3%
200 —	2	1177	0,1%	19,7%

Source : Annuaire statistique-Le Caire 1964.

La concentration des grandes propriétés

Durant les 19ème et 20ème siècles, une corrélation s'est dégagée entre l'étendue de la propriété privée en agriculture d'une part et la concentration des grandes propriétés de l'autre (1).

Cela revient au fait que la grande propriété a été principalement constituée sur les terres nouvellement cultivées. Nous avons vu précédemment que les "*ibadiyats*" qui sont l'une des sources de la propriété privée, ont été constituées sur des terres en friche. Il faut aussi remarquer que cette grande propriété a été acquise principalement à travers l'Etat, de sorte que sa constitution a augmenté en même temps l'étendue de la propriété privée et la grande propriété.

A côté des grandes propriétés qui reviennent aux distributions de *Mohamed Ali* et ses successeurs, les principales sources de la grande propriété reviennent aux ventes de terre "*ad-Daira as Saniya*" et du

1. Cf. Gabriel Baer, *A history of Landownership in Modern Egypt. 1800-1950*, Oxford University Press 1962—p.91.

Il n'est pas facile de ventiler le revenu agricole entre les différents groupes sociaux faute des statistiques dans la matière. Jean Anhoury constatait déjà en 1941 que „c'est un fait que les conditions d'existence de la population rurale égyptienne sont des plus misérables et il semble bien que la situation encore soit en voie d'empirer" (1)

Nous examinerons donc la distribution de la propriété et le système de l'exploitation de la terre pour y faire une idée approximative des différents groupes sociaux dans la campagne.

Evolution de la propriété :

Les statistiques de la propriété relativement ancienne (régulière depuis 1896) n'ont pas grande signification; elles ne distinguent pas les propriétaires absenteïstes des autres : elles négligent les développements du système de location de parcelles importantes par des fermiers riches etc.. (2).

Mais avant de scruter la question de la propriété, il ne faut pas perdre de vue que la population égyptienne a connu une explosion démographique non parallèle à l'augmentation de la terre cultivable.

Année	Superficie cultivée million acres	Superficie récoltée million acres	Population million
1897	5,1	6,8	9,7
1907	5,4	7,6	11,2
1917	5,3	7,7	12,8
1927	5,5	8,7	14,2
1937	5,3	8,4	15,9
1949	5,8	9,2	19

Source : The population problem in Egypt, Cairo 1955, p. 11.

1. Les grandes lignes de l'économie agricole de l'Egypte. L'Egypte contemporaine, 1941, Le Caire, p.549.

2. Cf. Hassan Riad, l'Egypte Nassefienne. Les éditions de minuit-Paris, 1963, p.12.

insignifiante (1). Quant aux services ils ont toujours pour l' Egypte bureaucratique une importance non négligeable.

On assiste cependant à un changement de la structure de production. La part de l'agriculture ne cesse de diminuer dans le revenu national depuis les années trente dont nous avons des statistiques. C'est le processus de l'industrialisation ou plutôt de la désagriculturalisation de l'économie égyptienne (2).

La place de l'agriculture et en particulier du coton dans le commerce extérieur demeure la pierre d'angle des exportations égyptiennes, comme le montre le tableau suivant.

Année	Coton	Autres produits agricoles %	Total des produits agricoles %
1910	83,8	11,8	95,6
1915	70,8	19,3	90,1
1920	87,9	7,3	95,2
1925	87,3	8,4	95,7
1930	74,5	10,5	85,0
1931	86,5	6,7	93,2
1934	87,2	4,7	91,9
1937	83,4	5,6	89,0
1939	82,3	8,0	90,3
1943	73,5	16,7	90,2
1945	82,1	12,7	94,8
1947	80,0	10,4	90,7
1951	82,0	0,4	91,4

Source : El Tanamli, Evolution de l'économie rurale égyptienne en cinquante ans (en arabe); l'Egypte contemporaine-Le Caire, 1960 p. 130.

1. Cf. El Gretly, The structure of modern industry in Egypt L'Egypte contemporaine.

2. Cf. B. Hansen & G.A. Marzouk, Development and Economic policy in the U.A.R. (Egypt) North Holland Company 1965, p. 12.

rotation : la biennale et la triennale. Dans un cas, au bout de deux ans, on reprend la même série de cultures : dans l'autre, c'est seulement au bout de trois ans.

En Europe, la rotation biennale la plus courante est celle de la région méditerranéenne. La première année est consacrée à la culture du blé, la seconde à la jachère. En deux ans, on obtient donc une seule récolte. En Egypte, si nous nous plaçons au mois d'octobre, on a le choix ou de laisser la terre en jachère pendant l'hiver, ou de l'ensemencer en "*bersim*" (trèfle d'Alexandria), auquel cas au mois d'avril on procède à la dernière coupe. De toute façon, on procède à la culture du coton qui occupe la terre jusqu'en octobre. Dès le début de la seconde année, au mois d'octobre après la récolte du coton, on fait une culture "*chetoui*", souvent du blé; en avril, le blé est récolté et remplacé par une autre plante qui varie suivant la région. Au cours de ce cycle, on a obtenu trois ou quatre récoltes en deux ans, selon que pendant l'hiver de la première année on a laissé la terre nue ou on lui a fait une récolte de "*bersim*". C'est un des systèmes de cultures les plus intensifs que l'on connaisse au monde ¹.

Une rotation triennale est couramment pratiquée en Egypte comme suit :

Dans l'hiver de la première année, on sème le "*bersim*" et en été c'est le maïs. La terre est laissée en jachère au début de la deuxième année jusqu'à février et on commence à semer le coton au printemps et il reste jusqu'en octobre. L'hiver de la troisième année sera consacré au blé, orge ou vesces, et en été on laisse la terre en jachère ou on plante du maïs. On obtient donc quatre récoltes ou plus en trois ans.

L'ORGANISATION DE L'AGRICULTURE

1. AVANT LA REFORME AGRAIRE

Le revenu agricole :

L'agriculture occupe déjà une place prépondérante dans la production nationale. Plus de 60% du revenu national est imputé à l'agriculture seule ². L'industrie n'occupait qu'une place très

1. Fromont-L'agriculture égyptienne et ses problèmes. Cours de Doctorat, Paris. 1953—54. p.48.

2. Cf. Charlie Issawi, Egyptian Revolution-Oxford University Press 1963.

Le pH des sols agricoles est élevé (de l'ordre de 8 en moyenne). L'acidification n'est pas à craindre. Bien que les terres soient ordinairement assez pauvres en cal caire, l'apport par les eaux du Nil de nombreux cations alcalins et d'alcaline contribue à maintenir un pH élevé.

Au point de vue chimique, les terres égyptiennes sont généralement pauvres en N, moyennement pauvres en P_2O_5 et riches en K_2O . C'est ce qui explique l'utilisation abondante des engrais azotés, l'emploi plus faible des engrais super-phosphoriques et le très faible usage des engrais potassiques. La teneur en "humus" des sols laisse souvent à désirer : le cheptel fournit une production de fumier insuffisante en quantité et en qualité, l'emploi des engrais verts est peu répandu et les phénomènes de minéralisation de la matière organique sont particulièrement rapides sous un climat chaud avec une irrigation régulière.

Dans l'ensemble, les sols du Delta et de la vallée du Nil sont d'une uniformité remarquable.

Les terres désertiques sont sablonneuses et pauvres en collicides et en éléments fertilisants. Pour être mises en culture, elles réclament non seulement de l'eau, mais aussi de l'humus, de l'azote, de l'acide phosphorique et de la potasse. Entre le désert et les terres alluvionnaires il existe toute une zone marginale de longueur variable.

En définitive, les terres alluvionnaires du Delta et de la vallée du Nil, qui constituent la presque totalité des sols agricoles, doivent leur fertilité réputée non à leur richesse chimique intrinsèque, qui est tout à fait moyenne, mais à l'état physique de cette couche de limon, à la finesse des éléments colloïdaux permettant un bon développement des plantes et des microorganismes du sol (1). L'apport d'éléments chimiques chaque année par les eaux du Nil est aussi un facteur important pour le maintien de la fertilité. Cependant, avec l'intensification des cultures, cet apport est très insuffisant et doit être complété par un emploi abondant des engrais, surtout azotés. La situation serait encore plus accusée après la conversion du reste de l'irrigation par bassin en irrigation pérennelle.

Rotation des cultures :

Suivant quel ordre les différentes cultures sont-elles combinées ? En Egypte, comme en Europe, on distingue deux grandes catégories de

ailleurs. C'est ce qui explique précisément l'uniformité-on pourrait même dire la monotonie-de l'agriculture égyptienne. Partout, on rencontre : coton, blé, orge, maïs, bersim etc. Toutefois la moitié Nord du Delta, par suite de l'influence maritime, a un climat moins désertique, moins continental que le reste du pays (1).

Les sols :

Les sols du Delta et de la vallée du Nil présentent cette particularité remarquable de n'être pas issue des roches mères sous-jacentes. Ils proviennent, en effet, de l'accumulation des alluvions charriés par les crues du Nil et sont formés principalement par désintégration des roches et des terres arrachées en Ethiopie (2). Tous les caractères de ce sol s'expliquent donc par son origine.

La couche de limon noirâtre recouvre ainsi sur une épaisseur moyenne de 10 à 15 mètres le fond de la vallée par des graviers et des sables. Comme les particules les plus grosses et les plus denses se sont déposées sur le haut-Nil dont la vitesse d'écoulement est grande, on ne rencontre pratiquement pas de cailloux et de graviers dans le sol arable égyptien. Seuls les éléments fins-sable, limon et argile sont parvenus jusqu'en Egypte et s'y sont accumulés, la vitesses du fleuve étant très faible et ne faisant pas obstacle à la sédimentation.

C'est pourquoi les terres agricoles égyptiennes sont particulièrement riches en colloïdes argileux. La proportion d'argile varie couramment entre 20 et 65% et est parfois davantage dans les terres du Nord du Delta.

Dans un pays tempéré, à climat humide, une teneur aussi élevée en argile rendrait de telles terres impropres aux cultures et aux travaux agricoles. Ici, la rareté des pluies et l'alternance des irrigations et du drainage permettent d'obtenir périodiquement une terre à point, ni trop dure ni trophumide, dont l'adhésivité est propice aux travaux agricoles. En outre, l'eau d'irrigation du Nil, contenant en moyenne 20 à 25 gr. de calcium par mètre cube, joue un rôle utile en fournissant la floculation des colloïdes argileux entretenant la perméabilité et l'aération des terres.

1. Cf. Pissot-L'agriculture et l'économie rurale égyptiennes. Bulletin technique d'information, Ministère de l'Agriculture, déc. 1952, No75, Paris, p.312.

2. Cf. Pissot. op. cit. p.814-5. P. Fromont-L'agriculture égyptienne et ses problèmes, cours de doctorat, 1953/54, Cours de Droit, Paris, 1954, p.12-13.

Après cet aperçu historique nous examinerons brièvement les caractéristiques de l'agriculture égyptienne qui constituent en quelque sorte les données techniques de cette agriculture.

CARACTERISTIQUES DE L'AGRICULTURE EGYPTIENNE

Les conditions atmosphériques :

Elles constituent les conditions même de la production, en ce sens qu'elles déterminent le cadre dans lequel la production agricole se déroule. Elles échappent, dans une très grande part à l'action de l'homme et ne sont pas par là des biens économiques au sens propre du mot (1).

Étant donné la situation géographique de l'Égypte, dans la partie Nord-Est de l'Afrique comprise dans la zone tropicale et subtropicale, bordée au Nord par la Méditerranée, à l'Est par une frontière courant à peu près en ligne droite de Raph (sur la Méditerranée) au port d'Akaba (sur le golfe d'Akaba) et par la Mer Rouge, au Sud par le Soudan, à l'Ouest par Lybie, comprise également entre les parallèles Nord 22 et 31, et les longitudes 25 et 35 de Greenwich, elle jouit d'un climat connu sous le nom de climat méditerranéen, tempéré avec un peu de pluie en hiver, sec et chaud en été (2).

L'Égypte possède dans son climat un facteur naturel très favorable à l'agriculture. Si l'on excepte la pluviosité très faible et particulièrement sans intérêt pour l'agriculture mais heureusement remplacée par l'irrigation, toutes les autres caractéristiques météorologiques sont particulièrement propices à la croissance des végétaux des zones subtropicales et méditerranéennes dans le Nord et tropicales à l'extrême Sud (3). L'humidité atmosphérique est assez forte, principalement dans le Delta. Les vents du Nord et du Nord-Est qui soufflent pendant la plus grande partie de l'année sont des vents frais.

Le climat égyptien est dans son ensemble, relativement uniforme et ne comporte pas les nombreuses diversités que l'on pourrait trouver

1. Cf. A. Sedky-L'agriculture égyptienne, étude de la production. Thèse, Paris, 1958, p.2.

2. Idem.

3. Cf. P. Pissot-L'agriculture et l'économie rurale égyptiennes. Bulletin technique d'information, Ministère de l'Agriculture, déc. 1952, No 75, Paris, p.812.

successeurs de *Mohamed Ali* ont suivi la même ligne jusque Khédive Ismail qui avait terriblement besoin d'argent et qui a reconnu officiellement le droit de propriété à celui qui paie six fois en avance les impôts fonciers (La loi mouquabla 1871). C'est ainsi que l'apparition de la propriété privée est d'une histoire récente.

b) *L'Egypte bureaucratique :*

L'extrême centralisation d'une société hydraulique a nécessité l'établissement l'une des plus anciennes administrations du monde ¹. La bureaucratie a eu une très longue histoire en Egypte. Cette bureaucratie était la plupart du temps ce que Max Weber appelle "un système administratif basé sur une "autorité traditionnelle" par opposition à celui basé sur l'autorité légale." ² Il faut néanmoins admettre qu'il y a une évolution de l'autorité vers un système de plus en plus légal, bien que de vestiges de l'ancien modèle subsistent.

L'Egypte pharaonique fournit l'un des plus saisissants et aussi des plus classiques exemples de monarchies absolues. Ce régime absolu a sa contre-partie; son vice interne: l'inévitable tendance des fonctionnaires de tout ordre à s'affranchir de tout contrôle et à élargir les pouvoirs qui leur sont délégués pour l'exécution. De telle sorte que le fonctionnarisme marquait un rang social très respecté dans toute l'histoire égyptienne. Le fonctionnarisme n'est pas toujours sans abus plus ou moins graves.

Nous pouvons conclure de cette introduction sommaire que deux traits essentiels nous ont été légués à travers notre histoire à savoir:

- a) La récente apparition du régime de la propriété privée; et
- b) L'ancienne tradition bureaucratique d'où la faible participation des citoyens au pouvoir et le rôle prépondérant du fonctionnaire.

1. Cf. Helen Anne B. Rivlin : *The Agricultural policy of Muhammed Ali in Egypt*. Harvard University press Mass. 1961.

2. Cf. Morroe Berger : *Bureaucracy and society in Modern Egypt*. Princeton 1957, p.17.

Sans remonter très loin dans l'histoire, on peut dire que la propriété privée n'est reconnue officiellement que dans le siècle passé, très précisément avec la loi de 1871 dite "al moquabala".

Avec la conquête arabe de l'Egypte, un long débat s'est ouvert à propos du statut de la terre conquise. Deux thèses ont été avancées là-dessus. La première considère la terre conquise comme des terres "*kharaj*", et la deuxième comme "*ushûriya*". Bien que la différence entre les deux catégories concernait de premier abord le traitement fiscal, elle avait réglée une question de fond, de propriété. La terre "*Kharajia*" paie le "*kharaj*"; tandis que la terre "*Ushûria*" paie le "*ushr*". Le "*Kharaj*" est généralement plus élevé que le "*ushr*". Mais c'est seulement la terre "*ushûria*" qui est l'objet de la propriété privée du musulman, la terre "*Kharajia*" est laissée dans les mains des "*Zimmis*" (non musulmans sous la protection de l'Imam). La thèse de l'Egypte "*Kharajia*" a triomphé. Cela montre implicitement que la propriété de la terre fut conservée à l'Imam, les paysans n'ayant qu'un droit d'usufruit.

Cependant, la propriété publique de la terre s'est affaiblie avec la faiblesse de l'Etat lui-même. La terre est désormais sous le pouvoir des "*multazims*" avec l'instauration du système de l' "*iltizam*". Dans ce système la terre dépend d'un "*multazim*" qui la reçoit en échange d'une somme d'argent "*hilyan*". Le "*multazim*" devait payer les impôts "*miri*"; mais il a le droit d'imposer aux paysans de payer différentes livraisons en nature et en argent. Le "*multazim*" conserve par là des droits féodaux sur la terre.

Ce régime demeura en application jusqu'à l'avènement de *Mohamed Ali*. Celui-ci abolit le système de l' *iltizam* et restitua la propriété de l'Etat (1814).

La propriété privée s'est développée lentement depuis le début du 19ème siècle. *Mohamed Ali* après avoir confisqué les droits des "*Multazims*", a distribué des terres en friche "*ibadiyat*" aux membres de sa famille et aux dépendants. Le droit de propriété est reconnu sur ces "*ibadiyat*". Progressivement, le droit de propriété a commencé avec d'autres formes d'exploitation, dont la plus importante était la "*uhda*" qui se rapproche beaucoup du système de l' *iltizam*." Les

LA REFORME AGRAIRE ET LES COOPERATIVES AGRICOLES

Par

H. EL-BEBLAOU

INTRODUCTION

L'héritage historique :

L'expression de "Jeunes Nations" qui s'applique généralement aux pays en voie de développement s'accorde mal avec les données historiques de l'Egypte. Sous-développée par quelques indices quantitatifs de revenu, de consommation de l'énergie, de la part de l'industrie, etc.; l'Egypte est pourtant une "nation ancienne", peut être la plus ancienne. Son histoire marque nettement l'évolution ultérieure de l'Egypte.

a) *L'Egypte Agricole :*

On a dit souvent que l'Egypte est le don du Nil. Or, la géographie commande ici l'histoire. L'Egypte — oasis dans le désert — fut dès l'origine un pays agricole. L'agriculture dépend du système d'irrigation et de drainage; donc d'un aménagement strict de l'activité agricole. D'où la nécessité d'un pouvoir central, parfaitement organisé et efficace.

Cette organisation de l'agriculture fut imposée dans un cadre global embrassant toute la vie agricole, de sorte que l'individualisation de l'exploitation n'était pas pensable ou au moins pas au même degré que dans les autres pays et en particulier de l'Ouest. Il en résulte que l'apparition de la propriété privée comme forme de l'exploitation agricole, est d'une histoire toute récente.

Cette constatation n'est cependant pas l'attribut de l'Egypte seule mais de toutes les civilisations hydrauliques. Marx l'avait déjà remarqué quand il constatait "l'absence de la propriété privée de la terre en Orient".

"Majallat Al-Hoqouq"

(REVUE DE DROIT)

POUR LES ÉTUDES JURIDIQUES ET ÉCONOMIQUES

PUBLIÉE PAR LA FACULTE DE DROIT
DE L'UNIVERSITÉ D'ALEXANDRIE

Fondateur de la Revue : *Dr. ZAKI ABD-EL MOUTAAL*

Directeur de la Rédaction : *Dr. ANWAR SULTAN*

13^{ème} ANNÉE, 1963 — 1964

Nos. 3 et 4

ALEXANDRIA UNIVERSITY PRESS

1967

"Majallat Al-Hoqouq"

(REVUE DE DROIT)

POUR LES ÉTUDES JURIDIQUES ET ÉCONOMIQUES

PUBLIÉE PAR LA FACULTE DE DROIT
DE L'UNIVERSITÉ D'ALEXANDRIE

Fondateur de la Revue : *Dr. ZAKI ABD-EL MOUTAAL*

Directeur de la Rédaction : *Dr. ANWAR SULTAN*

13^{ème} ANNÉE, 1963 — 1964

No. 3 et 4

ALEXANDRIA UNIVERSITY PRESS
1967